استعادة الإنسانية

دعوات عالمية تنادي بضرورة العمل

توضيح
العملية الاستشارية
للقمة العالمية للعمل الإنساني

المحرر التنفيذي: **الد. جميلة محمود**
المحرر الإداري: **نك هارفي**
المحرر التنسيقي: **بريانا ريدسدل**
المنقح: **ماثيو ايستون**
فريق الصياغة: **ألكزندر جايكوبس، آن لي، شارل – أنطوان هوفمن، إليزابث كافرتي، إمي أنتينويا، خوليانو دينيز، كاريان بيك كابريرا، لويس سيدا، مهسا جعفري، ميريام أبو حمدان، موكش كابيلا، نتاشا كندرغان، نيغال فيشر، أوليفييه بانغرتر، راوول تشاندران، رينا ميوتيا، سماره أندراديه، وسيتي كماريا أ. سوبكي.**
التصميم والتخطيط: **ماركو سردانوفتش، إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام**

الاقتباس المقترح: **الأمانة العامة للقمة العالمية للعمل الإنساني،** ***استعادة الإنسانية: توليفة عملية التشاور من أجل القمة العالمية للعمل الإنساني*** **(نيويورك، الأمم المتحدة، 2015)**

© الأمم المتحدة 2015. **يتمتع هذا المنشوربحق التأليف والنشر بموجب البروتوكول 2 للاتفاقية العالمية لحقوق التأليف والنشر. يُحظر استنساخ هذا المنشور جزئياً أو كلياً بهدف البيع أو النشر العام من دون الحصول على موافقة صريحة وخطية.**

استعادة الإنسانية

دعوات عالمية تنادي بضرورة العمل

توضيح
العملية الاستشارية
للقمة العالمية للعمل الإنساني

قائمة المحتويات

تمهيد..... IV

كلمة شكر وتقدير..... V

موجز تنفيذي..... VIII

مقدّمة..... 001

الجزء الأول: منح الأولوية للأشخاص..... 011

1. وضع الأشخاص في بؤرة العمل الإنساني..... 012
2. سد الفجوة بين الجنسين وإشراك الجميع في العمل الإنساني..... 028

الجزء الثاني: التكيّف مع السياق..... 045

3. تلبية حاجات الأشخاص في النزاعات المسلحة..... 046
4. توليد الأمل وايجاد الحلول للاجئين والأشخاص المشرّدين الآخرين..... 059
5. خلق اليقين في الاستجابة للكوارث..... 069
6. الاستعداد لمواجهة تهديدات وتحدّيات جديدة..... 078

الجزء الثالث: عقد شراكات متنوّعة..... 089

7. إعادة تنظيم العمل الإنساني..... 090

الجزء الرابع: ضمان تمويل موثوق..... 123

8. توفير تمويل ملائم من أجل بناء القدرة على مواجهة الأزمات وضمان الحياة وصون الكرامة عند وقوع الأزمات..... 124

الخاتمة..... 137

التعليقات الختامية..... 140

تمهيد

لم يصل النظام الإنساني على الإطلاق إلى مزيد من الأشخاص بمختلف الأماكن. فالجهات الفاعلة في المجال الإنساني تقوم بعمل استثنائي في أرجاء العالم من أجل إنقاذ الأرواح وحماية الأشخاص في وقت احتياجهم الشديد للمساعدة.

غير أن النظام الإنساني متأزم، إذ أن التمويل السخي المقدّم من المانحين عاجز عن التماشي مع الحاجات المتنامية، والعديد من الأزمات تفتقر للحلول السياسية. وتشكل النزاعات الممتدة وانعدام الأمن والتشرّد الوضع العادي الجديد. يُضاف إلى ذلك أن الاتجاهات العالمية مثل تغيّر المناخ، والحضرنة، والتفاوت الاقتصادي، وانعدام الأمن الغذائي وندرة الموارد تزيد من ضعف الشعوب. ومع استحواذ تزايد حجم وكلفة تلبية الحاجات الإنسانية على قدراتنا في الاستجابة، نحتاج لأن نتخذ فوراً إجراءات حاسمة وتضامنية.

وفي الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني، طلب الأمين العام أن يتم البحث عن حلول حيث يكون البحث مستنداً إلى خبرات جميع أصحاب المصالح ومستنيراً بها، بما فيهم الأشخاص المتضررين من الأزمات والعاملين الذين يلبون حاجاتهم. وعليه، أجريت خلال العامين المنصرمين عملية تشاور هدفت إلى تجميع آراء الأشخاص المتضررين، والحكومات، والمجتمعات المدنية، والمنظمات الإنسانية، والقطاع الخاص وشركاء آخرين. ويتم عرض النتائج حالياً في هذا التقرير التوضيحي.

يوجز التقرير التوضيحي آلاف المحادثات والطلبات موفراً "حقائق أرضية" للتوصيات المنبثقة عنها. وسوف تتم مناقشة مجالات العمل الناشئة والمقترحات في المشاورة العالمية التي ستعقد في تشرين الأول/ أكتوبر من العام الحالي في جنيف والتي ستشكل نقطة محورية لأصحاب المصالح كي يلتفوا حول التغيرات الرئيسية الضرورية من أجل ضمان أن تقدّم القمة الحلول لملايين الأشخاص المتضررين من الأزمات والكوارث.

ولكانت هذه العملية مستحيلة لولا تفاني العديد من الحكومات والمنظمات والأفراد، بما فيهم مضيفي المشاورات الإقليمية وأصحاب المصالح وأعضاء الأفرقة التوجيهية الإقليمية. وبالتالي، أعرب عن خالص تقديري للجميع على التزامهم وتعهدهم. وأشكر الدكتورة جميلة محمود وفريق عملها وأثني على رعايتهم لهذه العملية المعقدة إنما الشاملة والمجزية. كما أشيد بحكومة تركيا على ريادتها في استضافة القمة العالمية للعمل الإنساني، وأحيي حكومة سويسرا على كرمها في استضافة المشاورة العالمية. كذلك، أشكر حكومة ألمانيا لاستضافتها اجتماعين مواضيعيين. وبالإضافة إلى العديد من الأشخاص الآخرين المنوّه بهم في إطار هذا التقرير، أود أيضاً أن أشكر سالفتي فاليري آموس على إدارتها لتأمين الأسس المتينة والرؤية لرحلة الوصول إلى القمة العالمية للعمل الإنساني.

ومع احتفالنا بالذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أتذكر التزامنا الجماعي المنصوص عليه في الميثاق والقاضي بإنقاذ الأجيال المستقبلية من ويلات الحرب وإعادة تأكيد صون كرامة الإنسان والتعاون لمعالجة تحديات الشؤون الإنسانية. لذا، تشكل القمة فرصة تسنح مرة كل جيل من أجل إعادة إلهام شعورنا المشترك بالإنسانية ووقده، ووضع خطة للتقدّم من أجل إنقاذ الأرواح، ومنع حصول المعاناة وتخفيفها، وحماية أخوتنا النساء والرجال وتأمين وصون كرامة الإنسان لجميع المتضررين من الكوارث الطبيعية والصراعات.

ستيفن أوبراين
وكيل أمين عام الأمم المتحدة
للشؤون الإنسانية
ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ

تنويهات

يعرب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) والأمانة العامة للقمة العالمية للعمل الإنساني عن امتنانهما لجميع المنظمات والأفراد الذين أتاح التزامهم ودعمهم المتفانيان تحقيق العملية الاستشارية للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS).

نود أولاً وقبل كل شيء، أن نشكر جميع الأشخاص الذين شاركوا في مشاورات أصحاب المصالح والمشاورات الإقليمية وقدّموا مدخلاتهم القيّمة كي تنجح هذه العملية، لا سيما الأفراد والمجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات الإنسانية. ونعرب عن امتناننا وتقديرنا العميقين لتركيا كونها الدولة المضيفة للقمة العالمية للعمل الإنساني، وأيضاً للدول المضيفة للمشاورات الإقليمية والاجتماعات المواضيعية والمشاورة العالمية. كما نعرب عن أشد تقديرنا لإسهام كافة الجهات المانحة في الأمانة العامة للقمة العالمية للعمل الإنساني والعملية الاستشارية الشاملة. كذلك، نود أن نشكر المكتب الإقليمي لتنسيق الشؤون الإنسانية وأعضاء اللجان الإقليمية التوجيهية على دعمهم الهائل في تنظيم المشاورات الإقليمية.

كذلك، نقدّر كثيراً مساهمات العديد من الحكومات والمنظمات المحلية والدولية والأفراد الذين ساهموا من خلال اجتماعات استشارية ومؤتمرات وأحداث إلكترونية في كافة أرجاء العالم. كما نقدّر الطلبات العديدة التي وردتنا من منظمات وأفراد والمتوفرة جميعها على الموقع الشبكي للقمة العالمية للعمل الإنساني. وفي حين يستحيل ذكر جميع المساهمين، نأمل أن يكون قد تم سماع أصواتهم من خلال هذا التقرير.

ونقدّر كثيراً أيضاً المساهمة النقدية الموضوعية لمقال لينكلايترس (Linklaters) البحثي بعنوان الحوكمة الدولية وممارسات التنمية في إعداد التقرير التوضيحي، بما فيه تحليل الأساس الدلالي الكامن للتقرير. كما نشعر بامتنان عميق تجاه جميع أعضاء الأفرقة المواضيعية والاستشارية الذين خصصوا وقتهم وخبرتهم من أجل وضع مقترحات للبرنامج المستقبلي للعمل الإنساني.

وبوجه خاص، نود أن نشكر المساهمين الآتين:

مضيفو المشاورات الإقليمية والمشاركون في رئاستها

استضافت البلدان والمنظمات الآتي ذكرها (وفق الترتيب الزمني) المشاورات الإقليمية وشاركت في رئاسة الأفرقة التوجيهية الإقليمية: **غرب ووسط أفريقيا:** جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ **شمال وجنوب شرق آسيا:** إندونيسيا واليابان؛ **جنوب شرق أفريقيا:** جنوب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي؛ **أوروبا وبلدان أخرى:** فنلندا وهنغاريا والمديرية العامة للمفوضية الأوروبية المعنية بالمعونة الإنسانية والحماية المدنية؛ **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:** الأردن وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي؛ **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:** غواتيمالا؛ **المحيط الهادئ:** أستراليا ونيوزيلندا؛ **وجنوب ووسط آسيا:** طاجيكستان وشبكة الآغا خان للتنمية.

مضيفو المشاورات المواضيعية المحددة

نظمت شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني (ALNAP) المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني الذي شكل اجتماعاً نقدياً في العملية الاستشارية وشاركت الولايات المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في استضافته.

واستضافت وزارة الخارجية الفديرالية الألمانية وحكومة سويسرا والمعهد الدولي لإدارة التنمية الاجتماعات الثلاثة للأفرقة المواضيعية المعنية بالقمة العالمية للعمل الإنساني.

كما أن منظمة أيادي الخير إلى آسيا والمجموعة الرئيسية للأطفال والشباب نظمت المشاورة العالمية للشباب التي استضافتها قطر.

ونظمت سنغافورة المنتدى المدني والعسكري العالمي.

واستضافت منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وموئل الأمم المتحدة، ولجنة الإنقاذ الدولية والمجتمعات العالمية المشاورة الحضرية العالمية ونظمتها.

ونذكر أيضاً مشروع الابتكار الإنساني الذي نظم مؤتمر الابتكار الإنساني لعام 2015 الذي استضافته كلية كيبل (Keble College) في أوكسفورد.

واستضاف مركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية المائدة المستديرة المعنية بالتمويل الاجتماعي الإسلامي والخاصة بالقمة العالمية للعمل الإنساني في أوكسفورد في المملكة المتحدة، ورعاها مصرف مايبنك (Maybank) الإسلامي في شراكة في المعرفة مع مؤسسة الاستثمار فجر كابيتال (Fajr Capital).

كذلك، دعم البنك الإسلامي للتنمية، فجر كابيتال، لينكلايترس ومؤسسة ايثوس (Ethos) للاستشارات مبادرة التمويل الاجتماعي الإسلامي ومستقبل العمل الإنساني وطوّروها.

كما أن شعبة القطاع الخاص في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) نظمت 19 مشاورة قطاعية عالمياً.

الأطراف المانحة

وفّرت البلدان الآتي ذكرها التمويل لعملية القمة العالمية للعمل الإنساني وهي: الأرجنتين، وأوستراليا، وكندا، والدنمارك، والجمهورية الدومينيكية، وفنلندا، وألمانيا، وجمهورية كوريا، ولكسمبرغ، وماليزيا، والمكسيك، وهولندا، ونيوزيلندا، والنرويج، وروسيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، وتركيا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ووفّرت المنظمات الآتي ذكرها التمويل لعملية القمة العالمية للعمل الإنساني وهي: مؤسسة الوليد بن طلال، والمديرية العامة للمفوضية الأوروبية المعنية بالمعونة الإنسانية والحماية المدنية، والمجتمعات العالمية (منظمة غير حكومية)، وإدارة الخزانة الوطنية (ماليزيا) وجامعة الدول العربية.

مستضيفو الحوارات المواضيعية

استضافت الدول الأعضاء والمنظمات الآتي ذكرها الحوارات المواضيعية في جنيف وهي: الدنمارك، وإثيوبيا، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا، والمجلس الدولي للمؤسسات الخيرية (ICVA)، واليابان، ولكسمبرغ، والمكسيك، وهولندا، والفلبين، وسويسرا، والمملكة المتحدة وزمبابوي.

مقدمو مساهمات خاصة

أعد معهد التنمية الخارجية (ODI) لا سيما كايتي بيترز، تحليل الاتجاهات للمشاورات الإقليمية ووفروا مدخلات لمقدمة هذا التقرير.

ويسّر المنتدى الإنساني انعقاد 39 اجتماعاً استشارياً تحضيرياً بحضور حوالي ألفيّ مشارك.

كذلك، نظمت منظمة إنقاذ الطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) مشاورات مع أطفال متضررين من النزاعات والأزمات الممتدة في شرق أفريقيا.

وعقد الصليب الأحمر البريطاني بالاشتراك مع فريق السياسات الإنسانية/معهد التنمية الخارجية مائدة مستديرة بشأن الإدارة الجماعية للأزمات مع فريق المملكة المتحدة للسياسات الإنسانية.

ونظمت وحدة البيئة المشتركة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية منتدى حالات الطوارئ البيئية من أجل التفكير جماعياً بإدارة المخاطر. وأعد فريق ديلويت (Deloitte) المعني بالآثار الاجتماعية الناجمة عن الممارسات، دراسات بشأن تعزيز تبادل الابتكارات الإنسانية وواجب البحث والتطوير الإنساني.

كما أدار البنك الإسلامي للتنمية عملية وضع تقرير التمويل الاجتماعي الإسلامي لعام 2015.

ونظم أخصائيون في المساعدة الإنسانية والحماية سلسلة مشاورات إلكترونية إقليمية وعالمية.

كذلك، وفّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) إضافة إلى وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، برنامجاً موسعاً ودعماً للأبحاث الخاصة بعملية القمة العالمية للعمل الإنساني.

أعضاء الفريق المواضيعي

فعالية العمل الإنساني: ألكس جايكوبس، أليس أوبرخت، أندريا نويس، آن ميتارو، شارل-أنطوان هوفمن، جسيكا ألكزندر، جيسس (غاري) ر.س. دومنغو، جون ميتشل، جوديث رندل، كيفن سافدج، مانو غوبتا، محمد الكهيني، نتاشا كندرغان، بات غيبسون وأورفاشي أنيجا.

الحد من الضعف وإدارة المخاطر: أندريس ايباسيتا، أندرو ثو، أكسل روتلايندر، بربرا كاربي، باري ماهر، تشن هونغ، دانيال كول، فرانسوا غرونوولد، جان كيليت، جانت ليم، يوهان سلز، جون كراولي، جولي دانا، جورغن كليمنس، كمال كيشور، مهمت بلسيلار، محمد مخير، نيك هارفي، رايتشل سكوت، راندولف كنت، راوول تشاندران، رينا ميوتيا، رومانو لاسكر، سام كاربنتر، ساموبل دو، ساندرا أفيلس وتايجا كونتينن – شارب.

التحوّل من خلال الابتكار: ألكزندر بتس، أندرو بيلو، بن رمالينغام، هوارد راش، جلتي فان ويرن، جوانا ماكراي، كاريان بيك كابريرا، كيم سكريفن، لسلي بورنز، مهسا جعفري، نونو نونس، أوليفيه دولارو وباتريك ماير.

تلبية حاجات الأشخاص في الصراعات: عبد الفتاح محمد، أمجد محمد سليم، أنيك دوهرتي، أوريليان بافلر، كارولاين هولمغرين، إليزابث آيستر، جيريمي لابيه، كامل مهنّا، مايك ريني مافولا، نور محمود شيخ، أوليفييه بانرغرتر، براشان ثايالاسنغام وسمارا أندرادي.

معالجة الأزمات الحضرية: آن لي، فيليب دكورت، لوسي أورل وفريق خبراء المدن المؤلف من 40 خبيراً وممارساً. قائمة الأسماء متوفرة على الموقع الشبكي

https://www.worldhumanitariansummit.org/whs_urban

إنجاح العمل الإنساني لصالح النساء والفتيات: بليرتا أليكو، إليزابيث كافرتي، كاثلين هانت، لوري هنينغر، مافيك كابريرا باليزا، نيوكي رهاب، يوغوشي دانيالز والمستشارون للشؤون الجنسانية ومناصرو القضايا الجنسانية العديدون الآخرون الذين دعموا عملية المشاورة.

موجز تنفيذي

أظهرت المشاورات العالمية الممهدة للقمة العالمية للعمل الإنساني الأولى من نوعها الحاجة إلى تبنّي رؤية عن عالم تُستعاد فيه الإنسانية في شكلها الأساسي، عالم حيث لا يموت شخص ما لمجرد تعرضه لأزمة وقد كان من الممكن إنقاذه، أو يتضور جوعاً، أو يقع ضحية أحد الصراعات لغياب الإرادة السياسية أو الموارد الكافية كي تقدم له يد العون. وكررت المشاورات التي جمعت أكثر من 23,000 شخصاً دعوتها إلى وضع الأشخاص المتضررين من الأزمات في بؤرة العمل الإنساني.

فقد بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من آثار النزاعات المسلحة والكوارث مستويات مخيفة، حيث أن حوالي 60 مليون شخصاً، نصفهم من الأطفال، أرغموا على ترك منازلهم نتيجة الصراعات والعنف. كما أن التكلفة البشرية والاقتصادية الناجمة عن المخاطر الطبيعية تشهد تصاعداً أيضاً. ففي العقدين الأخيرين، تأثر 218 مليون شخصاً بالكوارث سنوياً، ما ألحق بالاقتصاد العالمي تكلفة سنوية تتخطى 300 مليار دولار حالياً.

وحتى بعد تعهد قادة العالم "بعدم ترك أحد بدون مساعدة"، فقد تم إهمال حاجات ملايين الأشخاص ممن واجهوا الأزمات ولم يتم احترام كرامتهم. فالملايين يعانون من الدمار الناجم عن الكوارث المتكررة التي تواترت عليهم قبل أن يتمكنوا من استعادة حياتهم الطبيعية بالكامل. ويترك الشلل السياسي الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة وسرعة التأثر بالكوارث من دون معالجة، وفي الوقت ذاته يعيق أيضاً الوصول إلى الأشخاص المحتاجين للعون.

لم يصل النظام الإنساني على الإطلاق إلى مزيد من الأشخاص بمختلف الأماكن ، لكنه لن يتمكن بموارده وبنيته الحالية من معالجة حجم وتعقيدات الحاجات الحالية ، ناهيك عن الحاجات المستقبلية. ففي كل عام تبقى نسبة أكبر من الحاجات الإنسانية المنقذة للحياة غير ملباة على الرغم من زيادة الإسهامات المالية في هذا الشأن. فلم تتم الاستفادة بشكل كاف من القوى والمهارات ذات التنوّع المتنامي للشركاء في المجال الإنساني، لا سيما من بلدان الجنوب ، كذلك الحال بالنسبة للقوى التغييرية في مجاليّ العلوم والتكنولوجيا.

لذا، ثمة حاجة للقيام بعمل حاسم وتضامني لتحمل مسؤوليتنا المشتركة في إنقاذ الأرواح وتمكين الأشخاص من العيش بكرامة.

لكل هذه الأسباب، دعا الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي – مون" إلى القمة العالمية للعمل الإنساني الأولى من نوعها التي ستُعقد في اسطنبول، بتركيا في 23 – 24 أيار/مايو 2016. وسوف تشكل هذه القمة التي هي عملية شاملة وفريدة من نوعها، نقطة فاصلة لإرساء رؤية جديدة بشأن كيفية تلبية حاجات ملايين الأشخاص المتضررين من الصراعات والكوارث.

سوف تنعقد القمة في إطار مسعى عالمي للتغيير لم يسبق له مثيل. وهي تقع في إطار عملية الدفع لتجديد الأطر العالمية للحد من أخطار الكوارث (إطار عمل سنداي، آذار/مارس 2015) وإطار عمل التنمية المستدامة (نيويورك، أيلول/سبتمبر 2015) وإطار عمل تغير المناخ (باريس، كانون الأول/ديسمبر 2015) و التنمية الحضرية (كيتو، تشرين الأول/أكتوبر 2016). كما أنها ستفيد من استعراضات هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (حزيران/يونيو 2015)، وعمليات الأمم المتحدة للسلام (تعقد أيضاً في حزيران/يونيو 2015)، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن (تشرين الأول/أكتوبر 2015)، واللجان الرفيعة المستوى المعنية بالتمويل الإنساني (تشرين الثاني/نوفمبر 2015)، والاستجابة العالمية للأزمات الصحية (كانون الأول/ديسمبر 2015) والمؤتمر الدولي الـ32 للصليب الأحمر والهلال الأحمر (جنيف، كانون الأول/ديسمبر 2015). وسوف يشكل ايجاد طرائق جديدة لمعالجة الحاجات الإنسانية ولإدارة المخاطر بشكل شامل جزءاً حاسماً من جدول الأعمال العالمي هذا.

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة جهد مبذول في بؤرة هذه العمليات المتزامنة يهدف إلى إعادة تحديد كيفية تقديم المجتمع العالمي العون للأشخاص الأكثر ضعفاً في العالم في اللحظة نفسها حيث تضع التغيرات السريعة المزيد

من الأشخاص في خطر. فالاتجاهات العالمية مثل تغير المناخ، والتحضر، والنمو الاقتصادي وعدم المساواة، وانعدام الأمن الغذائي وندرة الموارد لها آثار تتخطى الحدود الوطنية في عالمنا المترابط. وثمة فرصة سانحة الآن لتحويل النهج التضامني إلى إدارة جديدة للمخاطر وتخفيفها، وللعمل معاً على دعم الأشخاص الأكثر فقراً وضعفاً من أجل تمكينهم من العيش بكرامة.

هذا مسعى تضامني. فنحن لا يمكننا تحقيق أهداف التنمية أو الحد من مخاطر الكوارث دون الوصول إلى ملايين الأشخاص الذين يعانون أزمات إنسانية. وعلى نحو متزايد، لا تستطيع أي دولة أو منظمة الاستجابة بمفردها لهذه التحديات. لذا، ثمة حاجة للتغيير في كيفية استعدادنا للأزمات واستجابتنا لها، وذلك بهدف تعزيز قوى وقدرات الأشخاص والمجتمعات المتضررة منها، كذلك عندما يتعلق الأمر بمجموعات الجهات الفاعلة الأكبر والأكثر تنوعاً.

وسوف تشكل القمة العالمية للعمل الإنساني نقطة حاسمة لتعزيز مسؤوليتنا التضامنية في حماية حياة الأفراد ومنع حصول المعاناة وتخفيفها وصون كرامة الإنسان في الأزمات. لذا، سيجتمع رؤساء دول وحكومات، وأصحاب مصلحة متعددي الأطراف ومنظمات إنسانية أخرى، وممثلون عن القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المتضررة كي يعلنوا عن دعمهم لخطة عمل مستقبلية وتكوين شراكات جديدة وإيجاد حلول عملية للتحديات الإنسانية الملحة الحاضرة والمستقبلية من أجل بناء عالم يكون أكثر أماناً وإنسانية للجميع.

وفي هذا السياق، **عُقدت بين أيار/مايو 2014 وتموز/يوليو 2015** ثمان مشاورات إقليمية شارك فيها أكثر من 23,000 شخصاً، إلى جانب مشاورات رئيسية مواضيعية ومشاورات لأصحاب المصالح وحوارات إلكترونية يدعمها أكثر من 400 طلب مكتوب. ودعت هذه المشاورات بشكل متماسك إلى التغيير في كيفية استعدادنا للأزمات واستجابتنا لها، وفي كيفية عملنا معاً، وأخيراً في كيفية عملنا مع ملايين الأشخاص المهددة حياتهم بالأزمات ومن أجلهم على نحو دائم تقريباً ولفترة زمنية طويلة الأجل ومقاسة بالأعوام وليس بالشهور.

وأسفرت عملية المشاورة الشاملة هذه عن خمسة مجالات عمل يتطلع كلٌ منها إلى تحسين مستقبل العمل الإنساني. وعلى هذا الأساس، يستطيع أصحاب المصالح وضع الالتزامات وعقد الشراكات واتخاذ إجراءات التحوّل الضرورية لإحداث التغيير من خلال القمة العالمية للعمل الإنساني.

الكرامة

تمكين الأشخاص من أجل أن يتكيّفوا ويتعافوا بكرامة من خلال العمل الإنساني الذي يضع الأشخاص في بؤرته، ويقدّم المعونة للنساء والفتيات على قدم المساواة، ويصل إلى الجميع، ويستثمر في الشباب والأطفال، ويحمي الأشخاص ويمكنهم باعتبارهم العامل الأول في استجابتهم للأزمات.

- ✔ ينبغي بالأشخاص المتضررين من الأزمات أن يكونوا في بؤرة العمل الإنساني. لذا، يجب الاعتراف بالمجتمعات المحلية المتضررة ومنظماتها ومجتمعاتها على أنها الجهات الفاعلة الأولى في الاستعداد للأزمات والاستجابة لها والتعافي منها. ويجب أن يكون أول المستجيبين مدعومين بشكل أفضل، كما يجدر بجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على المستويين الوطني والدولي على حد سواء، أن تتمم استراتيجيات التكيّف والحماية المحليين حيثما أمكن ذلك.
- ✔ ينبغي تمكين الأشخاص المتضررين من الأزمات من إسماع صوتهم واختيار العمل الإنساني، بما في ذلك آليات تواصل ثنائي الاتجاه وتقديم الملاحظات التقييمية، والاستخدام المتزايد للمساعدة النقدية حيثما يكون ذلك ممكناً، واتخاذ تدابير ملموسة من أجل زيادة المساءلة إزاء الأشخاص المتضررين.

- ✔ ينبغي بالجهات الفاعلة في المجال الإنساني تقديم المساعدة للنساء والفتيات على قدم المساواة من خلال معالجة الحاجات الخاصة للنساء والفتيات من مختلف الأعمار والخلفيات، وتمكين المرأة كي تكون شريكاً متكافئاً. ويجدر بالتمويل والبرمجة أن يمكنا النساء والفتيات من تحصيل حقوقهما في الخدمات والحماية، بما فيه الحماية من العنف الجنساني وأن يكن قائدات في الاستجابة للأزمات والتعافي منها.
- ✔ وينبغي بالعمل الإنساني أن يضمن الحماية والتعليم للأطفال، وتوفير فرص العمل وسبل العيش للشابات والشبان والاعتراف بالشباب كشركاء في مجال الاستعداد للحالات الإنسانية والاستجابة لها. وينبغي ألا يفوت أحد شهراً من الدراسة نتيجة النزاعات أو الكوارث. كذلك، يجب تمكين الشباب من خلال شبكات وطنية وعالمية من أجل الالتفاف حول العمل الإنساني لمساعدة الذين في أمس الحاجة إليها.
- ✔ كذلك، يجدر بجميع المنخرطين في العمل الإنساني تصحيح خطأ إهمال كبار السن وذوي الإعاقة والفئات المهمشة الأخرى وضمان تلبية حاجاتهم الخاصة وتمكينهم من المشاركة في عمليات اتخاذ القرار.

السلامة

حماية الأشخاص من الضرر من خلال وضع الحماية في بؤرة العمل الإنساني، وتعزيز العمل السياسي لمنع نشوب الصراعات وإنهائها، ومنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني ووضع حد لها والحرص على ألا يكون العمل الإنساني ذرائعياً.

- ✔ تشكل حماية سلامة الأشخاص وكرامتهم هدفاً أولياً في العمل الإنساني. لذا، يجدر بكافة القرارات في المجال الإنساني أن تأخذ بالاعتبار ما يقوم به المتضررون لحماية أنفسهم وتحديد التهديدات الكبرى التي تواجههم وكيف تستطيع كل جهة فاعلة الإسهام في تأمين سلامتهم.
- ✔ وفي النزاعات المسلحة، يجب ألا يشكل العمل الإنساني بديلاً عن التوصل إلى حلول سياسية. وعليه، يجدر بالدول الأعضاء والمجتمع الدولي تعزيز العمل السياسي لإنهاء الصراعات من خلال منع نشوبها والتحذير المبكر والدبلوماسية وبناء القدرات من أجل إحلال السلام ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات.
- ✔ ويقع على أطراف الصراعات واجب احترام القانون الدولي الإنساني (IHL) وضمان احترامه، واضعين حد لأثر الصراعات على الأشخاص المتضررين وذلك من خلال اتخاذ إجراءات وقائية والمساءلة عن الانتهاكات. وتعد القمة العالمية للعمل الإنساني فرصة لتعزيز الامتثال العالمي بالقانون الدولي الإنساني وتنفيذه، ولأن تلتزم الدول من جديد باحترام القانون الدولي الإنساني وضمان احترامه من خلال إجراءات ملموسة.
- ✔ ومن أجل ضمان حصول ضحايا الصراعات على الحماية والمساعدة، يجب أن يكون هناك احترام للسياسات والممارسات التنفيذية المبنية على المبادئ، وشراكات معززة بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية، وتدريب معزز للموظفين وواجب الرعاية لهم وحوار فعال مع أطراف الصراع. كذلك، يجب أن يتوفر أمن كاف وعاملون مؤهلون وموارد تتيح قرب وجود العاملين من الأشخاص المتضررين. وفي الصراعات الطويلة الأجل، ينبغي بالجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تلبي حاجات الأشخاص المتضررين المباشرة والطويلة الأجل من خلال تبني استراتيجيات طويلة الأجل والعمل كما ينبغي مع الشركاء في التنمية وبناء السلام.
- ✔ كذلك، ينبغي أن يكون هناك مساءلة أكبر للقادة في مجال العمل الإنساني بشأن تحديد الأولوية لنتائج الحماية وتقديم المعونة. ولا بد من وضع آليات لرصد الانتهاكات تكون متسقة مع العمل المبكر والمؤازرة. كما يجب أن تدرج الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بانتظام شواغل الحماية في كافة أعمال التقييم التي تجريها ، وذلك بدءاً من مستهل الأزمات وليس كعمل لاحق لها.

- ✔ يشكل تحسين شروط سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المعونة اهتماماً أولياً. فهو يتطلب بناء الثقة مع الجماعات المسلحة والقادة التقليديين والحكومات وأصحاب المصالح الآخرين، ووضع استراتيجيات تواصل فعالة بشأن العمل الإنساني وسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المعونة وفقاً لما ينص عليه القانون الدولي، والتقيّد بالمبادئ الإنسانية، وتوفير نظم لإدارة الأمن بحسب مستوى التهديد المحلي، والحرص على أن يكون العاملون مدربين على نحو كاف على إدارة الأمن.

القدرة على مواجهة الأزمات

بناء الأمل وايجاد الحلول للأشخاص الذين يعانون من الأزمات الجديدة أوالطويلة الأجل، وذلك من خلال عمل جماعي يقوم به الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي وشركاء آخرون بهدف تعزيز قدرة الأشخاص على مواجهة الأزمات من خلال الاستعداد، وإدارة المخاطر وتخفيفها، وللحد من مواطن الضعف، وإيجاد حلول مستدامة للتشرد الطويل الأجل والتكيّف مع التهديدات الجديدة.

- ✔ ثمة حاجة لوضع إطار تعاون جديد بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنمية وتغير المناخ وبناء السلام بهدف إدارة الأزمات الممتدة وايجاد حلول لها. وينبغي بناء هذا الإطار على التزامات طويلة الأجل تعالج الحاجات المباشرة لإنقاذ الأرواح إلى جانب الأسباب الكامنة، وذلك من خلال استخدام متزامن لكافة الأدوات بالاستناد إلى تحليل للمخاطر المشتركة والسياق والتخطيط المشترك الموجه نحو النتائج.
- ✔ ومع الارتفاع الحاد لعدد الأشخاص الذين يعانون من حالة التشرد الممتدة، ثمة حاجة إلى تحوّل أساسي في عملية دعم اللاجئين والبلدان والمجتمعات المحلية المضيفة. لذا، تستطيع القمة أن تستعرض "اتفاقية شاملة لاستضافة الاجئين" من خلال الاعتراف بمساهمات البلدان المضيفة، ووضع ترتيبات مالية يمكن التنبؤ بها وتكون مستدامة من أجل مساعدة هذه البلدان، وتمكين اللاجئين من الاعتماد على الذات من خلال توفير فرص سبل العيش، واستحداث ترتيبات أكثر إنصافاً لإعادة توطينهم في بلدان ثالثة.
- ✔ المجتمع العالمي مطالب بإلحاح بحماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخلياً بالتساوي، وإيجاد حلول دائمة لهم وفق ما تنص عليه المبادئ الإنسانية والقانون الدولي، وذلك من خلال وضع صكوك وطنية وإقليمية جديدة.
- ✔ كذلك، المطلوب بذل جهود متضافرة لمعالجة الأبعاد الإنسانية لتنقلات المهاجرين واللاجئين من خلال تعزيز الجهود المنقذة للأرواح والتزامات تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص المتنقلين. وأيضاً، ثمة حاجة لتعاون دولي معزز، لا سيما في المناطق الحدودية وعلى امتداد طرق الهجرة، ويجب توفير المزيد من الدعم لتلك الدول التي تتحمل عبء تدفق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين.
- ✔ وتحتاج الحكومات لأن تستثمر أكثر في الحد من التعرض للمخاطر ومواطن الضعف وفي الاستعداد للكوارث. وتتطلب الكوارث الناجمة عن المخاطر الطبيعية، لا سيما المتكررة والتي يمكن التنبؤ بها، تحولاً من إدارة الأزمات إلى إدارة المخاطر.
- ✔ كما ينبغي بالحكومات إبرام "اتفاقيات خاصة بالاستعداد للكوارث الطبيعية والاستجابة لها" مع المجتمع الدولي. فهذه الاتفاقيات تستطيع أن تعزز إمكانية التنبؤ بإدارة الأزمات وضبطها، وذلك من خلال الاستثمار في القدرات الوطنية للحد من المخاطر والاستجابة لتلبية الحاجات وصولاً إلى عتبات محددة. ويتم إطلاق المساعدة الدولية بحجم وقدرات يمكن التنبؤ بها عند تخطي الحاجات هذه العتبات. لذا، يحتاج هذا النهج لأن يكون مدعوماً بتمويل ضد المخاطر ولاستخدام متزايد للابتكارات في مجاليّ العلوم والتكنولوجيا من أجل تحسين القدرة على التنبؤ والتحذير المبكر ونمذجة المخاطر.

- ✔ ينبغي بالحكومات والشركاء في التنمية أن يعززوا تدابير الحماية الاجتماعية بانيين على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجدر بهذه التدابير أن تشكل معياراً لتوفير المساعدة على المدى الطويل مع ايلاء اهتمام خاص للتحديات التي يتم مواجهتها في الأماكن الحضرية وحالات الصراعات الممتدة.
- ✔ أيضاً، تحتاج الحكومات والأطراف الفاعلة الدولية إلى تحسين إدارة مخاطر الأزمات الصحية من خلال تعزيز المجتمعات ونظم الصحة العامة وذلك من أجل الاستجابة في الوقت المناسب، وحماية المرافق الصحية والعاملين فيها، وإدارة تفشي الأمراض عبر الحدود من خلال تحسين تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005) وتأمين قدرات انتشار وصناديق احتياطية سريعة الاستخدام.
- ✔ ومع تسارع آثار الصراعات والكوارث والتشرد في عالم يتنامى حضرياً، يجب إنشاء تحالف مدن عالمي جديد لمواجهة الأزمات يضم السلطات البلدية ومتخصصين في المجال الحضري وجهات فاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي. سيعالج هذا التحالف المخاطر المتصاعدة ويُفضي إلى وضع آليات استجابة خاصة بالأماكن الحضرية تستند إلى أشخاص وبنى تحتية وأنظمة تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات. بالتالي، ستعبئ هذه الآليات الالتزامات والاستثمارات مركزة بشكل خاص على البلدات والمدن الأكثر عرضة للخطر.
- ✔ إضافة إلى ذلك، ينبغي دعوة فريق استشاري مستقل إلى عقد اجتماع لتقديم المشورة بشأن الاستعداد لمواجهة تهديدات جديدة وإدارة المخاطر الإنسانية المستقبلية. كما يجدر بهذا الفريق أن يشمل خبراء من كافة المناطق.

الشراكات

عقد شراكات متنوعة وشاملة تعيد تأكيد المبادئ الإنسانية الأساسية، وتدعم عمل إنساني فعال مركز على الأشخاص، وتمكن المستجيبين الأوائل من القيام بدور ريادي وتعزز قوة الابتكار.

- ✔ ينبغي بكافة البلدان والجهات الفاعلة في المجال الإنساني إعادة تأكيد التزامها بالمبادئ الإنسانية المطبقة عالمياً وهي الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال مع توفير المساعدة والحماية للجميع وفق الحاجة ودون تمييز على أي أساس.
- ✔ ويجب تعزيز القيادة المحلية والوطنية ومسؤولية إدارة الأزمات حيثما أمكن، ويدعمها تعاون إقليمي أقوى وبمساندة مؤسسات عالمية. وينبغي أن يساعد في تحقيق هذا التحوّل، إجراء تحليلات للقدرات التنفيذية المحلية، واستعراض للأدوار الجارية وترتيبات التعاون، ومن خلال وضع ترتيبات لاتخاذ القرارات تكون أكثر شمولية ومبنية على مبادئ الشراكة.
- ✔ أيضاً، ثمة حاجة لوضع آلية في كل أزمة من أجل التحقق من جودة ومصداقية أعمال تقييم الحاجات وتحسينها وتتبع مسار التقدم المحرز في تلبية الحاجات وتوفير قناة لمعالجة الشكاوى المقدمة من الأشخاص المتضررين. وينبغي أن تكون هذه الآليات مستقلة ويستشير واضعوها الأشخاص المحليين والسلطات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الإنسانية.
- ✔ وعالمياً، ثمة حاجة لوضع إطار مشترك من أجل تقييم جودة وفعالية العمل الإنساني، يدعمه تبادل بيانات شفاف ومسؤول.
- ✔ ومن أجل مواجهة تحديات جديدة وتلبية حاجات الأشخاص المتضررين على نحو أفضل، من المهم أن يغتنم نظام العمل الإنساني الفرص من أجل ابتكار وتطوير ثقافة التعلم المتواصل والتكيّف، وذلك من خلال استحداث البيئة والحوافز والقدرات الملائمة. وقد شددت المشاورات على الحاجة إلى تعزيز التطبيق المستديم للابتكار، واقترحت إنشاء تحالف عالمي معني بالابتكارات الإنسانية

من أجل استحداث نهج أخلاقية جديدة للتصدي للتحديات، وعقد شراكات جديدة وتعزيز الموارد بهدف دعم الأبحاث والتطوير، وإجراء التجارب وتعزيز أفكار جديدة ومحسنة.

- ✔ كذلك، ينبغي أن تنشئ الحكومات والجهات الفاعلة في المجال الإنساني شراكات جديدة من أجل تعزيز قدرات قطاعات أخرى، بما في ذلك إبرام اتفاقيات سابقة للأزمات مع القطاع الخاص وإعداد مبادرات مخصصة لتعزيز الخبرة في مواجهة الطوارئ من أجل نشرها محلياً وإقليمياً ودولياً مع تركيز خاص على التعاون في ما بين بلدان الجنوب.

التمويل

ضمان توافر الموارد الكافية واستخدامها بفعالية أكثر من أجل الحفاظ على الحياة والكرامة والقدرة على مواجهة الأزمات، وذلك من خلال توفير مصادر تمويل جديدة ومتنوعة ودعم موسع للمنظمات المحلية.

- ✔ يحتاج العمل الإنساني لأن يحظى بموارد ملائمة من أجل ضمان تحقيق مستوى أساسي من المساعدة للتمكن من الحفاظ على الحياة وصون الكرامة. ومع تكلفة تلبية الحاجات الإنسانية المرتفعة في كل الأوقات، ثمة حاجة ملحة لتأمين تمويل ملائم وقابل للتنبؤ به من أجل دعم الأشخاص في الأزمات الإنسانية ومساعدة المجتمعات المحلية على تنمية قدراتها في مواجهة الأزمات. ولهذا الغرض، سيتم توفير معلومات إضافية من النتائج الوشيكة لاجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية.
- ✔ وينبغي سد الفجوة التمويلية من خلال جمع مصادر التمويل المحلي والدولي المتنوعة، وذلك باستخدام المجموعة الملائمة من الصكوك في كل سياق، وتخفيف أكبر للهدر وعدم الكفاءات حيث يمكن ايجادها، وتحسين الشفافية والمساءلة من أجل التمكين من رفع المزيد من التقارير المشتركة المبسطة وتوسيع مجال التمويل غير المخصص والمتعدد السنوات. كذلك، يجب تعزيز الابتكارات لتعبئة الموارد المالية مثل الصكوك الناشئة للتمويل الاجتماعي الإسلامي.
- ✔ أيضاً، ينبغي توسيع مجال التمويل المباشر للمنظمات المحلية وزيادة مستوى التمويل المباشر للحكومات المتضررة وذلك من خلال زيادة التمويل ضد المخاطر أو دعم الميزانية.
- ✔ وينبغي خفض التكاليف وإزالة العوائق من أجل تسهيل تدفق التحويلات المالية خلال الأزمات، كما يجب تأمين الاستئناف السريع للأعمال المصرفية والاتصالات للحرص على تمكين الأموال من التدفق فوراً بعد حلول الأزمة. وصدرت أيضاً دعوة لتخفيض تأثير التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب على تدفق التحويلات المالية والعمل الإنساني.

الطريق إلى اسطنبول

أفضت المشاورات إلى الحاجة لتبني رؤية عن عالم يُعاد فيه التأكيد على معاييره الإنسانية الأساسية واستعادتها، عالم يضع الأشخاص والمبادئ في بؤرة الأعمال الإنسانية.

فالطموح في غياب الالتزام بالعمل لن يستند إلى أفضل الممارسات أو يحدث تغيراً بعيد المدى. لذا، مطلوب القيام بعمل حاسم وجماعي لدعم مسؤوليتنا في إنقاذ الأرواح وحماية الأشخاص والحفاظ على الكرامة.

وعليه، يلزمنا ميثاق الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المستقبلية من بلاء الحرب، ويعيد تأكيد الثقة بحقوق الإنسان الأساسية وكرامته ومعرفة أهميته والحقوق المتساوية للمرأة والرجل. ويتردد صدى هذه الدعوة في أهداف التنمية المستدامة الجديدة التي تعهّد قادة العالم من خلالها بعدم ترك أحد دون مساعدة والعمل معاً من أجل تحقيق "عالم خال من الفقر والجوع والمرض والعوز، وحيث تستطيع الحياة أن

تزدهر بجميع أنواعها"، "عالم خال من الخوف والعنف" و"عالم عادل وإنصافي ومتسامح ومنفتح وشامل اجتماعياً تكون فيه حاجات الأشخاص الأكثر ضعفاً ملباة". يرجع صدى هذه الأفكار عبر كل ثقافة ودين ومجتمع وتقع مسؤولية تحقيقها على الجميع. فهي تعزز المبادئ الأربعة الأساسية للعمل الإنساني التي هي الإنسانية وعدم الانحياز والحياد والاستقلالية والتي دعت المشاورات بشكل مدوي جميع المشاركين في العمل الإنساني لأن يعيدوا تأكيدها.

سوف تعتمد القمة العالمية للعمل الإنساني على هذه الالتزامات. إنها نقطة محورية للحكومات، والمجتمعات المتضررة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات المتعددة الأطراف وشركاء آخرين من أجل أن يعيدوا تأكيد التزامهم بالعمل الإنساني. إنها فرصة سانحة لعقد شراكات جديدة، وللتوحد حول تغيرات رئيسية ضرورية لتحسين حياة جميع الأشخاص المتضررين من الأزمات.

وقبل كل شيء، يجب أن تضع القمة العالمية للعمل الإنساني الأشخاص في بؤرة العمل الإنساني وتمكنهم من تولي القيادة وصولاً إلى عالم أكثر أماناً وإنسانية.

مقدمة

لماذا القمة العالمية للعمل الإنساني؟

بلغت معاناة الإنسان نتيجة آثار الصراعات والكوارث مستويات مذهلة. فقد أرغمت النزاعات والكوارث حوالي 60 مليون شخصاً على ترك منازلهم. وخلال العقدين الأخيرين، تضرر 218 مليون شخصاً كل عام من الكوارث. لكن رغم ظروفهم الإستثنائية، تبقى آمال وطموحات الأشخاص المتضررين من هذه الأزمات هي نفسها آمال وطموحات الجميع وهي أن يحافظوا على سلامتهم وسلامة أحبائهم، ويغذوا أسرهم، ويعيشوا حياة كريمة، ويبنوا منازل ويؤمنوا أسباب المعيشة ويمنحوا أطفالهم أملاً بالمستقبل.

وفي هذا الصدد، ستشكل القمة العالمية للعمل الإنساني الحدث العالمي الأول من نوعه الذي ستكون غايته التركيز حصراً على خلق حياة أفضل للأشخاص الذين يواجهون أزمات إنسانية. فقد طلب الأمين العام للأمم المتحدة من المجتمع العالمي أن يجتمع لفترة يومين في اسطنبول في 23 – 24 أيار/مايو 2016 كي يلتزم بأعمال ملموسة لمعالجة التحديات الإنسانية الملحة، ولخلق رؤية جديدة بشأن كيفية تلبية حاجات ملايين الأشخاص المتضررين من الصراعات والكوارث. وبالتالي، تشكل القمة والمشاورات الموسعة التي أدت إلى القمة، عملية شاملة على نحو فريد لأن التغيير والتقدم سيتطلبان التزام كافة الجهات الفاعلة بالقيام بمساهمات حيوية في العمل الإنساني كل يوم.

ستُعقد القمة في سعي عالمي غير مسبوق للتغيير. وهي تقع في إطار الحث على تجديد الأطر العالمية للحد من مخاطر الكوارث (إطار عمل سنداي، آذار/مارس 2015)، وإطار عمل التنمية المستدامة (نيويورك، أيلول 2015)، وإطار عمل تغير المناخ (باريس، كانون الأول/ديسمبر 2015) والتنمية الحضرية (كيتو، تشرين الأول/أكتوبر 2016). كما أنها ستفيد من استعراضات هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (حزيران/يونيو 2015)، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تعقد أيضاً في حزيران/يونيو 2015) والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن (تشرين الأول/أكتوبر 2015)، واللجان الرفيعة المستوى المعنية بالتمويل الإنساني (تشرين الثاني/نوفمبر 2015)، والاستجابة العالمية للأزمات الصحية (كانون الأول/ديسمبر 2015) والمؤتمر الدولي الـ32 للصليب الأحمر والهلال الأحمر (جنيف، كانون الأول/ديسمبر 2015). وسوف يشكل ايجاد طرائق جديدة لمعالجة الحاجات الإنسانية ولإدارة المخاطر بشكل شامل، جزءاً حاسماً من هذه الخطة العالمية.

وثمة جهد مبذول في بؤرة هذه العمليات الحالية يهدف إلى إعادة تحديد كيفية تحقيق المجتمع العالمي لنتائج من أجل الأشخاص الأكثر ضعفاً في العالم. إنه سباق لمجاراة التغيرات السريعة في العالم، وللتكيّف مع الواقع الجديد للقرن الـ21. فللاتجاهات العالمية مثل تغير المناخ، والنمو الاقتصادي وعدم المساواة، وتقلب أسعار الغذاء وندرة الموارد آثار عالمية تتخطى الحدود الوطنية في عالمنا المترابط. وثمة فرصة سانحة الآن لاستحداث نهج تضامني من أجل إدارة المخاطر وآثارها الناتجة عن هذه التغيرات، واغتنام الفرص للابتكار، والعمل معاً على تمكين الأشخاص الأكثر ضعفاً من العيش حياة كريمة.

التحدّي في تحقيق نتائج في عالم سريع التغيّر

في إطار هذه العملية لوضع خطة عالمية، تشكل القمة العالمية للعمل الإنساني نداءاً أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل البناء على الأفضل والقيام بتغييرات رئيسية دعماً للأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية. وتهدف القمة إلى الشروع في وضع خطة للتغيير من أجل إنقاذ المزيد من الأرواح والحد من المعاناة الإنسانية من خلال خلق شبكة أمان لملايين الأشخاص الذين يعانون من الأزمات، فلا يتم ترك أحد دون مساعدة أو في حالة يأس. وسوف يكون حسن تنفيذ ذلك حاسماً في تحقيق الأهداف الموضوعة لأهداف التنمية المستدامة وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث.

> يشكل ارتقاء العمل الإنساني العالمي أحد أكبر الإنجازات المعنوية للبشرية. وهدفنا اليوم هو عالم حيث كل محتاج سواء أكان امرأة أو رجل أو طفل يستطيع أن يحصل على... المساعدة والحماية من آثار الكوارث، الصراعات، التشرد، الجوع أو المرض. هذا العالم هو الآن في قبضتنا. معاً نستطيع أن نحوّل هذه الرؤية إلى واقع.“
>
> الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون

ويكمن في صميم هذه الدعوة للعمل، الاعتراف بأن الحاجات الإنسانية تنمو لتتخطى القدرات الحالية على معالجتها. لذا، ثمة حاجة عاجلة لمعالجة عواقب نمو الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية والتخفيف من سرعة تأثر الأشخاص وبناء قدراتهم على مواجهة الأزمات، ولمعالجة حاجات الأشخاص الذين يعانون من النزاعات المسلحة، وتوفير حلول دائمة للملايين المحتجزين في عالم التشرد، والحفاظ على سلامة الأشخاص من العنف والاستغلال، وحماية صحتهم ومكافحة انتشار الأوبئة، وضمان توفير الأمل وصون الكرامة للجميع مهما يكن نوعهم الجنساني أو عمرهم أو حيثيتهم.

وحالياً، هناك المزيد من الأشخاص المتضررين بشكل متواتر أكثر نتيجة الصراعات والكوارث ولفترة أطول مما كانت عليه في العقود السابقة. فقد تضاعف تقريباً عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة الإنسانية والحماية في العقد الماضي وذلك من معدل 30 إلى 40 مليون شخصاً في السنة ليصبح بمعدل 50 إلى 70 مليون شخصاً في السنة [1]. وتستند هذه الأرقام إلى نداءات الأمم المتحدة وتمثل جزءاً فقط من إجمالي الحاجات. ولا يظهر هذا الاتجاه ما يشير إلى التوقف. فقد تشرد أشخاص حالياً نتيجة الصراعات والعنف أكثر من أي وقت مضى منذ عام 1945 وبلغ عددهم 60 مليون شخصاً في أواخر عام 2014[2]. كذلك، ارتفعت تكلفة العمل الإنساني بشكل مثير مع تنامي حجم النداءات التي تطلقها الأمم المتحدة، من 3,4 مليار دولار أمريكي عام 2003 إلى 18,7 مليار دولار عام 2015[3]. وفي الوقت ذاته، تنمو الفجوة بين حجم الحاجات والموارد المتوفرة لتلبيتها. فالنداء الذي أطلقته الأمم المتحدة لعام 2015 قد يبلغ رقماً قياسياً من 20 مليار دولاراً، غير أنه يبقى ممولاً بنسبة 42 في المئة فقط عند إعداد هذا التقرير.[4]

> ”لا يشكل العمل كالمعتاد خياراً بالنسبة لنا.“
>
> وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ
> ستيفن أوبراين

الشكل 1: التحديات الإنسانية العالمية

- **59,5 مليون شخص:** هو عدد اللاجئين والمشردين داخلياً نتيجة الصراعات في نهاية عام 2014 وهو أكثر من أي مرحلة منذ الحرب العالمية الثانية. وأُرغم 13,9 مليون شخص على مغادرة منازلهم نتيجة العنف والاضطهاد في عام 2014 – ما يعادل 42,500 شخص في اليوم.[5]
- **19,3 مليون:** هو عدد الأشخاص الذين أرغموا على مغادرة منازلهم نتيجة الكوارث الطبيعية في عام 2014.[6]
- **17 عاماً:** هو معدل طول فترة التشرد.[7]
- **550 في المئة:** هي نسبة زيادة حجم النداءات العالمية للأمم المتحدة وهي بالأرقام من 3,4 مليار دولار في عام 2003 إلى 18,7 مليار دولار في عام 2015.[8]
- **90 في المئة:** هي نسبة عدد النداءات الإنسانية التي أطلقتها الأمم المتحدة وتستمر منذ أكثر من 3 أعوام.[9]
- **40 في المئة:** هي نسبة العجز في الاستجابة للنداءات الإنسانية للأمم المتحدة في 2014.[10]
- **329:** هو عدد العاملين في مجال تقديم المعونة المتضررين نتيجة هجمات كبيرة في عام 2014. وكانت الأغلبية الكبرى للضحايا موظفين في منظمات وطنية غير حكومية وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.[11]
- **1,561:** هو عدد العاملين في مجال الرعاية الصحية المتضررين نتيجة هجمات في 32 بلداً في عام 2014.[12]

التحولات العالمية تزيد من المخاطر

يكمن التحدّي المحدد لمفهوم العمل الإنساني في القرن الـ21 في كيفية معالجة حاجات الأشخاص المتضررين من الأزمات أو السريعي التأثر بها، في حين يتم أيضاً الاستعداد لمستقبل محفوف أكثر بالمخاطر ومجهول حيث يُرجّح أن تزيد الحاجات وتصبح أكثر تعقيداً.[13] فالفقر، والجوع، والأمراض، والأخطار الطبيعية، وشح المياه، وتغيّر المناخ، وتزايد أعداد السكان، والحضرنة العشوائية السريعة، والهجرة الجماعية وانعدام الأمن الغذائي والمائي قد تهدد مئات الملايين من الأشخاص في العقود القادمة.

لقد ترك النمو الاقتصادي المتفاوت أكثر من 1,2 مليار شخص في أرجاء العالم يعيشون بأقل من 1,25 دولاراً في اليوم، بما في ذلك العديد منهم في البلدان المتوسطة الدخل.[14] ففيما ساهم النمو في الحد من أخطار الكوارث، كان أيضاً متفاوتاً إلى حد كبير جاعلاً الفئات المهمشة سريعة التأثر بالصدمات. فالأزمات تفاقم التفاوتات القائمة فيما يمكن للامساواة الاجتماعية والاقتصادية كالنوع الجنساني، والطبقة الاجتماعية، والعرق، والعمر والإعاقة أن تزيد من ضعف الفئات المهمشة وتعرضهم للأزمات.[15] وتضع التحوّلات الديمغرافية، لا سيما الحضرنة العشوائية السريعة ضغطاً كبيراً على البنى التحتية والموارد، بينما تزيد في الوقت ذاته من تعرّض الأشخاص للأخطار وسرعة تأثرهم بالأزمات.

الشكل 2: الديمغرافيات المتغيّرة[16]

- يتوقع بحلول عام 2050 أن يكون ثلثا سكان العالم يعيشون في مدن، وربع عددهم في أحياء فقيرة.
- هناك حالياً 1,2 مليار شخص تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً وهو أعلى مستوى على الإطلاق، ونسبة 90 في المئة منهم يعيشون في البلدان النامية.
- كذلك، يتزايد عدد كبار السن الذين يعيش ثلثا عددهم في البلدان النامية، وسيتخطى عددهم بحلول عام 2030 الـ1,4 مليار شخص.

الشكل 3: تبقى النزاعات المسلحة أكبر مسببات الحاجات الإنسانية

- في عام 2013، كان هناك 33 نزاعاً مسلحاً ناشطاً في العالم. ظل هذا العدد مستقراً نسبياً خلال العشرة أعوام الماضية متقلباً بين 31 و37[17]، وليس متوقعاً أن ينخفض.
- ويمكن اعتبار أن طفرة النزاعات المسلحة الدولية سوف تشكل خطراً شديداً في الأعوام العشرة المقبلة ومن المحتمل جداً تدويل الصراعات الداخلية.[18]
- ويقدّر البنك الدولي أن 1,5 مليار شخص يعيشون في بلدان تستأثر بها دورات متكررة من الصراعات العنيفة.[19] كما أن التأثير الاقتصادي للصراعات العنيفة ينمو أيضاً وتظهر التقديرات أن تكلفة النزاعات العالمية تبلغ 14,3 تريليون دولار وتشكل نسبة 13 في المئة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في العالم.[20]
- وفي نهاية عام 2013، كانت كلُ من النداءات الإنسانية العشرة الكبرى التي أطلقتها الأمم المتحدة تتعلق بحالات نزاعات مسلحة.

- استجابت المنظمات الإنسانية لهذه الأزمات في معظم الحالات لأكثر من خمسة أعوام.[21]
- ونسبة 86 في المئة تقريباً من التمويل الذي طولب به في الـ340 نداءاً إنسانياً للأمم المتحدة بين عام 2002 وعام 2013 كانت من أجل دعم الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة.
- وفي عام 2014، تأثر 102 مليون شخص بالكوارث الطبيعية و59,5 مليون شخص تشرّدوا قسرياً نتيجة العنف والصراعات.[23]

الشكل 4: التشرّد القسري في عام 2014[24]

- رقم قياسي من 59,5 مليون شخص مشرّدين في أرجاء العالم
- 19,5 مليون لاجئ
- 38,2 مليون شخص مشرّد داخلياً
- 1,8 مليون شخص طالب لجوء

ومن بين كافة التوجهات العالمية، قد تتسبب آثار تغيّر المناخ بأكبر إجهاد إنساني في الأعوام المقبلة. فمع حلول عام 2050، يُقدّر احتمال أن يكون بين 25 مليون شخصاً ومليار شخص مشردين بصفة دائمة أو مؤقتة.[25] ويتوقع أن تعيش نسبة من سكان العالم تصل إلى 40 في المئة في مناطق إجهاد مائي شديد.[26] كما أن الخبراء متأكدون أكثر فأكثر بأن تغير درجات الحرارة سوف يتسبب بظواهر جوية بالغة الشدة ومتكررة أكثر من أي وقت مضى، إلى جانب تغيرات في أنماط الأمراض.[27] وبالتالي، يُرجح أن تؤدي هذه الظواهر إلى تغيير النظم الإيكولوجية، والتسبب باختلال في الإنتاج الغذائي وموارد المياه، والضرر بالبنى التحتية والمستوطنات، والاعتلال والوفيات. سوف تكون هذه الظواهر السبب الرئيسي لعدد متزايد من الأزمات. كما سوف تتسبب بخلل في الاستجابة الإنسانية.[28] كذلك، سوف يؤدي تغير المناخ دور "مضاعف الإجهاد" مستحدثاً توترات جديدة ومفاقماً التوترات القائمة، لا سيما في ما يتعلق بإدارة الموارد وتوفر الأرض واستعمالها.[29] ويظهر العديد من هذه التحديات فعلياً في عدة أنحاء في العالم.

وأخيراً، يصبح الضعف معولماً ومستشرياً أكثر فأكثر،[30] إذ أن الأخطار التي يواجهها الأشخاص الذين يعيشون في جزء من العالم هي متشابكة مع كل جزء آخر منه. وثبت هذا الترابط بإسهاب[31] من خلال التجربة مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومؤخراً مع مرض فيروس ايبولا. وأحدثت النزاعات المسلحة، لا سيما في أفغانستان، والعراق، وسوريا وليبيا تصاعداً في عدد الأشخاص الفارين من الصراعات والعنف،[32] ما يزيد خطر انتقال الأمراض ونشوء جماعات مسلحة جديدة من غير الدول. فبعض الأمراض المندثرة سابقاً في بعض المناطق في العالم كشلل الأطفال مثلاً، ظهرت مجدداً مع ارتفاع نسبة مكامن الضعف والتشرد الانسيابي للسكان. غير أن البلدان الغنية ليست محصنة، ويتبيّن ذلك من تدفقات المهاجرين الأخيرة، أو من خلال تباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة تحوّل الإنتاج من منهار إلى شبه موصل بعد كارثة التسونامي الياباني في 2011.[33] بالتالي، **إذا كان أحدنا ضعيفاً فسوف يكون جميعنا ضعفاء في النهاية**.

وما تمّ ذكره آنفاً هو تهديدات معروفة. لكن سوف يكون هناك تهديدات أخرى ذات تأثيرات إنسانية خطيرة ومحتملة والعالم غير مجهز لإدارتها، بما في ذلك جوائح مستقبلية، وأمراض محاصيل أو أمراض ماشية، وأحداث نووية أو صناعية، وهجمات إرهابية جماعية.

عمل إنساني متطوّر

وقّر القرار التاريخي رقم 182/46 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1991 بشأن تعزيز تنسيق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية في حالات الطوارئ، إطاراً ضرورياً للنظام الإنساني الدولي[34] خلال فترة الربع القرن الماضي. فقد ساعدت الإصلاحات والتشريعات والمبادرات المتتابعة في الوصول إلى المزيد من الأشخاص المتضررين من الكوارث والصراعات، بما في ذلك الإصلاحات الإنسانية الكبرى عام 2005 والبرنامج التغييري للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عام 2010. وكانت الإصلاحات مصممة لتوحيد تنسيق واتساق الاستجابة، مثلاً من خلال تجميع الأموال بموجب نموذج تنسيق مركز على الصعيد العالمي وفي بلدان محددة على حد سواء، إلى جانب تعزيز التنسيق القطاعي من خلال استحداث نظام المجموعات.

الشكل 5: القطاع الإنساني العصري

- قُدّر في عام 2014 وجود 450,000 شخصاً يعملون لحساب أكثر من 4,880 منظمة إنسانية في العالم بميزانية سنوية بلغت 25 مليار دولاراً.[35]
- وفي عام 2013، أنفق حوالي نصف إجمالي المساعدات الإنسانية الدولية المقدمة من حكومات مانحة (نسبة 48 في المئة منها أو 7,3 مليار دولار) من خلال ست وكالات تابعة للأمم المتحدة والتي موّلت بها عدداً كبيراً من الشركاء المنفذين.[36]
- ومن الـ4 مليار دولار المقدمة للمنظمات غير الحكومية عام 2014، ذهبت نسبة 36 في المئة منها (1,4 مليار دولار) إلى أكبر عشر منظمات غير حكومية دولية.[37]

لكن هذا التوحيد لا يعكس العدد المتنامي للجهات الفاعلة المضطلعة بالعمل الإنساني وتنوعها. فالديناميات العالمية تتغيّر. لقد زاد العديد من الحكومات الاستثمارات في إدارة المخاطر وتقليلها وتوسيع الخطط بشأن الحماية الاجتماعية. وتنشأ بلدان متوسطة الدخل شان تركيا وإندونيسيا كجهات فاعلة هامة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وتصبح بحد ذاتها جهات مانحة مضفية بذلك خبرات وتوقعات جديدة على العمل الإنساني.

ويركز التعاون بين بلدان الجنوب أكثر فأكثر على المخاطر المتقاسمة والخبرات المتبادلة، وتؤدي المنظمات الإقليمية دوراً متنامياً في الاستجابة للأزمات ووضع المعايير. كما أن أعداداً متزايدة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ومجتمعات الشتات، ومجتمعات المجتمع المدني، وشبكات المتطوعين، بما فيها حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والجماعات الدينية والقطاع الخاص تساعد الأشخاص والمجتمعات على التكيّف مع الأزمات والتعافي منها. وتتواجد جهات فاعلة محلية ووطنية في الخطوط الأمامية للاستجابة للأزمات، والأشخاص ذاتهم المتضررون من الأزمات هم ممكنون أكثر أيضاً ومترابطون تكنولوجياً ويطالبون بإدارة أعمال الاستجابة.

وفي الوقت نفسه، وفيما يشارك المزيد من الجهات الفاعلة في الاستجابة الإنسانية، يعتبر البعض أن المجال الإنساني يتقلّص. ففي سياقات النزاعات المسلحة، تواجه قدرات المنظمات الإنسانية في تقديم المساعدة الإنسانية والحماية تحديات متزايدة.[38] نتيجة لذلك، يعمل العديد من هذه المنظمات بعيداً أكثر فأكثر عن الأشخاص التي تهدف إلى مساعدتهم، وذلك نتيجة العوائق في الوصول إليهم والشواغل الأمنية ورغبة أقل في تقبل المخاطر، وتعمل بدلاً من ذلك من خلال شركاء محليين.[39]

ورغم أن على مبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلالية أن ترشد العمل الإنساني، غير أن المشاورات الإقليمية أعربت عن قلقها بأن هذه ليست هي الحال دائماً. يُضاف إلى ذلك أن أطراف النزاعات المسلحة لا تحترم دوماً القانون الدولي الإنساني كما يجدر بها أن تفعل. لذا، إن دمج الحكومات[40] لبرامج العمل الإنساني والبرامج السياسية والعسكرية في كلا الدول المتضررة والمانحة يساهم في إضفاء الطابع السياسي، مثلما تشكل البيروقراطية والقوانين التقييدية والسياسات عوائق أمام إمكانية ايصال المساعدات الإنسانية.[41]

لم يبلغ العمل الإنساني قط في السابق هذا الكم من الأشخاص في هذا العدد الكبير من الأماكن، لكنه بموارده وهيكله الحاليين لم يعد قادراً على معالجة حجم وتعقيد الحاجات الحالية دون ذكر المستقبلية. ففي كل عام، تبقى نسبة أكبر من الحاجات الإنسانية المنقذة للحياة غير ملباة رغم المساهمات الإضافية في التمويل. ويشدد عدد من العوامل التي تم بحثها في هذا التقرير ودراسات أخرى،[42] على الحاجة لإجراء تغيرات رئيسية في النهج الحالي. ولهذه الغاية، تم ايجاز التحديات الأساسية في الإطار 1 أدناه.

الإطار 1: التحديات التي تواجه النهج الحالي

- ✔ لا يجد العديد من الذين يحصلون على المساعدة، لا سيما الفئات الأكثر ضعفاً، أن هذه المساعدة مناسبة وملائمة إذ أنها تقيّد قدرتهم على التكيّف والاستقلالية. ولا يشعر البعض منهم أن رغباتهم الخاصة تؤخذ بالاعتبار كما ينبغي.
- ✔ أعمال الاستجابة الإنسانية بطيئة ومرهقة، والعمل الإنساني لا يصل إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً في معظم الأماكن تحدّياً.[43]
- ✔ ثمة مفهوم بأن العمل الإنساني وعملية اتخاذ القرار متفاوتان ولا يتواءمان مع الحاجات، بل يعكسان عوامل أخرى بما في ذلك المصالح السياسية والاستحواذ باهتمام وسائط الإعلام.
- ✔ الإستجابات الإنسانية متشابهة كثيراً رغم تنوّع السياقات. كما تُشاهد في غالبية الأحيان تعمل بالتوازي مع الدولة والجهات الفاعلة المحلية ولا تستثمر في القدرات المحلية.
- ✔ أصبحت المساعدة الإنسانية معياراً تقريباً لكنها غير ملائمة لأن تكون بديلاً للافتقار للحلول السياسية في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.
- ✔ يبقى النظام الحالي مقفلاً على نحو كبير وروابطه ضعيفة بالمجتمعات السياسية الأكثر اتساعاً والمعنية بالتنمية وتغير المناخ، وبالجهات المانحة الناشئة والتعاون المتزايد بين بلدان الجنوب، وبمجموعة جهات فاعلة متزايدة مثل القطاعين الخاص والعسكري.
- ✔ يُعتبر النهج الحالي متخلفاً، عاجزاً عن التماشي مع التحوّلات الكبرى مثل زيادة استثمار الدولة في إدارة المخاطر، والتشارك المتسارع للمجتمعات المعنية بالتنمية في الدول الهشة، ورفع مستوى الحماية الاجتماعية والتمويل ضد مخاطر الكوارث والتطورات التي طرأت في مجال العلوم ووضع نماذج المخاطر. ولا يخصص هذا النهج توظيفاً كافياً في مجال الابتكار.
- ✔ النهج الحالي ليس ميسور التكلفة. فرغم أن الميزانيات زادت بنسبة 660 في المئة منذ عام 2000[44]، تبقى هناك فجوة موارد متزايدة. ومع أن هذا التوجه يعكس الحجم المتنامي للمساعدة وجغرافيتها، لا سيما العمليات المتزايدة في البلدان المتوسطة الدخل، يبقى تمويل المساعدة الإنسانية شديد الاعتماد على مجموعة محدودة من الأدوات.

فرصة للتغيير

الصورة ليست تشاؤمية وكئيبة، بل بعيدة عن ذلك إذ أن هناك العديد من التطورات والنهج المهمة التي تساعد في تخفيف المخاطر. فالتقدّم المحرز في مجال التكنولوجيا والنمذجة والتنبؤ يتيح الفهم الكامل للمخاطر وتوقعها. ويسهّل الإنترنت والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي استجابات أكثر سرعة ومحددة الهدف إلى جانب التمكين من تعبئة وإشراك عدد أكبر من الجهات الفاعلة ذات المهارات والقدرات على المساهمة.

وتتيح الزيادة الإجمالية لثروات العالم رغم كونها موزعة على نحو غير متكافئ، إلى جانب النظام المالي الذي يصل إلى كافة أنحاء العالم، ايجاد أفكار جديدة في الحماية الاجتماعية كي تصبح ممكنة التنفيذ ومتاحة وذلك من خلال توسيع مجال الدعم المباشر والأكثر فعالية كي يصل إلى الأشخاص الأكثر فقراً وضعفاً. لكن هذا الأمر سيتطلب خيارات ناشطة للسياسات التي تعالج التهميش المنظم والإقصاء للأكثر ضعفاً.

وتسنح العملية العالمية المتزامنة التي تتم هذا العام والعام القادم بفرصة للقمة من أجل أن تغيّر وضعية العمل الإنساني كجزء من الجهد العالمي المبذول للحرص على عدم ترك أحد دون مساعدة، وأن يتم إبقاء الأشخاص في مأمن من آثار الصراعات وتأثيرات الكوارث الطبيعية، بما في ذلك التأثيرات المرتبطة بتغير المناخ. ونتيجة لذلك، ثمة حاجة لتشكيل روابط أفضل بين تنوّع العمل المضطلع به على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي لإدارة المخاطر والأزمات.

أسس من أجل التغيير:
عملية استشارية عالمية

تشكل كافة هذه التطورات خلفية قرار الأمين العام للأمم المتحدة في الدعوة إلى عقد القمة العالمية للعمل الإنساني في اسطنبول في أيار/مايو 2016. وبهدف مواجهة حجم هذه التحديات، ثمة حاجة لوضع نهج عالمي حقيقي يشرك كافة الجهات الفاعلة المشاركة في العمل الإنساني، إلى جانب شركاء جدد.

وبهدف تحديد الأسس من أجل التغيير، وضع الأمين العام عملية استشارية طموحة وواسعة النطاق تشرك جميع أصحاب المصالح المهتمين. ومن أجل تحقيق هذه العملية، أنشئت أمانة عامة مكرّسة للقمة العالمية من أجل العمل الإنساني في إطار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في كانون الثاني/يناير 2014 تحت إدارة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وتوليه مسؤولية تقديم التقارير. تمت المرحلة الأولى لعملية التشاور في الفترة الممتدة من الأول من أيار/مايو 2014 إلى 31 تموز/يوليو 2015. وسوف تتوج مشاورات أصحاب المصالح المتعددين وعملية التشاور التي يديرها الأمين العام بالمشاورة العالمية في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر 2015.

وتمحورت المشاورات حول أربعة أسئلة رئيسية مشكلة الأسس لأربعة مواضيع:

1. كيف يمكن للعمل الإنساني أن يكون أكثر فعالية؟
2. كيف يمكننا تخفيض سرعة التأثر وإدارة المخاطر على نحو أفضل؟
3. كيف يستطيع العمل الإنساني أن يكون أكثر ابتكاراً؟
4. كيف يمكننا أن نخدم حاجات الأشخاص في أماكن الصراعات على نحو أفضل؟

اتخذت العملية الاستشارية العالمية هذه شكل اجتماعات استشارية ومناقشات مجموعة تركيز ومناقشات إلكترونية واستقصاءات. وتم تشجيع أصحاب المصالح على عقد اجتماعاتهم الاستشارية وتقديم أوراق مواقفهم وأفكارهم إلى الأمانة العامة للقمة.

واستشارت القمة العالمية للعمل الإنساني أكثر من 23,000 شخصاً خلال فترة 15 شهراً. وتم التركيز بشكل خاص على إشراك المجتمعات المحلية والأفراد المتضررين من الكوارث والصراعات.

الشكل 6: مشاورات القمة العالمية للعمل الإنساني – من أبيدجان إلى جنيف

- **+23,000** شخصاً تمت استشارتهم
- **8** مشاورات إقليمية
- **151** بلداً أجريت فيها مشاورات لأصحاب المصالح
- **+400** طلب مكتوب تم استلامه
- **5,500** تعليق تم استلامه إلكترونياً
- **19** عملية استشارية مع القطاع الخاص

الشكل 7: الأشخاص المتضررون في بؤرة مشاورات أصحاب المصالح

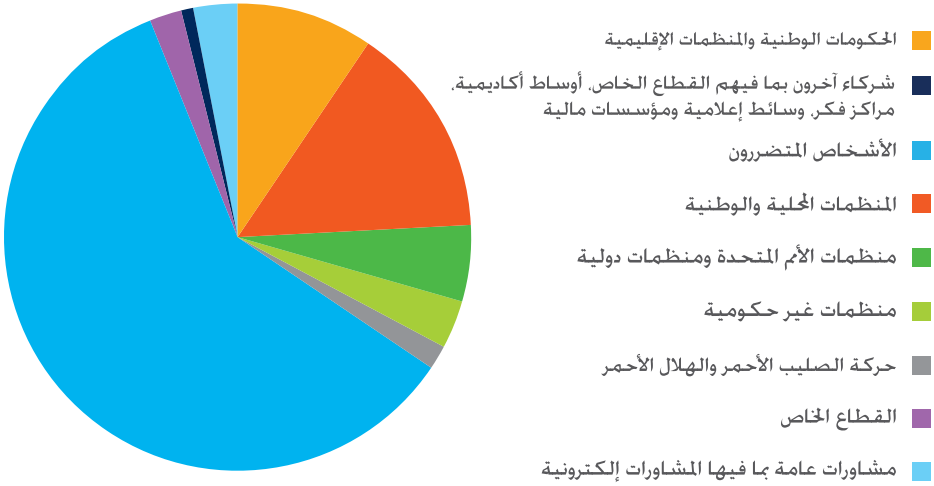

الشكل 8: مشاركة متنوعة في الاجتماعات التشاورية الإقليمية

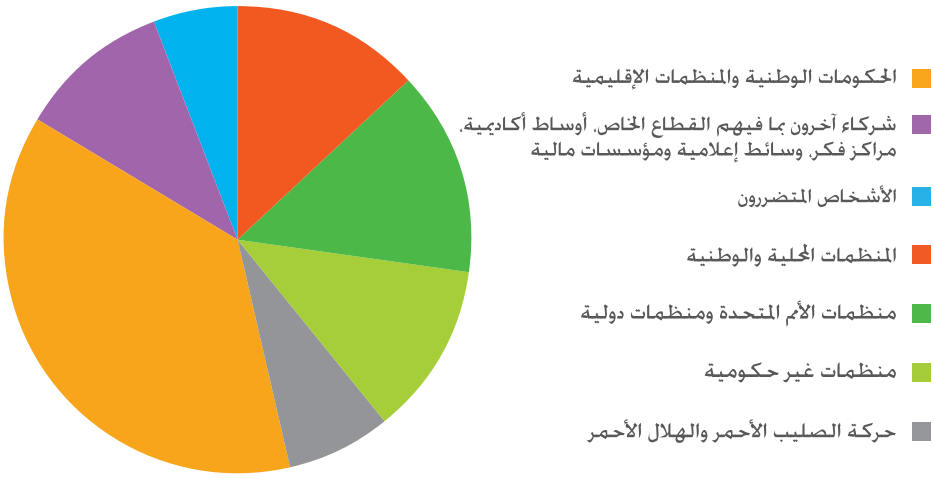

قدّمت أفرقة خبراء مواضعيين وأفرقة أخصائيين المشورة للأمانة العامة للقمة واستعرضت الطلبات العديدة المكتوبة والبحث الواسع النطاق المتوفر. وانعقدت ثلاثة اجتماعات لكافة الأفرقة وجهاً لوجه في لوزان في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 وفي بون في نيسان/آبريل 2015 وفي برلين في أيلول/سبتمبر 2015.

هدف التقرير التوضيحي

ينقل هذا التقرير نتائج المشاورات التي توفر المعلومات والمكوّنات الأساسية لبرنامج عمل مشترك للقمة العالمية للعمل الإنساني وما بعدها.

يورد كل فصل من فصول التقرير النتائج الرئيسية التي طالبت بها المشاورات والمقترحات المقدمة بشأن كيفية إمكانية تحقيق هذه النتائج. بانية على ذلك، عملت الأمانة العامة مع خبراء مواضيعيين وأفرقة أخصائيين من أجل استخلاص أفكار ومقترحات وتطويرها والتي يتم طرحها تحت عنوان المقترحات الناشئة في نهاية كل فصل. ستتم مناقشتها في العملية الاستشارية العالمية في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر 2015. ومن ثم ستتطلب المقترحات الناتجة عن العملية الاستشارية التزام أصحاب المصالح في مجال العمل الإنساني والشركاء، وبذلهم جهود مشتركة من أجل عرضها كالتزامات وشراكات ومبادرات ملموسة يمكن إطلاقها في القمة العالمية للعمل الإنساني عام 2016.

ويشكل التقرير في جوهره تحدياً لكافة الحكومات والأفراد والشركات والمنظمات المشاركين في العمل الإنساني من أجل توحيد الرأي حول تغييرات رئيسية ضرورية لتحسين حياة الأشخاص المتضررين من الأزمات حول العالم، وعقد شراكات جديدة ووضع طرق عمل جديدة، وتخطي حد المواقف الموافق عليها مسبقاً والولايات المستحدثة التي لم يضعها الأشخاص الذين يفترض بها أن تخدمهم ولم توضع أيضاً من أجلهم، والتجمع حول الحاجة العاجلة لاستعادة حس المسؤولية التضامنية من أجل دعم الإنسانية وصون الكرامة للجميع.

النهج وبنية التقرير

أعدت الأمانة العامة للقمة هذا التقرير بالمساهمة الموضوعية للأفرقة المواضيعية ومشورتهم. ويعرض التقرير النتائج الرئيسية للعملية الاستشارية، بما في ذلك نتائج المشاورات الإقليمية الثمانية التي أجريت حول العالم وأكثر من 400 طلب مكتوب.

وثبتت الأفرقة المواضيعية طيلة العملية التشاورية النتائج الرئيسية وجمعتها وحددت مجالات التقارب الناشئة بينها وقدمت وجهات نظر ومشورة خبراء. واستناداً إلى هذا العمل الأولي، جرى استعراض كافة تقارير العملية الاستشارية والطلبات المكتوبة التي تم استلامها خلال هذه العملية، وجرى تحليلها وتنظيمها في قاعدة بيانات استحدثها القسم المعني بالحوكمة الدولية والممارسات الإنمائية في مكتب المحاماة العالمي لينكلايترس، شراكة محدودة المسؤولية (Linklaters LLP). وشكلت قاعدة البيانات هذه قاعدة الإثبات لهذا التقرير التوضيحي. ومن ثم جمعت الأفرقة المواضيعية النتائج وعرضت أفكاراً وتحليلات كي تتم مناقشتها. ونتيجة الحجم الكبير للطلبات، لم يكن ممكناً وضع علامة مرجعية لكافة المساهمات في هذا التقرير، لكنها متوفرة بالكامل على الموقع الشبكي www.worldhumanitariansummit.org.

يُقسمّ متن هذا التقرير إلى أربعة أجزاء رئيسية.

يناقش **الجزء 1** الأشخاص الذين هم في بؤرة العمل الإنساني والتغييرات التي يجب أن تتم من أجل تمكين جميع الأشخاص من التكيّف والتعافي بكرامة كونهم يشكلون العوامل الأولية للعمل الإنساني، كما يناقش سد الفجوة بين الجنسين وإمكانية الوصول إلى الجميع.

يناقش **الجزء 2** التحولات الرئيسية الضرورية في حالات النزاعات المسلحة والتشرد الطويل الأجل والكوارث الناجمة عن المخاطر الطبيعية، وذلك بهدف الحد من المعاناة وتلبية حاجات جميع الأشخاص. ويناقش هذا الجزء أيضاً السياقات والتهديدات الجديدة، بما في ذلك الحضرنة والأزمات الصحية العالمية والتشرّد في سياق تغير المناخ والهجرة.

ويؤكد **الجزء 3** على الحاجة إلى الشراكات المتحولة وترتيبات الاستجابة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي التي تتيح للعمل الإنساني أن يكون فعالاً وقائماً على المبادئ وملائماً لحاجات كل سياق، ويُفيد من قوى الجهات الفاعلة المختلفة ويستحدث بيئة دائمة للابتكار.

ويصف **الجزء 4** الموارد المطلوبة لدعم هذا التحوّل والتغيرات الأساسية في التمويل الإنساني والمقترحة من أجل تنفيذ خطة العمل هذه.

أما **الاستنتاج** فهو يحدد الرؤية الناشئة عن المشاورات، وهي رؤية لعالم استعيدت فيه الانسانية في شكلها الأساسي، عالم يكون فيه الأشخاص المتضررين من الأزمات في بؤرة العمل الإنساني وحيث لا يموت فيه أي شخص لمجرد تعرضه لأزمة وقد كان من الممكن إنقاذه، أو يتضوّر جوعاً أو يكون ضحية لأحد الصراعات نتيجة غياب الموارد أو الإرادة السياسية الكافية التي تقدّم له يد العون.

وأفضت العملية الاستشارية الشاملة إلى تحديد خمسة مجالات رئيسية للعمل يقدم كلٌ منها طموحاً لمستقبل العمل الإنساني. واستناداً إلى هذه الأسس، يستطيع أصحاب المصالح في القمة العالمية للعمل الإنساني أن يحددوا الالتزامات ويعقدوا الشراكات وينشئوا الأعمال التحويلية المطلوبة من أجل تحقيق التغيير.

والمجالات الخمسة هي **الكرامة، والسلامة، والقدرة على مواجهة الأزمات، والشراكات والتمويل.**

الجزء 1

منح الأولوية للأشخاص

الفصل الأول
وضع الأشخاص في بؤرة العمل الإنساني

برز نداء أكثر من أي نداء آخر في العملية الاستشارية للقمة العالمية للعمل الإنساني وهو الاعتراف بأن الأشخاص المتضررين هم الجهات الفاعلة التي تؤدي الدور المركزي في الحفاظ على بقائهم الذاتي وتعافيهم، وبوجوب وضعهم في بؤرة العمل الإنساني. يتطلب ذلك تغيّراً أساسياً في المشروع الإنساني، تغيّراً من مشروع تحركه دوافع العمل الخيري إلى مشروع يحركه واجب التضامن.

يحق للأشخاص المتضررين من الأزمات أن يتمتعوا بالحقوق والحريات ذاتها التي يتمتع بها أي شخص آخر بصرف النظر عن كيفية تأثير الكوارث الطبيعية على حياتهم أو الصراعات أو حالات العنف أو الضعف. لذا، يجب على العمل الإنساني الاعتراف صراحة بحقوق جميع الأشخاص وصون كرامتهم وتلبية أفضلياتهم والاعتراف بقدراتهم ومهاراتهم وتمكينها.

> يشكل الاعتراف بالكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية والثابتة للأسرة الإنسانية، قاعدة الحرية والعدالة والسلام في العالم.‘‘
>
> الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

وكان هناك نداء شديد أُطلق من المشاورات ويقضي بالاعتراف أولاً وقبل كل شيء بالمسؤولية الأولية للدولة في ما يتعلق بالحماية وبأن يضع العمل الإنساني برمته الأشخاص المتضررين في بؤرة العمل الإنساني وذلك من خلال تشريع التغيرات من أجل:

- ✔ الاعتراف بالأشخاص والمجتمعات المتضررة من الأزمات على أنهم العوامل الأولية للاستجابة، ورفع صوتهم عالياً وزيادة خيارهم وقيادتهم في المساعدة الإنسانية والحماية؛
- ✔ دعم استراتيجيات تكييف الحماية الذاتية الفردية والقائمة على أساس المجتمع المحلي والنظم والآليات والحد من التبعية والضعف؛
- ✔ زيادة مساءلة الدولة إزاء الأشخاص المتضررين؛
- ✔ وضع الحماية في بؤرة العمل الإنساني، والإسهام في جعل الأشخاص آمنين أكثر وقادرين على العيش بكرامة.

هذه الدعوات للتغيير ليست جديدة.[45] لكن وعلى الرغم من العمل أعواماً على الإصلاح، أوضحت المشاورات أن هذا التحوّل لم يتحقق أو ليس كافياً.[46] وواضح أنه ينبغي على القمة أن تطبع تحوّلاً أساسياً في العمل الإنساني من أجل التمكين الفعلي للأشخاص المتضررين كونهم القوة الدافعة لأي استجابة إنسانية.

1.1 تمكين الأشخاص المتضررين بصفتهم العوامل الأولية للاستجابة الإنسانية

دعت المشاورات العمل الإنساني إلى "الابتعاد عن مفاهيم العمل الخيري... والتحرك نحو توجّه أكبر إلى الاستثمار في تمكين الأشخاص كي يعيشوا بكرامة."[47] ويجب على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، سواء أكانت وطنية أو دولية، الاعتراف بجميع الأشخاص المتضررين مهما كان نوعهم الجنساني أو عمرهم أو ظرفهم على أنهم العوامل الأولية في استجابتهم الذاتية وتعافيهم.

ففي عام 2005، أوصى تحالف تقييم تسونامي بأن يجري المجتمع الدولي الإنساني إعادة توجيه أساسية من خلال التحوّل من توفير المعونة إلى دعم وتيسير أولويات الإغاثة الذاتية للمجتمعات المحلية وتعافيها.[48] لكن بعد انقضاء عشرة أعوام على ذلك، لم يتبدل الكثير في الممارسة. فالجهود التي تبذلها المنظمات الدولية الإنسانية لإشراك الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية والعمل معها هي غير كافية.[49] وأشارت المشاورات بشكل خاص إلى الغياب النسبي للجهات الفاعلة المحلية والوطنية في منصات التنسيق واتخاذ القرار وإلى عدم حصولها على التمويل الإنساني [تُستعرض هذه المسائل في الجزء 3 والجزء 4 من هذا التقرير تباعاً].

بالتالي، أوصت العملية الاستشارية للقمة العالمية للعمل الإنساني بأنه يجب إعادة توجيه أعمال الاستعداد والاستجابة والتعافي من أجل دعم استراتيجيات التكيّف المحلية وهياكل المجتمعات المحلية وزيادة الاعتماد على الذات وبناء القدرات المحلية. وللقيام بذلك، يجب أن يكون العمل الإنساني مصمماً بالشراكة مع المجتمعات المحلية وبطرائق ملائمة ثقافياً وأن يكون قائماً على أسس المعارف المحلية.

كما أن الجهود المبذولة لتمكين المجتمعات المحلية المتضررة يجب أن تشكل جزءاً من نهج كلي للأزمات يمنح الأولوية ليس فقط لتوفير السلع والخدمات فحسب، بل يعيد أيضاً بناء الخدمات والهياكل التي تمكن المجتمعات المحلية من التكيّف واستئناف سبل عيشها بنفسها وبكرامة. ويشمل ذلك إصلاح البنى التحتية التي تساعد الأشخاص على تواصلهم مع الأسواق وترابطهم بها، وخلق فرص عمل، وضمان تدفق التحويلات المالية بسهولة وفعالية، والمساعدة على تحفيز القطاع الخاص وسبل العيش المحليين. ويجب على هذا النهج أن يشمل أيضاً نطاقاً واسعاً من الشركاء، مثلاً جماعات الشتات التي تشكل شريان الحياة للعديد من الأسر، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص المحلي التي يمكنها المساعدة على إعادة إنشاء الاتصالات، وتحفيز الأسواق وتوفير فرص سبل العيش من أجل التسريع في التعافي.

تُعد هذه التغيرات تحوّلاً أساسياً نحو الاستجابة التي تدعم الاعتماد على الذات، يدفعها أصوات وخيارات الأشخاص المتضررين، وتكون مسؤولة إزاء الأشخاص التي تهدف إلى خدمتهم، وتحترم حقوقهم وسلامتهم وكرامتهم. [بُحثت آثار هذا التحوّل في النظام الدولي الإنساني تفصيلياً في الجزء 3.]

> دعت المشاورات القمة العالمية للعمل الإنساني إلى وضع نموذج تحوّل بعيداً عن النظام التنازلي القائم على العرض والتوجه نحو نموذج يشارك فعلياً مع الأشخاص الذين يعتزم خدمتهم ويمكّنهم من إسماع صوتهم أكثر والحصول على خيار أفضل."
>
> ستيفن أوبراين
> منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ في المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني والتي عُقدت في أوكلاند

> يحتاج المجتمع الدولي الإنساني إلى إعادة توجيه أساسية من خلال التحوّل من نهج توفير المعونة إلى دعم وتيسير أولويات الإغاثة الذاتية للمجتمعات المحلية وتعافيها."
>
> التقرير التوضيحي
> لتحالف تقييم تسونامي

الإطار 2: التبعية

ورد في القمة الإيرلندية للإنسانية عام 2015 أن "مفهوم التبعية ينص على أن العمل الإنساني يجب أن يشكل دعماً لجهود وقدرات الأشخاص المتضررين من أجل مساعدتهم على التكيّف أثناء الأزمات ومساعدتهم في تعافيهم منها على نحو يعزز قدرتهم على الصمود في وجه صدمات وضغوطات مستقبلية. يجب على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تحترم ثقافة وقدرات الأشخاص المتضررين وتقر بأن الأشخاص المتضررون يشكلون الجهات الفاعلة المركزية في بقائهم الذاتي وتعافيهم من الضرر. وتؤدي التبعية دور التذكير المستمر بأنه يتم تطوير الاستجابة الإنسانية، سواء أكانت محلية أو خارجية، بشكل أفضل وذلك من خلال مشاركة الأشخاص المتضررين ومن أجلهم."

مقترحات مستقاة من المشاورات

- ” أن يكون الأشخاص والمجتمعات المحلية المتضررة هم العوامل الأولية للاستجابة الإنسانية.“ – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ” الاعتراف بالدور المركزي للأشخاص والمجتمعات المتضررة وتعزيزه في العمل الإنساني، وضمان توفير مجالات لتمكينهم وتوليهم القيادة في كافة مراحل العمل الإنساني.“ – المشاورة الإقليمية لأمريكا ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني ، موجز الرئيسين
- ” توثيق معلومات وتبادلها بانتظام بشأن آليات تكيّف المجتمعات المحلية، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من أجل تحسين فعالية وفاعلية استعداد هذه المجتمعات للكوارث واستجابتها لها.“ – المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني ، موجز الرئيسين
- ” فهم أهمية ديناميات السوق وإجراء تقييمات لمكامن الضعف والقدرات أو استخدامها من أجل تحديد وتعديل أولويات الوقت الأكثر ملاءمة لتقديم المعونة، مثلاً النقد أو القسائم أو طرائق أخرى تساعد في تعزيز الأسواق المحلية وتساهم في بناء القدرة على مواجهة الأزمات.“ – المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني ، موجز الرئيسين
- ” ضمان مشاركة الأشخاص المتضررين في تحديد المخاطر الكامنة وفي تصميم البرامج من خلال وضع نهج ابتكارية للإلتزام بأفضل الممارسات وتنفيذها.“ – المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني

1.2 الاعتراف بالدور الحاسم لأوائل المستجيبين

أوائل المستجيبين لأزمة ما هم الأقرب تواجداً وأكثر المستثمَرين وهم الأفراد المحليون، والمجموعات، وجماعات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمتطوعون من حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والشبكات النسائية، والجهات الفاعلة الدينية،[50] والشركات، والعاملون في المجال الصحي والسلطات المدنية. وثمة حاجة للاعتراف أكثر بالدور الحاسم للنساء والشباب والمتطوعين في إنقاذ الأرواح في الساعات والأيام الأولى للأزمة، وفي الحفاظ على القدرة على الصمود في وجه حالة بطيئة التطوّر. وتكون في غالبية الأحيان الجهات الفاعلة المحلية، بما فيها الجمعيات المحلية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر أوائل المستجيبين لأغراض الحماية.[51] كذلك، يؤدي الأفراد المحليون والجماعات دوراً حاسماً في الاستعداد للكوارث والتخفيف من مخاطرها وبناء القدرة على مواجهة الأزمات والعبور إلى التعافي منها. وكما ذكرتنا مشاورة منطقة المحيط الهادئ، هذه الجهات الفاعلة ”تبقى عندما تتضاءل أي مساعدة احتياطية إضافية“. لكنها لا تكون مشمولة عادة في هياكل تنسيق العمل الإنساني وتكون مهمشة في غالبية الأحيان ما أن يصل المستجيبون الوطنيون والدوليون.[52]

ودعت المشاورات الحكومات والشركاء في العمل الإنساني إلى الاعتراف بالمستجيبين الأوائل كشركاء لمدة طويلة في الاستجابة الإنسانية، ”وليس فقط كوسائل ممكنة للاستجابة الدولية“،[53] إلى جانب تعزيز مهاراتهم ومعرفتهم وقدراتهم. [تم بحث ذلك تفصيلياً في الجزء 3 من هذا التقرير.] ودعت المشاورات إلى تجديد الجهود من أجل تنمية قدرات المجتمع المدني المحلي، بما فيه الزعماء الدينيين، في التفاوض على إمكانية الوصول وتوفير خدمات الحماية. فبوسع هذا النهج أن يعزز الثقة وأوجه التآزر لمصلحة الأشخاص المتضررين من الأزمات، لكن يجدر به أيضاً الاعتراف بالمخاطر التي تواجه الجهات الفاعلة المحلية.[54]

> هذه فرصة تسنح لنا كي نكون مبدعين ونعيد النظر بالنموذج الحالي للأعمال الإنسانية. ينبغي بالنظام الإنساني أن يكون صوت المجتمعات معترفاً بأن هناك احتياجات مختلفة وتطلعات مختلفة.“
>
> عامل في المجال الإنساني من الجنوب الأفريقي في المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصلحة

إضافة إلى ذلك، يجب على القيادة المحلية والمعرفة التقليدية أن تتضمنا أصوات الأفراد والفئات المهمشة أو الضعيفة والحرص على أن تتم تلبية احتياجاتهم [أنظر الفصل 2]. وفي المشاورة الإقليمية لبلدان منطقة المحيط الهادئ، "حذّر أصحاب المصالح من أن شبكات [المجتمعات المحلية التقليدية والقائمة] قد تستبعد المرأة والمستضعفين وقد تفاقم أحياناً اللامساواة القائمة."[55]

وفي حالات الصراعات، وفي حين تتمتع عادة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بقبول أفضل من قبل أطراف الصراع، غير أنها تدفع ثمناً باهظاً أيضاً. هذا ما حدث مع جمعيات الهلال الأحمر العربي السوري والفلسطيني في سوريا حيث قُتل 42 و8 متطوعين تباعاً.[56] كذلك، يواجه موظفون محليون وأوائل المستجيبين الآخرين، بما فيهم عاملين في المجال الصحي، تحديات في الحفاظ على المبادئ الإنسانية وفق ما أشارت إليه إحدى الدراسات حيث ذكرت أن: "الحياد هو مبدأ يصعب دعمه من منظمة محلية أو فرد يأتي من السياق الذي يعمل فيه ويعيش فيه. هذه إحدى الحجج لصالح نشر الموظفين الدوليين."[57] وتشكل هذه المسألة قضية قوية بالنسبة للجهات الفاعلة الدولية والشتات والجهات المحلية المؤدية أدواراً تكميلية كجزء من شراكة حقيقية.

> يجب أن يكون العمل الإنساني مخططاً له ومستهلاً ومنساقاً من خلال إجراء مشاورات عن كثب مع الدول والشعوب المتضررة كلما كان ذلك ممكناً. فالاستجابة الموضعية تضمن تحديد الاحتياجات بدقة أكثر وأن تكون أكثر سهولة في الاستعمال ومصممة خصيصاً لهذا الغرض، وأن يتم استخدام الاقتصادات والهياكل المحلية وتعزيزها."
>
> حكومة تركيا، مساهمة في القمة العالمية للعمل الإنساني

تعهيد الجموع وتحليلات وسائل التواصل الاجتماعي والمتطوّعين الرقميين[58]

مختبرات كاتماندو الحية (Kathmandu Living Labs – KLL) هي منظمة غيرربحية تقدّم حلولاً تكنولوجية من خلال تعبئة المعرفة المحلية دعماً للبيانات المفتوحة في نيبال. بدأت جهودها قبل وقوع زلزال عام 2015 وأثبتت أنها قيّمة بالنسبة لمنظمات الإغاثة المحاولة الوصول إلى أماكن نائية وغير موجودة على الخريطة في السابق. فأضاف آلاف المتطوعين المستعان بهم من مصادر خارجية بيانات جغرافية إلى الخرائط، إما إلكترونياً أو من خلال هواتف جوالة ناقلين معرفة مجتمعية ومفهوم لبيئتهم المحلية، ما أسفر عن وضع أحدث خرائط نيبال. يشكل هذا الأمر مثلاً جيداً عن كيفية تمكن المجتمعات المحلية من خلق حلول منخفضة التكلفة من أجل الاستعداد للكوارث، حل يمكن إدراجه في الخطط المستقبلية لاستعداد المجتمعات المحلية.

مقترحات مستقاة من المشاورات

- "تسعى الحكومات التي تعمل بالاشتراك مع مجتمعات محلية وشركاء في المجال الإنساني إلى فهم الهياكل التقليدية وشبكات المجتمعات المحلية على نحو أفضل في كلا المجتمعات الحضرية والريفية." - المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- "الاعتراف بالدور الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية في الاستعداد والاستجابة" و"الاستثمار في قدراتها من أجل إجراء تقييم للحاجات بهدف تحريك الاستجابة، واعتبارهم شركاء لمدة طويلة من أجل القدرة على مواجهة الأزمات، وليس فقط كوسائل ممكنة للاستجابة الدولية." - المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني ، موجز الرئيسين
- "تم التأكيد على أهمية السلطات الوطنية والمحلية والمنظمات الرائدة في الاستجابة الإنسانية على نطاق واسع. [...] وتحتاج الجهات الدولية الفاعلة في المجال الإنساني لأن تتضمن تدابير لبناء القدرات المحلية كجزء أساسي من برمجتها، ما سيساعد في تسهيل خروج منظم وفي الوقت المناسب." – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

> ” أقر المشاركون بالدور الحاسم الذي تؤديه السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها ما تقوم به الجمعيات الوطنية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في حماية المدنيين، ومن خلال تطبيق وتعزيز الأعراف والممارسات المحلية في حماية المدنيين ونشر المعلومات المتعلقة بالقانون الدولي للأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين، إلى جانب المجتمعات المضيفة لهم.“ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني – موجز الرئيسين
>
> ” [اقترح] المشاركون تطوير آلية من أجل تمكين المتطوعين من تيسير توفير المعلومات ودعمها وتبادلها مع الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، والهيئات المانحة، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بهدف تحسين الجهود المبذولة في الاستجابة الإنسانية على المستوى الشعبي.“ – المنتدى الإنساني[59]

1.3 تمكين أصوات الأشخاص وخياراتهم من أجل إدارة العمل الإنساني

يستجيب الأشخاص والمجتمعات المحلية للصدمات والكوارث كل يوم. لكن في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء أزمة واسعة النطاق أو صدمة مفاجئة، قد تكون استراتيجيات التكيّف والهياكل المحلية مثقلة بالأعباء، وقد تكون المساعدة مطلوبة من الجهات الفاعلة دون الوطنية أوالوطنية أو الدولية. وفي العديد من الحالات بما فيها حالات التشرد القسري الطويل الأجل، قد يدوم التعليق المؤقت عن العمل للهياكل التقليدية عدة أشهر أو أعوام أو حتى عقود [أنظر الفصل 4].

> لا يوفر العديد من الجهات الفاعلة في العمل الإنساني المساعدة استناداً إلى الاحتياجات فقط. فالعديد منها ينظر إلى المظهر أو الدين أو الانتماء السياسي قبل تقييم الحاجات الفعلية.“
>
> شابة لاجئة في مصر في المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحليل أصحاب المصلحة

الشكل 9: معدل درجة رأي الأشخاص المتضررين في خمسة بلدان والذين يجدون أن أفرقة تقديم المعونة تأخذ آراءهم بالاعتبار (مقياس من 10 نقاط حيث 10 = عالي و 1 = منخفض)

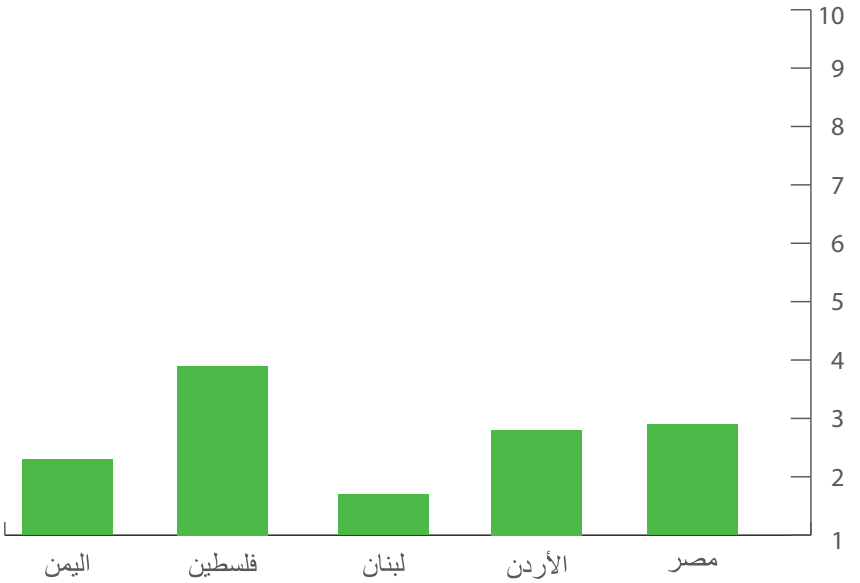

المصدر: المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة*

أيضاً، يجب أن ترشد أصوات وخيارات جميع الأشخاص المتضررين العمل الإنساني، حتى عندما تتم دعوة جهات فاعلة خارجية لتوفيرالمساعدة والحماية. ومع ذلك، أفاد الأشخاص المتضررين بأنهم لا يشعرون بأن المنظمات الإنسانية تأخذ آراءهم بالاعتبار.[60] لذا، يجب منح الأشخاص المتضررين

المعلومات والقدرة على التأثير من أجل المشاركة الهادفة في الدورة الكاملة للبرنامج الإنساني التي تتضمن أعمال تقييم الحاجات، وتصميم المشروع وتنفيذه، والرصد والتقييم، وعملية اتخاذ القرار الاستراتيجية.[61]

وألقت المشاورات الضوء على أن عنصراً حاسماً من هذا التحوّل يكمن في ضمان أن يحرّك أصوات الأشخاص وخياراتهم العمل الإنساني. فقد طالب الأشخاص المتضررين بأن يتم تكييف قرارات الاستجابة مع حاجات الإشخاص ويحرّكها الطلب وليس الإمدادات أو ولايات تنظيمية وأفضليات.[62]

ومع ذلك، تظهر الاستقصاءات أن العديد من الأشخاص المتضررين لا يؤمنون بأن المعونة التي يحصلون عليها هي مناسبة لاحتياجاتهم أو تلبي حاجاتهم الأولية.[63]

الشكل 10: أهمية المعونة بالنسبة للأشخاص المتضررين من الأزمات

أفادت نسبة 27 في المئة من المشاركين في المسح الذي أجراه النظام الإنساني عن حالة الأشخاص المتضررين بأن المعونة التي تلقوها كانت ملائمة لحاجاتهم وأنها عالجت حاجاتهم الأولية في حينه. وأفادت نسبة أكبر بلغت 46 في المئة بأن المعونة كانت ملائمة جزئياً ، أما نسبة 25 في المئة فأفادت بأن المعونة لم تكن ملائمة.[64]

الابتكار في آليات متابعة تعليقات المجتمع المحلي[65]

يشرك الصليب الأحمر والهلال الأحمر حالياً المقيمين المحليين في اتخاذ القرار البرنامجي بشكل دوري. فالبرنامج التوجيهي للمجتمعات المحلية الذي وضعه الصليب الأحمر عقب حدوث تسونامي المحيط الهندي عام 2004، ونظام اتصالات المستفيدين الذي وضعه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عقب وقوع زلزال هايتي عام 2010، ونظام المساءلة إزاء المستفيدين الذي استخدمه الصليب الأحمر الأمريكي في هايتي عام 2014، هي منتجات مفهوم هذا التحوّل. فكافة البرامج توفر آليات لمتابعة التعليقات شأن الخطوط الساخنة، وسجلات العمل، ونظم خدمة الرسائل القصيرة وصناديق المقترحات وتكملها الإذاعة والتلفزيون وأدوات الصحافة المطبوعة من أجل الحصول على توقعات المجتمعات المحلية وجمعها والعمل وفق طلبات هذه المجتمعات واهتماماتها. وأحد الدروس الرئيسية المستقاة من خبرات الصليب الأحمر في إندونيسيا كمن في استخدام قنوات متعددة، ومنح الأولوية لذوي الإعاقة والمسنين وفئات أخرى من ذوي الحاجات الخاصة الذين يجدون صعوبة في غالبية الأحيان في الحصول على المعلومات. ومن خلال هذه المبادرات، تحرّك المجتمعات المحلية العمل الإنساني، ما يعني أن النتائج القابلة للقياس هي متصلة مباشرة بحاجات الأشخاص.

1.3.1 تنمية الثقة والمشاركة المطلعة

ينبغي على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تبني الحوار التشاركي على كافة المستويات مع الأشخاص المتضررين وشملهم في عملية اتخاذ القرار من أجل تمكين أن تكون الحماية والمساعدة قائمتين على الحاجات العاجلة للأشخاص المتضررين. ينبغي أن يتم ذلك بطرائق تلائم السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي لكل أزمة ولا تعزز أو تفاقم التفاوتات، كما ينبغي أن تصل إلى الأكثر ضعفاً.

وقد دعا العديد من المشاورات والطلبات لأن يتم دمج الأشخاص المتضررين في هياكل اتخاذ القرار الإنساني والمشاركة في تقييم الحاجات وتصميم استراتيجيات استجابة ملائمة ثقافياً وسياقياً.[66] كما

طالبت أن تستند هذه الهياكل على الهياكل والنظم القائمة، لا أن تحل مكانها أو تستبعدها، خاصة تلك التشاركية المجتمعية، ويجدر بها أيضاً تعزيز المساءلة الطويلة الأجل بين المجتمعات المحلية وحكوماتها حيثما أمكن.

الشكل 11: مفهوم الأشخاص المتضررين عمن هم أكثر المتفهمين لاحتياجاتهم في حالات الصراع

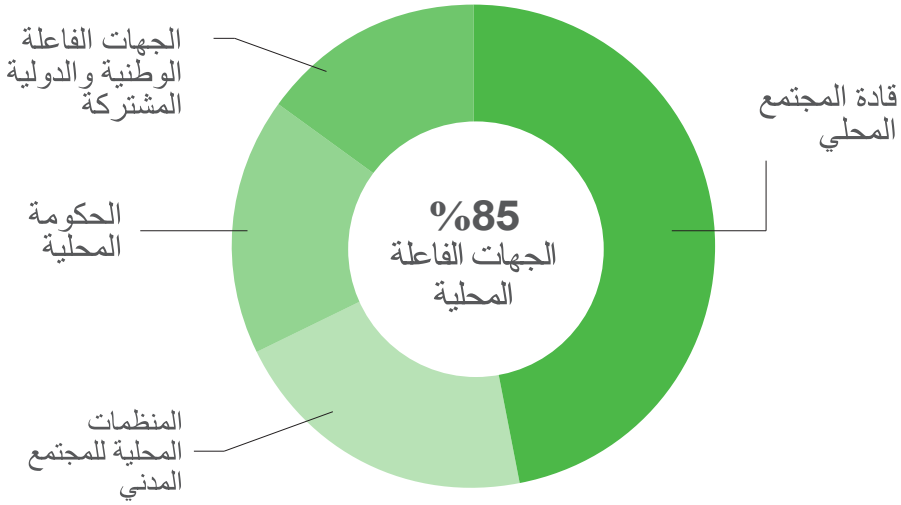

المصدر: المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل اصحاب المصلحة* (2014)

طرائق ابتكارية لمعرفة تصورات الأشخاص المتضررين[67]

تستخدم الحلول القائمة على الحقائق الأرضية تكنولوجيا الاتصالات التي تعمل في عدة أماكن في البلد. ففي المناطق حيث تكون التكنولوجيا ضعيفة مثل مقاطعة "سيند" في شرق باكستان، يستعمل مجمّعو البيانات ألواحاً مشبكية وأقلاماً وينتقلون من منزل إلى آخر لجمع البيانات. وفي المناطق حيث تكون تكنولوجيا الاتصالات أفضل كما هي الحال في هايتي، أجروا المقابلات وجهاً لوجه وحمّلوا الإجابات على هواتفهم الذكية. وفي سيراليون، شكلت خدمة الرسائل القصيرة طريقة عملية لإجراء استقصاء الرأي العام المؤلف من ستة أسئلة والذي أجري مع عيّنة من سكان البلد اختيرت عشوائياً، وهدف الاستقصاء إلى تتبع التصورات المتعلقة بالاستجابة لفيروس ايبولا. وكانت التعليقات مطلوبة أسبوعياً في البدء، لكن لاحقاً ومع تراجع وجه الاستعجال، تباطأت خطوات تجميع البيانات إلى مرة كل أسبوعين. وللحصول على المزيد من المعلومات المستقاة من أماكن محددة، استعمل مجمّعو البيانات الهواتف الخلوية للاتصال بالعاملين في الخطوط الأمامية، مستعملين أرقام الهواتف التي وفرتها الوكالات التي تستخدمهم. وتزيد مجموعة التطبيقات والمنصات الواسعة من إمكانية تنفيذ تجميع هذا النوع من التعليقات. ويتم تحليل التعليقات وترحيلها إلى الوكالات المسؤولة عن البرامج في الوقت الحقيقي كي تتمكن من اتخاذ القرار بشأن كيفية العمل عليها. والبيانات لا تساعد على التنبؤ بنتائج البرامج فحسب، بل تمكن الوكالات المعنية بأعمال المساعدة من مراقبة أدائها مقارنة بتصورات المستفيدين ومقارنتها مع وكالات وبرامج أخرى.

كذلك، أكدت المشاورات تكراراً على أن ليس هناك حلولاً تناسب الجميع، وأن الاستجابة الإنسانية يجب ان تكون مصممة لملاءمة واقع كل سياق [بُحثت هذه المسألة تفصيلياً في الجزء2 من هذا التقرير]. لا يتمتع أحد بوضع أفضل يؤهله لتغذية هذه العملية بالمعلومات أكثر من الذين يعيشون في المجتمعات المحلية، وفق ما أفادت به نسبة 85 في المئة من الأشخاص المتضررين الذين استشيروا في شمال وجنوب شرق آسيا وقالوا أن الجهات الفاعلة المحلية تفهم حاجات مجتمعهم المحلي في حالات النزاع[68] أكثر من الجهات الأخرى. ودعت المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جميع الفاعلين في المجال الإنساني إلى "الاعتراف بقيمة المعرفة المتوارثة والتقليدية" على أنها تشكل مساهمة هامة في العمل الإنساني. وفي مسح أجري في شمال وجنوب شرق آسيا، أشارت نسبة تزيد عن 80 في المئة من المجيبين بأنه يمكنهم الإسهام في وضع حلول ابتكارية من أجل تحسين الاستجابة للكوارث.[69]

أيضاً، دعت المشاورات الجهات الفاعلة في العمل الإنساني إلى الاعتراف بحق الأشخاص المتضررين في الوصول إلى المعلومات ووسائل الاتصال وحمايته، لا سيما في الحالات حيث يكون وصول المساعدة الإنسانية مقيّداً.[70] ودعت أيضاً المنظمات الإنسانية إلى زيادة الإفصاح العام عن المعلومات من خلال كافة القنوات الملائمة، حيثما أمكن، بما فيه وسائط الإعلام المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي، ونشر المعلومات الهامة المتعلقة بالسلع والخدمات المقدمة في المجال الإنساني على نطاق واسع.

> يُعقد الكثير من الاجتماعات في المخيّم كلما جاءت منظمة دولية جديدة... يستشيروننا، لكن لا يتم عادة أخذ رأينا بالاعتبار."
>
> رئيسة لجنة نسائية في مخيم للاجئين في موريتانيا في المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصلحة

مقترحات مستقاة من المشاورات

- " يجب أن يكون العمل الإنساني خاصاً بالسياق المحلي والحاجات الإنسانية المحلية، وينبغي بالبرامج أن تتمتع بنظام اتصال واضح مع الأشخاص المتضررين ومنهم للحرص على أن تتم تلبية حاجاتهم وأفضلياتهم." – المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- " الالتزام بالإشراك الفعلي للأشخاص المتضررين في الدورة الكاملة للبرنامج، بما في ذلك إشراكهم في أعمال التقييم، وتصميم المشروع وتنفيذه، والرصد وعملية اتخاذ القرار الاستراتيجية." – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- " إشراك المجتمعات المحلية في تطوير أدوات توليد معلومات وبيانات مصنفة حسب نوع الجنس وتتضمن إحصائيات وخرائط المناطق المعرضة للخطر وتكون متاحة للمجتمعات المحلية و سهلة الاستعمال." – المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

1.3.2 زيادة المرونة وتمكين الاختيار

العملية الأساسية لتنمية الثقة والمشاركة في الحوار مع الأشخاص المتضررين تتطلب وقتاً والتواجد القريب وكفاءات محددة، بما في ذلك معرفة الثقافات واللغات المحلية،[71] إلى جانب الحفاظ على السرية في بعض الحالات وعدم التمييز في جميعها.

بالتالي، ينبغي بالإصغاء إلى حاجات الأشخاص وتجميع تعقيباتهم أن يكون متكرراً، ويجب على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تتمتع بالمرونة من أجل تعديل برامجها استناداً إلى خبرات ورؤية المجتمعات المحلية المتضررة إذا كان ذلك ضرورياً.[72] وعززت المشاورات أهمية الاعتماد على استراتيجيات التواصل والشبكات التقليدية والمحلية،[73] لا سيما أن المرأة والأشخاص الأكثر ضعفاً وتهميشاً قد لا يتمتعون بفرص متكافئة في الوصول إلى وسائل التواصل العصرية.[74] وفي الوقت نفسه، كان هناك تأكيد شديد على إمكانية أن تحسّن التكنولوجيا الجديدة التعقيبات وتزيل الحواجز القائمة بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والأشخاص التي تهدف إلى مساعدتهم، لا سيما في

> أفضل الحصول على بعض المساعدات المالية بدلاً من الطعام. سيمكنني ذلك من إنشاء عمل تجاري صغير على جانب الطريق فأتمكن من الاهتمام بأطفالي بنفسي."
>
> أم طفل سيئ التغذية في غرب كوت ديفوار. المشورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصلحة

المناطق الحضرية حيث معدلات معرفة القراءة والكتابة والاتصال عالية إجمالاً. ودعت المشاورات إلى تبني واسع النطاق[75] للنهج الابتكارية للحصول على التعقيبات، بما فيه الشكاوى من الأشخاص المتضررين،[76] وأن تعمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني مع الشركاء عن كثب من أجل رفع مستوى استعمال الأدوات التحليلية العصرية مثل نظم تحميل التعليقات القائمة على الاقتراع والنظم الإلكترونية أو خدمة الرسائل القصيرة.[77] كذلك، سلطت المشاورات الضوء على أهمية إشراك جهات فاعلة محلية أخرى، لا سيما وسائط الإعلام المحلية والوطنية، في جمع وتمثيل آراء المجتمعات المحلية المتضررة.[78]

الشكل 12: يظل النقد والقسائم يشكلان نسبة صغيرة من المعونة

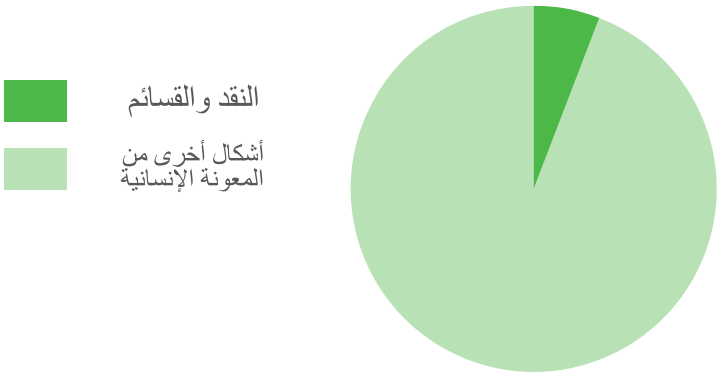

المصدر: اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بتحويلات النقد الإنسانية (تقرير يصدر قريبا)

المساعدة النقدية الشتائية للاجئين السوريين في لبنان[79]

"نفذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها في الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر 2013 إلى نيسان/أبريل 2014 برامج تحويل نقد متعددة القطاعات لمساعدة اللاجئين السوريين في لبنان في التكيّف خلال فترة الشتاء. وعندما سئلوا عن أفضليتهم بين النقد والمساعدات العينية، أشارت نسبة تفوق الـ 80 في المئة من المجيبين إلى النقد فقط كشكل المساعدة المفضلة لديهم مقابل نسبة 5 في المئة التي فضلت المساعدات العينية فقط، وفضلت نسبة الـ15 في المئة الباقية الخليط من الإثنين. وكان المجيبون يستلمون أيضاً قسائم غذائية من مصادر أخرى والتي زادت من دون شك رغبتهم في الحصول على مساعدة تكون أكثر مرونة لتغطية حاجاتهم. وتشير الصلة بين المسافة إلى السوق وأفضلية المساعدة العينية إلى أن هذه الأخيرة تحركها إلى حد كبير تكاليف السفر المرتفعة من كلا الناحيتين، من الناحية النقدية ومن حيث الوقت الذي يمضونه والذي يشكل عاملاً رئيسياً. وفيما أدى البرنامج دوراً مهماً في إرضاء الحاجات الشتائية، غير أنه لبى جزءاً فقط من تلك الحاجات فيما استعمل معظم النقد المحوّل على سلع ليست للاستعداد للشتاء. ويشير التقييم إلى أن "المستفيدين أنفقوا نسبة ضئيلة من المساعدة النقدية خاصتهم على سلع شتائية لأن دخلهم ومدخراتهم منخفضان إلى حد أنهم مضطرون لاستعمال النقد جزئياً لتلبية حاجات أخرى ضرورية أكثر أو حاجات أساسية مباشرة، لا سيما الغذاء والماء." وبالتالي، يتطلب تحقيق هدف إبقاء مستلمي المساعدات دافئين في الشتاء، حجماً من النقد يكون كبيراً ما يكفي لتغطية كافة الحاجات الأساسية."

"التحويلات النقدية لا تعالج كل شيء، لكننا مقتنعون بأن استخدام تحويلات نقدية أكبر سوف:

- يوائم بشكل أفضل النظام الإنساني مع ما يحتاجه الأشخاص؛
- يزيد المساءلة، ويخفض تكاليف تسليم المعونة الإنسانية؛
- يزيد الشفافية في ما يتعلق بحجم المعونة الإنسانية التي تصل فعلياً إلى السكان المستهدفين؛
- يدعم الأسواق المحلية
- يزيد دعم السكان المحليين للمعونة الإنسانية؛
- يزيد سرعة ومرونة الاستجابة الإنسانية؛ ويدعم الإدماج المالي من خلال ربط الأشخاص بنظم المدفوعات؛و
- يمنح السكان المتضررين خياراً واالتحكم أكثر بحياتهم الخاصة."

أوين باردر، رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بتحويلات النقد الإنسانية في إدارة التنمية الدولية (DFID)، طلب مقدم إلى القمة العالمية للعمل الإنساني

أشار العديد من المشاورات[80] والطلبات[81] الإقليمية إلى التحويلات النقدية والقسائم (الإلكترونية) على أنها أداة استجابة مرنة تدعم الاستقلال الذاتي وخيار الأشخاص المتضررين في العديد من الحالات،[82] لا سيما في السياقات الحضرية. فبوسع التحويلات النقدية أن تمنح الأشخاص الخيار وتجعل المعونة الإنسانية مسؤولة أكثر إزاء الأشخاص المتضررين. ويمكنها أن تجعل الموارد الشحيحة تزيد، كما يمكنها أيضاً أن تزيد من الفرص الناجمة عن التوسع العالمي للخدمات المالية، بما في ذلك المدفوعات الرقمية والعدد المتنامي لشبكات الأمان الاجتماعي.[83] يضاف إلى ذلك أن بوسع التحويلات النقدية أن تنشط الاقتصادات المحلية بدلاً من إضعافها مؤدية دور المضاعف الاقتصادي،[84] فيما تعزز صون الكرامة والتمكين في الوقت ذاته.[85] بالتالي، تشكل البرمجة القائمة على النقد تحولاً هاماً بعيداً عن نموذج تحوّل معظم العمل الإنساني (الوطني والدولي) القائم على القطاعات والموجه نحو الإمداد. وفيما تزايدت الاستجابات النقدية للمعونة الإنسانية الدولية[86] بنسبة تقدّر من 6- إلى 10 في المئة، لا يزال ثمة حاجة للقيام بالمزيد لرفع مستواها.[87]

والتحويلات النقدية ليست حلاً عالمياً، لا سيما حيث الأسواق لا تعمل، وفق ما أشير إليه خلال المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ. يجب تحديد خيار طرائق التحويلات المالية وفقاً للسياق وألا يحركها العرض.[88] كذلك، ينبغي إكمال التحويلات النقدية بالمنفعة العامة التي تتخطى أسواق العرض مثل الحماية والتصحاح والصحة. كما أن توفير النقد يجب ألا يعني أن تبتعد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني عن الأشخاص المتضررين من الأزمات وتفقد وجودها معهم.

مقترحات مستقاة من المشاورات

- ”ينبغي بالعمل الإنساني أن يكون خاصاً بالسياق المحلي والحاجات الإنسانية المحلية، ويجدر بالبرامج أن تتسم بنظام اتصال واضح مع الأشخاص المتضررين والحصول منهم على تعليقات للحرص على أن تتم تلبية حاجاتهم وأفضلياتهم.“ – المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ”تعزيز صوت المجتمعات المحلية المتضررة والإصغاء إليه من خلال إشراك هذه المجتمعات في كل مرحلة من مراحل الاستعداد للحالات الإنسانية والاستجابة لها والتعافي منها وإعادة التأهيل.“ – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ”تعزز الحكومات والشركاء في المجال الإنساني تواصلاً ذات اتجاهين مع المجتمعات المحلية كي تتمكن هذه الأخيرة من توفير التعليقات والإعلان عن حاجاتها الإنسانية الخاصة للمستجيبين.“ – المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ”استعمال أدوات القطاع الخاص من أجل تيسير الحصول على التعليقات من الأشخاص المتضررين المتعلقة بجودة المساعدة الإنسانية الحاصلين عليها، واستخدام المعلومات المجمعة لتحسين البرامج المستقبلية.“ – المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ”دعا المشاركون إلى رفع مستوى فعالية البرامج النقدية وتنسيقها من أجل توفير خيار أكبر للأشخاص، وإلى شمل توفير فرص عمل مؤقت كجزء من برامج الاستجابة.“ – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ”رفع مستوى برامج التحويلات النقدية والحماية الاجتماعية بهدف منح المجتمعات المحلية المتضررة الخيار في تحديد أفضل طريقة لتلبية حاجاتهم الإنسانية العاجلة.“ – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

" رفع مستوى استعمال النقد المتعدد الأهداف والحرص على أن تكون منصات التنفيذ متاحة ومتساوقة." – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

" ينبغي وجود منصة مفتوحة للتعليقات الواردة من الأشخاص المتضررين بشأن الحاجات الملباة في كل أزمة. ويجب أن تدير هيئة مستقلة بذاتها هذه المنصة." – المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني

1.4 سد فجوة المساءلة

سلطت كافة المشاورات الإقليمية الضوء إلى جانب العديد من المشاورات الأخرى والطلبات على أن العمل الإنساني يجب أن يخضع أكثر لمساءلة الأشخاص المتضررين. ففي حين قد يحسن حكماً تعزيز قدرات الأشخاص في تحريك العمل الإنساني المساءلة، غير أن عجزاً مستمراً في المساءلة في العمل الإنساني يرتبط أساساً بعدم التوازن الضمني للسلطة. والمطلوب عمل متفق عليه بين الجهات الوطنية والدولية الفاعلة في المجال الإنساني لمعالجة هذه المسألة. كذلك دعت المشاورات إلى إعادة التفكير في طريقة مقاربة القطاع الإنساني للمساءلة، وإلى تركيز أكبر على المساءلة التضامنية بشأن كافة نتائج العمل الإنساني.[89]

وتقع مسؤولية المساءلة إزاء الأشخاص المتضررين على عاتق كافة الجهات الفاعلة المشاركة في تقديم المساعدة الإنسانية والحماية. وكون الحكومات هي أولى الأطراف المسؤولة عن العمل الإنساني، فهي مسؤولة أيضاً عن الحرص على أن ما تقدمه يلبّي حاجات الأشخاص ويحترم حقوقهم ويصون كرامتهم. وبالقدر الممكن، يجدر بجهات فاعلة أخرى في المجال الإنساني أن تستخدم هياكل المساءلة الوطنية القائمة وعملياتها من أجل تحسين المساءلة الطويلة الأجل إزاء الأشخاص المتضررين.

كذلك، شددت المشاورات على ضرورة أن تزيد المنظمات الإنسانية المساءلة إزاء الأشخاص المتضررين، وفي مجال تحقيق نتائج حماية ملموسة.[90] وسلط العديد من المشاورات الضوء على أن المنظمات الإنسانية ليست مُقيّمة في ما يتعلق بملاءمة المساعدة التي تقدمها ولا بشأن حسن إصغائها واستجابتها للأشخاص المتضررين،[91] وهي لا تواجه عواقب في حال فشلت في تحقيق توقعات الأشخاص المتضررين من الأزمات.[92] وفي النهاية، قد يعتمد إحراز تقدم في هذا المجال على تغيير المانحين هياكل التحفيز من أجل تعزيز متطلبات إشراك المجتمعات المحلية المتضررة في تصميم وتقييم أعمال الإستجابة. [بُحثت هذه المسألة تفصيلياً في الجزء 3 من هذا التقرير.]

كما دعت المشاورات جميع الجهات الفاعلة والمنظمات التي تقدّم المعونة الإنسانية لأن تتخذ تدابير ملموسة تهدف إلى زيادة شفافيتها إزاء الأشخاص المتضررين.[93] وبينما يتم إحراز تقدّم في مجال الشفافية في مسألة الإنفاق على المعونات على المستويين الوطني والعالمي من خلال الجهود المبذولة من المبادرة الدولية للشفافية في المعونة[94] وحملة "انشروا ما تموّلونه"،[95] وعلى المستوى الوطني من خلال آليات مثل مركز الفيليبين المعني بشفافية المساعدات الأجنبية[96] الذي أنشئ عقب إعصار هايان، فإن المزيد من العمل مطلوب من أجل تيسير وصول المجتمعات المحلية المتضررة إلى معلومات البرنامج والمعلومات المالية، ومن أجل تسوية الحواجز العملية والسياسية بهدف تحسين الشفافية. [بُحثت هذه المسألة تفصيلياً في الجزء 4 من هذا التقرير.] [97]

أخيراً، دعا أصحاب المصالح أيضاً لأن تخضع نتائج القمة العالمية للعمل الإنساني للمساءلة إزاء الأشخاص المتضررين من الأزمات، وأن تسهل الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني قدرتهم على المشاركة وتتفحص النتائج.[98]

"نحظى بالثقة عندما نفي بالتزاماتنا: ففي غياب الثقة لا يمكننا إشراك المجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث، إذن من دون إقامة علاقات لن... نتوقع استجابة إنسانية فعالة."

مشارك في المشاورة الإلكترونية، المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني

"نحتاج بصفتنا عاملين في المجال الإنساني لأن نقر ليس فقط بأننا نتخذ القرارات، بل نحتاج أيضاً لأن نكون منفتحين بشأن كيفية اتخاذنا لها. وهذا التغيير في ثقافة اتخاذ القرار هو رئيسي لجعلنا مسؤولين أكثر إزاء الأشخاص المتضررين الذين نخدمهم."

لارس بيتر نيسن في التقرير عن المساءلة الإنسانية لعام 2015

تجربة نظم المساءلة بشأن المعونة الإنسانية في الصومال[99]

يعزز مشروع مشترك بين المجلس الدانمركي للاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) من خلال مشروع الانتعاش والتنمية المجتمعي، المساءلة الأفقية والنزولية في سياق الإدارة عن بعد وذلك من خلال استعمال حزمة من التكنولوجيات التي تتضمن الهاتف الجوال، والإنترنت، والمجتمعات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي ورسم الخرائط الجغرافية من أجل تعزيز مشاركة المستفيدين في مجال التنمية والتدخلات الإنسانية وذلك من خلال تشجيع المستفيدين على "التعبير عن مطالبهم وتطلعاتهم وإشراكهم في عمليات إعداد التدخلات الإنسانية والتخطيط والرصد والتقييم."

مقترحات مستقاة من المشاورات

- "تعزيز قيادة الحكومات من خلال وضع أطر قانونية ملائمة توضح الأدوار والمسؤوليات والمساءلة على المستويين المحلي والوطني." – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- "ينبغي بالجهات الفاعلة في المجال الإنساني توظيف الموارد البشرية والمالية الضرورية من أجل وضع أساليب فعالة وآمنة للتواصل مع المجتمعات المحلية في إطار الصراعات. ويجدر بها أيضاً أن تركز على تحسين الشفافية والمساءلة بشأن المساعدة المقدمة." – المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- "إدراج آليات مساءلة مستقلة في عمليات التخطيط تشرك الأشخاص المتضررين من أجل رفع مستويات الشفافية في الأعمال التي تنفذها كافة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني." – المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- "يجدر بالمجتمعين لعقد القمة العالمية للعمل الإنساني 2016 أن يأخذوا بالاعتبار المساءلة على أنها مبدأ إنساني." – المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- "ينبغي بكافة الوكالات المعنية بالشؤون الإنسانية أن تدرج آليات لمتابعة التعليقات والتي تقيّم الأداء الإنساني، وتشكل متطلبات إجبارية من قبل المانحين تهدف لأن يُخضع منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ منسقي الشؤون الإنسانية للمحاسبة." – المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني

لن يتم تحسين المساءلة من خلال المزيد من 'التكييف' بواسطة حيل تقنية أو إجرائية، بل يتطلب تحسينها تغييراً في المفهوم من أجل الاعتراف بأن لكل شخص متضرر من الأزمات الإنسانية ومشارك فيها دور ومسؤوليات مختلفة يؤديها، وأن الأشخاص المتضررون يجب أن يكونوا مسؤولين أحدهم إزاء الآخر، إلى جانب مسؤوليتهم إزاء الأهداف الجماعية.

داينا براون في التقرير عن المساءلة الإنسانية لعام 2015

1.5 ضمان تمكن الأشخاص المتضررين من العيش بأمان ودون خوف وبكرامة

يولي الأشخاص المتضررين من الأزمات أهمية كبرى لقدرتهم على العيش في ظروف كريمة دون خوف وعنف. وشدد الأشخاص المتضررين في المشاورات الإقليمية على أنهم يريدون أن يتنعموا بالأمان والكرامة المصانة والأمل بقدر ما يريدون المساعدة المادية[100] إن لم يكن أكثر. لذا، يجب اعتبار سلامة الأشخاص وصون كرامتهم أول أهداف النشاط الإنساني بصرف النظر عن السياق أو الجهة الفاعلة.

الشكل 13: المشاغل الرئيسية التي عبر عنها الأشخاص المتضررين

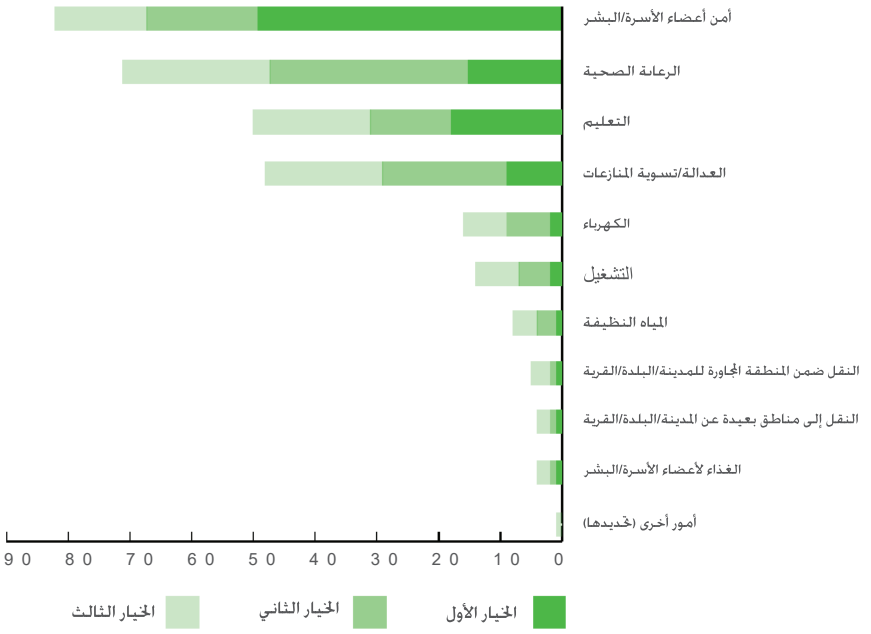

المصدر: فلوركوين نيكولاس ومنصف كرتاس وآيرين بافيسي. "البحث عن الاستقرار:مفاهيم الأمن والعدالة والأسلحة النارية في ليبيا." العرض الموجز الأول لتقييم الأمن في شمال أفريقيا. جنيف: الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة

تتضمن الكوارث والنزاعات المسلحة وحالات شأن الهجرة المختلطة وطالبي اللجوء المنتقلين بحراً، والعنف الحضري والمجتمعي والأوبئة، مخاطر حقيقية من عنف وتهديدات إزاء الأشخاص المتضررين. وأشارت المشاورات الإقليمية والطلبات أيضاً إلى أن "السكان المتضررون" قد يشكلون اصطلاحاً مبالغاً في تبسيطه، كون الخطر في أزمة ما قد يختلف كثيراً بالنسبة لفئات مختلفة من الأشخاص، بما في ذلك النساء، والأطفال،[101] والمهاجرين،[102] واللاجئين،[103] والمشردين داخلياً،[104] والأشخاص ذوي الإعاقة،[105] والجماعات الإثنية، [106] والسكان المهمشين،[107]والأقليات الدينية،[108] والأقليات الجنسية،[109] والمسنين.[110]

لذا، تشكل حماية سلامة الأشخاص وصون كرامتهم هدفاً أولياً بالنسبة للعمل الإنساني. وقد تم التشديد على ذلك تكراراً خلال المشاورات على أنها 'مركزية الحماية'. وعليه، يجب أن تأخذ كافة القرارات الإنسانية بالاعتبار ما يفعله الأشخاص المتضررون لحماية أنفسهم، ما الذي يشكل التهديدات الكبرى بالنسبة لهم، وكيف تستطيع كل جهة فاعلة أن تساهم في تأمين سلامتهم مع الاعتراف بأن تحديات الحماية تتخطى السياقات الإنسانية والإنمائية.

ويشكل الأشخاص المتضررين من الأزمات عاملاً مركزياً في ضمان سلامتهم الذاتية. لذا، ينبغي بالعمل الإنساني أن يعزز آليات الحماية الذاتية الفردية والمجتمعية القائمة. كما أن توفير بدائل عن التدابير المضرة للأشخاص المتضررين التي قد يرون أنها خيارهم الوحيد في الأزمات شأن البغاء أو الزواج المبكر او القسري أو زواج الأطفال يكون حاسماً في تخفيف الأخطار.[111] وفي الوقت نفسه وفي وجه الهجمات المباشرة، قد لا يتمكن الأشخاص من ضمان حمايتهم الذاتية، فالأمان الجسدي الحقيقي يمكن فقط للجهات الفاعلة المسلحة أن توفره، وتشمل هذه الجهات القوى المسلحة وقوى الأمن، إلى جانب أطراف آخرين في النزاعات وحفظة السلام حيث يتواجدون.

ويجب ايضاً أن يشكل الأشخاص المتضررين محور نتائج عمليات اتخاذ القرار وتأمين الحماية ويكونوا ممكنين فيها. لذا، يحتاج العمل الإنساني لأن يكون موجهاً نحو تمكين المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات من فهم حقوقهم والمطالبة باحترامها بموجب القانون الوطني والإقليمي والدولي، إلى جانب

"اعتبر المشاركون أنه يجدر بهذه [الحاجات] ذات الأولوية أن تشمل الأمان والمأوى وصون الكرامة. وبتعبير آخر، اعتبر المشاركون أن تقديم المساعدة يجب ألا يلقي بظله على حاجة الأشخاص البارزة إلى الحماية."

المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

تمكينهم من الحصول على خدمات الحماية مثل رعاية الصحة الإنجابية، والوقاية، والاستجابة للعنف الجنسي والجنساني والتعافي منه، والرعاية النفسية الاجتماعية وتوفير أماكن آمنة لضحايا الأخطار أو المعرضين لها. ويجب أن تُشرك المجتمعات المحلية المتضررة في أعمال تقييم الحماية من أجل التعرف على الأولويات وتحديدها، وإشراكها في تصميم استجابات ملائمة تعترف بآليات الحماية الفردية والمجتمعية واستراتيجيات التكيّف القائمة وتدعمها.

تشكل حماية الأشخاص من الأذى مكوّناً أساسياً من مبدأ الإنسانية وتكون بالتالي هدفاً رئيسياً لكافة الأعمال الإنسانية.

الأمين العام للأمم المتحدة
بان كي - مون

الإطار 3: تصنيف نموذجي للتهديدات وتأثيرها على سبل العيش[112]

1. العنف الجسدي، والتعذيب، والاختطاف، والاعتقال والعنف الجنسي: تؤثر جميعها على خيارات سبل العيش والقدرات الإنتاجية والوصول إلى ممتلكات سبل العيش ويمكن أن ينجم عنها الموت والإصابة وتدمير ممتلكات سبل العيش.
2. تقييد حرية التنقل، بما في ذلك العودة القسرية ونقاط التفتيش وحظر التجوّل: تؤثر على إمكانية الوصول إلى الأرض، والأسواق، وفرص الهجرة، وفرص العمل، والشبكات والخدمات الاجتماعية.
3. التشرد القسري: يؤثر على إمكانية الوصول إلى استراتيجيات سبل العيش وممتلكاته ويمكنه أن يحد من القدرات الإنتاجية ويؤثر على الشبكات.
4. الهجمات على أصول المدنيين أو سرقتها شأن المنازل، والأرض، والمستشفيات والغذاء، أو ابتزاز الأموال أو الممارسات الاستغلالية: تؤثر على ممتلكات سبل العيش والدخل.
5. تعطيل الحقوق بالملكية والأرض: يؤثر على خيارات سبل العيش، لا سيما قدرة الأشخاص على الوصول إلى الأرض، كما يؤثر على خيارات التشغيل.
6. التمييز على أساس الحالة الاجتماعية: يؤثر على خيارات سبل العيش مثل إمكانية الوصول إلى مجالات التشغيل.
7. فقدان أو سرقة الوثائق الشخصية: يؤثر على إثبات ملكية ممتلكات سبل العيش والوصول إلى الخدمات.
8. الألغام الأرضية: تؤدي إلى الموت والإصابة، وانعدام إمكانية الوصول إلى الأرض وممتلكات سبل العيش الأخرى.
9. التجنيد القسري في القوى القتالية: يؤدي إلى الموت والإصابة والحد من القدرات الإنتاجية.

أشارت المشاورات والعديد من الطلبات[113] إلى أن كافة المنظمات الإنسانية مسؤولة عن أن يكون عملها ضامناً أكثر لأمان الأشخاص، أو على أقل تقدير لا يعرضهم للمزيد من خطر العنف والإيذاء (المعروف أيضاً "بعدم إلحاق الضرر"). يتم تحقيق ذلك أولاً من خلال توفير المساعدة التي تحد من التعرّض للأخطار أو تخفف آثار العنف السابق. فاختيار مراكز التوزيع وكيفية بناء مخيمات المشردين داخلياً واللاجئين والتموين بالحطب للإتاحة للمرأة بعدم جمع الوقود في مناطق غير آمنة ليست سوى بعض الأمثلة عن طرائق المساعدة التي يمكنها الإسهام في سلامة الأشخاص.

يتم توفير المساعدة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي بطرائق تهدف إلى دعم حماية السكان المتضررين من النزاعات والكوارث وعلى أقل تقدير، لن تعرض الأشخاص للمزيد من الضرر."

سياسة الحماية الإنسانية لبرنامج الأغذية العالمي

ومكملة بهذا النهج، سلطت المشاورات والطلبات الضوء أيضاً على أن عمل الحماية المحدد يحتاج لأن يكون متابعاً من المنظمات الإنسانية التي تتمتع بالولاية والكفاءة للقيام به،[114] والذي يتيح معالجة أسباب التهديدات مباشرة. وتشمل هذه الأنشطة الحوار مع أطراف الصراع، وتوفير أماكن آمنة، وجمع شمل الأسر المنفصلة، والزيارات في السجن، والدعوة العامة والحد من مخاطر الألغام الأرضية والمتفجرات الخطرة. وبهدف تفادي تعريض الأشخاص المتضررين للمزيد من الخطر، يجب أن توفر الجهات الفاعلة المتمتعة بالخبرة الضرورية هذه الأنشطة مع احترام المعايير المهنية[115] ذات الصلة؛ مثلاً، تتمتع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق

الإنسان (OHCHR) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بولاية حماية. [بُحث عمل الحماية باستفاضة في الجزء 3 من هذا التقرير.] ومن أجل القيام بهذا العمل، سلطت المشاورات الضوء تكراراً أيضاً على الحاجة للتوظيف في القدرات المهنية ومعايير موظفي الحماية على كافة المستويات من خلال توفير تدريب وإرشاد منتظمين.[116]

> يجب أن تنير حماية جميع الأشخاص المتضررين والمعرضين للخطر عملية اتخاذ القرار والاستجابة.“
>
> مركزية الحماية في العمل الإنساني، بيان للأعضاء الرئيسيين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)

مقترحات مستقاة من المشاورات

- ” لا يجدر بتوفير المساعدة عندما لا يكون مطعوناً بها، أن يلقي بظله على الحاجة البارزة لتأمين سلامة الأشخاص، الذي يمكن أيضاً أن يكون له تأثير وقائياً ومن المرجح أن يحد من الحاجة للمساعدة، لا سيما عند النظر إلى نماذج التشرد الداخلي. – المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي
- ” يحتاج الأشخاص المتضررين من النزاعات إلى الأمان والحماية، وعلى العمل الإنساني التمكين من تحقيق ذلك. – المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ” تعزيز قدرات الحماية الذاتية لدى الأشخاص والمجتمعات المحلية المتضررة. – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ” إدراج المنظمات الإنسانية لشواغل الحماية بانتظام في كافة أعمال التقييم والبرمجة مع ايلاء اهتمام خاص بالتهديدات الخاصة بجماعات السكان المختلفة – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ” مطلوب رصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني منذ بدء الأزمات.“ – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ” يضع الشركاء في المجال الإنساني الحماية في صميم كافة الأنشطة مع ايلاء اهتمام خاص لسلامة المرأة وصون الكرامة وتوفير الأمن وذلك قبل الأزمات وخلالها وبعد انتهائها.“ – المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ” ينبغي إدراج الحاجات النفسية الاجتماعية في إجراءات معيارية من أجل تقييم وبرمجة المشاركة المجتمعية، وذلك من خلال توفير التدريب للوالدين والمعلمين في ما يتعلق بالصحة العقلية للأطفال ونهج الأقران للأطفال والشباب.“ – المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

مقترحات ناشئة

دعت المشاورات بوضوح وثبات إلى تحقيق تحوّلات رئيسية في العمل الإنساني من أجل وضع الأشخاص في بؤرة العمل الإنساني وتمتعهم بصوت أقوى وخيار وإدارة مشتركة للمساعدة والحماية. وانبثقت أربعة مقترحات رئيسية عن مقترحات المشاورة والتي يمكن المضي بها قدماً وهي الآتية:

أولاً، يحتاج العمل الإنساني إلى تحوّل رئيسي مفاهيمي نحو **نهج يحرّكه الطلب ويكون استجابياً.** ويجب الاعتراف بالدور الحاسم للمستجيبين الأول مع الالتزام باحترام الاستقلالية الذاتية للأشخاص المتضررين من الأزمة وصون كرامتهم وتكملة استراتيجيات التكيّف المحلي والحماية والاعتماد على القدرات المحلية.

ثانياً، من أجل تحقيق هذا النهج في الممارسة، **ينبغي بالمنظمات الإنسانية والمانحين أن يأخذوا بالاعتبار إصلاح عملياتهم الداخلية وأولوياتهم.** ويجدر بالمنظمات أن تبني على الهياكل القائمة لإتاحة تمثيل أكبر للأشخاص المتضررين والجهات الفاعلة المحلية في عملية اتخاذ القرار طوال دورة المشروع. كذلك، يجب على المنظمات الإنسانية وهيئات التنسيق ضمان إدارة متسقة وتوفير الموارد لمشاركة المجتمع المحلي في كافة الاستجابات، أما استخدام المعايير المشتركة والتعاريف والمنصات لمشاركة المجتمع المحلي والتوظيف في تحسين مهارات الإصغاء بين موظفيها فيجب أن يصبح مطلباً. وينبغي بالجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تعزز استخدام التحويلات النقدية وتدخلات أخرى قائمة على السوق والتي تمكن الأشخاص المتضررين وتوفر لهم الخيارات، مع الأخذ بالاعتبار جعل النقد آلية افتراضية لتوفير الإغاثة الإنسانية حيثما أمكن.

ثالثاً، ينبغي بأصحاب المصالح أن **يعززوا المساءلة على أعلى المستويات** من أجل تمكين وتوفير عمل إنساني قائم على مبادئ ويضع الأشخاص في بؤرته. ويمكن أن تتضمن التدابير الهادفة إلى تعزيز المساءلة آلية لرصد كيفية توفير النظام الإنساني للمساعدة، مع ايلاء اهتمام خاص بآراء الأشخاص المتضررين. كذلك، تم تقديم مقترحات بشأن القدرة على مقارنة آداء المانحين والوكالات بالتزاماتهم. ويجدر بالدول والجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تعزز الممارسات السليمة في الشفافية.

أخيراً، ينبغي بالمنظمات الإنسانية أن تدرج بانتظام شواغل الأشخاص المتضررين في ما يتعلق **بتأمين سلامتهم وصون كرامتهم** في كافة أعمال التقييم والبرمجة، مولية اهتماماً خاصا للمخاطر التي تهدد جماعات سكان محددة. ويجدر بالحكومات والجهات المانحة أن يستثمروا في مشاريع تساهم في تأمين سلامة الأشخاص المتضررين وصون كرامتهم، بما فيه تلك التي تعزز آليات الحماية الذاتية المحلية. [تم استعراض هذه المسألة تفصيلياً في الفصل 7.]

الفصل 2
سد الفجوة بين الجنسين ودمج الجميع في العمل الإنساني

تضمنت العملية الاستشارية للقمة العالمية للعمل الإنساني في كافة المناطق، دعوة واضحة لتمكين جميع الأشخاص ودمجهم وتلبية حاجاتهم. وأعربت الدعوة بشكل خاص عن وجوب احترام حقوق النساء والفتيات المتضررات من الأزمات بالالتحاق بالمدرسة، والتمكن من العمل لكسب العيش، والتمتع بصحة جيدة، والتحرر من كافة أشكال العنف والمشاركة في مجتمعاتهن المحلية. ويجب على العمل الإنساني معالجة الحاجات الخاصة بالنساء والفتيات من مختلف الأعمار والخلفيات وتمكين المرأة في الوقت نفسه من أن تكون شريكة وقائدة متكافئة مع الرجل.

ويتطلب الإدماج الأوسع أن يتمكن الأشخاص من كافة الأعمار والقدرات البدنية من المشاركة في عملية اتخاذ القرار لضمان أن الاستعداد للحالات الإنسانية والاستجابة لها يلبيان حاجاتهم، وأيضاً تعزيز قواهم وقدراتهم في الوقت نفسه.

وأفضت المشاورات إلى إطلاق نداء شديد يدعو كافة الجهات الفاعلة وعلى كافة المستويات إلى:

- ✔ جعل البرنامج المعني بالمساواة بين الجنسين[117] المعيار المتبع في برنامج المعونة الإنسانية ودعم تمكين النساء والفتيات والقضاء على كافة أشكال العنف الجنساني؛
- ✔ ضمان سلامة الأطفال ورفاههم ومنح أولوية خاصة للتعليم، وتمكين الشباب من المشاركة المجدية كشركاء في العمل الإنساني؛
- ✔ تصحيح إهمال المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة للحرص على أن تكون حاجاتهم الإنسانية ملباة وتمكينهم من المشاركة في العمل الإنساني.

> مع انطلاقنا في هذه الرحلة التضامنية الكبرى، نتعهد بعدم نسيان أحد. ومعترفين بأن كرامة الإنسان هي أساسية، نأمل في رؤية الأهداف والغايات ملباة لجميع الأمم والأشخاص ولكافة شرائح المجتمع. كذلك، سوف نسعى إلى الوصول إلى الأكثر بعداً عن الأوائل.
>
> تحويل عالمنا:
> خطة التنمية المستدامة
> لعام 2030

2.1 سد الفجوة بين الجنسين في العمل الإنساني

فشل العديد من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من القيام بواجبهم في توفير المعونة والحماية اللتين تساعدان النساء والفتيات في المطالبة بحقوقهن وتلبية حاجاتهن في الأزمات. وقد اعترفت المشاورات بهذا الفشل وطالبت الجهات التي تدير العمليات الإنسانية العمل على ضمان ألا يعد العاملون في المجال الإنساني برامج آخذين في الاعتبار المرأة من كافة الأعمار والخلفيات فحسب، بل الاعتراف أيضاً بقدرات المرأة ودعمها في أن تؤدي بذاتها دوراً رياديا في هذا العمل.

يثبط عدم المساواة بين الجنسين في كافة أوجه الحياة النساء والفتيات من أن يعشن حياة آمنة وصحية وكريمة، ومن تحقيق قدراتهن الكاملة. وفي هذا العام البارز بالنسبة للأمم المتحدة، تم الاعتراف بهذا الواقع في عمليات بدأت من إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث وصولاً إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعما قريب، في الاستعراض العالمي لقرار مجلس الأمن رقم 1325. تؤكد هذه الأطر أن النساء والفتيات يعانين بشدة من عدم المساواة بين الجنسين في الأزمات. فالكوارث تقتل نساءاً أكثر مما تقتل رجالاً،[118] ولدى البلدان التي تعاني من الصراعات والكوارث أعلى معدلات وفيات الأمومة ومراضة الأمهات[119] وعدم المساواة بين الجنسين،[120] بما في ذلك الحالة المتدهورة في البلدان المتوسطة الدخل، وارتفاع مستوى كافة أشكال العنف الجنساني ضد النساء والفتيات (GBV) خلال الصراعات. كما أن النساء والفتيات هن مقدمات الرعاية الرئيسيات وبين المستجيبين الأول في النزاعات إذ يحافظن على تماسك أسرهن ومجتمعاتهن المحلية.

وتظهر الدلائل أن للبرنامج المعني بالمساواة بين الجنسين تأثير ايجابي وحتى منقذ للحياة في السياقات الإنسانية، مرددة صدى أعمال التقييم في مرافق التنمية.[121] لذا، يمكن تصميم التدخلات التي تلبي حاجات النساء والفتيات وقدراتهن من خلال استخدام أدوات ونهج مثل مؤشرات المساواة بين الجنسين،[122] ومنهجيات التحليل الجنساني وتصنيف البيانات حسب الجنس والعمر.

الإطار 4: تفيد المساواة بين الجنسين الجميع

أظهرت دراسة حديثة أعدها معهد دراسات التنمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) أن البرنامج المعني بالمساواة بين الجنسين في مرافق متنوعة يرتبط بمجموعة نتائج ايجابية تشمل: عدداً متزايداً من الأطفال المتعلمين في كل أسرة، وصول محسن إلى المياه الجارية والمراحيض لجميع أفراد الأسرة، مستويات جوع منخفضة ذكرها جميع أفراد الأسرة، وانخفاض في نسبة تبليغ المرأة عن تدخل الرجل في قراراتها.

لكن البرامج المعنية بالمساواة بين الجنسين لا زالت غير منفذة على نطاق واسع،[123] وليس هناك رصداً رسمياً لاستخدامها أو مساءلة بشأن عدم اتساق تطبيقها. وأشار المشاركون في العملية الاستشارية للقمة العالمية للعمل الإنساني إلى أن الموظفين إما يفتقدون للخبرة التقنية ذات الصلة أو يناهضون مباشرة إدراج منظور المساواة بين الجنسين في عملهم، ذاكرين ضرورة الاستجابة السريعة و/أو خشية إهانة الأعراف المحلية،[124] ومؤكدين نتائج تقارير وأعمال تقييم مختلفة.[125] لذا، تشكل المساءلة والتمويل الملائم والقيادة السياسية المتطلبات الرئيسية لتحقيق التغييرات السلوكية.

وعلى نطاق أوسع، لن ينتهي التمييز لحين يفهم الرجال والصبيان وقادة المجتمعات المحلية كيف يفيد المجتمع المحلي بأكمله من تثمين حاجات النساء والفتيات وقدراتهن.[126] فالتمييز الجنساني يعيق الأسر والمجتمعات المحلية والجماعات. لذا، يجب أن يشارك الجميع في التشكيك في الافتراضات والتغلب على المواقف الراسخة.[127] وشجع المشاركون في المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا الشباب على تولي

> لا يكون تحقيق القدرات الإنسانية الكاملة والتنمية المستدامة ممكناً إذا استمر حرمان نصف البشرية من الحقوق الإنسانية الكاملة والفرص. يجب أن يتمتع النساء والفتيات بالحق المتكافئ في الوصول إلى التعليم والموارد الاقتصادية والمشاركة السياسية، إلى جانب الفرص المتكافئة مع الرجال والصبيان في العمالة والقيادة وعمليات اتخاذ القرار على كافة المستويات.“
>
> تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

> يجب أن يتمكن النساء والفتيات من تحديد حاجاتهن بأنفسهن. ويجب ألا يملي شخص آخر هذه الحاجات.
>
> مشاركة في الدراسة الاستقصائية الإلكترونية بشأن الجنسانية للقمة العالمية للعمل الإنساني

القيادة في تعليم أقرانهم في الوقت الذي اعتبرت فيه حملة هيئة الأمم المتحدة "الرجل نصير المرأة" مثلاً عن هذا العمل على المستوى العالمي. لذا، يجب وضع هذا النهج الشامل لكافة فئات المجتمع في الاعتبار في كافة المقترحات المقدمة.

مقترحات مستقاة من المشاورات

- " يجب أن تعمل الحكومات والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية مع منظمات المجتمع المدني وجمعيات الصليب الأحمر/الهلال الأحمر الوطنية من أجل تعزيز نظم المساءلة حيث تتواجد وضمان رصد فعال وإعداد تقارير بشأن المساواة بين الجنسين، ووصول المرأة إلى الخدمات والمساعدة، وتحقيق حقوق المرأة وحمايتها من العنف الجنساني الذي يحدث خلال حالات الأزمات." – المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين[128]

- " إدارة معلومات فعالة، بما فيه تصنيف البيانات حسب نوع الجنس والعمر ومؤشرات رئيسية أخرى ذات صلة تم التأكيد على أنها... ضرورية لتحسين فعالية المساعدة الإنسانية وزيادة مساءلة وشفافية العمل الإنساني (و) التمكين في إعداد تخطيط أفضل من خلال إدراج منظور جنساني يساعد في ضمان حماية النساء والفتيات وتلبية حاجاتهن الصحية." – مشاورة تشيلي للقمة العالمية للعمل الإنساني بشأن المساواة بين الجنسين

- " تتطلب معالجة الحاجة للحماية قبل تشرد الأشخاص نتيجة الكوارث تحليلاً جنسانياً يتم بانتظام وبرمجة ذات صلة تقوم بها الحكومات والشركاء في التنمية." – المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ، تحليل أصحاب المصالح

> الثقافة ليست عذراً لكره النساء. يمكن للثقافة أن تتبدل."
>
> مشارك ذكر في دوشانبي في المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني

2.1.1 توفير خدمات تستجيب للحاجات الخاصة بالنساء والفتيات

جرى توافق واسع النطاق على أن العمل الإنساني يجب أن يحقق حق النساء والفتيات في الصحة (بما فيه الصحة الجنسية والإنجابية، والصحة العقلية، والجوانب النفسية الاجتماعية)، ويحقق حقوقهن في الوصول إلى المعلومات والتعليم وسبل العيش في الوقت نفسه. ويجب على العمل الإنساني على كافة المستويات توفير هذه الخدمات من دون تمييز ووفق الحاجة.

> إذا كنا نحتاج للمساعدة فإن تلبيتها تأخذ وقتاً طويلاً عندما تمر آراءنا عبر الرجال. نحن مختلفات ولدينا احتياجات مختلفة. فإذا كنتم تتعاملون مع المرأة مباشرة يمكننا حينذاك أن نعبّر عن مشاغلنا."
>
> نساء استشرن في فاناتو عقب الإعصار المداري بام في المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ، تحليل أصحاب المصلحة

دعت النساء والفتيات لأن يحقق العمل الإنساني حقهن الأساسي في الخدمات. يجب أن تؤخذ حاجات المرأة وظروفها في الاعتبار عند تصميم الخدمات، مع اعتبار خاص للنساء والفتيات[129] الأكثر عرضة للمخاطر، بما فيه اللاجئات والمشردات داخلياً، وذوات الإعاقة. واعتبرن أيضاً أن على الخدمات أن تمكن النساء والفتيات من الالتحاق بالمدرسة، والعمل لكسب العيش، وتربية أسر سليمة صحياً والمشاركة المجدية في مجتمعاتهن المحلية.[130]

وأكد المشاركون على أن خدمات الرعية الصحية يجب أن تكون شاملة وتدرج الصحة العقلية والرعاية النفسية الاجتماعية والرعاية الصحية الجنسية والإنجابية (SRH) التي تتضمن الوصول إلى وسائل منع الحمل والإجهاض، لا سيما بالنسبة للناجيات من الاغتصاب.[131] وتم التشديد على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية بقدر الضرورة من أجل تفادي حدوث وفيات الأمومة والمراضة التي يمكن تجنبها.

وطالبت المرأة أيضاً بشكل مدوي بوصول أفضل إلى أنشطة كسب عيش كريمة تجني منها ما يكفي لتلبية حاجاتها وحاجات أسرتها، لا سيما خلال فترات التشرد الطويلة الأجل. لذا، يجب تصميم سبل العيش على نحو يخفف من أخطار العنف الجنساني الذي قد يرتفع معدله إذا كانت المرأة تعمل خارج المنزل للمرة

الأولى، أو تُشاهد بأنها تقوم بأنشطة يعتبرها جزء من المجتمع المحلي (أو المجتمع المضيف) غير ملائمة للمرأة.

وأكدت المرأة على أنه يمكنها أن تعتمد على ذاتها أكثر وتتمتع بالثقة بالنفس وتحظى بالاحترام والتأثير في منزلها ومجتمعاتها المحلية عندما تشرع في الإسهام بتأمين معيشة الأسرة.[132] واقترح خبراء المدن بدء إدراج الأعمال التجارية الصغيرة للمرأة في وقت مبكر في الجهود المبذولة لإعادة المدن إلى العمل.[133]

مقترحات مستقاة من المشاورات

- " تحميل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني مسؤولية نشر الحد الأدنى من الخدمات المدرجة في رزمة مجموعة الخدمات الأولية للحاجات الخاصة بالنساء والفتيات والتي تتضمن منع العنف الجنساني وإدارة عواقبه." – حلقة عمل لجنة وضع المرأة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام 2015، تقرير
- " رفع مستوى تعليم الفتاة على وجه السرعة، لا سيما المشردة، من أجل مساعدتها على تفادي الزواج المبكر والقسري على المدى القصير، والفقر المزمن وسرعة التأثر على المدى الطويل." - حلقة عمل لجنة وضع المرأة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام 2015، تقرير
- " ينبغي بالجهات الفاعلة في المجال الإنساني استخدام [البرنامج المعني بالمساواة بين الجنسين] من أجل تسهيل التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، ومضاعفة أثر العمل الإنساني." – تأثير البرنامج المعني بالمساواة بين الجنسين على النتائج الإنسانية، طلب هيئة الأمم المتحدة المقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني

2.1.2 القضاء على العنف الجنساني

دعا الأمين العام للأمم المتحدة العنف ضد النساء والفتيات في كافة المرافق 'بالجائحة العالمية'. فمع معاناة نسبة 70 في المئة من النساء في أماكن الأزمات من العنف الجنساني[134]، ثمة مسؤولية تقع على عاتق الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تقضي بالحرص على أن تكون النساء والفتيات محميات من العنف الجنساني ويمكنهن الحصول على استجابة ورعاية شاملتين وسريتين.

تردد صدى مشاغل المرأة بشأن السلامة الشخصية وخطر العنف الجنساني عبر المشاورات، وأوردت نساء من مناطق وحالات مختلفة قضايا مماثلة مثل: العنف الجنسي، أو العنف المنزلي، والزواج المبكر وزواج الأطفال والزواج القسري، والاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي. وفي دراسة استقصائية عن الأشخاص المتضررين في خمسة بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شكلت السلامة[135] الأولوية الأولى للنساء المشاركات، ما ردد صدى نتائج عام 2010 في الحوارات التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع اللاجئات.

الإطار 5: منع العنف الجنساني

شكل منع العنف الجنساني ضد النساء والفتيات عقب زلزال نيبال إحدى القضايا المركزية التي أثارتها الجماعات النسائية في الميثاق الموحّد للطلبات، وهو وثيقة قدمتها ممثلات عن المنظمات النسائية إلى الحكومة النيبالية.[136] تطالب الوثيقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الاستجابة الإنسانية، إلى جانب القضاء على العنف الجنساني، كذلك طالبت بنهج المساواة بين الجنسين في توفير الخدمات، وربط ذلك بإنصاف بقدرة المرأة على المشاركة في الاستجابة الإنسانية وإدارتها.

وكان هناك دعوة شديدة في المشاورات المواضيعية والوطنية والإقليمية والإلكترونية وفي الطلبات العديدة، تطالب بمنع أشد لكافة أشكال العنف الجنساني والحماية منه، تزامناً مع خدمات شاملة ووصول ميسّر للخدمات المتخصصة، بما في ذلك الوقاية من العدوى المنقولة جنسياً ومعالجتها، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للناجيات.[137] وحث الممارسون وواضعو السياسات كافة الجهات الفاعلة على توسيع نطاق التمويل وتنفيذ السياسات العالمية والأطر والمبادرات المشتركة مثل الدعوة للعمل على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، ومبادرة المدن الآمنة للنساء والأطفال التي أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة(UN Women)/ موئل الأمم المتحدة (UN Habitat) التي تحمل عنوان "كل امرأة وكل طفل في كل مكان"، والمبادئ التوجيهية التي تمت مراجعتها حديثاً للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بإدراج التدخل في العمل الإنساني في حالات العنف الجنساني.

وسلطت المشاورات الضوء على كيفية اختلاف حاجات المرأة وقدراتها وخبراتها مع العمر والظروف، ووجوب تصميم النهج لإنهاء العنف الجنساني وفقاً لها. وعبّر اللاجئون والمشردون داخلياً عن قلقهم بشأن خطر العنف الجنساني الكبير على النساء والفتيات، بما في ذلك الزواج المبكر والقسري وزواج الأطفال.[138] كما أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة، والمنفصلات عن أسرهن، والمراهقات والأمهات الشابات يواجهن أيضاً مخاطر مضاعفة. وأثار العديد من اللاجئين والمشردين داخلياً القيود الموضوعة على تنقل المرأة، بدءاً من ندرة وسائل النقل العام الآمنة وصولاً إلى المحرمات الثقافية ضد المرأة التي تقود سيارة.[139] وأشارت منظمات غير حكومية وواضعو سياسات إلى الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية التي يقوم بها العاملون في المجال الإنساني وحفظة السلام الذين يستهدفون أحياناً أيضاً العاملات الإناث. لذا، دعت لجنة الأمم المتحدة المستقلة الرفيعة المستوى المعنية بعمليات السلام إلى تحسين المساءلة والعدالة بشأن الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية.[140] ويتوقع من الدراسة العالمية لقرار مجلس الأمن رقم 1325 التي ستصدر في تشرين الأول/أكتوبر 2015، أن تدعو ايضاً الأمم المتحدة وكافة الشركاء المنفذين إلى مضاعفة جهودهم لمنع كافة أشكال العنف الجنساني، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية. وتوضح الأدلة أن الاستراتيجيات الحالية تفشل في ما يتعلق بمنع الوصول إلى الخدمات والاستجابة أو إنهاء الإفلات من العقاب.

وحددت النساء الحاجة الحرجة لآليات الحماية التي تقودها المرأة والحماية المجتمعية والتي تشمل النساء من كل الأعمار والنساء ذوات الإعاقة. وطالبن بخدمات مدارة محلياً وبعاملين محليين في مجال الرعاية الصحية حظوا بتدريب جنساني كلما أمكن. ويستطيع العاملون في المجال الإنساني أن يحموا النساء والفتيات بشكل أفضل من خلال فرص فريدة خاصة بالمناطق الحضرية، مثل القبول الأكبر بالمرأة المتنقلة والعاملة خارج المنزل.[141] وأظهرت أيضاً دراسة حديثة أن الدعوة التي تقوم بها جماعات نسائية هي الطريقة الفعالة الوحيدة لحث الدول على إدراج سياسات المساواة بين الجنسين والمناهضة للعنف الجنساني في التشريع.[142] بالتالي، أفضت هذه الآليات الرسمية وغير الرسمية إلى نتائج ايجابية، لكن الجهات الفاعلة في العمل الإنساني تقلل استخدامها وتمويلها بشكل خطير.[143]

أدوات "مسح لتوفير الأمان" لمعالجة العنف الجنساني[144]

دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة(UN Women) نهجاً ابتكارياً يستخدم التكنولوجيا لمعالجة العنف الجنساني. فتم توزيع "أدوات مسح لتوفير الأمان" للمرأة الريفية والمهمشة من أجل أن "تضع خريطة" للمناطق الخطيرة في الوقت الحقيقي. وفيما كان يتوقع أن تضع هذه الأداة خريطة الأماكن غير الآمنة وتشجع قادة المجتمعات المحلية على العمل وفقاً لها، لم يأخذ قادة المجتمعات المحلية مدخلات المرأة بجدية. ولم يتم استئثار حساسية القادة المحليين ما يكفي وكانت النتيجة أن ظلت الأماكن المستهدفة غير آمنة للمرأة. فلم يفد المشروع الجديد المجتمعات المحلية بقدر ما كان متوقعاً، لكن انبثقت عنه دروس هامة. فتدريب المرأة على استخدام التكنولوجيا أضاف بحد ذاته قيمة موفراً حساً متنامياً بالتمكين والاعتداد بالنفس بين النساء.

الإطار 6: العنف الجنساني ضد العاملين في مجال تقديم المعونة

يبقى العنف الجنساني ضد العاملين في مجال تقديم المعونة[145] قضية خفية نسبياً لكن معممة. ويساهم عدد من العوامل في التبليغ غير الكافي عن هذه المشكلة والنقص في تحليلها، بما في ذلك الافتقار إلى التوجيه الواضح للموظفين بشأن التبليغ وسلاسل الإحالة المناسبة في البلد،[146] والافتقار إلى تدابير[147] ملموسة واستباقية بشأن منع العنف الجنساني ومعالجة الشكاوى بشأنه، والافتقار إلى سلاسل شاملة للإحالة خاصة للعاملين في مجال تقديم المعونة في البلد، وتدابير مساءلة ضعيفة.[148] ولفهم ومعالجة النطاق الكامل لهذه المشكلة، دعت الطلبات إلى الاعتراف ضمن المجتمع الإنساني بأن هناك مشكلة عنف جنساني والالتزام بمكافحته. فاقترحت تدريب الموظفين، لا سيما المدراء، على كيفية إدارة الأفعال والشكاوى المتعلقة بالعنف الجنسي ومعالجة شكاوى العاملين في مجال العمل الإنساني الناجين من هذا العنف وتوفير الرعاية لهم. ودعت البيانات أيضاً إلى وضع سياسات أفضل تكون معنية بإجراءات تتعلق بهذه المسألة ونشرها، ووضع تدابير مساءلة للحرص على سد الفجوات القانونية.[149]

مقترحات مستقات من المشاورات

- "يجب أن تتضمن الاستجابة للعنف الجنساني خبراء محليين من قطاعات مختلفة، بما في ذلك قطاع التنمية، الذين سيساعدون في وضع بنية نهج كلي شامل للاستجابة وبنائه." – المشاورة الإلكترونية بشأن العنف الجنساني للقمة العالمية للعمل الإنساني

- "يجب فهم العنف الجنساني على أنه إسهام ضروري في عملية بناء السلام والدولة في المناطق المتضررة من النزاعات، وطريق إلى النمو والاستقرار الاقتصادي." – طلب صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) بشأن منع العنف الجنساني والاستجابة له في الأزمات المقدم إلى القمة العالمية للعمل الإنساني

- "المعالجة الصريحة للخطر المتزايد للعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني ضد العاملين في مجال تقديم المعونة، والحاجة ذات الصلة لأن يدرج مقدمو المساعدة الإنسانية تدابير لتخفيف هذا العنف في كلا عملهم في المؤازرة والبرمجة ووضع السياسات المعنية بالموارد البشرية." – المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

2.1.3 وضع المرأة في القيادة

يجب أن يستفيد العمل الإنساني من قدرات المرأة من كل الأعمار والخلفيات ويشرك الجماعات النسائية كشركاء من أجل تحويل مجتمعاتها المحلية.

أثبتت المشاورات بشأن القمة العالمية للعمل الإنساني أن المرأة جاهزة لأن تكون قائدة في الاستجابة الإنسانية، وبعض النساء هن كذلك فعلياً، ودعت المشاورات لأن تكون المرأة مدعومة على نحو أفضل كي تقوم بذلك. فالمرأة هي من بين المستجيبين الأول في حالات الكوارث، وتحرص في النزاعات على أن تتمكن أسرتها من الحصول على الخدمات الأساسية والالتحاق بالمدرسة وتحرص على الحفاظ على سلامتها. كما أن المرأة تقوم بالدعوة مع ممثلي الحكومة وتصل بعيداً عبر الجماعات لبناء السلام. وبوجود شبكات الجماعات النسائية ومعرفتها، تحتل هذه الجماعات المكان المثالي لتقييم الحاجات والتنسيق مع رؤساء البلديات ومقدّمي الخدمات الاجتماعية وجهات عاملة محلية أخرى.

"احتجنا في بيسكو لأن تتولى المرأة القيادة في إعادة البناء بعد زلزال عام 2007. أتحنا لها المجال كي تشارك كلياً في الاستجابة."

رئيس بلدية بيسكو، بيرو، في المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مدينة غواتيمالا للقمة العالمية للعمل الإنساني

لإطار 7: زيادة مشاركة المرأة في لجان مخيّمات اللاجئين في تركيا[150]

شجع الاتحاد الآسيوي لمكافحة الاختفاء القسري (AFAD) في تركيا إدارات مخيمات اللاجئين على زيادة عدد النساء السوريات في لجان المخيمات. وكانت النتيجة إنشاء لجان نسائية في المخيمات.

وأظهرت المشاورات العديد من الحالات حيث ساعدت الجماعات النسائية اللاجئات النساء في الوصول إلى الخدمات وآليات الحماية، فيما كانت تنمي دورها في عمليات اتخاذ القرار في المجتمع المحلي.[151] واستجابة للطلبات، وسعت وكالات الأمم المتحدة أيضاً مجال تدريب النساء اللاجئات من أجل إشراكهن في هياكل اتخاذ القرارات المحلية وإدارتها أيضاً.[152]

الإطار 8: إشراك الشابات في العمل الإنساني[153]

اطلعت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بتولي الشابات والمراهقات مسؤوليات "الكبار" وهي إدارة الأسر المعيشية وكسب المال ورعاية أفراد الأسرة. وخلال المشاورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دعا المشاركون إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تشجيع مشاركة الفتيات والشابات في العمل الإنساني، كون معظم البرامج المخصصة للشباب كانت موجهة إلى الصبيان والشبان. وتحدثت شابة سورية في مشاورة لجنة وضع المرأة على نحو مؤثر عن إرغام الفتاة اللاجئة على الانقطاع عن الدراسة والزواج المبكر بدلاً من تكملة تعليمها وكسب مالها الخاص ومساعدة مجتمعها بنشاط.

وهناك العديد من الأمثلة عن المرأة، مثلاً المرأة في جنوب السودان وليبيريا التي تتواصل بشكل رسمي وغير رسمي مع المجتمعات المحلية وحتى أطراف النزاع داعية لإنهاء الصراع وتعزيز بناء السلام والتماسك الاجتماعي على كافة المستويات.[154] ورغم تزايد تقدير هذه الجهود، لا سيما عبر خطة مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، غير أنها غالباً ما تُواجه بالمقاومة وتبدو بعيدة المنال لمعظم النساء.[155] وصدرت رسالة توافقية تعبر عن الحاجة لزيادة مشاركة المرأة في العمل على منع نشوب النزاعات أو مفاوضات السلام أو بناء السلام.

مقترحات مستقاة من المشاورات

- "ينبغي بالحكومات مثالياً أن تشرّع وتعزز كحد أدنى ضمان المشاركة الكافية للمرأة من خلال إدراج تدابير ايجابية في القيادة وعمليات اتخاذ القرار خلال كلا عمليتيّ الاستعداد للأزمات والاستجابة لها." – حلقة عمل لجنة وضع المرأة لعام 2015 بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقمة العالمية للعمل الإنساني، تقرير[156]

- "ينبغي تطبيق ولاية قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 الذي ينص على زيادة مشاركة المرأة في كافة مستويات عمليات اتخاذ القرار وإدراج المنظور الجنساني في كافة أعمال البرمجة، وذلك في حالات الكوارث أيضاً." – مشاورة تشيلي بشأن المساواة بين الجنسين والمشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصالح

- "يمكن معالجة الاهتمامات بشأن نوع الجنس والحماية بشكل مجدي فقط إذا كانت المرأة مشاركة في عملية اتخاذ القرار ذات الصلة." – المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصالح[157]

2.1.4 جعل التمويل مفيداً للنساء والفتيات

ينبغي بآليات التمويل الإنساني فرض وتحفيز البرامج المراعية للمساواة بين الجنسين.[158] غير أن المشاركين أشاروا إلى أن المشاريع الدولية الكبرى التي تفشل في تقديم الخدمات للنساء والفتيات هي ممولة عاماً بعد عام،[159] فيما الجماعات النسائية المحلية التي تقدم خدمات مصممة خصيصاً تجد من المستحيل تأمين التمويل الدولي لها.[160] كما أن تعقب التمويل إشكالي كون مؤشرات المساواة بين الجنسين ليست أدوات إجبارية. فأكثر من نصف عدد المشاريع التي أدخلت في نظام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتعقب التمويل بين عام 2011 وعام 2014 لم تستخدم مؤشر المساواة بين الجنسين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وفي عام 2014، تمتعت نسبة واحد (1) في المئة فقط من هذه المشاريع بهدف واضح وهو سد الفجوات بين الجنسين من خلال القيام بعمل يستهدف النساء والفتيات.[161] وفي عام 2014، أبلغ الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالصحة الإنجابية في الأزمات أن المساعدة الخارجية المخصصة للصحة الإنجابية في البلدان المتأثرة بالنزاعات كانت أقل على نحو كبير من تلك المخصصة للبلدان التي يعمّها السلام والتي هي من فئة الدخل ذاتها.[162]

> رأيي أن الوضع في أرجاء العالم يتطلب عملاً استباقياً من أجل سد الفجوات بين الجنسين وهذا النوع من العمل لن يحدث من دون تمويل كاف، لذا أرى هذه المبادرة كأولوية أولى."
>
> مستجيب في الدراسة الاستقصائية الإلكترونية للقمة العالمية للعمل الإنساني

الشكل 14: التمويل للجماعات النسائية[163]

في آذار/مارس 2015، أفادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) أن نسبة **واحد (1) في المئة فقط** من إجمالي التمويل للدول الهشة ذهب إلى جماعات نسائية أو وزارات شؤون المرأة.

واقترح أيضاً المشاركون في المشاورات تحويل الأموال من منظمات معنية بالشؤون الجنسانية ذات سجلات تعقب ضعيفة إلى المنظمات ذات القدرة المثبتة على تقديم الخدمات.[164] وينبغي بالمانحين كحد أدنى أن يطلبوا من كافة التماسات التمويل أن تأخذ بالاعتبار قدرات وحاجات النساء والرجال والفتيات والصبيان طيلة دورة البرنامج، فيما تزيد تمويلها من برامج تهدف صراحة إلى خفض خبرات عدم المساواة بين الجنسين التي اختبرتها المرأة والفتاة، إلى جانب البرامج التي تمكن النساء والفتيات كي يصبحن أكثر قدرة على مواجهة الأزمات ومكتفيات ذاتياً. كذلك، كان هناك عدد كبير من النداءات لزيادة التمويل المحدد الهدف للجماعات النسائية، لا سيما من أجل الدعوة والتمكين.[165]

مقترحان مستقان من المشاورات

" ينبغي بالمانحين وضع آليات تمويل مخصص من أجل توفير دعم مباشر ورئيسي وطويل الأجل للجماعات النسائية المحلية والوطنية بهدف تسهيل تقديم الخدمات والدعوة وبناء القدرات (و) جعل كافة التمويلات الإنسانية مشروطة بتطبيق منظور المساواة بين الجنسين." – حلقة عمل هيئة الأمم المتحدة الدولية لرعاية المرأة (UN Women and Care) ولجنة وضع المرأة (CSW) بشأن القمة العالمية للعمل الإنساني [166]

" الدعوة بإلزام استخدام مؤشر المساواة بين الجنسين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وتطبيقه طيلة دورة البرنامج." – مبادرات التنمية والمساعدة الإنسانية العالمية للقمة العالمية للعمل الإنساني، ورقة موقف

> حثوا النافذين أو الذين في السلطة على تنفيذ اتفاقياتهم."
>
> مستجيب في الدراسة الاستقصائية الإلكترونية للقمة العالمية للعمل الإنساني

2.1.4 جعل التمويل مفيداً للنساء والفتيات

حان الوقت لأن تنهي الأمم المتحدة وقادة كبار آخرون القبول الضمني بالوضع الحالي.

يجب رصد المساواة بين الجنسين وتعزيزها وتشجيعها فعلاً، لا أن تعتبر ممارسة في "كشف شكلي". فالسياسات السليمة موجودة، بدءاً من بيان السياسة العامة بشأن المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني

للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وصولاً إلى قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. لكن عيوب اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ولجان أخرى في التنفيذ الكامل لسياساتها أو في رفع مستوى الممارسات السليمة،[167] والافتقار إلى خبرة تقنية والتحيز الجنساني الراسخ تعمل جميعها معاً لمنع التنفيذ.

وللتعويض عن هذا العجز في التنفيذ، دعا المشاركون إلى إنشاء قوة عمل تتألف بنسبة 50 في المئة من النساء على كافة المستويات، ويكون كلا النساء والرجال مؤهلين في البرامج المعنية بالمساواة بين الجنسين كجزء من جهود واسعة النطاق لتمهين العمل الإنساني. ودعوا أيضاً إلى دعم القيادة النسائية المحلية في آليات الرصد والمساءلة.

كذلك، دعا بشدة المشاركون والطلبات المقدمة إلى بذل جهد تضامني من أجل إحداث تحولات طويلة الأجل في المواقف إزاء النساء والفتيات، مؤمّنين بذلك تنفيذاً ثابتاً للبرامج المعنية بالمساواة بين الجنسين وعدم التسامح إطلاقاً في التمييز. ولحين يصبح النهج المراعي للمساواة بين الجنسين وغير التمييزي هو المعيار بدلاً من الاستثناء بين المعايير في القيادة، سوف تظل البرامج غير ملتفتة للاعتبارات الجنسانية وتستمر المرأة والفتاة في الخسارة. وبوسع كبار القادة بما فيهم الأمين العام ومنسق شؤون الإغاثة أن يرصدوا شخصياً الامتثال والالتزام من أجل استبدال منسقي الشؤون الإنسانية الذين يخفقون في توفير الخدمات.

> التزمت الدول الأعضاء "باستخدام كافة الفرص والعمليات في عام 2015 وما بعده من أجل تسريع وتحقيق التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين من أجل تحقيق نتائج ملموسة في كل دورة استعراض والسعي إلى التحقيق الكامل للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بحلول عام 2030."
>
> الإعلان السياسي بمناسبة حلول الذكرى العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

مقترحات مستقاة من المشاورات

- " تحميل القادة مسؤولية تنفيذ الالتزامات إزاء النساء والفتيات." – الدراسة الاستقصائية الإلكترونية عن المساواة بين الجنسين للقمة العالمية للعمل الإنساني
- " فرض التدريب في مجال المساواة بين الجنسين على جميع العاملين في المجال الإنساني وجميع الموظفين الحكوميين المحليين والوطنيين... إنشاء و/أو تعزيز أفرقة معنية بالشؤون الجنسانية ونقاط وصل في مكاتب عمليات الطوارئ وكيانات أخرى ذات صلة من أجل القضاء على النماذج النمطية بين الرجل والمرأة، بما في ذلك ما يتعلق بقدراتهما للمشاركة في العمل الإنساني." – حلقة عمل هيئة الأمم المتحدة الدولية لرعاية المرأة ولجنة وضع المرأة للقمة العالمية للعمل الإنساني[168]
- " دعم وضع آليات على المستوى العالمي والوطني في النظام الإنساني للتبليغ عن تنفيذ برامج المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني، إلى جانب آليات تبليغ موازية مستقلة يقودها المجتمع المدني على المستويين الوطني والدولي (مشابهة للجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - سيداو)، وبوسع كلاهما تقديم تقارير سنوية أو نصف سنوية." - هيئة الأمم المتحدة الدولية لرعاية المرأة ولجنة وضع المرأة للقمة العالمية للعمل الإنساني[169]

2.2 الحرص على أن يشمل العمل الإنساني الجميع

يشكل العمر، إضافة إلى النوع الجنساني، عاملاً حاسماً في كيفية اختبار الأشخاص للعمل الإنساني. فغالباً ما يفتقر الشباب والأطفال إلى الوصول إلى المرافق الصحية والمدارس وموارد أخرى للمعلومات والحماية والدعم. لذا، يجب على كافة الأعمال الإنسانية أن تحمي الحقوق وتعالج الحاجات الخاصة لهؤلاء الفتيات والصبيان والشابات والشبان، وتضمن مشاركتهم الكاملة في الاستعداد للعمل الإنساني والاستجابة له والتعافي.[170] كذلك، يجب أن يستجيب العمل الإنساني للحاجات الخاصة للمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتم البناء على قدراتهم للمساهمة في الاستعداد للعمل الإنساني والاستجابة.

2.2.1 إخراج الأطفال من الأزمة

حالياً، نسبة 40 في المئة من الـ1,4 مليار شخص الذين يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاعات هم دون عمر الـ15.

هناك 30 مليون طفلاً لاجئاً تقريباً، ما يعادل حوالي نصف عدد سكان العالم اللاجئين.[171] فالأطفال المحددين على أنهم دون عمر الـ18 يبلغ عددهم أيضاً نصف عدد الأشخاص المشردين داخلياً في العالم تقريباً.[172] ويعيش أكثر من 230 مليون طفلاً في مناطق متضررة من النزاعات ويواجه الملايين الإضافيين المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية والأوبئة. وقد تأخذ حالات الطوارئ الكثير من سنوات تكوين الطفل مؤثرة على مراحل حاسمة من التنمية الاجتماعية، والمعرفية، والعاطفية والجسدية. وقد يواجه الصبيان والفتيات شأنهم شأن الكبار، الإصابة والإعاقة، والعنف الجسدي والجنسي، ومشاغل ضائقة نفسية وصحة عقلية، لكنهم يختبرونها بشكل مختلف. وفي وقت الأزمات، يواجه الأطفال مخاطر حماية كبيرة، وتتعرض الفتيات لمخاطر أكثر تتمثل بالاتجار بالأشخاص وزواج الأطفال، ويتعرّض الصبيان لخطر تجنيدهم في جماعات مسلحة وعمالة الأطفال.

> السلامة هي كل شيء ولا شيء ممكن في غيابها.“
>
> طفل في حمص، سوريا
> وضع الأطفال في بؤرة القمة العالمية للعمل الإنساني

ولأن للأطفال حاجات وقدرات ومناظير تختلف عن تلك الخاصة بالكبار، يجب على العمل الإنساني خدمة الحاجات الخاصة بالأطفال في كافة مراحل الاستعداد والاستجابة، ومنح الأولوية للتعليم والحماية للأطفال المتضررين من الكوارث أو الصراعات. ومع تحول الأزمات الطويلة الأجل إلى ”الحالة الطبيعية الجديدة“، قد لا يتمكن الأطفال من العودة إلى منازلهم، لذا على العمل الإنساني تمكين الأطفال من العودة إلى التعليم في أسرع وقت ممكن من خلال توفير بيئات تعلم آمنة ومتاحة.

> يمكن ضياع جيل بأكمله إن لم يتم توفير بيئات تعليم آمنة ومتاحة للأطفال. وفي كلا مجاليّ الحماية والتعليم، قد تختلف أيضاً حاجات الفتيات وحاجات الصبيان ، ما يجعل من المهم أكثر أن تأخذ البرمجة بالاعتبار المخاطر الخاصة بالفتيات والصبيان.“
>
> الأطفال في الأزمات، اليونيسف
> ورقة موقف مقدمة للقمة العالمية للعمل الإنساني

الإطار 9: التعليم وحالات الطوارئ[173]

التعليم الجيد حاسم في حالات الطوارئ من أجل أن يوفر للأطفال حماية جسدية ونفسية ومعرفية يمكنها أن تكون ضرورية للبقاء ومنقذة للحياة. ورغم ذلك، تظهر الأبحاث أن حماية وتعليم الطفل هما بين القطاعات الإنسانية الأقل تمويلاً.

وينبغي بالعمل الإنساني أن يعترف أيضاً بقدرات الأطفال والأدوار الحيوية التي يؤديها العديد منهم في دعم أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. قد يكون الأطفال المستجيبين الأول، ومقدمي الرعاية الأول لأشقائهم الأصغرسناً أو لأقارب أكبر سناً، أو حتى للمعيلين. فقد أظهرت دراسة استقصائية في سوريا أن 83 في المئة من المشاركين الأطفال قد يشاركون في جهود الإغاثة إذا منحوا فرصة للقيام بذلك.[174]

الابتكارات من أجل الأطفال[175]

كشك الحاسوب الرقمي الخاص باليونيسف (UNICEF) مصمم لمساعدة المجتمعات الريفية التي تواجه صعوبة في الحصول على المعلومات بشأن الصحة والتعليم ومسائل أخرى. فأكشاك الحاسوب هذه المزودة بالطاقة الشمسية والتي تأتي محملة بمحتويات تعليمية هي مصنوعة من براميل زيت معدنية متوفرة محلياً ومبنية لأن تصمد في وجه العناصر. وجُعلت الملكية الفكرية مفتوحة المصدر ويمكن أن تصنع شركات من القطاع الخاص المنتج.

مقترحات مستقاة من المشاورات

- ” يجب على الجهات الفاعلة في العمل الإنساني استحداث مؤشر الطفل لكافة أعمال البرمجة الخاصة بالشؤون الإنسانية من أجل معالجة حاجات الأطفال الفريدة في المجالات الإنسانية.“ – الأطفال في الأزمات، ورقة موقف اليونيسف المقدمة إلى القمة العالمية للعمل الإنساني

- ” يجب منح الأولوية لحماية وتعليم الطفل كتدخلات منقذة للحياة إلى جانب تأمين الصحة والغذاء والماء والمأوى. ويجب تحقيق تنسيق أكبر شامل لعدة قطاعات من أجل ضمان سلامة الأطفال ورفاههم وتعافيهم.“ – وضع الأطفال في بؤرة القمة العالمية للعمل الإنساني، ورقة موقف الوكالات المركزة على الطفل

- ” تعزيز مشاركة الأطفال في الاستجابة الإنسانية. فالجهود الإنسانية تكون أكثر فعالية وحماية عندما توفر الفتيات والصبيان مدخلات في أعمال التقييم والتصميم والتنفيذ والرصد – وتشكل المدارس المكان المثالي من أجل تنسيق إشراك الأطفال في العمل.“ – حماية وتعليم الطفل في حالات الطوارئ، ورقة موقف المجموعة العالمية للحماية المقدمة للقمة العالمية للعمل الإنساني

- ” التعهد بأن يكون الاستعداد للكوارث الذي يراعي الأطفال وتخفيف المخاطر العنصرين الرئيسيين في الجهود المبذولة في التخطيط، لا سيما في المناطق الحضرية الرئيسية.“ – الأطفال في الأزمات، ورقة موقف اليونيسف المقدمة إلى القمة العالمية للعمل الإنساني

2.2.2 وضع الشباب في مقدمة العمل الإنساني

يشكل الشباب أغلبية عدد السكان في العديد من مناطق الصراعات وما بعد انتهاء الصراعات.[176]

تشكل فترة الشباب مرحلة حاسمة حيث تنمي الشابات والشبان الذين تخطوا الـ18 عاماً القدرات المطلوبة من أجل الحياة الإنتاجية والصحية والمرضية. لكن الأزمات الإنسانية تثير الاضطراب في هذه الفترة الحرجة من النمو وتحتّ الهياكل العائلية والاجتماعية والدينية والتعليمية التي يعتمد عليها الشباب لتأمين الأسباب المعيشية والأمن والحماية، ما يعرّض عدد كبير من الشباب لمخاطر الفقر والعنف وإساءة المعاملة. لكن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لا تعالج في غالبية الأحيان وبالتحديد حاجات الشبان والشابات الضعفاء بشكل خاص خلال هذه الفترة من حياتهم. وقد أثبتت مشاورات مفتوحة مع شباب في إندونيسيا وباكستان[177] بوضوح تأثير الأزمات على أسباب معيشتهم والحاجة العاجلة لأن تأخذ الجهات الفاعلة في العمل الإنساني هذه الحاجات بالاعتبار. وبوسع إهمال الشباب وتهميشهم مع الوقت في الأزمات الطويلة الأجل أن يزرع بذور عدم الاستقرار المستقبلي.

> من الأهمية في مكان تثقيف القادة وجعلهم يجلسون مع الشباب وحثهم على فهم أننا نذهب في الاتجاه نفسه.“
>
> مشارك في الدراسة الاستقصائية الإلكترونية المقدمة إلى القمة العالمية للعمل الإنساني

وكان الرابط المشترك في عملية استشارية مع الشباب شارك فيها أكثر من 3,500 شاب وشابة في أرجاء العالم، النداء لوضع نهج يكون مراعياً أكثر للعمر في العمل الإنساني.

ويؤدي الشابات والشبان في أرجاء العالم أدواراً رئيسية في العمل الإنساني كأوائل المستجيبين والمتطوعين ومقدمي الرعاية لأسرهم وحتى كمعيلي أسر. ويتمتعون بالمهارات والقدرات [أنظر الشكل 15] التي تعني أن بوسعهم أن يكونوا حلفاء مهمين للذين يصممون وينفذون عمليات الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها. مثلاً، يساهمون في تجميع البيانات ويضعون نهجاً ابتكارية لقضايا المجتمعات المحلية ويؤدون دوراً ناشطاً في الحماية. كما أن مشاركة الشباب هي حيوية لتوطين العمل الإنساني.

وتشكل أيضاً تلبية حاجات الشابات والشبان مكوناً أساسياً رئيسياً لبناء القدرة على مواجهة الأزمات في المجتمعات المحلية ولدعم عملية التعافي على مستوى المجتمع المحلي والانتقال إلى تنمية مستدامة بعد انتهاء الأزمة أو الكارثة.

الشكل 15: الشباب في العمل الإنساني[178]

الأولويات الناشئة للشباب	ما يستطيع الشباب تقديمه
المشاركة بصفة شركاء متكافئين في العمل الإنساني	القدرة على التعلم والتكيّف
تعليم رسمي وغير رسمي وبرامج تدريب على المهارات	نهج ابتكارية وخلاقة من أجل ايجاد الحلول للقضايا الناشئة
منصة ومراكز ابتكار من أجل تعزيز بناء قدرات الشباب	تجميع سريع للبيانات وأعمال تقييم ونشر
برامج متعددة القطاعات للأطفال والشباب	إدماج رئيسي في المجتمع واستجابة محسنة

يو – ريبورت (U-Report) من أجل إشراك متزايد للمجتمعات المحلية[179]

يو – ريبورت هو أداة قائمة على نظام الرسائل القصيرة وتويتر (Twitter) تتيح للشباب التحدث عن قضايا تهمهم والحصول على النتائج المبينة في الوقت الحقيقي. ويتمتع يو – ريبورت المتوفر على البرمجية الجديدة رابيد برو(RapidPro) بإمكانية عالية في التوسع ويتمثل ذلك بوجوده في 15 بلداً، في أفريقيا في المقام الأول، وهناك المزيد في طور الإعداد. ويتفاعل أكثر من مليون شخص من الشباب مع اليونيسف والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة أسبوعياً في أكبر أداة من نوعها لمشاركة الشباب. ومن أجل القمة العالمية للعمل الإنساني، استخدمت اليونيسف وشركاءها يو- ريبورت لطرح أسئلة على أكثر من 550,000 من الشباب في خمسة بلدان من أجل فهم أفضل لخبراتهم في حالات الطوارئ، ومستوى المساعدة التي حظوا بها، ومن وفرها وإذا كانت على قدر توقعاتهم. وتم استلام ما يزيد عن 170,000 رسالة من شباب، تعبر كل منها عن رؤية أو رأي قائم على تصوراتهم الخاصة. وكانت البلدان المشاركة نيجيريا، أوغندا، سيراليون، ليبيريا ومالي.

> الأطفال والشباب هم عوامل تغيير ويجب توفير المجال والطرائق لهم كي يساهموا في الحد من أخطار الكوارث وفق التشريعات والممارسات الوطنية والمقررات التعليمية.“
>
> إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث

لم يعتبر الشباب الذين استشيروا من أجل القمة العالمية للعمل الإنساني أنفسهم ضعفاء أو ضحايا فحسب، بل عملاء تغيير يتمتعون بقدرات للمساهمة في الاستعداد والاستجابة. وطالب المشاركون من كل الأعمار بمشاركة الشباب المجدية في العمل الإنساني ودعوا إلى الاعتراف بأن مشاركة الشباب هي عامل رئيسي لتنفيذ الاستجابات الفعالة والمستدامة. كما دعوا الاستجابات الإنسانية لأن تدرج استراتيجيات لبناء قدرات الشباب وتمكينهم. واعتبر التعليم والتدريب الفني ضروريان لتمكين الشابات والشبان بالمهارات الملائمة من أجل قيادة تغيير تحوّلي في مجتمعاتهم المحلية التي تشكل مجالات غالباً ما تكون ناقصة الخدمات في الاستجابة للأزمات.

أخيراً، يقود الشباب عملية تنمية الحلول والتبصرات الابداعية في الأزمات الإنسانية، وأوصت المشاورات بإنشاء شراكات استراتيجية متعددة القطاعات مع الشباب والشركاء المحليين والوطنيين والدوليين لتنشيط مجال الابتكار الإنساني. كما أن الشباب هم أفضل المكيّفين مع التكنولوجيا الاجتماعية التي تمكنهم من تعبئة الجهود المحلية. وأكد الشباب على الإمكانية التحويلية لمنصات التواصل الإجتماعي في نشر المعلومات وتمكين التعبير.

إشراك الشباب في مواجهة فيروس الإيبولا[180]

"كجزء من عملها في مواجهة فيروس الإيبولا في سيراليون وليبيريا، ساعدت الخطة الدولية الأطفال ومجموعات الشباب في المشاركة فعلياً في الجهود المبذولة من أجل الوقاية من إيبولا ومواجهته، فيما كانت تفيد في الوقت نفسه من دعم الأقران. استندت الأنشطة إلى عمل الخطة السابق في التنمية والطويل الأجل المعني بإشراك الأطفال والشباب والأنشطة الإعلامية التي يقودها الشباب، بما في ذلك أنشطة تدعمها اللجان الاستشارية للخطة والمعنية بالشباب وبمشروعها الذي يحمل عنوان "الصوت العالمي الداعم للتغيير". وربطت الخطة بين شباب تتراوح أعمارهم بين 14 و24 عاماً من سيراليون وليبيريا والنرويج. والشباب هم أعضاء في مجموعات أطفال وشباب في مجتمعاتهم المحلية وفي شبكات أوسع نطاقاً للأطفال والشباب في كلا البلدين. وكمن النهج الجديد لدعم الحوار وتبادل الأفكار بين هؤلاء الشباب في استخدام محادثات هاتفية جماعية مع أعضاء اللجنة التوجيهية للشباب في مشروع الصوت العالمي الداعم للتغيير ومن خلال مجموعة شبكة واتسآب (WhatsApp). دعم موظفو الخطة والشركاء المعنيون بتنسيق إشراك الشباب عملية متابعة الأنشطة المتفق عليها وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي. وساعدهم موظفو الاتصالات في إنشاء مدوّنات إلكترونية موزعة على فايسبوك (Facebook) وتويتر (Twitter) وأنشئت مجموعة مغلقة على فايسبوك. كذلك، مُنح الشباب ائتمانات لاستخدام الإنترنت والاتصالات الهاتفية والهواتف الجوالة، وتم توفير هواتف خلوية في بعض الحالات من أجل تمكين الشباب من التواصل خلال فترة حجرهم الصحي في منازلهم أو مجتمعاتهم المحلية أو أحيائهم."

موجز مقترحات مستقاة من المشاورات الإلكترونية المفتوحة للشباب

- بناء نهج يكون محوره الأشخاص ويكون مراعياً للعمر وقادراً على معالجة الحاجات الخاصة بالشباب ويضمن مشاركتهم المجدية ومشاركتهم في القيادة في العمل الإنساني
- إشراك الشباب في تصميم وتنفيذ وتقييم العمل الإنساني من خلال إدماجهم في العمليات وهياكل الإدارة.
- تعزيز بناء القدرات والتعليم بين الأقران وبرامج يديرها الشباب من أجل تمكينهم كعوامل تغيير في الأوضاع الإنسانية والسياقات الهشة.
- إنشاء مراكز ابتكار على مستويات مختلفة من أجل تعزيز بناء قدرات الشباب والمعونة الاستباقية بدلاً من المتفاعلة.

2.2.4 تصحيح إهمال المسنين

يهمل العمل الإنساني المسنين. لقد دعت المشاورات كافة الجهات الفاعلة في العمل الإنساني إلى منح الأولوية لسلامة ورفاه المسنين في الأزمات. فأكثر من عِشر عدد سكان العالم هم في الستين من العمر أو أكثر، ويتوقع أن يتخطى هذا العدد المليار قبل عام 2020. ومع حلول عام 2050 ، سيكون عدد الأشخاص البالغين 60 عاماً متساوياً تقريباً مع الذين هم دون الـ15 عاماً وتكون الأغلبية الكبرى في البلدان النامية.[181] لكن، نسبة أقل من واحد (1) في المئة من التمويل الإنساني تستهدف المسنين بشكل خاص.[182]

تظهر بيانات متوفرة رغم كونها محدودة، أن المسنين معرضون لخطر الموت في حالات الكوارث بشكل غير متكافئ.[183] وأكدت المشاورات أيضاً أن العديد من الرجال والنساء المسنين هم معرضون في الصراعات لخطر البقاء في مكان الصراع بنسبة عالية، ولأن ينفصلوا عن أسرهم ويعانوا من ضائقة جسدية ونفسية حادة، لا سيما في حالات التشرد القسري.[184] وفي المناطق الحضرية حيث يحتمل أن يعيش المسنون بمفردهم، قد تقطع الصراعات أو الكوارث الخدمات عنهم فيما حاجاتهم الصحية في كافة المناطق، بما فيها الوضع الغذائي السيئ وسرعة التأثر بأمراض غير سارية تتطلب اهتماماً خاصاً.[185] وأشارت المشاورات إلى أن المسنين متأثرون بشكل غير متكافئ بالإعاقات الجسدية،[186] وبالوصول المحدود إلى المساعدة الإنسانية والحماية، وتتعرض النساء المسنات بشكل خاص لسوء المعاملة والإهمال والاستغلال بعد الكوارث. غير أن الجهات الفاعلة في العمل الإنساني وعند تجميعها لهذه المشاكل، تجد أنها تفتقر للبيانات من أجل اتخاذ قرارات برنامجية مطلعة بشأن المسنين، كما تفتقر للهياكل المحفزة والمهارات والمعرفة من أجل تلبية حاجاتهم.

ودعت الطلبات المقدمة القيادات على كافة المستويات إلى الحرص على أن تجمع الحكومات والمنظمات الإنسانية بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر من أجل اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة، بما فيها خيارات التمويل[187] من أجل تلبية حاجات المسنين.[188] كما أن المشاورات دعت إلى اعتبار المعرفة التقليدية للمسنين وخبراتهم ومهاراتهم أصولاً قيمة في وضع استراتيجيات خاصة بالسياق وملائمة ثقافياً من أجل الحد من أخطار الكوارث والاستعداد للحالات الإنسانية والاستجابة لحالات الطوارئ والتعافي.[189] وأوصى المشاركون استناداً إلى إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، بأن يُعتبر المسنون مخبرين رئيسيين في اتخاذ القرار والعمل طيلة هذه الدورة.[190]

> لدى المعارف التقليدية الناتجة عن خبرات قادتنا والمسنين، وجماعياً في مجتمعاتنا المحلية، الكثير لأن تقدمه للعالم.“
>
> مشارك في المشاورة الإلكترونية لمنطقة المحيط الهادئ

مقترحات مستقاة من المشاورات

- ” البناء على الإطار الشامل للعمر المحدد في سنداي. ويجب أن تتواءم أوجه التظافر بين إطار سنداي للعمل ونتائج القمة العالمية للعمل الإنساني وتعزز إحداها الأخرى، مع أن يشكل إطار سنداي نقطة بداية لتوصيات القمة العالمية للعمل الإنساني.“ – طلب المنظمة الدولية لمساعدة المسنين المقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني

- ” يجب أن توفر الإصلاحات في النظام الإنساني مقطعاً جانبياً وتمثيلاً للمسنين يكونان كافيين لمعالجة تهميشهم. ويجدر باتفاقية تبرمها الأمم المتحدة بشأن حقوق المسنين أن تشكل عنصراً مركزياً لالتزام الدول الأعضاء بهذا السعي.“ - طلب المنظمة الدولية لمساعدة المسنين المقدمة للقمة العالمية للعمل الإنساني

- ” يجب أن تخضع كافة الجهات الفاعلة الملتزمة بالمبادئ الإنسانية للمساءلة في مجال معالجة حاجات المسنين رجالاً ونساءً. ويجب أن يتم توسيع دعم مبادرات المانحين لإدراج الشيخوخة في الاستجابة الإنسانية ومتابعتها للحرص على أن يتم تلبية حاجات المسنين.“ - طلب المنظمة الدولية لمساعدة المسنين المقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني

2.2.5 جعل العمل الإنساني مفيداً للأشخاص ذوي الإعاقات

يتم إهمال الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستجابة الإنسانية. لذا يجب ترجمة الاتفاقيات والسياسات إلى عمل وتحقيقها من خلال آليات عالمية للمساءلة.

فوفق ما أوردته منظمة الصحة العالمية، سوف تكون نسبة 15 في المئة من إجمالي عدد السكان أشخاصاً ذوي إعاقة.[191] فالأشخاص ذوو الإعاقة هم بين الأكثر تضرراً بشكل غير متكافئ في حالات الكوارث أو الصراعات، وقد تتسبب حالات الطوارئ بزيادة الإعاقات.[192] وينص اتفاق الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن الأطراف "تضمن حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ، بما فيها حالات النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الإنسانية ووقوع كوارث طبيعية."[193] ورغم هذا التعهد، يفيد الأشخاص ذوو الإعاقة بأنه يتم إهمالهم في التخطيط لحالات الطوارئ والتقييم والتصميم والاستجابة.[194] كما يمكن لنوع الجنس والعمل ونوع الإعاقة التأثير على المشاركة في التدخلات الإنسانية والوصول إليها. وتواجه المرأة والفتاة والمصابون بإعاقة عقلية وفكرية تمييزاً إضافياً ومشاغل حماية، بما في ذلك الاستغلال وإساءة المعاملة والعنف الجنساني.[195]

كذلك، أكدت دراسة استقصائية أجريت مع 769 شخصاً ذي إعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وجهات فاعلة أخرى في العمل الإنساني حجم هذه المشكلة. فقد أفاد ثلثا أرباع المستجيبين ذوي الإعاقة أنهم لم يحصلوا في الأزمات على المعونة الأساسية كالماء أو المأوى أو الغذاء أو الخدمات الصحية. وأفاد نصف عددهم بعدم الحصول على الخدمات الخاصة بالإعاقة مثل إعادة التأهيل والأجهزة المساعدة وإمكانية الوصول إلى العاملين الإجتماعيين أو المترجمين. كما أفاد المتضررون من الصراعات عن الحصول على هذه الخدمات بنسبة أقل كثيراً مقارنة بالحصول عليها في حالات الكوارث الطبيعية.[196]

وفي الوقت نفسه، يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بقدرات غير مستغلة في مساعدة مجتمعاتهم المحلية والمساهمة في العمل الإنساني،[197] مثل تأدية أدوار المتطوعين والمسؤولين عن التعبئة.[198]

ويتبنى المزيد من الوكالات الإنسانية سياسات معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة[199]، كما تدعو قرارات الأمم المتحدة وتقارير الأمين العام إلى إدراج محسن لمسائل الإعاقة.[200] لكن ليس هناك معايير أو مبادئ توجيهية مؤيدة عالمياً لضمان التنفيذ المنتظم، كما أن العاملين في المجال الإنساني يفتقرون إلى الخبرة التقنية لإجراء برمجة شاملة للإعاقة.[201]

> "يُعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة غالباً أنهم مستفدون فحسب. وعندما يقول شخص ذو إعاقة أننا نود المشاركة في الاستجابة لحالات الطوارئ، فهو لا يؤخذ على محمل الجد نتيجة التفكير بأننا لا نستطيع تقديم أي دعم. هذا اعتقاد ليس إلا، وليس الحقيقة. يستطيع الأشخاص ذوو الإعاقة أن يكونوا مساهمين أقوياء."
>
> شخص ذو إعاقة من الهند في المنظمة الدولية للمعوقين، الإعاقة في السياق الإنساني

مقترحات مستقاة من المشاورات

- "وضع مبادئ توجيهية بين الوكالات تكون مؤيدة عالمياً وتبنّيها من أجل دمج الإعاقة في العمل الإنساني." – مفوضية اللاجئين النسائية: أولويات القمة العالمية للعمل الإنساني
- "استحداث دور تنسيق الإعاقة لدمجها في مجموعات ووكالات العمليات." – المنظمة الدولية للمعوقين، الإعاقة في السياق الإنساني: آراء أشخاص متضررين ومنظمات ميدانية
- "بناء قدرات المجتمعات المحلية وآلية تدفق المعلومات من أجل تحديد المجموعات السكانية التي لا يتم الوصول إليها والإبلاغ عنها." – المنتدى العالمي بشأن تحسين العمل الإنساني

مقترحات ناشئة

تتيح القمة فرصة لتحسين قدرات النظام الدولي الإنساني بشكل ملحوظ من أجل اتباع نهج قائم على الحقوق لإنقاذ حياة المرأة وحمايتها من العنف وتمكينها من أن تكون رائدة في بناء مستقبل كريم لنفسها ولمجتمعها المحلي. كما أن ثمة حاجة للقيام بخطوات من أجل الاعتراف بأن على المهارات التكيفية للمرأة ومعرفتها وتجاربها كمستجيبة أولى أن تنير أعمال الاستجابة والتخطيط وتخفيف الأخطار بالمعلومات. وسوف تتطلب هذه التحولات قيادة يكون متفاهماً عليها وتمويلاً لضمان تحقيق التغيير المؤسسي والثقافي، بما في ذلك التدابير الآتية:

أولاً، على الحكومات والجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن **تنهي عدم الامتثال** بسياساتها وأطرها المعنية بالمساواة بين الجنسين وأن ترفع مستوى الممارسة السليمة. ويجدر بالقادة أن يتعهدوا بالخضوع شخصياً للمساءلة بهذا الشأن.

ثانياً، يجدر بالمانحين أن **يأخذوا بالاعتبار تمويل البرامج التي تثبت التزاماً شديداً بالمسائل المتعلقة بالمرأة والفتاة** في دورة البرامج الإنسانية، ويحوّلوا التمويل بعيداً عن التي لا تثبت ذلك. ويجدر بالحكومات والمؤسسات الخاصة ومانحين آخرين الاستثمار في آليات تقديم المنح التي تقدم المنح المباشرة للمنظمات النسائية المحلية، بما في ذلك آليات انتشار سريع للمنح في حالات الطوارئ والأداة التحفيزية العالمية المتعلقة بمشاركة المرأة في مجال السلام والأمن والعمل الإنساني. فمن خلال تأمين استثمار مباشر أكبر في المشاريع والعمل المعني بالدعوة، إلى جانب تمويل رئيسي موثوق وطويل الأجل، سوف تكون المنظمات النسائية مجهزة بشكل أفضل لضمان أن تكون حقوق المرأة والفتاة محققة في الأوضاع الإنسانية. كما أن المنظمات النسائية ستتمتع بتأثير أكبر على كافة المستويات، مؤدية دور الحفاز من أجل تحقيق التغيرات المؤسسية والثقافية الضرورية للمساواة بين الجنسين، والمساعدة في ضمان الاهتمام بغنى خبرات المرأة، وظروفها المختلفة ومهاراتها وحاجاتها المحددة.

ثالثاً، يجدر بالنظام الإنساني أن يضع **تدابير مساءلة** من أجل تتبع تأثير العمل الإنساني على المرأة والفتاة طيلة دورة البرنامج الإنساني، وفي الوقت نفسه، ضمان تجميع بيانات ملائمة مصنفة حسب الجنس والعمر وتحليل متوفر للقيام بذلك. وكان هناك دعوة شديدة لتشكيل لجنة مستقلة من القادة تشمل المرأة المحلية من أجل تتبع التقدم المحرز في سد الفجوة بين الجنسين في حالات النزاعات ورصد مستوى فعالية وصول المرأة والفتاة إلى حقهما في الحماية والخدمات الإنسانية وعمليات اتخاذ القرار. وينبغي باللجنة التركيز على الأوضاع حيث تكون المرأة من كل الأعمار في خطر وحيث تحدث حالات الموت التي يمكن تفاديها وحيث تكون حقوقها أكثر انتهاكاً. ويمكن لهذه اللجنة أن تكون على شكل مجلس استشاري للمرأة ويتم إطلاقها في القمة.

رابعاً، يجب أن يكون هناك توسع في الالتزام العالمي **لضمان أن تكون المرأة والفتاة في مأمن** منذ بدء حالة الطوارئ أو الأزمة. وتشكل هذه اللحظة الفرصة السانحة لرفع مستوى أهداف وأنشطة الدعوة للعمل بشأن الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ ، بما في ذلك إطارها لمساءلة برامج المساواة بين الجنسين. وقبل انعقاد القمة، يمكن البدء بحملة لضمان أن عدد الأطراف المشاركة في الدعوة من بلدان الجنوب يطابق عدد الجهات الفاعلة من بلدان الشمال بحلول أيار/مايو 2016، وأن كلا العددين يتزايدان.

لا تستطيع الجهات الحالية الفاعلة في العمل الإنساني، بما فيها الأمم المتحدة، أن تقود هذه التغيرات بمفردها، بل يجدر بها أن تتشارك مع مؤسسات أخرى متعددة الأطراف ومؤسسات كبرى تتمتع بخبرة في الشؤون الجنسانية، إضافة إلى أطراف أخرى. وثمة ضرورة لعمل مشترك شامل يتمتع برؤية قصيرة وطويلة الأجل لضمان حقوق نصف عدد السكان وتلبية حاجاتهم.

إضافة إلى دمج المرأة، يفشل العمل الإنساني إن لم يدرج الجميع ويعالج الحاجات الخاصة بالأشخاص الأكثر ضعفاً، لا سيما الأطفال والشباب والمسنين وذوي الإعاقة.

أولاً، **يجب منح الأولوية لحماية الأطفال والتعليم في حالات الطوارئ** كتدخلات منقذة للحياة إلى جانب الرعاية الصحية والغذاء والماء والمأوى. فقد دعت المشاورات إلى القيام بتنسيق أفضل ومتعدد القطاعات لضمان سلامة الأطفال ورفاههم وتعافيهم، واقترحت وضع مؤشرات للأطفال من أجل تقييم ما إذا كان يتم تلبية حاجاتهم الفريدة.

ثانياً، طالب الشباب في المشاورات **بالمشاركة المجدية والمشاركة في الإدارة** في العمل الإنساني. فقد صدرت دعوات شديدة لإشراك الشباب في تصميم العمل الإنساني وتنفيذه وتقييمه، ولتعزيز التعليم بين الأقران والبرامج التي يديرها الشباب من أجل تمكين الشباب من خلال شبكات وطنية وعالمية للتجمع دعماً للذين هم في أمس الحاجة للمساعدة.

وأخيراً، دعت المشاورات أيضاً جميع أصحاب المصالح **إلى تصحيح إهمال المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة** في العمل الإنساني، وإلى وضع هياكل الأدلة والمهارات والحوافز لضمان أن تكون حاجاتهم ملباة، وأن يتم إدراج معرفتهم وخبرتهم في عملية اتخاذ القرار الإنساني. كما دعت إلى وضع المزيد من الاتفاقيات والمعايير وآليات أخرى من أجل ضمان تنفيذ الدول والمنظمات الإنسانية التزاماتها بانتظام إزاء الفئات الضعيفة خلال الأزمات.

الجزء الثاني
التكيّف مع السياق

الفصل 3
تلبية حاجات الأشخاص في النزاعات المسلحة

يتأثر أكثر من 180 مليون شخصاً كل عام مباشرة بالنزاعات المسلحة.[202] والتكلفة الإنسانية لهذه النزاعات مذهلة.

ارتفع بحدة عدد الأشخاص الذين لقوا مصرعهم في النزاعات في عام 2014 إلى 163,000[203]، وحتى هذا الرقم الصارخ يخفي الحجم الكامل للوفيات. فالنزاعات المسلحة تزرع الخلل في النظامين الصحي والاقتصادي وينجم عنها كل عام مئات آلاف الوفيات التي يمكن تفاديها نتيجة آثار ثانوية مثل المرض والجوع، وتفاقمها مذلة التشرد، والعوز، والعنف الجنسي والاتجار بالأشخاص. فقد تسببت مجاعة 2010-2012 في الصومال بوفاة 260,000 شخصاً تقريباً، قاتلة نسبة 10 في المئة من الأطفال دون عمر الخمس سنوات في بعض المناطق. و يحتمل أن الجفاف لما تسبب قط بالجوع.[204] لو لم يكن البلد يعاني من الصراع أيضاً.

لكن العمل الإنساني لا يمكنه أن يكون بديلاً عن الحلول السياسية لمعالجة أسباب المعاناة وينهي النزاعات. مع ذلك، وفي غياب العمل السياسي، تشكل الإغاثة الإنسانية شريان الحياة للملايين من النساء والرجال والأطفال في العالم الذين تكون الحرب قد صدّعت حياتهم. وهكذا، أفضت المشاورات إلى إصدار دعوة شديدة للعمل أكثرمن أجل تخفيف معاناة الإنسان الناجمة عن النزاعات المسلحة. ولهذا العبء حجمان مترابطان يجب أن تمضي بهما الجهات الفاعلة في العمل الإنساني قدماً في القمة:

- ✔ أولاً، لأن "ليس هناك أية حلول إنسانية للمشاكل السياسية،"[205] ثمة حاجة لعمل سياسي أكبر لمنع النزاعات المسلحة وإنهائها ولتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني (IHL).
- ✔ ثانياً، ينبغي بالعمل الإنساني أن يلبي حاجات الأشخاص بشكل أفضل في حالات النزاعات المسلحة.

> احتاج السكان المتضررون من النزاعات المسلحة إلى الأمن والأمل، ويجدر بالعمل الإنساني أن يهدف إلى توفيرهما ومساعدة المجتمعات المحلية على العيش من دون خوف."
>
> المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

> ليس هناك أية حلول إنسانية للمشاكل السياسية."
>
> المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

3.1 ضمان العمل السياسي لمعالجة المعاناة الناجمة عن الصراعات

3.1.1 الاستثمار في السلم ومنع الصراعات

على الدول التزامات تقضي بتعزيز السلام ودعم حقوق الأشخاص بأن يعيشوا حياة خالية من الخوف والعوز.

يتطلب دعم هذه الالتزامات أن تتعامل الحكومات والمجتمع الدولي مع الأزمات السياسية من خلال تحذير باكر ودبلوماسية وقائية. ويجب على الجهات السياسية الفاعلة أن تخلق الظروف اللازمة لإحلال السلام ما أن ينفجر العنف، وأن تؤدي الجهات الفاعلة الإقليمية بشكل خاص دوراً هاماً.[206]

نحن مصممون على تعزيز المجتمعات المسالمة والعادلة والشاملة والخالية من الخوف والعنف."

تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

وأكدت المشاورات مجدداً على أهمية الحفاظ على العمل الإنساني متمايزاً عن العمل السياسي وعمليات الأمن،[207] مع وجود اتفاق قوي ينص على أنه "يجب أن يكون هناك تمايز واضحاً بين العمل الإنساني والعمل السياسي، وبذل جهود لتفادي استخدام المعونة لأهداف سياسية."[208] وكما أشار رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "نتشارك جميعاً بالتطلعات ذاتها من أجل السلام العالمي والتنمية والأمن، إلى جانب فهم حدود العمل الإنساني في معالجة أو منع أسباب الأزمات. لكن في الممارسة، تبيّن خبرتنا أن الوصول الطارئ إلى السكان الضعفاء في بعض المناطق المتنازع عليها يعتمد على القدرة على عزل الأهداف الإنسانية عن أهداف تحويلية أخرى، سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو متصلة بحقوق الإنسان."[209] وهكذا تمايز قد يكون متحدياً خاصة في السياقات حيث يتداخل العمل الإنساني مع مهمات حفظ السلام. يضاف إلى ذلك وجوب عدم تقديم استخدام القوة العسكرية على أنها سعي إنساني.[210]

ايجاد حل للنزاعات التي تتسبب بمعاناة الإنسان ليس مهمة المستجيبين للحالات الإنسانية."

المفوضية الأوروبية، نحو القمة العالمية للعمل الإنساني: شراكة عالمية من أجل عمل إنساني يكون مبنياً على مبادئ وفعالاً

وفيما توافقت المشاورات على الحاجة القصوى للإبقاء على العمل الإنساني متمايزاً عن العمليات السياسية والأمنية، أشارت إلى أن بوسع الوسطاء في عمليات السلام الإفادة من خبرة الجهات الفاعلة في العمل الإنساني في مسائل مثل الطرائق لمعالجة التشرد من خلال إبرام اتفاق[211] أو الافادة من قرارات وقف إطلاق النار ومفاوضات السلام من أجل تحسين وصول المعونة الإنسانية خلال المفاوضات أو في أعقاب اتفاق ما. وتم اعتبار توفير هذه الخبرة من الجهات الفاعلة في العمل الإنساني منسجماً مع حفظ الحياد.[212]

3.1.2 ضمان احترام القانون الدولي الإنساني

ثمة حاجة لبذل جهد كبير من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وأطر أخرى ذات صلة، والحفاظ على الإنسانية في الحرب وحماية المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال.

لقد حددت المشاورات القانون الدولي الإنساني على أنه الأداة الرئيسية لوضع حد للمعاناة في النزاعات المسلحة.[213] لكن، ورغم التقدم المحرز في الأعوام الـ20 الماضية،[214] تبقى الهجمات المباشرة والعشوائية ضد المدنيين والهياكل المدنية مثل المدارس والمرافق الصحية السمات المتكررة للنزاعات المسلحة المعاصرة. وتتضمن أسباب خطيرة أخرى مثيرة للقلق الحرمان من المعونة الإنسانية، إعدام المدنيين والمقاتلين الأسرى والاعتقال في ظروف متردية والمدنيين المستخدمين كرهائن أوالمستعبدين قسراً.

ومن الضروري أيضاً منع استخدام العمل الإنساني والتلاعب به للفوز بمنافع سياسية أو اقتصادية أو تجارية."

الموقف الإسباني بشأن المسائل الناشئة عن المشاورة الإقليمية في أوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني عام 2016

وطالب العديد من المشاورات أن يتم دعم القوانين بعمل ثابت وإخضاع المنتهكين للمساءلة،[215] وتتطلب هذه القوانين إرادة سياسية من الأطراف في النزاعات، لكن أيضاً وعلى نطاق أوسع من الدول التي صدقت على هذه الصكوك. وتقع على الدول المسؤولية الأولية التي تقضي بمساعدة وحماية المقيمين على أراضيها.[216]

بالتالي، دعت المشاورات الدول في القمة من بين فرص أخرى إلى إعادة تأكيد التزامها باحترام أفضل للقانون الدولي الإنساني، وضمان احترام أكبر له.[217] كما أن المشاورات ذكرت الدول بمسؤوليتها في إتاحة الوصول إلى الإغاثة الإنسانية المحلية والدولية وتيسيرحرية الوصول السريع إلى هذه الإغاثة التي هي حيادية وغير مميّزة،[218] داعية الدول إلى توفير إمكانية الوصول إليها بسرعة أكبر ومن دون قيود.[219]

وشددت المشاورات أيضاً على ضرورة احترام الجماعات المسلحة من غير الدول كافة نصوص القانون الدولي ذات الصلة، مع تركيز خاص على القانون الدولي الإنساني، وأن تفي بالتزاماتها في تسهيل المساعدة الإنسانية وحماية الأشخاص في المناطق التي تسيطر عليها.[220] ينبغي بها مثلاً، أن تصدر إعلاناً انفرادياً وتوجيهات لمقاتليها وتعمم مدونات قواعد السلوك وأوامر دائمة تعكس التزاماتها بالقانون الدولي الإنساني.[221]

> حُثت أطراف النزاعات بما فيها الجماعات المسلحة على الإيفاء بالتزاماتها القاضية باحترام القانون الدولي الإنساني وتسهيل عمل الجهات الفاعلة في العمل الإنساني، بما في ذلك ضمان وصولها وإزالة القيود التي تمنعها من العمل.“
>
> المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

وينبغي بأطراف النزاعات المسلحة أن تبرم اتفاقيات أو تتفق على تدابير تتعلق بحماية المدنيين مع الأطراف الأخرى في النزاعات، أو على طرائق لتأمين العمل الإنساني. وبهذا الصدد، يمكن ايجاد أمثلة حديثة في سوريا (في حمص في أيار/مايو 2014 بشكل خاص) وفي اليمن (أيار/مايو 2015)، وإن لم تدم طويلاً ولم تتكرر بنجاح. وقد تتضمن الاتفاقيات نصوصاً بشأن قرارات وقف إطلاق نار مؤقت، خلوص طرقات معيّنة (ممرات إنسانية)، أو جواز مرور للموظفين في المجال الإنساني.[222]

ودعى العديد من المشاركين في المشاورات والعديد من الطلبات المقدمة، إلى تعزيز التدابير الطوعية للدول وأطراف أخرى في الصراع من أجل تحسين احترام القانون الدولي الإنساني. وثمة دور يجب أن تؤديه الجهات الفاعلة في العمل الإنساني في التدريب مع القوات المسلحة وقوى الأمن، بما فيهم المقاتلين المحليين على القانون الدولي الإنساني ونشره.

التدريب الافتراضي على القانون الدولي الإنساني[223]

تم تطوير ابتكارات في التعلم الإلكتروني بخطى سريعة إلى جانب التكنولوجيات الحديثة التي تشرك وتمكن العاملين في المجال الإنساني في أرجاء العالم. فالتعلم الإلكتروني يمكّن المنظمات من توفير موارد مرنة يمكن استخدامها في التنقل وفي الميدان. والدروس متوفرة عالمياً في مواضيع إنسانية أساسية، مثلاً الاستجابة لحالات الكوارث، وإدارة الأزمات، وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وكيّفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر لعبة عسكرية تدعى أرما 3 (ARMA 3) كأداة تدريب دولية. تستخدم هذه الأداة أيضاً لتعليم القوات المسلحة أهمية القانون الدولي الإنساني. وتغيّر اللعبة طبيعة التدريب الذي تقدمه اللجنة الدولية للصليب الأحمر ممددة نطاق وصوله بمعامل 100. كما أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تسعى إلى تقييم كيفية تشكيل هذه الطريقة الابتكارية لسلوك القوات المسلحة، آملة أن تؤدي إلى احترام أكبر للقانون الدولي الإنساني.

مقترحات مستقاة من المشاورة بشأن التدابير الطوعية من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

” المصادقة على المعاهدات ذات الصلة، وبشكل خاص البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (1951) وبروتوكولها الإضافي (1967).[224]

- الحرص على أن تتماثل التشريعات الوطنية بالصكوك المصدقة، بما في ذلك إنشاء لجان وطنية لتقديم المشورة للحكومات ومساعدتها في تنفيذ ونشر القانون الدولي الإنساني.[225] ويجب تشجيع التعاون بين هذه اللجان.
- الحرص على أن يكون لدى كافة أطراف النزاع إجراءات موضوعة للمبادئ والتدريب والتعليم، وفي أي عمليات تصحيح للقطاع الأمني.[226]
- تبنّي السياسات أو الاستراتيجيات الوطنية من أجل تعزيز حماية المدنيين، بما فيهم المشردين داخلياً، إلى جانب خطط عمل وطنية عملاً بالقرار 1325[227].
- توفير التدريب على القانون الدولي الإنساني للقوات المسلحة وقوى الشرطة، إلى جانب مسؤولين آخرين ذوي صلة، بدعم من المانحين ومشاركة الجهات الفاعلة في العمل الإنساني عند الاقتضاء.[228]

وبوسع المبادرات التي تقودها الدولة على المستوى الدولي، مثلاً المطالبة بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني[229] والخطة العالمية بشأن الجرائم الجماعية الوحشية[230]، أن تلهم الدول لمساعدة إحداها الأخرى على بناء قدراتها.

كما يجب أن تتماثل الدول الداعمة لأطراف النزاع مع التزاماتها في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. غير أن جماعات الشتات ليس لديها الالتزامات نفسها لكن يجدر بها أيضاً أن تستخدم تأثيرها للهدف نفسه.

كذلك، أكدت المشاورات على الحاجة إلى وضع تدابير لمحاسبة مرتكبي الجرائم، داعية الدول إلى مقاضاتهم على الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وذلك من خلال آليات جديدة أو قائمة، سواء أكانت وطنية أو إقليمية أو دولية.[231] وعندما لا تستطيع السلطات الوطنية مقاضاة مرتكبي الجرائم أو لن تفعل، يجدر حينها بالمجتمع الدولي أن يستخدم آليات أخرى، بما فيها المحاكم الدولية.[232] وثمة مفهوم بأن الآليات العالمية للحوكمة، بما فيها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تخفق في معالجة عدم احترام القانون الدولي الإنساني بشكل ملائم،[233] ما أدى بالمشاركين في إحدى المشاورات إلى اقتراح عدم وجوب استعمال الفيتو في قرارات مجلس الأمن بشأن قضايا تتعلق بالعمل الإنساني.[234]

> لا تستطيع المعونة الإنسانية أن تكون بديلاً للعمل السياسي حتى بوجود كامل الإرادة العالمية. لذا، يجب على المجلس أن يتولى القيادة للدفع من أجل ايجاد حل سياسي."
>
> منسق شؤون الإغاثة ستيفن أوبراين، الكلمة التي ألقاها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 27 آب/أغسطس 2015

مقترح مستق من المشاورات

- رصد تطبيق القانون الدولي الإنساني وإخضاع مرتكبي الانتهاكات للمساءلة وذلك من خلال وضع آليات وطنية أو دولية أو تفعيل الآليات القائمة. ويتضمن ذلك نداءات لاستخدام أفضل للمحاكم الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية بشكل خاص. وكان هناك قلق بشأن ازدواجية معايير مفترضة في إدانة منتهكي القانون الدولي الإنساني في المنطقة ومحاسبتهم، ودعا المشاركون لإنفاذ أكبر لهذا القانون بطريقة موضوعية وعالمية." – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي.

3.2 تمكين العمل الإنساني في النزاعات المسلحة من تلبية حاجات الأشخاص

3.2.1 الحفاظ على الأشخاص بمأمن من الضرر وتلبية حاجاتهم

يتعرّض الأشخاص أكثر في النزاعات لخطر القتل العمد، التعذيب، الاغتصاب، التجنيد القسري، أخذهم رهائن، وأشكال أخرى من العنف. ويحتمل أن يتم حرمانهم من الغذاء والماء والرعاية الصحية وسلع وخدمات أخرى ضرورية للبقاء. بالتالي، على العمل الإنساني أن يلبي هذه الحاجات.

وتؤثر النزاعات المسلحة على المرأة والرجل والطفل والمسن وفئات أخرى بشكل مختلف، ما يدعو لحماية مصممة خصيصاً لكل منهم ولمساعدة تلبي الحاجات الأكثر إلحاحاً.[235] وأكدت المشاورات على أهمية معالجة حاجات المرأة والفتاة للحماية من أجل تخفيف خطر العنف الجنساني في الصراع، بما فيه الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي والزواج المبكر والقسري وزواج الأطفال التي تؤثر جميعها عليهما بشكل متفاوت.[236] وأشارت الطلبات المقدمة إلى منح هذه المسألة اهتماماً أكبر، بما فيه الدعوة للعمل على تأمين حماية المرأة والفتاة في حالات الطوارئ، ومنع العنف الجنسي في الصراع والقيام بمبادرات سياسية أخرى.[237] كما أن للرجال نقاط ضعف محددة وهم معرّضون أكثر للموت في النزاعات، فيما المرأة تموت غالباً نتيجة أسباب غير مباشرة، بما في ذلك بعد انتهاء النزاع.[238] وللصبي والرجل ضعف أكبر إزاء التجنيد والآثار النفسية الناجمة عنه.[239] يضاف إلى ذلك تأثير النزاعات السلبي على الأطفال على نطاق أوسع ما يتطلب حماية أكبر للتعليم.[240]

> نحتاج لتدابير حماية أفضل. نشعر بالخوف.“
>
> لاجئة سورية في الأردن في المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصلحة

الإطار 10: النزاعات المسلحة في المدن[241]

أصبحت الحروب في المدن سمة متكررة في الصراعات الحديثة حيث تُستهدف المدن من أجل ثرواتها ومواردها ومقاعد السلطة السياسية فيها. وينجم عن الحروب في المدن نموذجياً نسبة عالية من الإصابات فيما تتسبب بأضرار موسعة بالبنى التحتية والنظم التي يعتمد عليها المقيمون فيها والنظام الإنساني. وغالباً ما تتضرر أو تُدمّر شبكات الطاقة الكهربائية والمساكن والنظم المائية والتصحاح والأسواق، أو تسيطر عليها الأطراف المتحاربة. كما أن المتفجرات الخطرة تلوّث المناطق الآهلة مقيّدة حرية التنقل وجهود إعادة البناء وسبل العيش، ما يتطلب الإخلاء في الحالات الطارئة والذي لا يكون متوفراً دائماً.

وتتطلب الاستجابة الإنسانية في المدن المتضررة من النزاعات مجموعة من أعمال الدعم المباشر للأشخاص المتضررين وبذل جهود لإصلاح النظم. ويتطلب كلاهما العمل مع المسؤولين المحليين، بما فيهم سلطات الأمر الواقع التي ترعى الخدمات الأساسية وتتمتع بمعرفة المنطقة وقادرة على تعبئة الوحدات المكوّنة. وبوسع الحوار المباشر مع أطراف النزاع أن يتيح أيضاً التوفير المستمر للماء والكهرباء.

وأكدت المشاورات على وجوب إدراج شواغل الحماية بانتظام في كافة أعمال التقييم والبرمجة في النزاعات المسلحة، وأن تستند إلى تحاليل السياق المحدد. ودعت المشاورات إلى تعاون أفضل بين المنظمات الإنسانية، بما فيها الجهات الفاعلة المحلية، ومع السلطات المحلية من أجل توفير أفضل لحماية الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة.

الإطار 11:الحماية من خلال الوجود

كان واضحاً في المشاورات عدم توافق الآراء بشأن ما تستطيع الحماية أن تحققه من خلال الوجود وبشأن تقييداتها. لكن استراتيجيات الحماية بدون سلاح حظيت باهتمام من حفظة السلام ومنظمات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في العمل الإنساني. وأفاد تقرير اللجنة المستقلة الرفيعة المستوى المعنية بعمليات السلام أن: "العديد من المنظمات غير الحكومية والوطنية والدولية تؤمن أيضاً الحماية من خلال وجودها المدني والتزامها باستراتيجيات حماية خالية من العنف. ويجدر ببعثات [الأمم المتحدة] أن تبذل كل الجهود لتسخير أو رفع مستوى الممارسات والقدرات الخالية من العنف للمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية لدعم خلق بيئة حامية."[242] وفي بعض الحالات، بوسع المدنيين أن يؤمنوا الحماية لمدنيين آخرين وذلك من خلال مرافقة الأشخاص المهددين خلال انطلاقهم بحياتهم اليومية.[243]

مقترحات مستقاة من المشاورات

- "يجب منح دور التعليم اهتماماً خاصاً في حالات النزاع نظراً للتأثير السلبي للصراع على الأطفال." – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصالح
- "إدراج المنظمات الإنسانية لمشاغل الحماية بانتظام في كافة أعمال التقييم والبرمجة وايلاء اهتمام خاص للتهديدات الخاصة بكل فئة سكانية." – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- "إدراج مشاغل الحماية بانتظام في كافة أعمال التقييم والبرمجة وإيلاء اهتمام خاص بالتهديدات الخاصة بمختلف الفئات السكانية، بما فيها المرأة والرجل والصبي والفتاة والمسن والأقل قدرة." – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى، التقرير النهائي
- "مطلوب رصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني منذ بدء الأزمات." – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، موجز الرئيسين
- "ودعا بعض المشاركين ايضاً المنظمات الإنسانية إلى تعزيز قدراتها في الحماية من خلال تدريب وتوجيه موظفيها وتكييف نهجهم في الحماية مع السياقات الحضرية المتزايدة حيث يلبون الحاجات الأساسية في مسائل الحماية للمجتمعات المحلية المضيفة السريعة التأثر." – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي
- "يجب معالجة تخطيط البرامج بطريقة شاملة، بما فيه توفير الخدمات الأساسية والحماية لتلبية حاجات الأشخاص المتضررين من النزاعات." – المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

3.2.2 تمكين الجهات الفاعلة في العمل الإنساني من التحاور مع كافة الأطراف

أكدت المشاورات الإقليمية بشدة أن على الجهات الفاعلة في العمل الإنساني أن تتفاعل مع كافة أطراف النزاع من أجل تسهيل توفير المعونة والحماية.[244] فبوسع حوار إنساني مشروع أن يشتمل على عدة عناصر بحسب الولاية والخبرة، ومنها ضمان وصول الموظفين وحمايتهم ، وضمان أمن الأشخاص المتضررين، وفهم الحاجات، وإجراء حوار بشأن الحماية، ودعم القانون الدولي الإنساني ونصوص قوانين أخرى.[245]

ونمّت منظمات مثل اليونيسف واللجنة الدولية للصليب الأحمر ونداء جنيف قدرات متخصصة للعمل على نصوص قوانين ذات صلة مع أطراف النزاعات بما فيها الجماعات المسلحة من غير الدولة. وشكلت معايير الحوار مع الجماعات المسلحة موضوع اهتمام في المشاورات،[246] وتمّ تحديدها في المفاوضات الإنسانية التي أجريت مع الجماعات المسلحة عام 2006 تحت عنوان: دليل الممارسين وأعدته الأمم المتحدة[247]، و دراسة قواعد الاشتباك أعدتها أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.[248]

وشددت المشاورات الإقليمية على أن الجهات الفاعلة في العمل الإنساني تحتاج لتأمين وقت وموظفين ملائمين، إلى جانب تدابير تدريبية وأمنية لجميع الموظفين المشاركين في هذا النوع من الحوار.[249] ويتطلب ذلك وضع سياسات تتعلق بأهداف حوارهم وطرائقها وحدودها مع أطراف النزاعات.

مقترحات مستقاة من المشاورات

- ” يجب أن تتفاعل المنظمات الإنسانية بشفافية مع كافة أطراف النزاعات. لكن يجب ألا يساعد هذا التفاعل في تعزيز أي من طرفيّ الصراع (مبدأ الحياد).“ – المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ” يحب منح الأولوية لأهمية بناء الثقة بين الذين يهدفون إلى توفير المعونة والذين يستطيعون تسهيل تحقيق ذلك.“ – المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ” شدد المشاركون على الحاجة إلى تشجيع هذا التشارك مع الجماعات المسلحة لأغراض إنسانية مشروعة بدلاً من تجريمه.“ – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي
- ” يمكن تحقيق الحماية من خلال تعزيز القانون الدولي الإنساني مع كافة أطراف النزاع ورفع مستوى الوعي بشأن العواقب الإنسانية المحتملة للانتهاكات كإسهام مباشر في بناء السلام.“ – المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا، للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

3.2.3 تعزيز إمكانية الوصول والوجود القريب والأمن

أشارت المشاورات إلى أن وصول المعونة الإنسانية المحدود خلال النزاعات يساهم في معاناة الإنسان من هذه النزاعات. فصدرت نداءات متكررة إلى كافة أطراف النزاعات تدعو إلى تسهيل حرية الوصول.[250]

وغالباً ما يكون وصول المعونة الإنسانية محظوراً أو معرقلاً. وتشمل العوائق الأكثر شيوعاً رفض أطراف النزاع وصول المعونة الإنسانية والقيود اللوجستية[251] وتحظيرات الحكومات مثل تأخير صدور التأشيرات وإجراءات إدارية مسهبة.[252]

وأوضحت المشاورات أن "ليس هناك حلاً واحداً يناسب الجميع" لتخطي القيود إذ أن أسبابها متنوعة وتتطلب حلولاً متباينة.[253] وبالرغم من ذلك فقد أحدثت الرابط الهام بين إمكانية الوصول والحياد المفترض، وحثت الجهات الفاعلة في العمل الإنساني على الامتناع عن الانحياز في الصراعات وذلك من خلال السلوك الفردي والاتصال العام.[254] وكما يفيد أحد الطلبات المقدمة: "المبادئ الإنسانية ليست مجرد مثل عليا بل هي أداة عملية يمكنها أن تساعد الوكالات الإنسانية في التمكن من الوصول إلى الأشخاص المحتاجين. لكن المبادئ الإنسانية بمفردها ليست كافية، إذ أن نوعية وصلة ودقة توقيت واتساق وفعالية المعونة والحماية والثقة في المنظمة التي توفر هذه الموارد تتمتع بالأهمية ذاتها."[255]

تشير الأدلة إلى أن بعض القيود على إمكانية الوصول هي جزئياً نتيجة عمل الجهات الفاعلة في العمل الإنساني غير الملائم. فقد سلطت المشاورات الضوء على قيمة تعزيز الثقة[256] من خلال برمجة جيدة، والامتناع عن الوعود الباطلة، والمعلومات الاستباقية،[257] واحترام المعايير الثقافية، وإشراك المجتمعات المحلية المتضررة في عملية التخطيط من بين نهج أخرى. وللمنظمات الأنسانية المحلية والدولية منافعها الخاصة وبوسع المزيد من طرائق عمل مكملة أن توفر أجوبة جديدة لمشلكة إمكانية الوصول طالما يتم الحرص على حاجات العاملين المحليين للحماية.

كذلك، أثارت المشاورات مسألة الوجود القريب من الأشخاص المتضررين مشيرة إلى أن الموظفين يميلون إلى التركيز على بعض المدن الرئيسية أو اتخاذ موقف معترض على المخاطر الأمنية ما يمكنه أن يؤدي إلى عدم وصول المساعدة الإنسانية والحماية إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها.[258] وشددت المشاورات على حاجة المنظمات الإنسانية العاملة في مناطق ناشطة بالأعمال القتالية أن تتمتع بالموارد الملائمة إلى جانب إدارة أمنية فضلى كي تتمكن من الذهاب حيث تكون الحاجة ماسة إليها.

ودانت المشاورات أيضاً الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني والعاملين في مجال الرعاية الصحية داعية مجلس الأمن ومنظمات حكومية دولية إلى وضع تدابير لزيادة ضمان أمنهم، ولإخضاع المسؤولين عن الهجمات لمساءلة أكبر.[259]

بالتالي، اقترحت المشاورات تدابير لتعزيز كلا وصول العمل الإنساني وأمن الموظفين، بما في ذلك عقد شراكات أفضل مع منظمات الشتات المحلية والأفرقة المجتمعية والدينية. لكن هذه الشراكات يجب ألا تنقل المخاطر من جهة فاعلة في العمل الإنساني (غالباً ما تكون دولية) إلى جهة فاعلة أخرى (غالباً ما تكون محلية) كما هي الحال حالياً.[260] وإضافة إلى المهارات في المفاوضات الإنسانية كما أشير آنفاً، دعت المشاورات إلى إضفاء طابع مهني أكبر على إدارة إمكانية الوصول واستخدام أساليب أو أدوات ابتكارية شأن التعليقات بواسطة الرسائل النصية القصيرة أو إجراء أعمال تقييمية من خلال مركبات طيارة غير مأهولة.[261]

> إنها قليلة العدد على الأرض، لا سيما خارج عواصم الصراع. وتشكل الحرب في جمهورية أفريقيا الوسطى مثلاً وثيق الصلة بهذه الحالة، لكن في حالات أخرى أيضاً، كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد كان هناك تجميع للمنظمات في العاصمة الإقليمية غوما وعدد قليل من المنظمات في الخطوط الأمامية."
>
> الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID) ومؤسسة دارا الدولية (DARA)، إما الآن أو أبداً، جعل المعونة الإنسانية أكثر فعالية

الإطار 12: البرمجة عن بعد[262]

تحمل "البرمجة البعيدة" في طياتها مخاطر شديدة في تحويل المعونة وتجعل العمل على تطوير أنشطة الحماية مستحيلاً تقريباً. فحين تكون الإدارة عن بعد مدارة بشكل سيئ، تكون معادلة لنقل المخاطر إلى الشركاء المحليين فحسب. لكن ثمة حالات حيث تكون البرمجة عن بعد الطريقة الوحيدة لتقديم المعونة المنقذة للحياة، ويجدر حينها أن تكون مواكبة بآليات مساءلة متينة ومفاوضات مستمرة لتعزيز إمكانية الوصول أو استعادة التمكن من القيام بها. وثمة حاجة لوضع مدونة قواعد سلوك بشأن البرمجة عن بعد تكون متوائمة مع المبادئ الإنسانية. فهكذا آلية يمكنها أن تستحدث المزيد من الشراكات المتكافئة بين الجهات المحلية والدولية الفاعلة في العمل الإنساني فيما تشجع على طريقة تكون الفضلى في دعم الجهود المبذولة من الأشخاص المحليين أنفسهم.

مقترحات مستقاة من المشاورات

- ”ينبغي بالمنظمات الإنسانية أن تستثمر في الوسائل الابتكارية الممكنة من الوصول أو المعوضة عن الوصول المحدود واستخدامها (مثلاً، التعليقات بواسطة الرسائل النصية القصيرة أو استخدام طائرات بلا طيار غير عسكرية).“ – المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ”ينبغي أن تدعم منظمات دولية منظمات المجتمع المدني المحلية في التنسيق المدني والعسكري مع القوى العسكرية الوطنية في سياقات نزاع محددة حيث تتمتع بميزة مقارنة، مثلاً عندما يكون وصول الجهات الفاعلة في العمل الإنساني محدوداً.“ – المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ”استخدام المنظمات الإنسانية الإدارة عن بعد كملاذ أخير بسبب الخطر الأصيل لتحوّل المعونة والصعوبة الكبيرة في تأمين الحماية، وعند استخدامها لتقديم المعونة المنقذة للحياة، ينبغي الحرص على أن تكون الآليات المتينة للمساءلة موضوعة. – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ”أخذ آلية عالمية بالاعتبار من أجل رصد قدرات الجهات الفاعلة في العمل الإنساني في تقديم الاستجابة للسكان المتضررين.“ – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ”توفير التمويل للجهات الفاعلة في العمل الإنساني على أن يكون مرناً ما يكفي لتمكين وجودها القريب، وذلك من أجل المساعدة على دعم عملها في المناطق المتضررة من النزاعات.“ – المشاورة الإقليمية لأوروبا ودول أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي
- ”دعا المشاركون الحكومات والمنظمات المتمتعة بخبرة سابقة إلى توفير المعونة العابرة للحدود من أجل تبادل الدروس المستفادة مع جهات فاعلة أخرى في العمل الإنساني وذلك بهدف المساعدة في الوصول إلى السكان المحتاجين.“ – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي
- ”استكشاف فرص ملموسة للابتكار في مجالات شأن وصول ضحايا العنف إلى خدمات الحماية ودعم سبل العيش، مع الاخذ بالاعتبار التشرد والخسائر الاقتصادية التي تحركها العوامل البيئية والمناخية.“ – المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ”ينبغي أن تستثمر الجهات الفاعلة في العمل الإنساني في إجراء تحليلات أقوى لمشاكل إمكانية الوصول من أجل وضع وسائل تخفيف أكثر ملاءمة، وتوفير المزيد من المعلومات المتعلقة بإمكانية الوصول من أجل توفير دعم رفيع المستوى، والاستثمار في تدريب الموظفين وتمهينهم في المفاوضات المتعلقة بإمكانية الوصول، ومكافحة تفادي الخطر الناجم عن القيود الأمنية وذلك من خلال قياس العواقب الإنسانية للغياب.“ المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني
- ”الاستثمار في تدريب الموظفين وتمهينهم في عمليات التفاوض على إمكانية الوصول.“ – المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني

”يحتمل أن تتمكن مجتمعات الشتات من تأدية دور مؤسسي في معالجة القضايا التي تعجز عن معالجتها الجهات المقدمة للمعونة، مثل التفاوض مع الجهات المسلحة من غير الدولة على إمكانية الوصول أو تخفيف أسباب وآثار الإرهاب والتطرف والتشدد.“

تقرير المشاورات للقمة العالمية للعمل الإنساني التي أجراها المنتدى الإنساني بين كانون الثاني/يناير 2014 وتموز/يوليو 2015

3.2.4 تلبية حاجات الأشخاص في النزاعات الطويلة الأجل

معظم العمل الإنساني مصمم كتدخلات قصيرة الأجل. لكن ومع استدامة معظم النزاعات المسلحة أعواماً إن لم يكن عشرات الأعوام، يحاول الأشخاص المتضررين من التغلب على البنى التحتية

المتضررة (الماء والكهرباء بشكل خاص)، والخدمات العامة الضعيفة (خصوصاً الصحة والتعليم) ونسيج اقتصادي مدمر يعرّض سبل عيشهم للخطر.

وفي نهاية عام 2013، تضمنت المناشدات الإنسانية الموحدة العشر الكبرى النزاعات المسلحة التي كان معظمها جارياً منذ أكثر من خمسة أعوام.[263] وفي سياقات شأن الصومال أو شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أو أفغانستان، من الصعب التمييز بين القضايا الإنسانية وتحديات التنمية أو بناء السلام، ما يجعل التعاون بين القطاعات ضرورياً. فالأشخاص المتضررين لا يقسمون حاجاتهم إلى فئات منظمة ويعتبرون المعالجة الفورية لمسألة الأمن والتعليم وسبل العيش الطويلي الأجل ضروريات أساسية يجب معالجتها بالتوازي.[264]

> حيث أن للكوارث عواقب مدمرة، فإن الحالة في النزاعات المسلحة الطويلة الأجل هي شبيهة بوقوع أحداث كارثية على أساس يومي لفترات ممتدة.“
>
> ورقة موقف تركيا
> للقمة العالمية للعمل الإنساني

الشكل 16: الحاجات وفق تقدير الأشخاص لها[265]

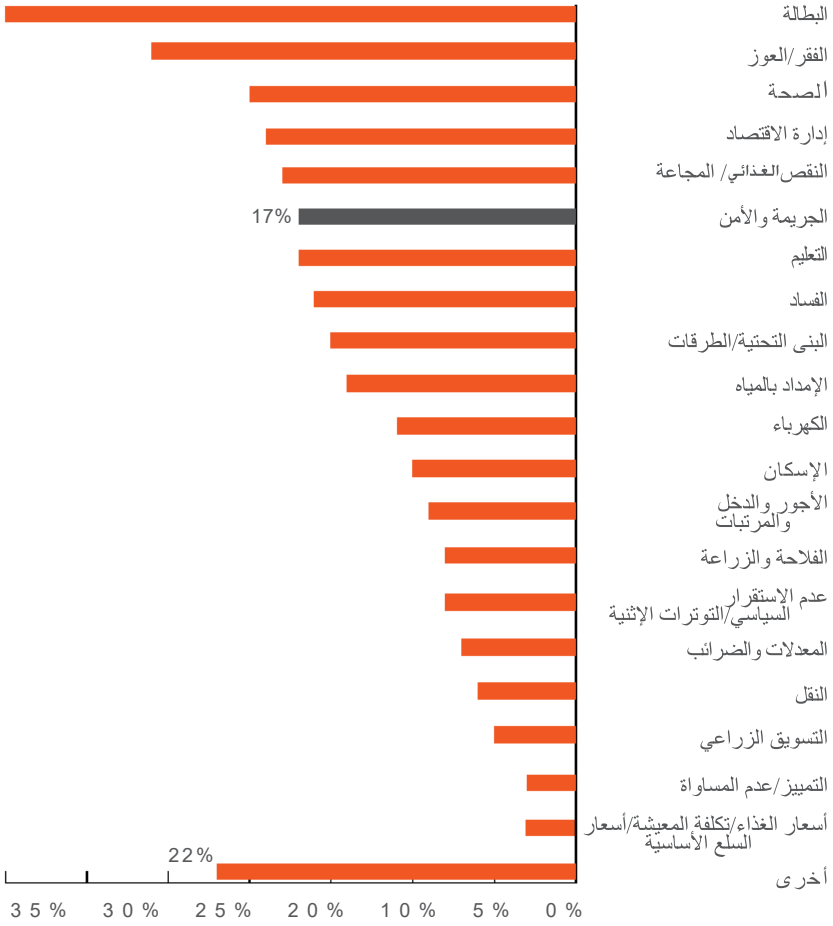

المصدر: وضع بيانات المقياس الأفريقي لعام 2015

وافقت المشاورات والطلبات الإقليمية على الحاجة لأن تعمل الجهات المعنية بالتنمية والجهات الفاعلة في العمل الإنساني معاً وبشكل أفضل.[266] لكن الدور المشروع الذي تقوم به العديد من الجهات المعنية بالتنمية في دعم جهود الحكومات يمكن أن تسيئ فهمه أطراف أخرى في النزاعات، ما يعرض الأمن وإمكانية الوصول للخطر. لذا، يجدر بالتحديات المعينة والمتطورة التي تتم مواجهتها في كل حالة أن تفرض النهج كما أوصى به موجز رئاسة المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني: ”ينبغي أن تكون الأنشطة الإنسانية والبانية للسلام مكملة إحداها للأخرى حيثما أمكن، لكن مع البقاء عليها منفصلة حيث تدعو الحاجة من أجل الحفاظ على المجال الإنساني“.

بناء السلام ضروري بعد انتهاء صراع ما من أجل استعادة التماسك الاجتماعي والتعافي من الانقسامات كالتي تحدث بين السكان المشردين والمجتمعات المضيفة.[267]فقد أشارت بعض المشاورات إلى أنه وفيما لا تستطيع الجهات المعنية ببناء السلام والجهات الفاعلة في العمل الإنساني أن تعزز السلام،[268] عليها كحد أدنى أن تضمن عدم إضعاف التماسك الاجتماعي بدون تعمد.[269] وسلطت المشاورات الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا الضوء على الحاجة لتكييف العمل الإنساني وفق "الظروف المحلية، بما فيه الثقافة وديناميات الصراع من خلال مشاركة السكان".

وتتطلب هذه النهج من الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والجهات المانحة أن تستثمر في مهارات تحليل الصراعات وقدراتها، والبرمجة المراعية للصراعات، وإدراج أبعاد السلام في تحليلات المخاطر.كما ينبغي أن تأخذ بالاعتبار إنشاء هيئة مستشارين إقليمية معنية بالصراعات ومتنقلة لتوفير الخبرة، إلى جانب وضع آليات أفضل للتشارك في العمل مع القوى العسكرية والجهات المعنية ببناء السلام وآخرين.[270]

مقترحات مستقاة من المشاورات

- "تسليط الضوء على أهمية العمل العاجل للحكومات والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً عند ظهور إشارات التحذير المبكر والعمل في أسرع وقت ممكن لمنع وقوع الصراع." – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي
- "ينبغي على الدول أن تميز بوضوح بين العمل الإنساني والعمل السياسي مع بذل جهود لتفادي استخدام المعونة لأهداف سياسية." – المائدة المستديرة للمشاورات الرفيعة المستوى للقمة العالمية للعمل الإنساني: توقعات من منطقة الخليج
- "السعي لإجراء حوار بشأن التشارك في العمل وحدوده بين الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والجهات السياسية من أجل تحديد الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل منها من خلال... الحفاظ على التمييز بين الأهداف السياسية والعسكرية والإنسانية [و] تفادي منح الطابع المؤسسي للعمل الإنساني (مثلاً، التدخلات العسكرية المعبر عنها بطريقة إنسانية والمشروطية السياسية)." – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي
- "أكد [المشاركون] أيضاً على الحاجة لإيجاد حلول تعالج الأسباب الجذرية لمعاناة الأشخاص، مؤكدين على أن المعونة الإنسانية لا يمكنها أن تستمر في كونها بديلاً للعمل السياسي. هذه رسالة أساسية تحتاج لأن توضع في طليعة المشاورة الإقليمية." – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصالح
- "من الأهمية في مكان ألا يتم استدعاء وجود القوات المسلحة بإسم أزمة إنسانية أو في حالات العنف." – المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة المحيط الكاريبي، تحليل أصحاب المصالح

ودعت المشاورات بثبات إلى تخطيط طويل الأجل والاستثمار في الأزمات الممتدة.[271] وينبغي بالجماعات المعنية بالتنمية وبناء السلام أن تعمل معاً على تحليل المخاطر ووضع خطط وبرامج طويلة الأجل حيثما أمكن. ولتحقيق ذلك، تتطلب هذه النهج التزاماً طويل الأجل وتقبلاً للمخاطر بين الجهات المانحة كون الانتكاسات ستحدث [أنظر الجزء 4].

واعتبر تقرير التنمية العالمية لعام 2011 أن بلداً ما قد يستغرق جيلاً للخروج من دورة عنف، وغالباً

من خلال سلسلة خطوات انتقالية. لذا، ثمة حاجة للذهاب أبعد من مجرد توفير الغذاء والماء والمأوى.

كما أن المشاورات نبهت الجهات الفاعلة في العمل الإنساني إلى تفادي "توسيع مهمتهم"، [272] داعية الشركاء في التنمية وبناء السلام وشركاء آخرين إلى زيادة تشاركهم وفق الحاجة. وكما ليس هناك حلولاً إنسانية للمشاكل السياسية،[273] ليس هناك أيضاً حلولاً إنسانية للتحديات النظامية للفقر والهياكل الأساسية.[274]

مقترحات مستقاة من المشاورات

- " بناء القدرة على الصمود للمجتمعات المحلية الرازحة تحت وطأة الأزمات الممتدة من خلال: إجراء الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام تحليلات مشتركة للسياقات، ووضع استراتيجية متكاملة تتطلب نهجاً طويل الأجل لكن مرناً لتلبية حاجات المجتمعات المتضررة، وتحقيق الجهات المانحة استثماراً يكون متعدد السنوات وأكثر احتمالاً للمخاطر، [...] وتعديل آليات التنسيق، بما فيها نظام المجموعات لمعالجة الحاجات القصيرة والطويلة الأجل المتعددة الجوانب للمجتمعات المحلية المتضررة - المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي"
- " ينبغي بالحكومات والجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والتنمية وبناء السلام أن تعمل معاً لدعم الحد من مخاطر النزاعات على مستوى المجتمعات المحلية، والاستثمار في تشكيل الرأسمال الاجتماعي وتعزيز الهياكل المحلية. كما يجدر بالجهات الفاعلة في العمل الإنساني أن تقوم بعمل حماية يكون مراعياً للسياق من خلال هذه المنظمات المجتمعية وعدم استحداث هياكل موازية، وذلك عند الاقتضاء. - المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- " إدماج نهج مراعية للصراعات في البرامج والتدابير التي قد تساهم في تماسك المجتمعات المحلية وبناء السلام." – المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- " ثمة حاجة "لعملية حوار منظمة بين الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والجهات المعنية ببناء السلام بشأن ديناميات الصراع والتي يمكنها أن تضفي قيمة مضافة من خلال تطبيق نهج بناء سلام ناجح على العمل الإنساني ضامنة مراعاة الصراع، ولا تؤثر سلباً على ديناميات الصراع عند وجود الحد الأدنى من المعونة." – المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، مشاورات إلكترونية

مقترحات ناشئة

تقع على عاتق الأطراف السياسية الفاعلة مسؤولية منع النزاعات المسلحة وحلها، والحرص على عدم تسييس العمل الإنساني حتى خلال عمليات السلام. وفي الوقت نفسه، تستطيع كافة الجهات الفاعلة في العمل الإنساني أن تعمل على معالجة آثار الصراع وتخفيف آثاره على الأشخاص المتضررين والعاملين في المجال الإنساني. وتغطي المقترحات المنبثقة عن المشاورات أربعة مجالات رئيسية.

أولاً، يجب أن يتم تعزيز احترام كافة أطراف صراع ما للقانون الدولي الإنساني من خلال كلا التدابير الطوعية والقسرية. ويجب تعزيز العمل والتعاون المحددين بين الدول في ما يتعلق بالعمل الوقائي قبل حدوث الانتهاكات. لذا، يجب على الدول أن **تعيد التزامها باحترام القانون الدولي الإنساني وضمان احترامه،** إلى جانب الإعلان عن تدابير تعتزم اتخاذها دعماً لاحترامه. يضاف إلى ذلك أنه يجدر بها أن تفيد أكثر من منفعة الإبلاغ عن الانتهاكات من أجل تحديد العمل السياسي.

ثانياً، ومن أجل العمل بنجاح في حالات النزاعات، تشكل الثقة والبرمجة السليمة نقطتين رئيسيتين. فعلى العاملين في المجال الإنساني أن **يتفاعلوا مع كافة أطراف النزاع،** ويثبتوا سمة الحياد وعدم الانحياز في عملهم، ويقدموا **معونة وحماية عاليتي الجودة ومناسبتين** مستخدمين قوى الموظفين الشديدي الاندفاع والمدربين جيداً. وينبغي على الجهات الفاعلة في العمل الإنساني أن تسعى لتتواجد **على مسافة قريبة جداً من الأشخاص المتضررين،** محددة ما يعيق إمكانية الوصول ومعالجتها من أجل تقديم المعونة والحماية بشكل نزيه. كما يجدر التشجيع على عقد اتفاقيات بين الأطراف حيث تساهم في إمكانية وصول أفضل للعاملين في المجال الإنساني أو في حماية فضلى للمدنيين.

ثالثاً، يجب على المنظمات الدولية أن تعقد **شراكات أقوى مع الجهات الفاعلة المحلية،** منتقلة من ثقافة تحويل المخاطر إلى الجهات الفاعلة المحلية إلى ثقافة تتضمن إدراة مشتركة للمخاطر كجزء من الممارسات التنفيذية القائمة على المبادئ والأخلاق التي يجب أن يتسم بها العمل الإنساني في حالات النزاعات المسلحة.

رابعاً، ثمة فرص تسنح **لتعزيز التكامل بين العمل الإنساني القائم على المبادئ والجهود المبذولة لدعم السلام.** فمعظم النزاعات المسلحة تدوم أعواماً أو حتى عشرات الأعوام وعلى الأشخاص المتضررين أن يحاولوا التغلب على البنى التحتية المتضررة، والخدمات العامة الضعيفة، والنسيج الاقتصادي المدمر. لذا، ينبغي على الأنشطة في مجالات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام أن تكون مكملة حيثما أمكن، لكن يجب أن تبقى منفصلة عند الاقتضاء من أجل الحفاظ على المجال الإنساني. وكخطوة أولى، يجدر بالجهات الفاعلة في العمل الإنساني والحكومات والجهات المانحة والمنظمات الإقليمية أن تلتزم باستثمار فهم أفضل للمخاطر وتعزيز القدرات في تحليلات النزاعات من أجل ضمان القيام ببرمجة مراعية للصراع. كما ينبغي بالجهات المانحة والمنظمات المنفذة الانتقال إلى تخطيط واستثمار طويلي الأجل وموجهين نحو النتائج في الأزمات الممتدة والمتعلقة بالصراع وإشراك الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام.

الفصل 4
توليد الأمل وايجاد الحلول للاجئين والأشخاص المشردين الآخرين

ثمة تصاعد في عدد الأشخاص الذين يعانون من التشرد الطويل الأجل. والمزيد من الأشخاص هم مشردون حالياً نتيجة الصراعات والعنف أكثر من أي وقت منذ عام 1945، وبلغ عددهم حوالي الـ60 مليون شخصاً في نهاية عام 2014. فقد كان في أرجاء العالم 19,5 مليون لاجئ و38,2 مليون شخص مشردين في بلدانهم و1,8 مليون شخص ينتظرون نتائج طلبات اللجوء. وفي عام 2014 فقط، أصبح 13,9 مليون شخص مشردين حديثاً، ما يعادل أربعة أضعاف عددهم في العام السابق.[275] وقد أصبح معدل الفترة التي يعيش فيها المرء مشرداً أكثر من 17 عاماً. لذا، ثمة حاجة عاجلة لإيجاد حلول جديدة من أجل توليد الأمل وإيجاد حلول أكثر استدامة لملايين النساء والرجال والأطفال.

وبهذا الصدد، وجهت المشاورات للقمة العالمية للعمل الإنساني نداءاً شديداً إلى المجتمع الدولي من أجل:

- ✔ الاعتراف بالإسهام الضخم الذي قامت به البلدان المضيفة ودعمها باستثمارات طويلة الأجل، بما في ذلك دعم البنى التحتية والخدمات؛
- ✔ تحويل النهج لتحسين قدرة اللاجئين على الصمود والاعتماد على الذات؛
- ✔ تحسين المعونة للمجتمعات المحلية المضيفة وخفض نسبة الشعور بالامتعاض والصراعات؛
- ✔ حماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخلياً وإيجاد حلول مستدامة لهم؛
- ✔ معالجة الأبعاد الإنسانية لتنقلات المهاجرين واللاجئين من خلال تعزيز الجهود المنقذة للحياة ومن خلال التزامات تقضي بحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص المتنقلين.

يتم استعراض تشعبات التشرد والهجرة في سياق الكوارث وتغير المناخ، بما في ذلك الانتقال في البحر، في الفصل 6.

> يعتقد العديد من البلدان النامية أنها تدعم العبء الأكبر باستجابتها للاحتياجات الإنسانية. فقد أظهرت للعالم الأزمات المتعددة التي ضربت منطقة [الشرق الأوسط وشمال أفريقيا]، لا سيما أزمة سوريا، أن الأردن ولبنان وتركيا تتحمل بشكل خاص أكثر بكثير من حصتها من العبء."
>
> السفير هشام يوسف، الأمين العام المساعد لمنظمة التجارة الدولية، في المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني التي انعقدت في الأردن

4.1 استحداث تحوّل في نهج مقاربة اللاجئين

مع التصاعد المستمر في عدد اللاجئين ومدة تشردهم، دعت المشاورات إلى إحداث تحوّل جوهري في كيفية دعم اللاجئين. وخلصت إلى أنه يجدر بالاستثمارات الطويلة الأجل والتي يمكن التنبؤ بها أن تدعم المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين من أجل المنفعة المتبادلة، وتعزيز صون الكرامة والاعتماد على الذات من خلال تأمين فرص سبل العيش، واستحداث ترتيبات إنصافية لإعادة التوطين في بلد ثالث.

ودعت المشاورات إلى **تحوّل جوهري في كيفية دعم اللاجئين**، بما في ذلك اعتراف المجتمع العالمي بالمنفعة العامة العالمية التي توفرها البلدان المستضيفة للاجئين، وللقيام باستثمارات طويلة الأجل ويمكن التنبؤ بها لدعم كلا اللاجئين والمجتمعات المضيفة، ولوضع ترتيبات أكثر إنصافاً لإعادة التوطين في بلد ثالث. كما دعت المشاورات أيضاً إلى **وضع أطر عمل قانونية وطنية وإقليمية جديدة لسد الفجوات في تقديم المعونة والحماية للأشخاص المشردين داخلياً.**

ومع استفاضة عدد اللاجئين وامتداد مدة تشردهم، وتغير النماذج من العيش في المخيمات الريفية إلى العيش في المناطق الحضرية، دعت المشاورات بشدة إلى التقاسم بين البلدان عالمياً في استضافة اللاجئين وتحسين الدعم لهم ويكون أكثر إنصافاً. كما كان هناك نداء موجهاً إلى المجتمع الدولي للاعتراف بالمنفعة العامة العالمية التي توفرها البلدان المستضيفة للاجئين، والتكلفة الضخمة التي تتحملها. وقد قدرت المساهمة المالية لتركيا في استضافتها اللاجئين السوريين بـ 1,6 مليار دولار عام 2013[276]، ما قد يجعل من تركيا أكبر جهة مانحة من ناحية الحجم.[277] لكن إسهام الدول المضيفة لا يعتبر جزءاً من التمويل الإنساني، ما يعتم على حجم مساهمتها.

ولمعالجة هذه المشكلة، تكمن الخطوة الأولى في وضع نهج لتحديد هذه التكاليف والمساهمات، والحرص على أن تتضمنها آليات رصد التمويل [أنظر الجزء 4]. وتكمن الخطوة التالية في أن يوفر المجتمع الدولي استثماراً طويل الأجل في التنمية ويمكن التنبؤ به للبلدان المضيفة منذ بداية الأزمة للمساعدة على تخفيض الأثر إلى حده الأدنى ودعم الاستقرار.

مأوى كريم وآمن لمخيمات اللاجئين[278]

تصمم مؤسسة اجتماعية سويدية تحمل إسم "بتر شلتر" (Better Shelter) ملاجئ آمنة ومتينة للاجئين في أرجاء العالم. تشكل هذه المنتجات تطوراً هاماً في مخبأ الطوارئ، مؤمنة صون الكرامة والأمن للاجئين في بعض أماكن العالم الأكثر انعداماً للأمن. وتكمن في وسط المشروع فكرة تصميم ديمقراطي. فالاختبارات التقنية والتجارب الأولى والميدانية، وحلقات العمل بشأن التعليقات تشرك اللاجئين في عملية التصميم، حارصة على أن تُسمع شواغلهم العملية والاجتماعية والثقافية وتكون مدرجة في تصميم الملجأ. يتم استخدام هذه الملاجئ حالياً في إثيوبيا والعراق ونيبال. ويمكن لهذه الملاجئ أن تكون أكثر من منازل، إذ من خلال استعمالها كمبان لعيادات صحية مثلاً ومراكز نسائية، وأماكن للعب الأطفال، يمكنها أن تلبي الحاجات العديدة للأشخاص المشردين من منازلهم.

كذلك، دعت المشاورات إلى إجراء تحوّل في النهج المتبع يكون بعيداً عن سياسات التجميع والتكتلات ويتجه نحو مشاريع تعزيز الاعتماد على الذات والعمالة. فقد شرعت بعض الوكالات ببذل جهود في هذا الاتجاه، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وذلك من خلال سياستها بشأن ايجاد بدائل للمخيمات لعام 2014. وقد يحسن تحوّل ثان التوازن بين المعونة للاجئين والمجتمعات

المضيفة لهم، ما يخفف من الشعور بالامتعاض والتوترات والعنف الذي عبّر عنه اللاجئون السوريون في لبنان والأردن[279] وتتضمن الأمثلة الاستثمار في تحسين البنى التحتية المحلية والخدمات الأساسية. هذا أيضاً فعال من حيث التكلفة أكثر من استحداث نظام متوازي للبنى التحتية والخدمات للاجئين، كما هي الحال غالباً عندما يتم وضعهم في مخيمات.

مقترحات مستقاة من المشاورات

- ينبغي على المجتمع الدولي أن يشارك بتحمل عبء استضافة اللاجئين على نحو يكون أكثر إنصافاً، ويوفر دعماً أكبر للبلدان والمجتمعات المحلية المضيفة المتأثرة بهذا العبء، بما في ذلك بذل جهود لبناء وتحسين وتوسيع البنى التحتية الوطنية وتقديم الخدمات للمشردين والسكان المضيفين.
- ينبغي بالبلدان التي تعتمد على هجرة اليد العاملة في المنطقة أن توفر للاجئين إقامات وفرص عمل مؤقتة.
- يجدر بجميع أصحاب المصالح تحسين الفرص لإيجاد حلول مستدامة للسكان المشردين، كوضع كوتا ثابتة للتوطين في بلد ثالث ودعم العودة الطوعية في ظل ظروف ملائمة على سبيل المثال.

> سوف نتعاون على الصعيد الدولي لضمان هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة تشمل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين بصرف النظر عن حالة هجرة اللاجئين والأشخاص المشردين. كما ينبغي بهذا التعاون أن يعزز قدرة المجتمعات المحلية للاجئين على التحمل، لا سيما في البلدان النامية."
>
> تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

لقد بدأ العمل على تحوّل في النهج الذي أطلقت شرارته الأزمة السورية. فتركيا والأردن وبلدان أخرى تتحوّل عن نهج المخيمات مانحة اللاجئين حق العمل، وتستوعبهم في نظامها الخاص بالتعليم (أنظر الإطار 13). كما أن بلداناً أخرى كغانا وجمهورية ايران الإسلامية تشمل اللاجئين في نظمها الخاصة بالتأمين الصحي.[280] كذلك، يمكن رؤية قيمة النهج المتبع في الكاميرون ونيجيريا وتنزانيا حيث تعزز الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والتنمية قدرات السلطات الوطنية والمحلية في تقديم الخدمات لكلا الأشخاص المشردين والمجتمعات المحلية المضيفة. وقد تتمكن البلدان المضيفة من توفير إمكانية الوصول إلى الوظائف والخدمات للاجئين في مقابل استثمار خارجي إضافي. كما أن هناك احتمال وضع حد أدنى من الأهداف لمسائل محددة، مثل ضمان ألا يخسر أي طفل مشرد شهراً من التعليم.[281]

الإطار 13: خيار لتعليم اللاجئين

ثمة خيار واحد تجدر دراسته وهو تسديد التكاليف التي تتكبدها الحكومات لقاء تعليم اللاجئين في إطار نظم التعليم الوطنية. تشير البيانات المتوفرة إلى أن تكلفة التعليم في حالات الطوارئ تتراوح بين 1,5 ضعف تكلفة النظام الوطني للتعليم (الأردن، للأعمار بين 5 و11 عاماً) و 5,3 أضعاف التكلفة (لبنان، للأعمار بين 12 و17 عاماً). وتبيّن تقديرات تكلفة الأطفال الذين لا يحصلون التعليم آثاراً طويلة الأجل تبلغ مليارات الدولارات ونقاطاً مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، معززة القيمة الاقتصادية لتعليم جميع الأطفال. يعكس هذا المقترح الاستراتيجية التي تبنتها تركيا على نطاق واسع وبتكلفة كبيرة والتي تكمن في دمج اللاجئين السوريين في نظمها التعليمية القائمة.[282] فاتباع الاستراتيجية نفسها مع اللاجئين في أرجاء العالم ومساعدة الحكومات على تحمل التكاليف سيوفر لنظم التعليم استثماراً إضافياً، ويمكن القول أنها قد تساعد في الحد من التهميش لفئة فعلاً ضعيفة. كما يمكنها وبسرعة أن تساعد على عدم ضياع الأجيال مخفضة مخاطر الفقر وعدم الاستقرار الطويلي الأجل.[283]

وأشارت المشاورات أيضاً إلى حاجة التعجيل بإيجاد الحلول السياسية.[284] فقد أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بصرامة أن: "ثمة حاجة ملحة لإيجاد حلول لحالات التشرد الطويل الأجل. ليس مقبولاً أن يُرغم عشرات ملايين الأشخاص على العيش في حالة إهمال لإعوام ولا لعشرات الأعوام."[285] ومقارنة بأعوام التسعينات عندما تمكنت أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين من العودة إلى منازلهم، فقد انخفضت أعداد الذين تمكنوا من العودة. ونتيجة لذلك، دعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى عقد قمة للالتزام بثلاثة أعمال.

الإطار 14: تنفيذ حلول مستدامة[286]

1. زيادة فرص العودة الطوعية والمستدامة إلى الوطن من خلال (أ) التشارك في التعافي من الصراع وبناء السلام وأنشطة أخرى ذات صلة؛ ومن خلال (ب) دعم التنمية المستدامة في بلدان أو مناطق العودة.
2. زيادة فرص الإندماج المحلي، بما في ذلك (أ) إثبات الأحقية بناء على الأدلة للسياسات الداعمة للإدماج؛ ومن خلال (ب) زيادة الدعم الدولي للبلدان التي تلتزم بالسماح للأشخاص المشردين لفترة طويلة من الإندماج بصفة دائمة.
3. توسيع نطاق الفرص لـ (أ) إعادة توطين اللاجئين وعدد الأماكن المقدم؛ و من أجل (ب) حراك العمل والمسارات غير التقليدية للحلول من أجل جميع الأشخاص موضع الاهتمام.

الابتكار يبدأ مع المجتمعات المحلية[287]

غالباً ما يمكّن اللاجئين في أوغندا على العمل على الابتكار قدرتهم على فهم الأسواق المحلية. ففي العديد من مستوطنات ومخيمات اللاجئين، لا تلبي البنى التحتية والخدمات القائمة كلياً متطلبات الذين يعيشون فيها. وبسبب الإمداد غير الكافي بالمياه، وشبكات الطرقات وخدمات النقل الرديئة، والافتقار إلى الرعاية الصحية والتعليم الملائمين، هناك عدة فجوات بين مستويات العرض والطلب في الأسواق التي تترك مجالاً للأفراد المبتكرين لتوفير البدائل. وفي العديد من الحالات، يحاول المبتكرون بشكل واضح معالجة هذه الفجوات بواسطة منافع وخدمات عامة متوفرة كطريقة لإفادة مجتمعاتهم المحلية الأوسع نطاقاً.

تحوّل منشأة مطاحن ناكيفال (Nakivale) في أوغندا التي تتألف من خمس آلات طحن، الذرة التي يزرعها اللاجئون إلى دقيق. ومنشأة المطاحن هذه التي يملكها لاجئ من رواندا، هي فريدة من نوعها في المستوطنة بسبب حجم الأعمال الكبير الذي يشغل خمسة لاجئين آخرين كموظفين. وعنى حجم عمليات الطحن في عام 2013 لبرنامج الأغذية العالمي عندما دخل تدفق جديد من اللاجئين الكونغوليين ناكيفال، أن يلبي صاحب الذرة المطحونة في المنشأة الطلب المتزايد على الغذاء.

"أكثر ما يؤلمني هو أننا الرجال عاجزون عن إعالة أسرنا كما كنا نفعل في قرانا في نيجيريا. فكل ما لدينا هو مقدم لنا، ولا يفترض بالحياة أن تكون على هذا النحو. فنحن معتادون على العمل."

لاجئ نيجيري في كاميرون في المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصلحة

مقترحات مستقاة من المشاورات

- "بهدف معالجة الدرجة غيرالمتناسبة لاستضافة بعض البلدان للاجئين، ينبغي على المجتمع الدولي أن يؤمن المزيد من التشارك الإنصافي من خلال توفير الدعم للأشخاص المتضررين من الأزمات الطويلة الأجل وإعادة توطينهم. وتبقى العودة والإندماج المستدامان الحل الدائم المفضل. وينبغي تسهيل ذلك عند الاقتضاء وحيثما كان ذلك مناسباً، من خلال تعزيز الاستثمارات في بلدان المنشأ من أجل سد فجوات التنمية التي قد تعيق تحقيق هذا الحل المستديم." – المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

- "نتيجة الاعتراف بحاجات الأشخاص المشردين بما في ذلك الحلول المستديمة والعبء الملقى على الحكومات والمجتمعات المحلية، صدرت دعوة لأن يتشارك المجتمع الدولي في تحمل عبء اللاجئين المتزايد والحاجة لوضع نهج كلي لإدارة الأزمات، بما في ذلك التخطيط للتشرد المستقبلي. وينبغي على الجهات الفاعلة أن تعالج حاجات المجتمعات المضيفة في التخطيط للاستجابة واستخدام نهج إنسانية وإنمائية على نحو متوائم مع الأولويات الوطنية والمحلية. وينبغي بالتدخلات الإنمائية أن تأتي في المرحلة المبكرة وتتضمن دعماً للاقتصاد المحلي والاستثمار في الخدمات الأساسية والبنى التحتية التي تفيد كلا المشردين ومضيفيهم." – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

- "ينبغي بالمجتمع الدولي أن يدعم البلدان المضيفة من خلال استكشاف مجموعة من برامج الحماية الاجتماعية الدولية/تمويل للاجئين لفترة طويلة الأجل، بما في ذلك آليات تمويل ضد المخاطر لتغطية التأمين الصحي، والتعليم والتدريب المهني، والمنح المعيشية، ومجالات أخرى." – المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

- "رفع مستوى الحلول الدائمة للسكان المشردين داخلياً واللاجئين، بما في ذلك خيار الإندماج المبكر في المجتمعات المحلية المضيفة وبناء القدرات المحلية الضرورية لتمكين ذلك." – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

- "الدعوة للقيام باستثمار مبكر ومتزايد في التنمية في معالجة التشرد الطويل الأجل." – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

- "إنشاء منتدى خبراء ينعقد دورياً من أجل أزمات محددة طويلة الأجل، ويتمتع بولاية تقييم مدى بناء الجهات المانحة والفاعلة في العمل الإنساني والتنمية للقدرة على مواجهة الأزمات." – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

- "دعا المشاركون إلى رفع مستوى البرامج النقدية الفعالة والمنسقة من أجل توفير خيار أكبر للأشخاص وإدراج فرص عمل مؤقت كجزء من برنامج الاستجابة. واعتبرت هذه الأعمال ضرورية لتأمين توفير الخدمات التي تصون كرامة الأشخاص المشردين. وعند الاقتضاء، ينبغي منح الأولوية لبرامج العودة الطوعية." – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

4.2 معالجة الأبعاد الإنسانية لتنقلات المهاجرين واللاجئين

في عالم متزايد الترابط، زاد عدد الأشخاص المتنقلين أكثر فأكثر. وتتطلب نسبة أقلية كبيرة من الذين يقيمون خارج بلدهم الحماية والمعونة. فبالإضافة إلى الـ22 مليون طالب لجوء ولاجئاً في نهاية عام 2014[288]، يبقى العديد من المهاجرين من خارج فئات طالبي الحماية هذه ضعفاء.

ويصعب التمييز بين اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين. فالمرء قد يتنقل لأكثر من سبب فيما تستخدم عادة فئات مختلفة الطرائق نفسها. ولضمان أن تكون الاستجابات متوائمة مع التزامات الدولة بموجب القانون الدولي والتدابير الإقليمية، تحتاج الدول لآليات لتحديد ومعاملة اللاجئين وطالبي اللجوء المتواجدين في تدفقات شعوب مختلطة بشكل ملائم.

> إن ترغبون بحمايتنا من البحر، إحرصوا على صون كرامتنا على الأرض.“
>
> شاب لاجئ من لبنان في المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصلحة

وفي حالة المهاجرين، يعرّض غياب الالتزامات المحددة للدولة كالتي ينص عليها القانون الدولي للاجئين، حماية اللاجئين للخطر. ويمكن تطبيق هذه الفجوة في الحماية والمعونة على المهاجرين في بلدان تعاني من أزمات، الذين يجدون أنفسهم فجأة في خطر بسبب الحرب أو الكوارث الطبيعية، وغير قادرين على مغادرة المنطقة التي تعاني من أزمة أو الوصول إلى المساعدة الإنسانية. ولأن ليس هناك أطر عمل تحدد مسؤوليات الدول وجهات فاعلة أخرى، يكون هؤلاء المهاجرون معرضين لعدم منحهم الأولوية أو حتى لتحديدهم كشعب متضرر ما ينجم عنه استجابات غير ملائمة.[289]

وفيما يبقى معظم اللاجئين وطالبي اللجوء في بلد مجاور أو في منطقة منشأهم، تتقدم نسبة أقلية صغيرة بحثاً عن الحماية. وكونهم يفتقرون لبدائل قانونية آمنة، يلجأ العديد منهم إلى الحصول على خدمات المهربين، مواجهين مخاطر تتضمن الاستغلال، والاتجار بالبشر، والاختطاف وسوء المعاملة، والاحتجاز، والوفاة.

ويبقى عدد غير معروف من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين عالقين في بلد العبور نتيجة الافتقار للمال أو الوثائق أو لأسباب أخرى. كذلك، قد يواجهون احتجازاً مطولاً في ظروف غير إنسانية حيث يعانون من رهاب الأجانب والإقصاء الاجتماعي والانفصال عن الأسرة. وتتعرض النساء والأطفال للخطر، لا سيما الأطفال غير المرافقين والمنفصلين عن أسرهم خلال رحلاتهم الخطيرة متطلبين حماية ومعونة خاصتين. ويتعرض اللاجئون والمهاجرون إلى المزيد من الإعادة القسرية (العودة إلى حيث يحتمل أن يكونوا في خطر أو مهددين)، لا سيما في حالات التنقل المختلط وبوجود آليات غير ملائمة لرصد ورسم خطوط الوصول.

لكن في أهداف التنمية المستدامة التي تم تبنيها رسمياً في أيلول/سبتمبر 2015، تعهدت الدول الأعضاء بالتعاون على وضع نهج كلي للهجرة، ضامنين الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين واللاجئين والأشخاص المشردين.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاورات دعت إلى ايلاء اهتمام أكبر لسلامة جميع اللاجئين والمهاجرين وصون كرامتهم وحقوقهم الإنسانية. كما دعت المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن تشمل الحماية الإنسانية المهاجرين،[290] ودعت أيضاً المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى لأن يتم تحديد الأبعاد الإنسانية للهجرة المختلطة والاعتراف بها.

كذلك، صدرت دعوة لتعزيز الجهود المنقذة للحياة بغض النظر عن سبب التنقل، ومن خلال التزامات تقضي بحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص المتنقلين وفي كافة مراحل تحركهم وإقامتهم،

بما في ذلك الأشخاص الذين لا يتمتعون بالوضع القانوني؛ كما تقضي الالتزامات بالسعي للقضاء على كافة أشكال إساءة معاملة المهاجرين واللاجئين المتضررين واستغلالهم، لا سيما الاتجار بالأشخاص، مع ايلاء اهتمام خاص بحاجات المرأة والأطفال غير المرافقين والمنفصلين عن أسرهم. وكجزء من التضامن الدولي، بوسع المجتمع الدولي أن يسعى أيضاً لوضع مسارات آمنة وقانونية بديلة لتحرك طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين، وتعزيز الاستجابات لعمليات الإنقاذ في البحر.

يضاف إلى ذلك أن ثمة حاجة لضمان تمكن حصول السكان المهاجرين على المساعدة الإنسانية كسكان متضررين حيثما يتأثرون سلباً من النزاعات أو الكوارث. وينبغي بالدول الأعضاء أن توفر التدابير الملائمة لدعم رعاياها أو الغرباء الذين تستضيفهم على أراضيها عندما يتضررون من كارثة أو صراع وتقديم المعونة لهم.

لذا، على كافة الدول الأعضاء أن تعزز وجودها وقدراتها، لا سيما في المناطق الحدودية وعلى طول طرق الهجرة، وتوفر الدعم للدول التي تتحمل وطأة تدفق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين لضمان هجرة أكثر تنظيماً واستجابة وتراعي الحماية على نحو يتواءم مع المعايير الدولية، والتي ينبغي أن تتضمن وضع إجراءات رصد عادلة وفعالة من أجل تحديد ظروف الأفراد الواصلين والاستجابة لها، إلى جانب منع الإعادة القسرية.

وأخيراً، ثمة حاجة لوضع نهج شامل للهجرة الدولية يتضمن جهود لدعم الأشخاص الضعفاء في بلاد منشأهم من خلال تقديم دعم إنساني وإنمائي وباني للسلام، ولمعالجة الأسباب الجذرية في بلدان المنشأ كالصراعات، والاضطهاد، والتعدّي على حقوق الإنسان وانتهاكها، والتمييز والفقر المتوطنين.

> نعترف بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في النمو الشامل والتنمية المستدامة. كما نعترف بأن الهجرة الدولية هي واقع متعدد الأبعاد ذات أهمية كبيرة لتنمية بلدان المنشأ والعبور وبلدان المقصد، ما يتطلب استجابات متساوقة وشاملة. سوف نتعاون دولياً لضمان هجرة آمنة ومنتظمة وعادية تتضمن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين بصرف النظر عن وضع هجرة اللاجئين والأشخاص المشردين. ويجدر بهذا التعاون أن يعزز أيضاً قدرة المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين على التحمل، لا سيما في البلدان النامية.
>
> تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

مقترحات مستقاة من المشاورات

- "تحديد البعد الإنساني للهجرة المختلطة والاعتراف به." – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- "ينبغي بمعالجة مشاغل الحماية أن تشكل جزءاً أساسياً من أعمال تقييم الحاجات الإنسانية، بما في ذلك معالجة حاجات فئات محددة للحماية، مثلاً [...] المهاجرين." – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- "عندما لا يستطيع الأشخاص البقاء حيث يعيشون أو يختارون عدم العيش هناك، تدعم الحكومات وقادة المجتمعات المحلية والمجموعات الدينية الهجرة الطوعية والكريمة أو إعادة التوطين" – المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ، موجز الرئيسين
- "زيادة استعداد البلدان وقدرتها على التحمل للتعامل مع الحركات الجماعية العابرة للحدود الناجمة عن الأزمات الإنسانية، وذلك من خلال آليات استجابة ملائمة موضوعة موضع التنفيذ على الحدود." – المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، الإدارة الإنسانية للحدود: توصيات للقمة العالمية للعمل الإنساني[291]

4.3 الاستجابة إلى حاجات الأشخاص المشردين داخلياً

تهجر 38,2 مليون شخص داخل بلدهم عام 2014 وقد ارتفع عددهم من 33,3 مليون عام 2013. ويدوم معدل مدة التشرد حالياً أكثر من 17 عاماً، وأكثر من نصف عدد الأشخاص المشردين يبحثون عن الأمن والفرص في المناطق الحضرية. [292] وحتى هناك، يحتمل أن يتعرضوا لسوء المعاملة

أو الاستغلال أو الطرد، ويصعب في غالب الأحيان على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تحديد أو ايجاد الطرائق الآمنة لدعمهم.

وفيما إطار العمل القانوني لحماية الأشخاص في النزاعات والكوارث ملائم، تبقى الفجوات المتعلقة بالتشرد الداخلي غير معالجة. فوضع المشردين داخلياً هو أسوأ من وضع كلا الأشخاص الباقين في منازلهم واللاجئين من حيث الوفيات، ووفيات الأطفال، وسوء التغذية الحاد العالمي وتغطية اللقاح ضد الحصبة.[293]

ولمعالجة هذه الفجوة، دعت المشاورات إلى وضع صكوك جديدة، أو لتنفيذها في حال وجودها، مثلاً اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا، والمعروفة باتفاقية كمبالا.[294]

فبوسع أطر عمل قانونية إقليمية جديدة أن تسد الفجوات، كالأطر الموضوعة لحماية ومساعدة المشردين داخلياً. يجدر بهذه الأطر أن تعالج التشرد الداخلي ككل، بما في ذلك في حالات النزاعات، أو الكوارث، أو تغير المناخ أو العنف الداخلي. وتجدر الإشارة إلى أن الصكوك الجديدة يجب الا تتناقض مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي.[295] كما يجب وضع إطار العمل القانوني الوطني والسياسات موضع التنفيذ، خاصة من أجل توفير الحلول للتشرد باكراً قدر الإمكان، كالسياسات الوطنية المعنية بالتشرد الداخلي[296] على سبيل المثال، أو القوانين المتعلقة بالأرض والملكية بشأن المهجرين داخلياً[297]. وأشارت المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا والمشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا إلى نقطة إضافية ألا وهي أن التصديق على صكوك جديدة ليس كافياً. فمحتويات هذه المعاهدات يجب أن يكون منشوراً على نطاق واسع،[298] ويجب أيضاً وضع إطار عمل قانوني وطني وسياسات موضع التنفيذ،[299] لا سيما من أجل توفير حلول للتشرد في أبكر وقت ممكن. وتتضمن الأمثلة عن أطر العمل هذه السياسات الوطنية المتعلقة بالمشردين داخلياً، أو تشريعات وطنية تتعلق بالأرض والملكية للمشردين داخلياً.[300] ويشكل هذا الموضوع مجالاً حيث التعاون وتبادل أفضل الممارسات بين الدول يعطي نتائج جيدة. كما أنه مجال يمكّن المنظمات الإنسانية المشاركة في وضع اتفاقية كمبالا من تقديم الدعم. يضاف إلى ذلك أن المشاورات أكدت أيضاً أن على الدول أن تدعم نشر هذه المعاهدات من أجل أن يكون الأشخاص مطلعين على حقوقهم.

> ينبغي اقتراح إدراج وضع اتفاقيات إقليمية لحماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخلياً والمهاجرين في تقرير الأمين العام المقدم في القمة العالمية للعمل الإنساني عام 2016."

المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

> إن تتحدثون إلى الأشخاص هنا، سيخبرونكم أنه ومهما كان حجم المعونة التي يحصلون عليها من الحكومة، ومهما يكن حجم المعونة التي يحصلون عليها من وكالات المعونة الدولية، يفضلون أن يكونوا في منازلهم ويعيشوا بسلام."

عمران خان في 'اضطر على الفرار شخص كل 3 ثوان في عام 2014، وفق ما ورد في تقرير مركز رصد التشرد الداخلي' (مركز رصد التشرد الداخلي، 2015)

استخدام الصور الساتلية في دعم عمليات مساعدة الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين[301]

غالباً ما تفسر المنظمات التقنية الطوعية ومحللو الصور والباحثون بيانات الاستشعار عن بعد للمخيمات المقررة والمتوطنة تلقائياً للسكان المشردين التي تستضيف الأشخاص المشردين داخلياً و/أو اللاجئين. يتم القيام بهذا العمل بشكل متزايد من أجل دعم الوكالات الإنسانية العاملة على تقديم يد العون لهؤلاء السكان في ما يتعلق بتخطيط الموقع، وتحديد نماذج تغير السكان واكتشاف بيانات رئيسية لأهداف تخطيط البرامج والتقييم. فبوسع تفسير الصور الساتلية أن يوفر إلماماً حاسماً بالحالة للمستجيبين في الميدان. لكن وحتى الآن، لم تتوفر مواد التدريب والدلائل المرجعية التي تجهز الممارسين في العمل الإنساني من أجل تفسير البيانات المكتسبة. غير أن مبادرة هارفرد الإنسانية ومن خلال برنامج الأشارات للأمن والتكنولوجيا في المجال الإنساني، وضعت دليلاً لاستحداث مرجعيات عامة ومعيارية لأجسام تُشاهد عادة ومرئية في الصور الساتلية العالية الاستبانة التي تكون حاضرة غالباً في سياقات بعض مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً. ويهدف هذا الدليل أيضاً إلى إدماج المعرفة المكتسبة من الصور الساتلية في آليات تبادل المعلومات ضمن نظام مجموعات العمل الإنساني.

أسوة بالمجتمعات المحلية المضيفة للاجئين، ثمة حاجة لتعزيز قدرات المجتمعات المحلية على استضافة الأشخاص المشردين داخلياً من خلال استثمار متزايد في الخدمات والاقتصاد المحلي لمصلحتهما المتبادلة. وثمة حاجة في القيام بذلك للاعتراف بأن التشرد هو قضية طويلة الأجل في غالبية الأحيان وتتطلب دعماً واستثماراً مستمرين، وأن الأشخاص المشردين هم مورد، إذا ما تم دعمهم، يمكنهم أن يفيدوا كلا حالتهم وحالة مجتمعاتهم المحلية المضيفة. وثمة حاجة أيضاً لدعم عودتهم متى أمكن ذلك كي تتم بسلامة وكرامة. يتطلب ذلك معلومات بشأن حالتهم في الوطن، إلى جانب الدعم في استعادة حياتهم والعودة إلى العمل في أسرع وقت ممكن، ومن أجل تحقيق ذلك، يكون الرفع السريع لمستوى المساعدة في بناء السلام والتنمية الطويلي الأجل حاسماً.

مقترحات مستقاة من المشاورات

- ”ينبغي على الدول المضيفة أن تتخذ تدابير لإصدار وثائق تؤكد المركز القانوني للاجئين والأشخاص المشردين داخلياً.“ – المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ”دعم اعتماد اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً على الذات عند الاقتضاء، من خلال تعزيز إدماجهم أو إعادة دمجهم أو توطينهم (حسب الاقتضاء) من خلال برامج معنية بسبل العيش مع الأخذ بالاعتبار الحاجات الخاصة للأشخاص المتضررين، لا سيما النساء والشباب.“ – المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ”التصديق على اتفاقيات وتنفيذها والتي تحمي الأشخاص في الصراعات وفي حالات أخرى، لا سيما اتفاقية كمبالا بشأن الأشخاص المشردين داخلياً:
  - جعل الحكومات تنشر نصوص هذه المعاهدات على وكالاتها الأمنية؛
  - جعل المجتمع المدني يقوم بالعمل نفسه لأصحاب مصلحة آخرين، لا سيما المجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية والجماعات المسلحة.“ – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ”اعترف المشاركون بأهمية وجود أطر عمل وطنية وإقليمية معيارية لقضايا [اللاجئين]، خاصة من أجل حماية الأشخاص المشردين داخلياً ومد يد العون لهم.“ – المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ”تم الاعتراف بالتأثير النفسي والاجتماعي الناجم عن الصراع العنيف والتشرد المطوّل، والاعتراف بالدعم المستهدف الذي يجب إدراجه في الاستجابة، لا سيما من أجل النساء والمسنين والأطفال.“ – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ”تضع الحكومات مجموعات أدوات وسياسات وطنية وإقليمية بشأن حماية الأشخاص المشردين داخلياً، بما في ذلك السياقات الحضرية، وتنفذها. وثمة حاجة لإيجاد حلول مستدامة، ويتطلب ذلك معالجة القضايا العرفية والموروثة المتعلقة بالأرض.“ – المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

المقترحات الناشئة

دعت المشاورات بشدة إلى توفير الأمل والحلول لمعالجة محنة اللاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص المشردين داخلياً والمهاجرين الضعفاء. وتجدر الإشارة إلى أن ثمة حاجة لوضع نهج يكون أكثر شمولية للمعالجة والمساعدة وإيجاد حلول مستديمة وفق ما تنص عليه المبادئ الإنسانية والقانون الدولي.

أولاً، ينبغي عقد "اتفاقية جديدة" **لدعم البلدان والمجتمعات المحلية التي تستضيف اللاجئين**، بما في ذلك تدابير مالية جديدة. وينبغي على الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية (IFIs) والدول الأعضاء أن تضع معايير وطرائق لحساب تكاليف استضافة اللاجئين، إلى جانب الاعتراف بها كجزء من مساهمات البلد المضيف في التمويل الإنساني عالمياً. واستجابة لهذا الاعتراف، ينبغي بالدول الأعضاء والجهات المانحة المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية أن تستحدث مجموعة جديدة من التمويل الطويل الأجل والذي يمكن التنبؤ به لدعم البلدان المضيفة منذ بداية الأزمة وتكون مصممة لتتلاءم مع الاقتصاد الوطني. كما أن هناك حاجة لاستحداث تدابير تكون أكثر إنصافاً من أجل إعادة توطين اللاجئين في بلدان ثالثة.

ثانياً، ينبغي أن يتم إحداث **تغيير في النهج المتبع في دعم اللاجئين** يعزز كرامتهم واعتمادهم على الذات من خلال زيادة فرص سبل العيش والتشغيل، إلى جانب تعزيز قدرات المجتمعات المحلية المضيفة على مد يد العون للاجئين في تلبية الحاجات القصيرة والطويلة الأجل. ويجدر بهذا النهج الجديد أن يدعم التحول بعيداً عن الإيواء في المخيمات، لا سيما في الأماكن الحضرية.

ثالثاً، ثمة حاجة لتحسين كلا **الحماية والمعونة للأشخاص المشردين داخلياً**، وذلك من خلال وضع أطر عمل قانونية وطنية وأطر سياسات، إلى جانب صكوك إقليمية تقوم على تجربة اتفاقية كمبالا.

رابعاً، من أجل الاستجابة إلى التشرد الداخلي الناجم عن الصراعات الممتدة، **ينبغي بالجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تتحوّل نحو تخطيط واستثمار طويلي الأجل وموجهين نحو النتائج**، بما في ذلك توسيع نطاق الصحة والتعليم وخدمات أخرى محلية، وتعزيز إمكانية الوصول إلى سبل العيش وفرص التشغيل، وتعزيز صوت الأشخاص المتضررين وتماسكهم الاجتماعي، ودعم البيئة، وإيجاد حلول مستدامة للتشرد الطويل الأجل.

أخيراً، ثمة حاجة **للاعتماد على التركيز الدولي المضاعف بشأن الأبعاد الإنسانية لتنقلات المهاجرين واللاجئين**، وذلك من خلال تعزيز الجهود المنقذة للحياة والاعتماد على الالتزامات لحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص المتنقلين، والقضاء على جميع أشكال إساءة المعاملة والاستغلال. لذا، ثمة حاجة لتعاون دولي معزز، لا سيما في المناطق الحدودية وعلى طول طرق الهجرة من أجل ضمان تأمين استجابات تكون أكثر انتظاماً ومراعية للحماية وتتواءم مع المعايير الدولية. كذلك، يجب توفير الدعم للدول التي تتحمل عبء تدفق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين. كما هناك حاجة لضمان تمكن السكان المهاجرين من الحصول على المساعدة الإنسانية كسكان متضررين حيثما يكونوا متأثرين سلباً من الصراعات أو الكوارث.

الفصل 5
خلق اليقين في الاستجابة للكوارث

تستمر الأعاصير المدارية والجفاف والزلازل وأخطار طبيعية أخرى تتسبب في الخسائر في الأرواح وسبل العيش، ويتوقع حدوث المزيد من الظواهر الجوية البالغة الشدة كنتيجة لتغير المناخ. لكن هل يجب أن تتحوّل الأحداث إلى كوارث جالبة معها معاناة طائلة، لا سيما إذا كانت متكررة ويمكن التنبؤ بها؟ فبناء على إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، إلى جانب المناقشات حول أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ، بوسع القمة العالمية للعمل الإنساني أن تعزز تحوّلاً إلى نهج تضامني لإدارة الأزمات. سوف يتطلب هذا التحوّل تشديداً قوياً على التخطيط سلفاً، وضمان التزامات سياسية ومادية ثابتة بالاستجابة، وإدارة مخاطر الكوارث، وتخفيف قابلية التأثر بالإجهاد الإنساني.

بالتالي، صدر عن المشاورات نداءاً شديداً يطالب:

- ✔ بزيادة الاستثمار في الاستعداد، والحد من المخاطر، وتدابير الاستجابة التي يمكن التنبؤ بها وذلك مسبقاً قبل حدوث الصدمات؛
- ✔ الموافقة مسبقاً على تدابير للتعاون بشأن وضع نهج استجابة للكوارث يكون أكثر قابلية للتنبؤ بها وشمولية وتنظيماً ؛
- ✔ تعزيز ودعم التدابير بشأن الحماية الاجتماعية من أجل توفير مجموعة أساسية من الدعم للأشخاص الأكثر ضعفاً كمعيار لتوفير المعونة على المدى الطويل.
- ✔ بناء أفضل الممارسات في كيفية إدارة مخاطر الكوارث والاستجابة لها في البلدان المتأثرة بالصراعات.

> يشكل توقع مخاطر الكوارث والتخطيط لها والحد منها أمراً عاجلاً وحرجاً وذلك من أجل حماية الأشخاص، والمجتمعات المحلية، والبلدان، وسبل عيشهم، وصحتهم، وتراثهم الثقافي، وأصولهم الاجتماعية والاقتصادية، ونظمهم البيئية بفعالية أكثر، وبالتالي تعزيز قدرتهم على مواجهة الأزمات.
>
> إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، الديباجة

5.1 الاستثمار في إدارة أخطار الكوارث

تأثر 102 مليون شخص من الكوارث الناجمة عن أخطار طبيعية[302] في عام 2014. لكن التأثير الحقيقي لهذه الكوارث هو أضخم إلى حد كبير، إذ يُقدر أن خلال الأعوام العشرين المنصرمة، حصدت الكوارث الطبيعية 1,35 مليون شخصاً، وألحقت الضرر بمعدل 218 مليون شخصاً في السنة.[303] وبالتالي، منع حدوث العواقب المدمرة للكوارث وتخفيفها وبناء قدرة الأشخاص على مواجهتها يشكل عنصراً حاسماً في برنامج العمل الدولي، وأولوية رئيسية لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وأهداف التنمية المستدامة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وتبيّن البلدان في العالم أن الكوارث التي تتسبب بها الأخطار الطبيعية البطيئة والسريعة التطور على حد سواء، يمكن إدارتها بشكل مختلف (أنظر الإطار 5). وثمة عامل مشترك بين كافة هذه الجهود، ألا وهو التزام واستثمار قويين تتعهد بهما الحكومات ويكونان غالباً بالتشارك مع المجتمع الدولي، واستثمار طويل الأجل في إدارة المخاطر، واتفاق مسبق حول كيفية تشارك أصحاب المصالح الوطنيين والدوليين في العمل عندما تقع الكارثة.

> فيما يبقى دور حكومات الدول الوطنية والاتحادية أساسياً في تمكين التوجيه والتنسيق، يبقى ضرورياً تمكين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية من الحد من مخاطر الكوارث من خلال مسؤوليات تأمين الموارد والحوافز واتخاذ القرار عند الاقتضاء.
>
> إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، الديباجة

الإطار 15: دراسة حالة – إدارة الصدمات بشكل مختلف

خلال الـ45 عاماً التي انقضت بعد أن حصد الإعصار الكبير بولا (Bhola) حياة مليون ونصف شخص، تم بناء ملاجئ للوقاية من الأعاصير ووضع تدابير إنذار مبكر على طول شاطئ بنغلادش. وفي عام 2007، خففت هذه التدابير بشكل كبير الخسائر في الأرواح عندما هب إعصار بحجم مماثل. ونفس النمط صحيح في الهند حيث قتل إعصار أوديشا (Odisha) حوالي 10,000 شخص عام 1999. فيما الإعصار فايلين (Phailin) ذات الحجم المماثل، قتل أقل من 50 شخصاً عام 2013. وفي ايثيوبيا، منع إطلاق برنامج شبكات الأمان الإنتاجية والخدمات الصحية اللامركزية التأثير المدمر للجفاف الذي تسبب بالمجاعة وانعدام الأمن الغذائي في مكان آخر من المنطقة عام 2011.[304]

> علق المشاركون في المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ قائلين أن "التمويل لم يكن متوفراً عند الحاجة في غالبية الأحيان، وعندما توفر، كان غير مرناً وذات أطر زمنية قصيرة، ومعقد الوصول إليه، وغير مستهدف بالضرورة الفئات الأكثر ضعفاً، كما أنه لم يكن مستجيباً للأولويات المحلية وكان أحياناً سياسياً."
>
> المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

الشكل 17: فعالية الجهات الفاعلة المحلية والوطنية

أشارت نسبة 79 في المئة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية للمشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا، إلى أن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية استجابت بفعالية لحاجات المجتمعات المحلية المتضررة.

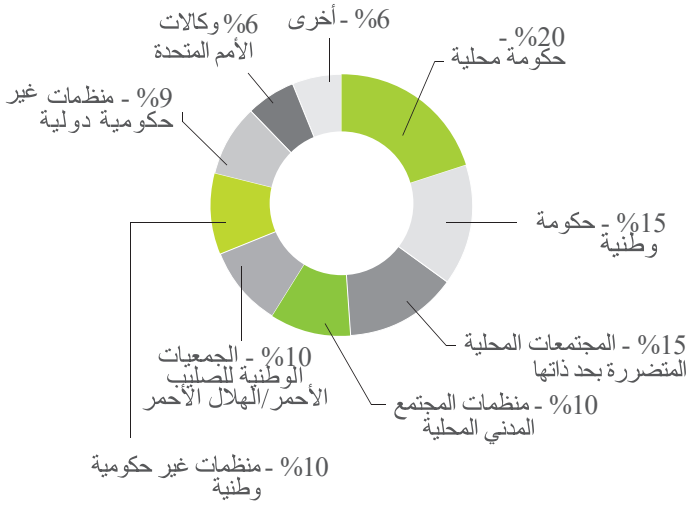

%79 جهات فاعلة محلية ووطنية

المصدر: المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصلحة (2014)

يتضمن التحوّل إلى نمط جديد في إدارة المخاطر وضع أطر عمل قانونية، والإفادة في إدارة أخطار الكوارث من المبادئ التوجيهية للقانون الدولي لمواجهة الكوارث. تنص هذه الأطر على أدوار ومسؤوليات كافة الجهات الفاعلة، وعلى إنشاء مؤسسات لإدارة أخطار الكوارث، ووضع آليات تعاون واضحة توجهه الحكومة، وإدراج تحفيزات لاستجابة مختلف الجهات الفاعلة وزيادة استثمارات الحكومة. وينبغي استخدام الهياكل القائمة وتعزيزها للحرص على أن الحكومات وجهات فاعلة أخرى في العمل الإنساني تصغي للأشخاص المتضررين وتخضع لمساءلتهم. وعلى المستوى المحلي، ينبغي وجود إدارة لأخطار الكوارث تكون لامركزية ونسبة أكبر من الميزانية المخصصة لبناء القدرات على الاستجابة. وكلما كانت آلية الاستجابة أقرب للموقع المحتاج للمعونة، كلما تمكنت هذه الآليات من الاستجابة بسرعة أكبر وكلما كانت فعالة من حيث التكلفة.

كما دعت المشاورات إلى القيام باستثمارات وطنية ودون وطنية في آليات الإنذار المبكر،[305] وأضافت مقترحات لإدراج الاستعداد لحالات الطوارئ في مقررات التعليم من أجل دعم ثقافة الوقاية والاستجابة السريعة.[306]

ومرددة صدى إطار سنداي، دعت المشاورات الإقليمية إلى زيادة الاستثمارات من أجل تخفيف التعرض للمخاطر والتأثر بها.[307] واقترح المشاركون أن تلتزم الحكومات بتخصيص نسبة من الميزانيات الوطنية للاستعداد لحالات الطوارئ.[308] ويجدر بالاستثمار أن يتخطى الاستجابة ويشمل منع تراكم المخاطر، وتخفيف المخاطر القائمة، والاستعداد لها والتعافي المستديم منها. سوف يكون ضرورياً جعل بيان الجدوى أقوى كثيراً لهذا الاستثمار، وبخاصة لوزراء الشؤون المالية،[309] وفي الوقت نفسه، تعزيز حصول البلدان على الأموال، والتكنولوجيا، والعلوم ومجال الابتكار المعمم،[310] بما في ذلك عقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الابتكارات في القدرة على مواجهة الكوارث وإعادة البناء[311]

"للأسف، لا تستطيع التكنولوجيات منع وقوع الأحداث الطبيعية الكبيرة لكن يمكنها التخفيف من آثارها. فنظم الإنذار المبكر خفضت كثيراً من حالات الوفيات في أرجاء العالم. وتوفر أحدث نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة قناة وحيدة فعالة من حيث التكلفة من أجل تخفيف مخاطر الكوارث الناجمة عن أنواع أخطار مختلفة. فالنظم ترصد كافة العناصر الفاعلة المتعلقة بالأحوال الجوية ذات الصلة وتعطي إنذارات في ما يتعلق بالأعاصير، وهبوب العواصف ودرجات الحرارة القصوى، إلى جانب الآثار الناجمة عن الكوارث شأن الفياضانات والأمراض والأضرار المادية.

كذلك، يتم ابتكار وسائل لتخفيف الأضرار المادية، مثلاً سدود للفياضانات وحواجز لأمواج مياه المحيط وجدران احتجاز وذلك من أجل منع حدوث الانهيالات الأرضية. وتعمل الحكومة الفييتنامية والبنك الدولي والمرفق المالي للحد من الكوارث والإنعاش (GFDRR) معاً في إجراء أبحاث وتجارب تتعلق بتعزيز قدرة الطرق الريفية الضعيفة على الصمود، ووقاية الطريق الرئيسي لفييتنام من الفياضانات وتقليل فقدان الاتصال بالمجتمعات المحلية إلى حده الأدنى."

مقترحات مستقاة من المشاورات

" ينبغي بالحكومات تبني نهج شامل للمجتمع في الاستعداد للكوارث يعترف بتنوع المجتمعات المحلية وفي إطارها، والحاجة للعمل مع جهات فاعلة متعددة على كافة المستويات. وينبغي بالمنظمات الإنسانية أن تكمل الجهود المبذولة من الحكومات عند الاقتضاء." – المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

- ” تدريب السلطات المحلية في مجالات الاستعداد للكوارث والأزمات والاستجابة لها، وتحسين العمليات والبروتوكولات الوطنية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية للمجتمعات المحلية المتضررة، مع التركيز على التمييز بين الاستجابة القائمة على الحاجات والسياق.“ – المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ” وضع وتنفيذ تشريعات وطنية بشأن الاستعداد للحالات الطارئة، بما في ذلك خطط طوارئ ونظم إنذار مبكر، وتحديد أدوار ومسؤوليات الوزارات الحكومية، والمجتمع المدني، والحركات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والقطاع الخاص من بين جهات أخرى.“ – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ” الاعتراف بالدور الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية في الاستعداد للكوارث والاستجابة لها“ – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ” ينبغي بالحكومات من الناحية المثالية أن تشرّع وتعزز في الحد الأدنى ضمان مشاركة كافية للمرأة من خلال اتخاذ تدابير ايجابية في عمليات القيادة واتخاذ القرار خلال كلا مرحلتي الاستعداد والاستجابة.“ – المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ” يجدر بجميع أصحاب المصالح أن يضمنوا تجميع أدلة قوية بشأن المخاطر المستقبلية والأثر الاقتصادي لهذه المخاطر من أجل بناء قضية فضلى للمزيد من الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث ومنحها الأولوية، بما في ذلك الاستعداد لها والإنذار المبكر عنها، وذلك على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.“ – المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ” ينبغي بالحكومات إنشاء وكالات وطنية لإدارة المخاطر تكون موجهة على مستوى رئاسة الوزراء وممولة وطنياً، الأمر الذي ينسق بين عمل كافة الوزارات والشركاء في العمل الإنساني والتنمية، بما في ذلك تقييم سنوي للمخاطر ومكامن الضعف يكون متكاملاً وممنوحاً الأولوية.“ – المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

”ينبغي بأصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين التركيز على الاستعداد للكوارث وبناء علاقات سابقة لها. ويجدر بالقدرات المحلية والوطنية أن تكون دائماً الملجأ الأول للاستجابة لكارثة ما، كما يجدر بالجهود الإقليمية والدولية أن تكمل جهود هذه القدرات مع توخي الحذر لتفادي احتمال إضعافها أو إبعادها.“

تقرير المؤتمر العالمي للحوار بشأن الاستجابة للكوارث الذي انعقد عام 2014

5.2 التوافق على تدابير مسبقة للتعاون

فيما تقع على عاتق الحكومات الوطنية المسؤولية الأولية في توفير المساعدة الإنسانية لشعوبها، فقد تواجه أيضاً تحديات في تطبيق تدابير تهدف إلى الحد من سرعة التأثر بأخطار الكوارث وإدارتها. ويعترف إطار سنداي بأن ”التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والعابر للحدود يبقى محورياً في دعم الجهود المبذولة من الدول، وسلطاتها الوطنية والمحلية، إلى جانب المجتمعات المحلية والشركات التجارية من أجل تخفيف مخاطر الكوارث،“ ويسلط الضوء على أن أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية بشكل خاص تتطلب اهتماماً خاصاً بقدراتها على التنفيذ.[312] لكن العديد من المشاورات أشار إلى أن الاستجابات الدولية تميل إلى الاستحواذ على هياكل تعاون الحكومات والمنظمات المحلية والمجتمعات المحلية أو تجاوزها.[313] وبوسع هذه التحديات أن تكون حادة بشكل خاص في الدول الهشة أو المارة بمرحلة ما بعد النزاع.[314]

ودعت المشاورات إلى وضع نهج للاستجابة للكوارث يكون أكثر قابلية للتنبؤ به وشمولية وتنظيماً. وينبغي أن توافق الجهات الفاعلة الدولية مسبقاً على بروتوكالات الاستجابة

ومسؤولياتها واحترامها، لا سيما في ما يتعلق بالكوارث المتكررة.[315]

على سبيل المثال، يمكن عقد الشراكات الحالية مع القطاع الخاص حيث تكون أطر العمل الرسمية، والالتزامات الصناعية وطرائق التشارك موضوعة على أساس اتفاقيات مسبقة (أنظر الإطار).

ويمكن للحكومات أن تبرم عقوداً أو اتفاقيات بشأن الاستعداد للكوارث وتحديد ما يتوقع من كل جهة فاعلة أن تقوم به لمستويات مختلفة من الصدمات[316] والاستثمار المطلوب لتحقيق ذلك، إلى جانب المعونة الدولية كشبكة أمان الملجأ الأخير، وذلك من أجل عكس ضمان أفضل الممارسات المتعلقة بالمسؤوليات المالية المتفق عليها بوضوح قبل وقوع الحدث وبعده. كما أن بوسع الاتفاقيات أن تحدد الأمور المتوقعة من الحكومات على المستويين الوطني والمحلي، وما قد تحتاجه المنطقة أو المجتمع الدولي من أجل تقديم المعونة عند استدعائها. فهذه الآليات قد تخفف التجادل بشأن من يجدر به أن يستجيب، ومن ينبغي به أن يقود العمليات، ومن يجدر به المشاركة في العبء، التي بوسع جميعها أن تؤدي إلى تأخر الاستجابات أو سوء نوعيتها.[317] كما يمكنها أن تمكن استراتيجيات الانسحاب للشركاء الدوليين.[318]

الإطار 16: المواثيق بشأن الصناعة[319]

يمثل "ميثاق الاتصال الإنساني" الذي تقوده الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA) حوالي 800 مشغل هاتف محمول و250 شركة معدات وبرامج. وبموجب الإطار التشغيلي للميثاق، يتعهد مشغلو الهواتف المحمولة بتسهيل الوصول إلى خدمات الهواتف المحمولة في الأزمات من خلال توفير وصول مجاني أو بسعر مدعوم إلى خدمات الرسائل النصية القصيرة والبيانات وإيصال الصوت للأشخاص المتضررين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني والحكومات، إلى جانب وضع خطط للاستعداد للكوارث. وبوسع الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول وشريكتها "مشغلي شبكة الهاتف المحمول" (MNOs) أن تبيّنا فعلياً دروساً مستفادة من الجهود التي بذلت خلال أزمة ايبولا وزلزال نيبال. واستحث بدء عمل صناعة الهاتف المحمول "بميثاق الاتصال الإنساني" الجهود لوضع ميثاق مشابه لصناعة الساتل. فنجاح تنفيذ الميثاق يعزز استجابة يمكن التنبؤ بها أكثر من جانب القطاع الخاص، وذلك من أجل إعادة إنشاء بنية تحتية أساسية تسهل أعمال تقييم المعونة وتقديمها ورصدها. كما يوفر هذا النجاح قنوات الاتصال الضرورية لاستجابة قائمة على الطلب على أساس الحاجات والتعليقات الواردة من الأشخاص المتضررين.

تجدر الإشارة إلى أن الهواتف المحمولة هي أول الأمور التي يلجأ إليها الأشخاص عندما تضرب الكوارث. مثلاً، كان أحد مطالب الأشخاص المشردين على جبل سنجار في العراق، وسيلة لشحن هواتفهم الخلوية كي يتمكنوا من الحصول على معلومات، وتحديد مكان الأحبة، وللمشاركة في الجهود المبذولة في الاستجابة. إضافة إلى ذلك، تعاون مشغلو الهواتف المحمولة في العراق منذ ذلك الحين من أجل تأمين رمز قصير في أرجاء البلد دعماً لخدمة المعلومات الإنسانية للأشخاص المتضررين من الصراع. وسوف تعمل الأطراف الموقعة على الميثاق على تبن عالمي لهذه الأنواع من المبادرات.

ولا زال يحتاج العمل على وضع معايير أخلاقية وتقنية تعكس لب المبادئ الإنسانية وتتضمن مشاركة الأشخاص المتضررين وتجميع بيانات، إلى القيام به إلى جانب تكييف ميثاق الاتصال الإنساني ليلائم سياقات الصراعات. وبما أن هناك قبولاً متنامياً على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل الإنساني، أظهرت الدلائل الحديثة أن أحد التحديات الأكثر إلحاحاً هو غياب الحد الأدنى من المعايير أو الأخلاقيات المهنية في ما يتعلق باستخدام البيانات الحاسمة.

قد يتخطى هذا النهج الجديد التخطيط المالي إلى الأخذ بالاعتبار الأصول والموارد القابلة للنشر، سواء أكانت عسكرية أو مدنية. فقد يحفز الحكومة للتخطيط للحالات الطارئة، إلى جانب وضع استراتيجية طويلة الأجل والاستثمار في قدرات إدارة الأزمات، وتدعمه الجماعات المعنية بالعمل الإنساني والتنمية وتغير المناخ.

كذلك، ذكرت المشاورات جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أنه ينبغي بالحماية أن تشكل الجزء الأساسي للجهود في الاستجابة للكوارث وذلك من خلال إدراجها في آليات موضوعة للاستعداد للكوارث، والتخطيط وأعمال التقييم، إلى جانب إدراجها في عمليات تعزيز القدرات الوطنية والتنظيمية للاستجابة. وينبغي القيام بذلك من خلال تشاور كامل مع الأشخاص المتضررين أنفسهم واحترام حقوقهم والسياقات الاجتماعية والثقافية.

الإطار 17: التنسيق مع العناصر العسكرية في الكوارث

في الكوارث الطبيعية، تساعد منصات التنسيق شأن مركز تنسيق العمليات المدنية والعسكرية الإنسانية، في تحديد الفجوات في القدرات الإنسانية وتوفير فرص للاستخدام الفعال للمساعدة العسكرية الخارجية.[320] كما أن إنشاء موقع شبكي مخصص حيث تستطيع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والعناصر العسكرية أن تتفاعل ويكون مشغلاً فعلياً إلى جانب استخدام فعال للموارد، سيمكنان الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والعسكري من خلق إلمام مشترك بالحالة.[321]

الابتكار الطبي العسكري والاستجابة لإيبولا: مجال فريد للتشارك المدني العسكري الإنساني[322]

"ظهرت المساهمات العسكرية بوضوح في الاستجابة الدولية لوباء ايبولا في غرب أفريقيا. فقد تردد صدى النداء العام لمنظمة أطباء بلا حدود(MSF) وهو أول نداء تطلقه المنظمة، من أجل التعاون المدني والعسكري عبر مجتمع الصحة العامة العالمي الأوسع نطاقاً، وعبّرت مجموعة من الوكالات المتنوعة عن الحاجة للوجستيات عسكرية، واتصالات، وتخطيط وقدرات تنسيقية. واستجابة لهذه النداءات، أرسلت عدة بلدان قوات انتشار عسكرية إلى غرب أفريقيا. وبشكل حرج، تعمل هذه القوى العسكرية إلى جانب كلا الموظفين الطبيين والعاملين في المجال الإنساني الدوليين والوطنيين. ويمثل مقياس وفورية هذا التنسيق المباشر بين العناصر العسكرية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني تطوراً استثنائياً، وقد اعتبره البعض خلافياً جداً، في تطوّر التنسيق المدني والعسكري (CIMIC) خلال عمليات الطوارئ الإنسانية، وأثار مناقشات هامة حول إدراج التعاون العسكري في مجال العمل الطبي الإنساني. ورغم أن التنسيق التشغيلي المباشر بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والعناصر العسكرية كان بارزاً في الاستجابة في غرب أفريقيا، غير أن أحد الجوانب المثيرة للاهتمام للتنسيق المدني العسكري لم تتم ملاحظته على نطاق واسع، ألا وهو أن العاملين في المجال الإنساني يستفيدون من الابتكارات في الطب العسكري من أجل مكافحة انتشار المرض. وتقدم الاستجابة الطارئة لإيبولا أمثلة مثيرة للاهتمام عن كيفية تكييف المعرفة العلمية المشتقة من المجال العسكري والابتكارات في المنتجات المتعلقة بالسيطرة على الأمراض المعدية، في الممارسات الإنسانية في مجال الطب. يسلط هذا النشر للمعرفة العلمية العسكرية والمنتجات، الضوء على مجال تشارك عسكري إنساني ناشط متميز وغير مكتشف، مجال قد يتضمن إمكانية تبادل إضافي للابتكارات القيمة بالنسبة للمجال الإنساني الطبي."

مقترح مستق من المشاورات

" يلائم الشركاء الدوليون نهجهم مع سياق وحجم الكوارث. فهم يعملون معاً قبل وقوع الأزمات لضمان أن تكون المعونة متناسقة ومقدمة بتقييد ملائم ودعماً لآليات التنسيق الوطني والمحلي، ولا تضيف إلى عبء هذه الآليات في الأزمات." كما أوصوا أيضاً "الحكومات والشركاء بأن ينفذوا عمليات استعداد ملائمة، وتخطيط التنسيق وتمرينات مشتركة منتظمة مع الشركاء العسكريين من أجل تأمين دعم ملائم وقائم على المبادئ في الاستجابة للكوارث." – المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

5.3 رفع مستوى الحماية الاجتماعية

سلطت المشاورات الضوء على إمكانية توفير آليات الحماية الاجتماعية شبكة أمان في وقت الأزمات، مرددة صدى أهداف التنمية المستدامة الجديدة.[323] ويجب تصميم هذه الآليات التي غالباً ما تكون على شكل دفعات نقدية، ووفقاً للحالة، من أجل التسريع برفع مستوى تغيير حجم المساهمة، وعدد الأشخاص أو كلاهما. وتعني قدرات الآليات على الاستجابة سريعاً للإنذار المبكر، مثلاً من خلال استخدام محفزات معيارية، أن الأشخاص قادرون أكثر على التكيف عندما تضرب الصدمة ما ينجم عنه انخفاض في الحاجات الإنسانية. ويشمل ذلك الأشخاص الأكثر ضعفاً، لكن عند رفع المستوى، يشمل أيضاً الطبقة التالية للأشخاص الضعفاء كي يكونوا محميين من السقوط في فقر أعمق وإجهاد إنساني.

تنفيذ نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة وطنياً للجميع، بما في ذلك أرضيات، وتحقيق تغطية كبيرة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030.

أهداف التنمية المستدامة 1,3

وثمة دور رئيسي للشركاء في قطاع التنمية، وفي بعض الحالات في القطاع الخاص،[324] يؤدونه في مساعدة البلدان على وضع هذه الآليات. وحيث يكون الأشخاص الذين يعانون من الضعف المزمن مدعومين من منظمات الإغاثة الإنسانية، سوف يكون ثمة حاجة لوضع سجلات لحالات الفقر وأدوات أخرى من أجل تحويل هؤلاء الأشخاص إلى هذه البرامج. ويحتاج كلا الجماعات المعنية بالمجال الإنساني وبالتنمية إلى تحديد الأدوار المختلفة التي سيؤديها كل منها في وضع هذه الآليات وتنفيذها في السياقات الإنسانية.

والعنصر الهام الآخر في الحماية الاجتماعية هو إدراج آليات التمويل ضد المخاطر من أجل توفير موارد سريعة عند حدوثها. وتتضمن الأمثلة "القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر" وترتيبات التمويل ضد المخاطر لبرنامج شبكة الأمان العامة لإيثيوبيا.

مقترحان مستقان من المشاورات

" رفع مستوى استثمار الحكومة في بناء القدرة على مواجهة الكوارث، لا سيما تعزيز الحماية الاجتماعية النقدية والتمويل لحالات الطوارئ المرتبط بها، وتحديد نسبة مئوية مستهدفة للناتج المحلي الإجمالي بهذا الصدد." – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

" شكل تصميم نماذج تمويل جديدة مجالاً آخر حيث تستطيع الحكومات عقد شراكات مع القطاع الخاص، مثلاً في صناعة التأمين، من أجل رفع أسهم رأس المال في الأسواق الخاصة والنظر إلى نظم الحماية الاجتماعية بنهج تكون قادرة أكثر على مواجهة الكوارث." – المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

5.4 تحسين العمل الإنساني عند اصطدام الكوارث والصراعات معاً

يواجه الأشخاص في بعض الحالات يومياً اندماجاً لكوارث طبيعية وصراعات كما حدث في أجزاء من القرن الأفريقي والساحل.[325] وقد أصبح تعامل العديد من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني مع أخطار متعددة أمراً واقعياً، ولو أن هناك حالات قصوى تختبر الجميع بقسوة لكن ومع ذلك هناك ميل لمعالجة الأزمات المتكررة والطويلة الأجل على أنها اضطرابات قصيرة الأجل. غير أن هناك حالات أيضاً حيث تشكل الأخطار الطبيعية صدمة كبيرة وجديدة في حالات الصراع القائم. وغالباً ما يتفاقم أثرها نتيجة مستويات منخفضة في غالبية الأحيان للاستثمار الذي تقوم به الدولة والمجتمع الدولي في إدارة المخاطر وذلك بسبب الصراع. ونتيجة لذلك، يمكن أن تكون آثار هذه الكوارث الطبيعية عنيفة وتزيد من ضعف الأشخاص والإجهاد الإنساني.[326] وفي بعض الحالات، يمكنها أن تشكل نقطة محورية وفرصة لتعزيز صنع السلام،[327] كما حدث في أتشيه (Aceh) عقب وقوع تسونامي عام 2004. وفي حالات أخرى، تفاقم هذه الآثار التوترات والمنافسة، ما يعزز الصراع.

وفيما شهدت الأعوام الـ15 الأخيرة جهوداً لتخفيف مخاطر الكوارث والتي عززها إطار عمل هيوغو، ومؤخراً إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ، غير أن إطار العمل الحالي لا يعالج مباشرة تحديات الحد من الكوارث والاستعداد والاستجابة لها في الحالات الهشة وحالات الصراع. لذا، ثمة حاجة متزايدة لاستحداث أفضل الممارسات ووضع أطر عمل، لا سيما مع توقع التكرار المتزايد للظواهر الجوية وكثافتها نتيجة تغير المناخ.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد القضايا الرئيسية هنا هو الحرص على وجود تحليل جيد للصراع وفهم ديناميات القوة على مستوى المجتمع المحلي كشرط أساسي لدعم تخطيط وبرمجة الاستجابة للكوارث. لكن المشاورات أشارت إلى أن مديري الكوارث يعملون غالباً بشكل منعزل عن بناة السلام، متغاضين عن التحليلات الشاملة للصراع في أعمالهم التقييمية للمخاطر، فيما بناة السلام لا يأخذون بالاعتبار الكوارث عند إجرائهم تحليل الصراع [أنظر الفصل 3.1.1]. فإذا تم دمج هذه التحليلات، سوف يستطيع العمل الإنساني دعم التماسك الاجتماعي وضمان عدم تفاقم التوترات والصراعات القائمة. وفي الحد الأدنى، ينبغي على المستجيبين للكوارث أن يمتثلوا بمبدأ 'عدم إلحاق الضرر'.

مقترحات مستقاة من المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا

- بوسع الاستجابة للكوارث في أماكن الصراع أو بعد انتهاء الصراع أن تساهم بقوة في حل الصراع على المستوى المحلي، متيحة فرصة لتعزيز التشارك مع المجتمع المحلي وأطراف الصراع، غير أنه يجب توخي الحذر في عدم مفاقمة التوتر والصراع القائمين.
- ينبغي وجود معايير مشتركة لتشارك كلا الجهتين العاملتين في المجال الإنساني وبناء السلام في الاستجابة للكوارث في أماكن الصراع وما بعد انتهاء الصراع على أساس مبادئ الإنسانية التي تنص على النزاهة والحياد والاستقلالية، ومبدأ عدم إلحاق الضرر ومعايير حقوق الإنسان.
- ينبغي تعزيز الترابط والحوار بين الجهات الفاعلة في إدارة الكوارث والصراعات عند إجراء تحليل المخاطر، والتشارك في أعمال التأهب والاستجابة. وبوسع كلا مجالي إدارة الحالات الطارئة أن يستفيدا من تبادل أكبر.

مقترحات ناشئة

صدر نداء قوي عن المشاورات يطالب بتعزيز قدرات البلدان والمجتمعات المحلية في إدارة الكوارث. فمع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث والاتفاقيات التي سوف تعقد بشأن أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ، ثمة فرصة لاستحداث عهد جديد من الإدارة التضامنية للأزمات وذلك بدءاً من ستت مقترحات:

أولاً، ينبغي بالجماعات المعنية بالعمل الإنساني والتنمية وتغير المناخ أن **تتواءم خلف خطط طويلة الأجل للحكومات في مجال إدارة مخاطر الكوارث**، يدعمها تمويل طويل الأجل. وفي حالات التعرض للخطر، ينبغي بالحكومات بشكل خاص توسيع نطاق الاستثمار في التأهب، بما في ذلك سلطات البلديات والمقاطعات.

ثانياً، يمكن تشجيع البلدان **على تحسين اليقين في الاستجابة من خلال إبرام اتفاقيات واضحة بشأن التأهب** أو إبرام عقود مع الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية حيث يتم تحديد الأدوار والتوقعات على مستويات مختلفة من الصدمات. سوف يعزز هذا النهج إمكانية التنبؤ بإدارة الأزمات من خلال الاستثمار في القدرات الوطنية للحد من المخاطر والاستجابة لها من أجل معالجة الحاجات وصولاً إلى عتبات محددة حيث في حال تخطيها، تكون المعونة الدولية مضمونة. وينبغي بهذه الاتفاقيات أن تحدد ترتيبات التمويل لمواجهة المخاطر والتحفيزات ذات الصلة لمستويات مختلفة من المخاطر، إلى جانب تحديد الأصول والموارد الأخرى التي يجب نشرها.

ثالثاً، يجب على الحكومات والشركاء في التنمية، ولربما كجزء من "الاتفاقيات بشأن التأهب"، أن تلتزم **برفع مستوى تدابير الحماية الاجتماعية وإدامتها**، بانية على أساس تحقيق أهداف التنمية المستدامة المقترحة. ويجب أن تصبح هذه التدابير المعيار لتوفير المعونة على المدى الطويل، مرتبطة بالإنذار المبكر والتحفزات لإتاحة الاستجابة المبكرة والقابلة للتنبؤ بها. وتجدر الإشارة إلى أن ثمة حاجة لتسريع تحويل الأشخاص ذوي الحاجات المزمنة والمتكررة إلى هذه البرامج، مع ايلاء اهتمام خاص بالمناطق الحضرية وحالات الصراع الطويل الأجل.

رابعاً، كنتيجة للتغيرات المذكورة آنفاً، والتشارك المتزايد للمجتمعات المعنية بالتنمية وتغير المناخ، تحتاج المنظمات الإنسانية الدولية إلى **تحديد أهداف لتخفيض العمليات أو الانسحاب منها** في أزمات متكررة معينة. سيتيح لهم هذا النهج إمكانية تركيز جهودهم حيث يكون هناك حاجة ملحة لهم.

خامساً، ثمة حاجة للاعتماد على التركيز الدولي المضاعف **على الأبعاد الإنسانية لتنقلات المهاجرين واللاجئين**، وذلك من خلال تعزيز الجهود المنقذة للحياة والتزامات تقضي بحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص المتنقلين، والسعي للقضاء على كافة أشكال سوء المعاملة والاستغلال. وينبغي على الدول الأعضاء أن تعزز وجودها وقدراتها، لا سيما في المناطق الحدودية وعلى طول طرق الهجرة، لضمان استجابات تكون أكثر تنظيماً ومراعية للحماية، وذلك مواءمة مع المعايير الدولية، إضافة إلى توفير الدعم للدول التي تتحمل عبء تدفق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين. كما أن هناك حاجة للحرص على تمكن السكان المهاجرين من الوصول إلى المساعدة الإنسانية كسكان متضررين حيثما يتضررون سلبياً من الصراعات أو الكوارث.

أخيراً، ثمة حاجة لمعالجة واقع أن **من النادر أن تحدث الصدمات والإجهاد على نحو منعزل**، وهذه مشكلة يحتمل أن تسوء مع تغير المناخ. كما هناك حاجة عاجلة لتسهيل الحوار بين الدول الأعضاء والممارسين في المجال الإنساني وبناء السلام والحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ من أجل تحديد أفضل الممارسات وأطر العمل في إدارة أخطار الكوارث والاستجابة لها في البلدان المتأثرة بالصراعات على سبيل المثال.

الفصل 6
الاستعداد لمواجهة تهديدات وتحديات جديدة

التحولات الأساسية التي تحدث تعني أن الإرادة الإنسانية ستستمر في تحدي مخاطر ومكامن ضعف جديدة لها. فقد ذكرتنا المشاورات بأن أزمات الغد متواجدة هنا اليوم. فالتحضر السريع يغير وجه مستوطنات الإنسان على هذا الكوكب. وقد تتسبب آثار تغير المناخ بإجهاد إنساني ضخم في المستقبل. كما أن تهديدات جديدة، بما فيها أزمات صحية عالمية تلوح في الأفق.

ستستمر هذه المخاطر الناشئة ومخاطر أخرى لم يتم تحديدها حتى الآن، في تحدي المعرفة والقدرات القائمة. لكن للعديد من هذه الاتجاهات تأثيرات يمكن التنبؤ بها، والمخاطر التي تثيرها للأشخاص الأكثر ضعفاً يمكن تخفيفها من خلال عمل ملموس على المستويين المحلي والعالمي. لذا، دعت المشاورات الحكومات وجميع الشركاء المعنيين بالعمل الإنساني لأن يتخذوا إجراءات من أجل:

- ✔ معالجة المخاطر التي تشهد تصاعداً ووضع آليات استجابة خاصة بالمناطق الحضرية تعتمد على أشخاص وبنى تحتية ونظم تكون أكثر قدرة على مواجهة المخاطر، حاشدة التزامات واستثمارات من خلال تحالف الشراكات ومركزة على البلدات والمدن الأكثر تعرضاً للمخاطر؛
- ✔ تعزيز نظم الصحة العامة للمجتمعات المحلية والوطنية وزيادة التعاون الدولي في التعامل مع الحالات الصحية العالمية الطارئة؛
- ✔ التعامل مع التشرد في سياق الكوارث وتغير المناخ، بما في ذلك تخفيف آثاره والاستعداد لمعالجة التشرد المخطط والقسري؛
- ✔ تعزيز المعرفة والقدرات على أعلى مستوى من أجل تقديم المشورة بشأن تهديدات جديدة وإدارة مخاطر إنسانية مستقبلية.

"معظم الشعوب غير مقتنعة بأن العالم أو بلدهم مستعد لمواجهة الوباء العالمي التالي."

د. جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي، في موقع الأنباء الإلكتروني "هافنغتون بوست" (Huffington Post)

"يتوقع أن يزيد خطر التشرد العالمي المرتبط بالكوارث خلال العقود القادمة، ويتوقع أن يكون النمو الحضري غير المخطط في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، أحد العوامل الرئيسية لهذا الخطر."

مركز رصد التشرد الداخلي، مستوطنون حضريون غير منتظمين مشردين بسبب الكوارث: التحديات في مواجهة الاستجابات في تأمين المساكن

6.1 العمل مع تحديات وفرص الحضرنة

تقع البلدات والمدن في بؤرة عالم متزايد الترابط، مولدة نسبة 80 في المئة من ناتج العالم المحلي الإجمالي. فبحلول عام 2050، سيعيش ثلثا عدد سكان العالم في مناطق حضرية نتيجة النمو الطبيعي للسكان والهجرة ومع حدوث الحضرنة غالباً في البلدان المنخفضة الدخل، بما فيها الدول الهشة.[329] ورغم أن البلدات والمدن توفر فرصاً، لا سيما للمرأة، والتي تسنح بالعمل بأجر والوصول إلى الخدمات، لكنها تشكل أيضاً بيئات متحدية للفئات الضعيفة. فقد زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، وغالباً في مناطق معرضة للمخاطر، ستة ملايين شخص سنوياً من عام 2000 إلى عام 2010، بالغاً ما يقدر بمليار شخص.[330] فالخطى السريعة للحضرنة العشوائية تلقي بضغط هائل على البنى التحتية للبلدان النامية ومواردها فيما تزيد من التعرض للأخطار الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي والمائي وتأمين الطاقة، والعنف في الأماكن الحضرية وتفشي الأوبئة. والفقراء في المناطق الحضرية هم الأكثر ضعفاً، حتى في الأزمات المحدودة، مثلاً ارتفاع أسعار الغذاء يلحق الضرر بالفئة السكانية الخمسية المنخفضة الدخل.[331] وبالرغم من ذلك، تفوق الفرص المتاحة المخاطر بالنسبة لأغلبية الأشخاص المشردين نتيجة الصراعات والكوارث الذين ينشدون الأمن والفرص في المناطق الحضرية بدلاً من المخيمات المقررة.[332]

> "في المدينة كل شيء 'كبير'. فغالباً ما يبلغ عدد السكان مئات الآلاف. لذا بوسع تأثير الكوارث أو الحروب أن يكون هائلاً ويستحوذ على القدرات المحلية. وبوسع مقياس كافة المتغيرات الحضرية (الديمغرافية، والكثافة، إلخ.) المجمعة مع السياسات أن تجعل المدن شديدة القبول للانفجار."
>
> فرانسوا غرونوولد، الحرب في المدن: دروس مستفادة للقرن الجديد عن الكوارث الحضرية[328]

وقد أظهرت الاستجابات الأخيرة للحالات الطارئة في هايتي والفليبين والشرق الأوسط أن النهج المتأتية من المناطق الريفية هي غير ملائمة في السياقات الحضرية. وركزت الاستجابات الحديثة للتشرد على سكان المخيمات الذين يمكن الوصول إليهم، متجاهلة الأشخاص الأكثر ضعفاً والأصعب في الوصول إليهم، بما فيهم الذين في المناطق الحضرية.[333] ولأن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تتأخر في فهم أفضل طريقة لتقديم المعونة والحماية في السياقات الحضرية، فهي تفشل في تلبية حاجات الفئات الضعيفة التي تفتقر للوصول إلى الخدمات وتكون معرضة أكثر لخطر التهديدات.

وتجدر الإشارة إلى أن العمل الإنساني لا يستفيد ما يكفي من فرص الانتعاش الذاتي السانحة في المدن والموارد والخدمات القائمة فعلياً.[334] لذا، لا يستفاد حالياً من الرأسمال الاجتماعي والمالي والأصول والمهارات استفادة كاملة. ونظراً لأعمال التقدم في التكنولوجيا وانتشارها في المدن، سلطت المشاورات الضوء على الفرص السانحة لتعزيز المنصات التكنولوجية القائمة، مثلاً، شبكات التواصل الاجتماعي والاتصالات، من أجل تحسين تحديد الحاجات والأصول، وضمان الخضوع للمزيد من المساءلة إزاء الأشخاص المتضررين، وتعزيز التأهب. إضافة إلى ذلك، يعتمد سكان المناطق الحضرية كثيراً على البنى التحتية والأسواق والهياكل الحكومية وشبكات التواصل الاجتماعي. لكن وبدلاً من العمل من خلال هذه النظم المترابطة وتعزيزها، تميل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى تقديم السلع والخدمات بنفسها، ما يثير اضطراباً في الاقتصادات المحلية والأعمال التجارية وهياكل الحوكمة، وبالتالي إعاقة الانتعاش.

الشكل 18: التشرد الحضري

يُعتقد أن نصف عدد اللاجئين في العالم والمقدر بحوالي 16,7 مليون لاجئ و33,3 مليون شخص مهجر داخلياً كحد أدنى يعيشون في مناطق حضرية وفق ما أوردته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومركز رصد التشرد الداخلي (IDMC).

وبالتالي، تقع على الحكومات المحلية مسؤولية تخفيف المخاطر في المناطق الحضرية من خلال تحسين البنى التحتية وتقديم الخدمات والتخطيط للحضرنة.[335] والسلطات المحلية هي في الموقع الأفضل لفهم وتحديد المخاطر الحضرية وتعقيد وتنوع مدنها، ومع ذلك فهي مهملة. كذلك، ذكر العديد من المشاركين في المشاورات الافتقار إلى الموارد أو المعرفة أو الأدوات الملائمة.[336] ودعا ممثلو الحكومات في العديد من المشاورات إلى تعزيز قدرات وسلطة السلطات المحلية من أجل تحديد وإدارة

المخاطر من خلال وضع خطط منطقية لمواجهة المخاطر تكون ممولة من ميزانيات البلديات،[337] كما دعوا للمزيد من التبادل الإقليمي للخبرات والتعلم وبين مدينة ومدينة. وركزت المشاورة الحضرية العالمية على العمل من خلال هياكل الحكومة المحلية في حالات الكوارث والصراعات متى أمكن، وتعزيز المؤسسات. وتضمن الاستراتيجيات الموضوعة لدعم السلطات المحلية إنشاء قدرة إقليمية ووطنية على التصدي تتمتع بالخبرة في التنسيق مع المستجيبين الدوليين. وبوسع شبكات المدن القائمة المضطلعة ببناء القدرة على الصمود في المناطق الحضرية والتكيف مع تغير المناخ، أن تدعم الجهات الفاعلة المحلية في الاستعداد للأزمات والاستجابة لها في المدن الهشة الأكثر عرضة للمخاطر.[338] وعلى المستوى الوطني، يجب أن تتبنى الحكومات أيضاً أطر عمل وسياسات قانونية وطنية خاصة بالتشرد في المدن، مثلاً السياسات الوطنية من أجل الأشخاص المشردين داخلياً أو التشريعات التي ترعى حقوقهم في الأرض والملكية.

ونظراً للزيادات الكبيرة في أعداد اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً الذين ينشدون الأمان في البلدات والمدن، دعا المشاركون في المشاورة الحضرية العالمية للقمة العالمية للعمل الإنساني إلى التعامل مع التشرد على أنه شاغل إنمائي مرتبط بالمسار الطويل الأمد للتنمية الحضرية للمدن. ويتطلب ذلك فهم مكامن الضعف بين المشردين الحضريين ومضيفيهم، وتكييف أدوات ونهج لتحسين المعونة والحماية للسكان المشتتين والمتنقلين والأقل ظهوراً.[340] كما يتطلب أيضاً دعم فرص سبل العيش للأشخاص المشردين ومنح الأولوية للنقد والأسواق المحلية، وزيادة قدرة الإدماج المحلي من خلال الاستثمار في الخدمات البلدية وخيارات الإسكان. كما أكدت الطلبات المقدمة والمشاورات على الخطر المضاعف للعنف الجنساني إلى جانب التحديات في الوصول إلى الخدمات للنساء والفتيات، لا سيما عندما يكن مشردات حديثاً. وتضمنت التوصيات الناتجة عن الطلبات والمشاورات دعم وصول النساء والفتيات إلى وسائل النقل العام الآمنة والمدارس، إلى جانب سبل العيش الكريم.[341]

> "في حين نقدّر ونؤمن بالجهود التي يبذلها كل من المنظمات الإنسانية التي عملنا معها، غير أننا لاحظنا أن [الاستجابة الإنسانية] تكون أحياناً مربكة. فهي محدودة في غالبية الأحيان؛ وغالباً ما تكون الإجراءات المعيارية [التي] عند تطبيقها في المناطق الحضرية لا تعمل جيداً."
>
> ممثل حكومي من بانغي في المشاورة الحضرية العالمية للقمة العالمية للعمل الإنساني التي انعقدت في برشلونة

الابتكارات في النظم الحضرية للإنذار المبكر

وضعت "منظمة العناية العالمية" (Concern Worldwide) مؤشرات حضرية أساسية لرصد حالات الطوارئ الحضرية البطيئة التطور في مستوطنات نيروبي غير الرسمية. فوضعت هذه المنظمة قياسات وعتبات رئيسية لإطلاق الاستجابة باكراً في أزمات الحالات الطارئة في السياقات الحضرية. ويتضمن البعض منها على سبيل الذكر لا الحصر الأمن الغذائي والجوع، والدخل وسبل العيش، والماء، والتصحاح والنظافة الصحية، واستراتيجيات تكيّف، وانعدام الأمن. وفي المشاورة الحضرية العالمية للقمة العالمية للعمل الإنساني التي انعقدت في حزيران/يونيو 2015 في برشلونة، تم الترابط بين مؤسسة "فلوماندر" (Flowminder) وفريق كينيا لمنظمة العناية العالمية. فتضمنت مهمة فلوماندر التركيز على "الابتكار، والتقييم، والارتقاء بأساليب تحليلية جديدة لحل الفجوات الحرجة في مجال الصحة العامة العالمية... وذلك من خلال استخدام بيانات شبكة هاتف محمول مغفلة، ودراسات استقصائية للأسر المعيشية، وبيانات استشعار عن بعد لتحسين عمليات التخطيط واتخاذ القرار التنفيذي في مجموعة من المجالات بما فيها الاستجابة للكوارث وآثار المناخ..." وبوسع نظم الإنذار المبكر الحضري التي تستخدم دراسات استقصائية إلى جانب موارد مختلفة للبيانات، بما في ذلك بيانات من شركات الاتصالات، أن توفر المعلومات الحاسمة الضرورية لإدارة الكوارث الحضرية البطيئة التطور.

> "تشكل حاجات حماية وأمن السكان الحضريين المتضررين أحد التحديات الحضرية الأكثر أهمية."
>
> رودجر زتر وجورج دايكون، استراتيجية جديدة لمواجهة التحديات الإنسانية في المناطق الحضرية[339]

تجدر الإشارة إلى أن المشاورات الإقليمية أظهرت رسالة واضحة ألا وهي أن النظام الإنساني يحتاج لفهم الأماكن الحضرية ومخاطرها، والعمل مع الحكومات المحلية والوطنية أو السلطات المحلية من أجل التخطيط للحضرنة والاستجابة من خلال نظم وبنى تحتية قائمة كي تكون معززة.[342]

ومطلوب وضع استراتيجيات ونهج وآليات وأدوات تنسيق لأعمال التقييم وتحديد الأهداف من أجل التأهب والاستجابة للأزمات وبناء القدرة على الصمود في مواجهتها. وقد يشهد التحوّل النمطي انتقالاً من تحليل واستجابة على مستوى فردي أو أسري إلى استجابة متكاملة تنجح على مستوى الفرد والأسرة والحي والمدينة.

وتتطلب الأزمات الحضرية المعقدة نهج متعددة النطاقات ومتعددة الجوانب ومتعددة القطاعات تتخطى الحدود الإنسانية والإنمائية التقليدية. ودعت المشاورة الحضرية العالمية إلى استخدام مفهوم المرونة الحضرية في إرشاد التدخلات للحرص على أن تكون المعونة والأنشطة الفورية المنقذة للحياة والمركزة على الإغاثة طويلة الأجل منذ البداية، ولا تعيق الانتعاش والتنمية المستدامين والطويلي الأجل. ويتطلب ذلك العمل على نحو يستفيد من معرفة وخبرة السلطات البلدية والجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك الشركات التجارية والمؤسسات من أجل تعزيز قيادتها في الاستجابة للأزمات الحضرية والحماية والانتعاش. وأدت المشاورات إلى وضع ميثاق حضري للمبادئ المرشدة للتدخلات في السياقات الحضرية. يدعم هذا الميثاق تحالفاً عالمياً لمواجهة الأزمات الحضرية، وهو تحالف يجمع بين الجهات البلدية الفاعلة والمختصين في الحضرنة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي لتعبئة الالتزامات والاستثمارات من أجل تحسين إدارة المخاطر واستحداث آليات استجابة خاصة بالمناطق الحضرية تقوم على أشخاص وبنى تحتية ونظم تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات.

> "في الاستجابة لزلزال عام 2015 في نيبال، لم تأخذ الأعمال الأولى لتقييم الأضرار بالاعتبار الفرق في الترتيبات السكنية في المناطق الحضرية حيث تعيش عدة أسر في هيكل واحد، بما في ذلك الأبنية المتعددة الطبقات. ونجم عن ذلك تمثيل ناقص في البيانات الرسمية للأسر الحضرية المتضررة."
>
> اجتماع فريق الخبراء المعني بالمناطق الحضرية للقمة العالمية للعمل الإنساني الذي انعقد في واشنطن، مقاطعة كولومبيا، التقرير النهائي

إطار 18: العنف الحضري[343]

هناك العديد من المدن في العالم حيث يتخطى مستوى العنف مستواه في المناطق التي تشهد صراعات. وكما أشير إليه في موجز الرئيسين للمشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC) للقمة العالمية للعمل الإنساني، تقع أربعة بلدان من بين البلدان الخمسة و43 مدينة من المدن الـ50 ذات أعلى مستويات العنف في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وفي نهاية عام 2013، تشرد 6,3 مليون شخص في تلك المنطقة. ومعظم المشردين هم في المناطق الحضرية ويجذبهم إلى هناك إغفال الهوية والفرص المتزايدة لسبل العيش المحسنة، والأمن، والخدمات التي توفرها البلدات والمدن. لكن قد يتعرض المشردون إلى مخاطر أكبر في المناطق الحضرية نتيجة الضعف المتزايد والتعرض للتمييز والمضايقة والعنف الجنساني. فالعنف في المدن يشكل تحدياً كبيراً لإمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية، وكذلك واقع أن المشردين يتنقلون كثيراً ولا يريدون في غالبية الأحيان أن يتم التعرف إليهم. لذا، أكدت المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أهمية دور الجهات الفاعلة المحلية التي يمكنها الوصول إلى المجتمعات المحلية في هذه المناطق والتمتع بثقتهم. ودعيت أيضاً الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى تحسين مفهومها للسياقات الحضرية والعمل عن كثب مع الشبكات المحلية.

> "بوسع 'تحفيز' للاستجابة الحضرية، مشابه للبروتوكولات الموضوعة موضع التنفيذ لأزمة من المستوى 3، أن يحرك نهج نظم مدعومة بتحليلات على مستوى المدينة، واستخدام بيانات قائمة ومشاركة الجهات الفاعلة والخبراء بالمناطق الحضرية."
>
> ممثل عن المجتمع المدني في المشاورة الحضرية العالمية للقمة العالمية للعمل الإنساني التي انعقدت في برشلونة

الإطار 19: مثل توضيحي للالتزامات الحضرية المحتملة في القمة

بوسع الوكالات المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات الوطنية والبلدية ورابطات المحترفين أن تقوم بالتزامات طوعية في تأمين قدرة أكبر على صمود النظم الحضرية والاستجابة الحضرية المحسنة. وقد يتضمن ذلك تخصيص نسبة من البرامج القائمة أو التمويل للقدرات المحلية والإقليمية والدولية القابلة للانتشار والمعززة، ووضع أدوات ونهج حضرية وآليات استجابة وتنسيق، وتعزيز الهياكل الأساسية المادية وغير المادية في المدن الأكثر

تعرضاً للمخاطر، كالمؤسسات الحكومية والاجتماعية، وإمدادات الماء والكهرباء، والمستشفيات، والطرقات، والجسور، والمطارات، والمدارس والاتصالات، وذلك للحرص على أن تكون الوظائف الحضرية الأساسية مصانة خلال أزمة ما ومباشرة بعد انتهائها.

أيضاً، بوسع الالتزامات الطوعية أن تتبع نموذج مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي انعقد عام 2014 شأن اتفاق رؤساء البلديات، أو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، أو مؤتمر ريو + 20 الذي انعقد عام 2012، حيث تعهدت منظمات متعددة الأطراف ومؤسسات أخرى بـ17 التزاماً طوعياً، وتضمن ذلك تعهد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الثمانية الكبرى باستثمار 175 مليار دولاراً في نظم نقل أكثر استدامة لفترة 10 أعوام. وتطلب ذلك هيكل إبلاغ متبادل وهو أداة لقياس استدامة مشاريع النقل وأهداف ملموسة من أجل رصد وتقييم التقدم المحرز على أساسها.

مقترحات مستقاة من المشاورات

- تكييف النظام الإنساني والأدوات كي تتلاءم بشكل أفضل مع التأهب الحضري والاستجابة." – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- البناء على المبادرات الإقليمية وغيرها من أجل تعزيز تبادل المعارف والخبرات في إدارة المخاطر الحضرية، وذلك من خلال رؤساء البلديات. – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ينبغي بالحكومات الوطنية المصحوبة بدعم دولي بقدر الحاجة إليه، أن تبني قدرات السلطات البلدية والمحلية من أجل تحديد المخاطر الإنسانية في المناطق الحضرية وتلافيها والاستجابة لها وذلك من خلال تدابير تتضمن تدريب الموظفين، وتخطيط للحالات الطارئة المتعددة الأخطار، وزيادة استثمار ميزانيات البلديات في إدارة المخاطر." – المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- استخدام الابتكارات في التكنولوجيا ونظم المعلومات من أجل تصميم برامج تكون موجهة لمعالجة الحاجات الخاصة في المناطق الحضرية ولاستخدام ما هو متوفر في المناطق الحضرية." – المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- الاعتراف بخصوصية الأزمات الحضرية وبأنها تتطلب استجابة تكون مكيّفة أكثر من المستخدمة حالياً." – المشاورة الحضرية العالمية للقمة العالمية للعمل الإنساني
- الانتقال من مفهوم الإمداد إلى مفهوم الدعم، والتشارك مع الجهات الفاعلة المحلية والاستثمار في النظم التي تحدد شكل المدن (الحوكمة، والمجتمع، والأسواق والبنية التحتية)." – المشاورة الحضرية العالمية للقمة العالمية للعمل الإنساني
- الحرص على أن تتمكن البلدات والمدن الأكثر تعرضاً للمخاطر من إدارة التشرد، والاعتراف بالفقر القائم ومكامن الضعف في المناطق الحضرية، والموارد المضافة الضرورية لدعم الخدمات الأساسية." – المشاورة الحضرية العالمية للقمة العالمية للعمل الإنساني

6.2 معالجة شؤون الصحة في الأماكن التي تشهد نزاعات

6.2.1 تحسين النتائج الصحية في العمل الإنساني

تحمل كافة أنواع النزاعات في طياتها مخاطر صحية، وتذكر المجتمعات المتضررة من النزاعات الصحة بين أولوياتها الثلاثة الأوائل.[344]

المخاطر الصحية الناجمة عن الأزمات الإنسانية هي ككل وقت مرتفعة وتسوء. فللنزاعات الطويلة الأجل تأثير متفاوت وطويل الأجل على الصحة، ويوفر في غالبية الأحيان أرضاً خصبة لتفشي الأمراض. وتتسبب أماكن النزاعات بنسبة 60 في المئة من وفيات الأمومة، و53 في المئة من وفيات الأطفال دون الخمسة أعوام، و45 في المئة من وفيات المواليد.[345] ويضاف إلى هذه المشاكل الهجمات ضد المرضى والعاملين في المجال الصحي والمرافق الصحية التي هي من بين الجوانب الأكثر إثارة للقلق في النزاعات الحالية.[346]

وتشير التجارب أيضاً إلى أن للأمن الغذائي والتغذية، إلى جانب الماء والتصحاح، تأثير كبير على الحالة الصحية في سياقات حالات الطوارئ،[347] فيما يتم التغاضي غالباً عن الصحة العقلية[348] والصحة الإنجابية اللتين يمكنهما إلحاق نكسة بالتعافي. وفي بعض الأماكن، قد يثق الأفراد كثيراً، لا سيما من الفئات الضعيفة، بالعاملين في الرعاية الصحية، وبالتالي قد يكشفون لهم عن تجارب في العنف الجنساني التي يخجلون من الإبلاغ عنها للسلطات. بالتالي، يستطيع العاملون في الرعاية الصحية أن يؤدوا دوراً حاسماً في مساعدة الناجين من العنف الجنساني، بما في ذلك العنف العائلي والجنسي، في الوصول إلى الخدمات التي يحتاجونها.[349]

لذا، ينبغي سد الفجوة بين ترتيبات الاستجابة للحالات الصحية الطارئة العالمية وآليات الاستجابة الإنسانية الدولية، مثلاً من خلال مجموعة تدابير صحية تدعمها كافة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ويتضمن ذلك في المقام الأول تعزيز القدرات الصحية الوطنية لمنع حدوث حالات صحية طارئة كبرى، ولبناء نظم دولية قادرة على الاستجابة للحالات الطارئة الكبرى في الصحة العامة في البلدان التي تشهد نزاعات. ويتطلب تأمين وصول الأشخاص إلى رعاية صحية جيدة مساهمات من كافة القطاعات. وبالتالي، تستطيع النتائج الصحية والمؤشرات الصحية أيضاً أن تشكل قياساً شاملاً لفعالية العمل الإنساني التضامني.

الابتكارات في الرعاية الصحية والمعدات الطبية[350]

غالباً ما تعاني المناطق النائية في البلدان النامية من الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية حيث أن العيادات والمستشفيات تقع على مسافات بعيدة تتطلب ساعات للوصول إليها. استحثت هذه المشاكل الأعمال الابتكارية في المعدات الطبية المنقولة الخفيفة الوزن والمتينة والتي تعمل دون كهرباء. فالمعدات المنقذة للحياة للتعقيم، والتخدير، والتشخيص، وتأمين التنفس والإشعاع السيني تتيح للعاملين في مجال الإغاثة والرعاية الصحية أن ينقلوا المريض بفعالية إلى المستشفى.

كما أن نقل الأدوية في البلدان المنخفضة الدخل والمناخات الحارة تشكل عائقاً آخروجد له المبتكرون حلاً. فقد أنتجت شركة "ترو إنرجي" (True Energy) ثلاجة حفظ اللقاحات "شور تشيل" (Sure Chill) التي تعمل على الطاقة الشمسية وتحافظ على الأدوية باردة وذلك دون وصلها بالشبكة الكهربائية. وإضافة إلى كونها تعمل على الطاقة الشمسية، فهي فعالة ما يكفي لأن تحافظ على برودتها لفترة عشرة أيام دون شحنها وتتضمن تكنولوجيا مثبتة للحرارة تكيّف درجات الحرارة الخارجية.

الطباعة الثلاثية الأبعاد في الرعاية الصحية في الحالات الطارئة[351]

توفر الطباعة الثلاثية الأبعاد المرونة وإمكانية التكييف نتيجة قربها من المستخدم والقدرة على مواءمة الأجسام بعد إنتاج نموذج تصميمي. وتدرك الوكالات أن إرسال أطر عمل ونماذج تصاميم رقمياً والطبع في الموقع هو أكثر فعالية ويوفر الوقت والمال. فقد أتاحت السمات المغرية لآلات الطبع الثلاثية الأبعاد في تسهيل الأعمال وتوفير المال لمنظمة أوكسفام (Oxfam) وبائعي التجزئة آيماكر (iMakr) في طبع حنفيات صحية في لبنان، واستعملت أيضاً في هايتي لطباعة اللوازم الطبية. كذلك، لدى اتحاد "ريفوجي أوبن وير" (Refugee Open Ware) برنامج تجريبي لطبع ثلاثي الأبعاد للأطراف الاصطناعية في الأردن يساعد المبتوري الأطراف في منطقة الشرق الأوسط. غير أن الطبع الثلاثي الأبعاد لا يزال يحتاج لمهارات تكنولوجية متقدمة، لكنه يتمتع بإمكانية الإتاحة للموظفين الطبيين والعاملين في مجال الإغاثة لأن ينتجوا لوازم طبية دون إجهاد لوجستي.

وأظهرت الدراسات أيضاً أن منح الأولوية لإعادة دعم الخدمات الصحية يمكنه أن يحفز عملية بناء السلام. ويمكن أيضاً أن تكون التدخلات الصحية مفيدة في التقدم في تحقيق إمكانية وصول المعونة الإنسانية على نطاق أوسع. مثلاً، دعمت حملات التلقيح ضد شلل الأطفال والحصبة وصول المعونة الإنسانية في أماكن الصراعات الحديثة بما فيها أفغانستان، والسودان، وسوريا. وأظهرت الدراسات أن منح الأولوية لإعادة دعم الخدمات الصحية يمكنه أن يحفز عملية بناء السلام.

6.2.2 عقد شراكات عالمية لمعالجة المخاطر الصحية العالمية

أبعد من المخاطر الصحية التي قد تبرز في حالات النزاعات، أظهر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتفشي مرض فيروس ايبولا الأخير في غرب أفريقيا، أن بوسع الأمراض أن تتحوّل بنفسها إلى أزمات إنسانية، لا سيما حيث تكون نظم الصحة العامة المحلية والوطنية ضعيفة أو مستنفدة. لذا، أثارت المشاورات الشواغل حول كيفية تحدي الأوبئة القدرات الوطنية والدولية للاستجابة الإنسانية أو حتى الاستحواذ عليها. فقد ظهر خلال الأعوام الـ65 الماضية حوالي 335 مرضاً معدياً جديداً عند الإنسان،[352] متسبباً بتفشي أمراض محلية أو تفشي أمراض على نطاق أوسع أو حتى بجوائح، ما تسبب بالعديد من الوفيات واضطرابات اجتماعية واقتصادية خطيرة. وتشمل الأمثلة الحديثة بالإضافة إلى ايبولا، إنفلوانزا الطيور والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية. كما أن هناك احتمالاً كبيراً بوقوع أزمات مستقبلية تتسبب بها عوامل مسببة للأمراض معروفة أو جديدة كنتيجة للتغيرات البيئية وفي نمط العيش والمتعلقة بالتحوّلات المناخية، وتنقل السكان، واختلالات في الموائل الحيوانية الناجمة عن إزالة الغابات والحضرنة.

وتعني الصعوبة في التنبؤ بتفشي الأمراض وإمكانية انتشارها خارج الحدود أنه بات من الأمور الحيوية تعزيز ترتيبات التعاون الدولي من أجل الكشف المبكر للأمراض والسيطرة السريعة عليها، مثلاً، من خلال تعزيز إطار اللوائح الصحية الدولية،[353] وتأمين انتشار القدرات على التصدي بسرعة، وتوفير الصناديق الاحتياطية بسرعة لحالات الصحة العامة الطارئة. كما أن هذه التحديات تتطلب أيضاً معالجة مكامن الضعف المعروفة كالافتقار إلى خطط وطنية وإقليمية وعالمية للتأهب للأوبئة، والفجوات في رصد الأمراض وتبادل المعلومات، والنظم الصحية الوطنية والمجتمعية الشديدة الضعف، والنقص في المعرفة والمهارات بين المستجيبين في المجال الصحي والإنساني. وبما أن العمل المبكر حيوي للسيطرة على تفشي وانتشار الأمراض عند المصدر، يشكل عاملو الصحة المجتمعية المحلية خط الدفاع الأول والأفضل.[354]

البيانات في الوقت الحقيقي للوصول إلى لوازم اللقاحات في أوغندا[355]

"أمتراك" (mTrac) الخاص باليونيسف هو منصة إلكترونية للرسائل النصية القصيرة وتجميع البيانات وتحليلها متوفر على منصة التطبيقات المفتوحة المصدر "رابيدبرو" (RapidPro) التي تتيح للمجتمع الدولي للتنمية وضع بصرياً برامج وتطبيقات وطنية قابلة للتعديل. تم تطوير أمتراك لتمكين العاملين في المرافق الصحية وعاملي الصحة المجتمعية من تقديم تقارير روتينية تغطي مراقبة أسبوعية للأمراض ومخزونات العقاقير دون تكلفة، وذلك عبر هواتفهم الخلوية الأساسية الخاصة. ويستخدم أكثر من 16,000 عاملاً في المرافق الصحية في 3,200 مرفق صحي أمتراك على الصعيد الوطني في أوغندا، واستخدم بنجاح لمتابعة مخزون الأدوية الأساسية في المرافق الصحية. وبالتالي، مكن الرصد في الوقت الحقيقي لمؤونة اللقاحات من معالجة انقطاع المخزون، وأدى إلى زيادة في تغطية التحصين بالجرعة الأولى من اللقاح الثلاثي من نسبة 52 في المئة إلى 98 في المئة خلال فترة عام.

تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي سد الفجوة بين الترتيبات العالمية للاستجابة الصحية للحالات الطارئة وآليات الاستجابة الإنسانية الدولية.[356] وهذا الأمر حيوي بشكل خاص حيث يكون العاملون المستجيبين أنفسهم في كلا المجالين الصحي والإنساني معرضين للخطر إلى جانب المستفيدين منهم. لذا الحفاظ على الثقة بينهم هو بالغ الأهمية لسلامتهم المتبادلة ولفعالية الجهود المبذولة للسيطرة على المرض والوقاية منه. وأشارت المشاورات إلى إمكانية التواصل الاجتماعي أن يساعد في تتبع تطور المرض، وتبادل المشورة للوقاية، وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي يمكنها أن تولد جزعاً لا مبرر له وتجاوبات اجتماعية مختلة كوصم المرضى على سبيل المثال.

> تتطلب الأزمات التي يتسبب بها تفشي الأمراض من المجتمعات الصحية والإنسانية أن تعمل معاً."
>
> منظمة الصحة العالمية
> ورقة عمل للقمة العالمية للعمل الإنساني

وبوسع القطاع الخاص والمراكز الطبية الأكاديمية في البلدان التي لا تعاني أزمات أن تؤدي دوراً أكبر وذلك من خلال تعبئة موارد وشبكات مهاراتها.[357] فقد سلطت التجربة مع ايبولا الضوء على الدور المفيد للجهات العسكرية في الاستجابة السريعة في مكافحة الأوبئة، لكن ثمة حاجة لضمان عدم اعتبار ذلك جبرياً من خلال تحديده بوضوح ووضع الحدود له.

الإطار 20: فريق تعبئة مساعدات القطاع الخاص لمواجهة فيروس الإيبولا[358]

قررت في آب/أغسطس 2014 أربع شركات تعدين تعمل في غرب أفريقيا إنشاء منصة حوار لتبادل المعلومات حول فيروس ايبولا وآثاره على الأنشطة التجارية. فتحوّل فريق تعبئة مساعدات القطاع الخاص لمواجهة الإيبولا إلى مبادرة عالمية تشمل ما يزيد عن 100 عضو على المستوى العالمي، إلى جانب عدد أكبر من المجموعات القطرية التي أنشئت في ليبيريا، وغينيا، وسيراليون. ووفرت الشركات المشاركة دعماً حاسماً للأمم المتحدة ومستجيبين آخرين للحالات الطارئة من خلال التبرع بالأموال والموظفين والمعدات، إلى جانب إقراض الخبرات والدعوة إلى استجابة شاملة لعدة قطاعات تكون منسقة بشكل أقوى.

مقترح مستق من المشاورات

" يجب منح موظفي الصحة المحلية وعاملي الصحة المجتمعية - - إمكانية الحصول على التدريب والموارد والدعم الضروريين للقيام بعملهم بأمان وفعالية." – ورقة موقف منظمة الصحة العالمية للقمة العالمية للعمل الإنساني

6.3 معالجة التشرد في سياق الكوارث وآثار أخرى لتغير المناخ

أصبح 26,4 مليون شخص مشرداً حديثاً كل سنة خلال الأعوام السبعة الماضية نتيجة وقوع كوارث مفاجئة كالفياضانات والأعاصير.[359] وغادر آخرون منازلهم نتيجة التأثيرات البطيئة التطور لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر والجفاف. ويتوقع أن تفاقم آثار تغير المناخ هذا الاتجاه بشكل مثير مع توقع الخبراء أن احتراراً من 4 درجات قد يؤدي إلى ارتفاع في مستويات سطح البحر ويشرد بين 1,2 مليون و2,2 مليون شخص من منازلهم في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي والمحيط الهادئ، إلى جانب هبوب عواصف وفياضانات تهدد المناطق المنخفضة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.[360] وقد تزيد من الحاجات الإنسانية أيضاً آثار أخرى لتغير المناخ كغزارة الأمطار، والأعاصير المسببة للأضرار، واتجاهات تحمض المحيطات وتجففها[361].

> يشكل وضع الأطر القانونية بشأن الهجرة العابرة للحدود والناجمة عن الكوارث وآثار تغير المناخ حاجة ضرورية في منطقة المحيط الهادئ في عملية استعدادنا لأي انتقال ضروري."
>
> مشارك من جزر كوك في المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، المشاورة الإلكترونية

بالتالي، شكل التشرد في إطار الكوارث، بما في ذلك التشرد الذي تسببت به تأثيرات تغير المناخ، شاغلاً مشتركاً في المشاورات الإقليمية. فقد أكدت المجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية وممثلو الحكومات في المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ، أن التشرد والانتقال الطوعي والمخطط له يجريان فعلياً نتيجة تغير المناخ، لا سيما في المجتمعات المحلية في الأراضي المنخفضة والساحلية والجزر المرجانية.[362] وفي مشاورة جنوب ووسط آسيا، عبر الأشخاص عن قلقهم بشأن المخاطر الحضرية المتزايدة المتعلقة بالتشرد في إطار تغير المناخ.[363] وسلطت المشاورات الضوء على الحاجة لمعالجة حيازة الأراضي، والسكن الملائم، وفرص العمل، والحصول على الغذاء للمشردين.

تجدر الإشارة إلى أن الانتقال يجب أن يتم على نحو يكون مخططاً له ومنظماً وتشاركياً. كما أن صون الثقافة، بما في ذلك الروابط بأرض الأجداد هوأساسي في مناطق عديدة تتصارع مع تغير المناخ شأن أفريقيا جنوب الصحراء وجزر المحيط الهادئ. وكما عبر عضو مجتمع من منطقة المحيط الهادئ قائلاً، "مجرد التفكير بأننا سنضطر يوماً ما إلى مغادرة جزرنا وأرض أجدادنا بسبب تغير المناخ... مفطر لقلب معظم سكان الجزر في المحيط الهادئ."[364] وللحرص على انتقال الأشخاص بكرامة وتفادي المجابهات الطائفية في الوقت نفسه، تحتاج المجتمعات المحلية والسلطات إلى أن يحددوا معاً الأرض التي يستطيع الأشخاص الانتقال إليها.

> نحتاج لتعزيز تخفيف مخاطر الكوارث والتكيّف مع تغير المناخ في منطقة المحيط الهادئ... [حتى] يتمكن الأشخاص من تفادي التشرد ككل إذا ما وقعت كارثة، أو التشرد لفترة زمنية قصيرة. ويجب ألا تكون المساعدة الإنسانية الخيار الوحيد لأنها علاجية أكثر منها استباقية."
>
> أكاديمي من أستراليا في المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصالح

وحالياً، الأطر القانونية والمؤسسات الوطنية والدولية غير مجهزة للاستجابة للأشخاص المشردين نتيجة الكوارث وآثار تغير المناخ ولحمايتهم. ولمعالجة هذه الفجوة، أطلقت عملية استشارية حكومية دولية تقودها الدولة ومعروفة بمبادرة "نانسن" (Nansen) في عام 2012. واعترفت مشاورة جنوب ووسط آسيا أيضاً بالحاجة لنهج طويل الأجل وقائم على التنمية تضعه الحكومات تزامناً مع توفير تمويل وموارد دولية من أجل وضع سياسات تكون أكثر اتساقاً واستدامة.[365]

مقترحات مستقاة من المشاورات

- ينبغي عقد اتفاقيات بين الحكومات تتعلق بشبكات الحماية والأمن الاجتماعي من أجل التشرد العابر للحدود الناجم عن الكوارث والمستحث مناخياً، وفق الاقتضاء." – المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- ثلاثة أهداف رئيسية ذات صلة بانتقال الأشخاص:
  - ✔ تفادي التشرد القسري من خلال وضع تدابير تخفيفية فضلى؛

- ✔ الحرص على أن يكون الأشخاص المشردين محميين مع احترام حقوقهم ووفقاً لحاجاتهم ومكامن ضعفهم؛
- ✔ إشراك الأشخاص المشردين والمجتمعات المضيفة في الاستجابات الإنسانية."

– المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

6.4 الاستعداد للجيل الجديد من المخاطر الإنسانية

سوف تستمر المخاطر الناشئة الموجزة آنفاً وأخرى لم يتم تحديدها بعد، في تحدي المعرفة والقدرات القائمة. فتغير المناخ والتهديدات الناتجة عنه شأن شح الماء وندرة الغذاء، وتشرد السكان، والصراعات، والأحداث المتنامية للكوارث المتعاقبة حيث وعلى سبيل المثال، بوسع الأحداث الطبيعية أن تثير أزمات كيمائية، وبيولوجية، وإشعاعية، ونووية، تتطلب معرفة ومهارات جدد تتخطى كثيراً القدرات الحالية لمعظم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

فقد أثبت تفشي فيروس ايبولا أهمية التأهب المتعدد التخصصات. لذا، تتطلب مخاطر الكوارث المنبثقة من التكنولوجيات النووية وغيرها، والتطرف المتنامي، والشقاق الطائفي أو الإرهاب البيولوجي جميعها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تعمل مع فروع معرفة متعددة، بما فيها خبراء في العلوم، والصحة، وخبراء عسكريين وأمنيين من أجل أن يضعوا معاً استراتيجيات بشأن الوقاية والتأهب والاستجابة. وقد تم دعم الحاجة لهذا النهج المتعدد التخصاصات في المشاورات الإقليمية[366] ومنتدى حالات الطوارئ البيئية.

مقترحات ناشئة

ذكرتنا المشاورات أن أزمات الغد بدأت فعلياً. لذا، ينبغي تحديث ترتيات الاستجابة العالمية كي تستجيب للديناميات المعقدة والمتغيرة للتهديدات العالمية أو لعدم اليقين وعدم إمكانية التنبؤ التي تنبثق منها هذه التهديدات وتساهم فيها.

أولاً، دعت المشاورات في عالم يتحضرن بسرعة، **إلى إنشاء تحالف عالمي جديد للأزمات الحضرية لمعالجة المخاطر المتنامية للأزمات في المدن.** ويتوقع أن يحرك هذا التحالف جدول أعمال من أجل تحويل كيفية معالجة الحاجات الإنسانية التي تطلقها الصراعات أو الكوارث الطبيعية في الأماكن الحضرية. سوف يعبئ التحالف التزامات واستثمارات لتحسين إدارة المخاطر فيما يضع في الوقت نفسه آليات استجابة خاصة بالمناطق الحضرية تعتمد على أشخاص، وهياكل أساسية، ونظم تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات وتركز بشكل خاص على البلدات والمدن الأكثر عرضة للخطر. وسوف يعمل التحالف المسترشد بميثاق مشترك، مع الجهات الفاعلة المحلية والحكومات البلدية بشكل خاص، في المدن في أرجاء العالم من أجل زيادة التأهب، ووضع قائمة عالمية بالخبراء المعنيين بالمناطق الحضرية المحليين والإقليميين والدوليين القابلين للانتشار، وتعزيز آليات الحوكمة الحضرية والحماية، ودعم الهياكل المحلية من أجل بناء بلدات ومدن تكون أكثر أمناً وقدرة على الصمود في وجه الأزمات.

ثانياً، ينبغي دعم **جهود عالمية متجددة لمعالجة المخاطر الصحية العالمية**، بما في ذلك الأوبئة، إلى جانب جهود الحكومات من أجل تعزيز النظم الصحية المجتمعية وعلى المستوى القطري كخط دفاع أول. وثمة حاجة لتأمين حماية فضلى للعاملين الصحيين والمرافق الصحية، وتأمين الوصول إلى مجموعة معيارية من الخدمات الصحية، إلى جانب إعادة إنشاء النظم الصحية بسرعة خلال التعافي من الأزمة. كذلك، ثمة حاجة لإدارة تفشي الأمراض العابر للحدود وذلك من خلال تنفيذ أفضل للوائح الصحية الدولية (2005)، وتأمين انتشار القدرات على التصدي بسرعة وتوفير الصناديق الاحتياطية.

ثالثاً، استناداً إلى الإنذارات المنبثقة عن المشاورات بشأن تغير المناخ، ينبغي حث التعاون الإقليمي على **معالجة حالة التشرد الحالية والمستقبلية الناجمة عن تغير المناخ** وعوامل أخرى، والبناء على الالتزامات العالمية لمعالجة التهديد الذي يثيره تغير المناخ بشكل حاسم. وسوف يكون من الضروري تفادي التشرد القسري وذلك من خلال تدابير تخفيفية، والحرص على أن تتم أي عملية انتقال على نحو مخطط له ومنظم وتشاركي. كما تحتاج أطر العمل القانونية والمؤسسات الوطنية والدولية لتحديث عاجل من أجل مساعدة وحماية الأشخاص المشردين نتيجة الكوارث، بما في ذلك الأطر القانونية والمؤسسات المرتبطة بآثار تغير المناخ.

أخيراً، يمكن **دعوة فريق استشاري مستقل** إلى عقد اجتماع لتقديم المشورة بشأن الاستعداد لجيل جديد من التهديدات وإدارة المخاطر الإنسانية المستقبلية. ويجدر بهذا الفريق أن يتضمن خبراء من كافة المناطق.

الجزء الثالث

عقد شراكات متنوعة

الفصل 7
إعادة تنظيم العمل الإنساني

شددت مشاورات القمة العالمية للعمل الإنساني بثبات على ضرورة أن يتكيّف النظام الدولي الحالي للعمل الإنساني مع التغيير، وتنوع مشهد الجهات الفاعلة والأطر، وتعزيز العلاقات مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك القطاعين العسكري والخاص. ويتطلب هذا التكييف تغيرات أساسية مع دفع لتحديد مكان التأهب للكوارث والاستجابة لها ومع آليات استجابة تكون متناسبة أكثر مع السياق. كذلك، يجب على الجهات الدولية الفاعلة في المجال الإنساني أن تؤدي دوراً متزايداً في الدعم حيث أمكن.

بالتالي، صدرت عن المشاورات للقمة العالمية للعمل الإنساني دعوة شديدة للمجتمع الدولي من أجل:

- ✔ إعادة التأكيد على الأهمية العالمية للمبادئ الإنسانية الأساسية؛
- ✔ تعزيز المسؤوليات المحلية والوطنية في إدارة الأزمات بمساندة المجتمع الإنساني الدولي وذلك من خلال تأديته لدور داعم كلما أمكن، وبمساعدة إضافية من خلال استعراض الأدوار الحالية وترتيبات التعاون؛
- ✔ توسيع الشراكات من أجل تنويع العمل الإنساني، لا سيما من خلال وضع إطار تعاون جديد بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي وجهات فاعلة أخرى، وتوثيق الروابط مع القطاعين الخاص والعسكري؛
- ✔ بناء الثقة والمساءلة والتركيز على تحقيق نتائج؛
- ✔ الالتزام بإرادة سياسية أقوى وتعهد استراتيجي بشأن الحماية، بما في ذلك تحسين سلامة وأمن العاملين في مجال الإغاثة؛
- ✔ تعزيز التطبيق المتساوق للابتكار لمعالجة التحديات الإنسانية.

"يتضح أكثر فأكثر كما أفاد الآخرون، أن خليط النظام الإنساني الذي تطور خلال الأعوام الـ70 الماضية يكافح لتحمل عبء الأزمات الحالية. نحتاج لأن نمعن التفكير في كيفية الإصلاح، ونعم، في كيفية الاختراع... هذه هي المهمة التي يجب أن نركز عليها قبل انعقاد القمة العالمية للعمل الإنساني، ألا وهي اختراع المستقبل."

السفيرة سمانثا باورز، الممثلة الدائمة لدى الأمم المتحدة، في المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني الذي انعقد في نيويورك

7.1 احترام المبادئ الإنسانية

ثمة مجموعة من المبادئ الإنسانية الأساسية الراسخة في بؤرة العمل الإنساني والتي أكدتها كافة الحكومات من خلال قرارات صادرة عن الأمم المتحدة.[367] فقد دعت المشاورات الأطراف التي ستشارك في القمة العالمية للعمل الإنساني لأن تعيد تأكيد التزامها بالمبادئ الإنسانية الرئيسية ولأن تدعم الدول والمنظمات بالكامل هذه المبادئ وتطبقها بشكل ملائم،[368] بخاصة مبدأ الإنسانية.

كذلك، أعادت المشاورات التأكيد بشكل مدوي على الأهمية العالمية للمبادئ الإنسانية الرئيسية.[369] وسلطت الضوء أيضاً على التحديات في تطبيقها بثبات، واقترحت أن المبادئ الإنسانية سوف تكون مدعومة بشكل أفضل إذا أخذ تطبيقها بالاعتبار النهج القائمة على الحقوق،[370] واحترام مركزية الأشخاص المتضررين، ودعم العمل الإنساني الذي تحركه الجهات المحلية.[371] كما دعت المشاورات المنظمات الإنسانية إلى إبداء التزام بالمساءلة يتسم بجدية أكبر.[372]

> سوف يتمكن العاملون في المجال الإنساني من الوصول إلى المدنيين المحاصرين بين النيران فقط إن ندعم مبادئنا بدون مساومة. وعلينا أن نقدم الإغاثة والحلول المستدامة بنزاهة وحياد وبشكل مستقل عن جداول الأعمال العسكرية أو السياسية."
>
> يان ايغلاند، الأمين العام لمجلس اللاجئين النرويجي على المدونة الإلكترونية للقمة العالمية للعمل الإنساني

الإطار 21: المبادئ الإنسانية[373]

الإنسانية. يجب معالجة معاناة الإنسان أينما وجدت. فهدف العمل الإنساني يكمن في حماية الأرواح والصحة وضمان صون كرامة الإنسان.

الحياد. ينبغي على الجهات الفاعلة في العمل الإنساني ألا تنحاز في الأعمال العدائية أو تشارك في جدالات ذات طابع سياسي، أو عنصري، أو ديني، أو ايديولوجي.

النزاهة. يجب القيام بالعمل الإنساني على أساس الحاجة فقط، مع منح الأولوية لحالات الاستغاثة العاجلة ودون أي تمييز على أساس الجنسية، أو العنصر، أو نوع الجنس، أو الدين، أو المعتقد، أو الطبقة الاجتماعية، أو الآراء السياسية.

الاستقلالية. يجب أن يكون العمل الإنساني مستقلاً بذاته عن الأهداف السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية أو أية أهداف أخرى قد تحترمها أي جهة فاعلة في ما يتعلق بالمناطق حيث يتم تنفيذ العمل الإنساني.

بالتالي، لا يمكن للمبادئ الإنسانية إلا أن ترفع مستوى جهودنا لمعالجة تحديات العصر المعقدة إذا كان ثمة احترام لها. لكن أظهرت المشاورات مفهوماً قوياً بأن العديد من الجهات الفاعلة في العمل الإنساني لا تتصرف هي نفسها فعلياً وفق هذه المبادئ. ففي دراسة استقصائية أجريت في خمسة بلدان مع الأشخاص المتضررين قبل انعقاد المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أعطى الأشخاص المتضررون نقاطاً بين 2,9 و5 من أصل 10 كحد أقصى عندما سئلوا عن درجة شعورهم عما إذا كانت المنظمات الإنسانية حيادية ونزيهة.[374] وفي حدث إلكتروني خاص عن مبدأ الحياد، أجابت نسبة 69 في المئة من المشاركين بـ"لا" عندما سئلوا عما إذا كانوا يعتقدون بأن المنظمات الإنسانية تستطيع الادعاء بصدقية بأنها حيادية.[375] وعبرت إحدى نتائج المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني عن أن "العديد من القيود الموضوعة على إمكانية الوصول تتأتى من الشعور بأن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ليست نزيهة."[376]

الشكل 19: مفاهيم الحياد والنزاهة

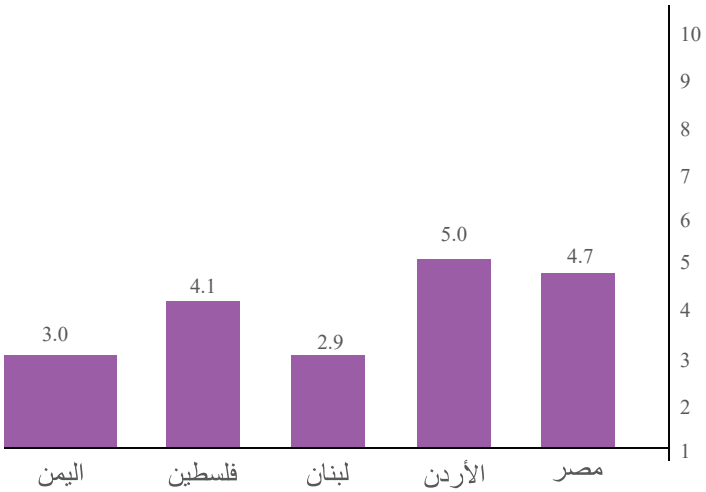

المصدر: المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصالح*

الشكل 20: مفاهيم الحياد هل تستطيع معظم المنظمات الإنسانية الادعاء بأنها حيادية؟

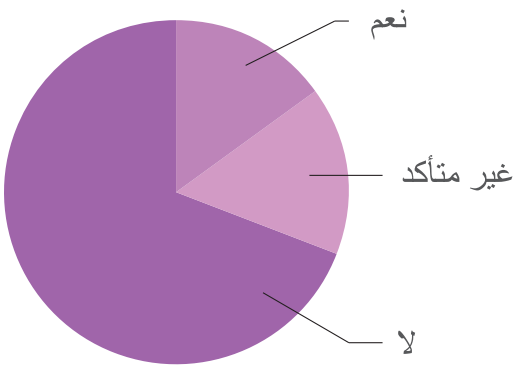

المصدر: الحدث الإلكتروني الخاص بشأن مبدأ الحياد للقمة العالمية للعمل الإنساني

قد تكون هذه النتيجة المبينة أعلاه ناجمة عن عدد من العوامل. فالجهات الفاعلة الدولية قد لا تفهم كيف يجب معرفة الفارق الدقيق بين السياقات الثقافية المختلفة، وكيفية إشراك السكان المحليين في تطبيقها. وقد تقوم المنظمات الإنسانية ببعض التسويات نتيجة ضغوطات سياسية أو تمويلية. وأشار المشاركون أيضاً إلى التناقضات التي قد تبرز عندما تقبل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تمويلاً من حكومة هي طرف أيضاً في الصراع، أو التي قد تبرز عندما تعمل وكالات الأمم المتحدة إلى جانب بعثات حفظ السلام.[377]

بالتالي، تعزيز المساءلة من خلال الاستفهام من الجهات الفاعلة في العمل الإنساني ليس عن قدر فعالية عملها أو فاعليته فحسب، بل أيضاً عن مدى التزامها بمبادئها، سوف يدعم الاتساق ويبني الثقة. فإذا منحت أعمال التقييم والمراجعة العادية التي يتم من خلالها تقييم العمل الإنساني وتمويله من الجهات المانحة،[378] أهمية كافية للمبادئ فسوف تشكل هذه النتيجة محركاً عملياً لتغير السلوك.

وفي وجود هذا العدد الكبير من الجهات الفاعلة ذات الخلفيات المختلفة التي تشارك في إدارة الأزمات، وغالباً في ظروف يكون معترضاً عليها، فقد يحتمل أن يتم اعتبار تطبيقها للمبادئ ذاتياً نوعاً ما. لذا، قد يساعد تحديث التوجيهات الشاملة لتأثير السياقات الثقافية المختلفة الجهات الفاعلة في المجالين السياسي والإنساني على تبيان كيف ينبغي تطبيق المبادئ في الأزمات الحاضرة، إلى جانب وضع برنامج تعلم متبادل وذلك من أجل تحسين الممارسة. كما دعت المشاورات أيضاً إلى "إجراء حوار يتسم بالمتانة ضمن الجهات الدينية وبينها من أجل ليس فقط فهم المبادئ الإنسانية ونصوص القانون الدولي الإنساني فحسب، بل النظر أيضاً في العلاقات مع (وبين) الأديان والتقاليد والثقافات".[379] مثلاً، يمكن استعراض التوضيحات بين المفاهيم القائمة عبر تقاليد مختلفة وأطر العمل القانونية الدولية من أجل وضع تدخلات خاصة بالسياق يمكنها أن تساعد وتحمي الأشخاص الضعفاء.[380]

إضافة إلى ذلك، تشكل الخدمة الطوعية طريقة ثابتة للتعبير عن الروح الإنسانية في كافة الثقافات. فالعديد من الخدمات الاجتماعية الأساسية يتم تقديمها لملايين الأشخاص في أرجاء العالم من قبل متطوعين يعملون في حيهم الخاص أو عبأتهم الهيئات الإنسانية للذهاب بعيداً في الميدان، بما في ذلك إلى بلدان أخرى. وإلى جانب القيمة الهائلة لعمل المتطوعين الذي يقومون به، فهم يشكلون مثلاً عملياً للتضامن الذي يوحد العالم. وثمة مجال لرفع مستوى برامج العمل التطوعي، مثلاً تشريعات وطنية داعمة وسياسات خاصة بمكان العمل واستثمارات مكثفة.

مقترحات مستقاة من المشاورات

- " تعزيز التزام عالمي يكرر تأكيد المبادئ الإنسانية الأساسية." – المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- " الحرص على احترام المبادئ الإنسانية وأن تكون مفهومة من الجميع وذلك من خلال:
  - ✔ تعزيز المبادئ الإنسانية من قبل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما فيها المجتمع المدني
  - ✔ الحرص على أن تكون القرارات متخذة وفقاً للحاجات القائمة ودون دعم طرف من أطراف الصراع." – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني – موجز الرئيسين
- " إعادة التأكيد على المبادئ الإنسانية والحرص على فهمها واحترامها من جانب كافة الجهات الفاعلة، والحرص على أن يطبقها العاملون في المجال الإنساني." – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- " إعادة تأكيد المبادئ الإنسانية الشاملة للإنسانية، والحياد، والنزاهة، والاستقلالية التشغيلية، مع التركيز على الحقوق والإدماج." – المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- " أعيد التأكيد على المبادئ الإنسانية على نطاق واسع واعتبرت ذات أهمية في تيسير قدرات المنظمات الإنسانية على العمل في المناطق التي تشهد نزاعات." – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- " يشكل الامتثال بالمبادئ الإنسانية الشاملة للنزاهة، والحياد، والإنسانية، والاستقلالية قاعدة أساسية للعمل الإنساني الفعال." – المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

" الموافقة على 'اتفاق متعدد الأديان' من أجل إعادة التأكيد على المبادئ الإنسانية (بما في ذلك البندين 1 و3 من اتفاقيات جنيف لعام 1949)" – منظمة فرسان مالطة، الندوة المعنية بالأديان مجتمعة للقمة العالمية للعمل الإنساني

" إن وضع تشريعات وسياسات لدعم شبكات المتطوعين والجماعات يمكنه أن يعزز أكثر التأهب المجتمعي للكوارث والاستجابة لها والقدرة على مواجهتها." – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

7.2 "قلب النظام رأساً على عقب"

دعت المشاورات إلى إجراء تغيير جذري في النظام الإنساني الدولي، بما في ذلك المطالبات الثابتة والاضطرارية للتغيير في إدارة العمل الإنساني على الأرض وعالمياً. وأشار المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني إلى أن "العديد من التوصيات لـ'تكييف النظام الدولي' ركزت على تحديد أماكن الموارد، والسلطات المعنية باتخاذ القرار والتنسيق للعمل الإنساني".[381]

7.2.1 تمكين الاستجابة التي يحركها الأشخاص

كما أشير إليه في الجزء الأول من هذا التقرير، شكل وضع الأشخاص في بؤرة العمل الإنساني إحدى أقوى الدعوات والأكثر ثباتاً خلال المشاورات. لكن الأشخاص المتضررون ومنظمات المجتمع المدني سلطوا الضوء بثبات على أنه يتم استشارتهم وإشراكهم في عمليات التخطيط للاستجابات الإنسانية وتنفيذها وتقييمها على نحو غير كاف.

إذا كان علينا أن ننشئ اليوم نظاماً إنسانياً جديداً، نرى أنه يجدر بالحكومات الوطنية أن تكون في بؤرة هذا النظام، وتكون مدعومة من مجتمعاتها المدنية المحلية وتخضع لمساءلتها، مع وجود الجهات الفاعلة الدولية إلى جانبها لمد يد العون لها عند الضرورة."

أوكسفام، قلب النظام رأساً على عقب

فوضع الأشخاص في بؤرة العمل الإنساني يتطلب تحولاً في السلطة. ويعني ذلك، كما تم بحثه في الجزء الأول من هذا التقرير، أنه ينبغي أن يحظى الأشخاص المتضررون بإمكانية وصول أكبر إلى المعلومات والتشارك أكثر في عملية اتخاذ القرار، وأن يتم تمكينهم من مساءلة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والحكومات أيضاً بشأن تلبية طلباتهم ودعم سلامتهم وحقوقهم وصون كرامتهم.[382] وبالرغم من التقدم المحرز، لا زال هناك فجوات هامة في التشارك بشكل مجدي مع الأشخاص المتضررين كي تكون القرارات مستنارة. إذاً، لمَ هذا التقدم شديد البطء رغم أن هذه القضايا معروفة ونوقشت لفترة طويلة؟

وتكمن مشكلة أساسية وهي أن هيكل التحفيز للجهات الفاعلة في العمل الإنساني يعزز هيكلية تنازلية. فالتنافس للحصول على الموارد والظهور في وسائل الإعلام يحرك الاستجابة الإنسانية، وهناك القليل من الجزاءات المفروضة على الأداء الضعيف. لذا، سلطت المشاورات الضوء على أن المنظمات الإنسانية لا تخضع للمساءلة بشأن ملاءمة المعونة التي تقدمها أو حسن إصغائها واستجابتها للأشخاص المتضررين،[383] وبالتالي لا تواجه العواقب فيما إذا أخفقت في تلبية توقعات الأشخاص المتضررين من الأزمات مقارنة بالجهات المانحة.[384] وفي النهاية، قد يعتمد التقدم في هذا المجال على تغيير الجهات المانحة لهياكل التحفيز من أجل دعم المتطلبات لإشراك المجتمعات المحلية المتضررة في عمليات التصميم والتقييم.

يجب ألا يشكل التعاون هدفاً بحد ذاته، بل أداة لخدمة المستفيدين بشكل أفضل استناداً إلى مبدأ التكامل على الأرض."

بيتر مورر، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني التي انعقدت في الأردن

قد حان الوقت كي تضمن المنظمات الإنسانية القيام بتحويل حقيقي للسلطة إلى الأشخاص المتضررين وذلك من خلال السعي إلى عقد شراكات حقيقية مع المجتمعات المحلية المتضررة وجهات فاعلة محلية ووطنية أخرى،[385] بدلاً من معاملة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية الجنوبية كمتعاقدين من الباطن[386]. وللتمكن من تحقيق ذلك، دعت المشاورات إلى القيام باستثمار أكبر في دعم وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية. وكمثل ايجابي على ذلك، إنشاء "أكاديمية القيادة في المجال الإنساني"[387] مؤخراً التي تهدف إلى تدريب الجيل التالي من القادة والمستجيبين الإنسانيين، لا سيما الذين يتواجدون في البلدان والمجتمعات المحلية الهشة المتضررة من النزاعات.

وإذ تشير المشاورات إلى أن المسؤولية الأولى في تأمين المساعدة الإنسانية والحماية تقع على عاتق الحكومات، دعت أيضاً الجهات الفاعلة الدولية إلى دعم وتيسير تعاون واستجابة الحكومات للكوارث، معترفة بالحاجة لعقد شراكات وأعمال تعاون على مستويات مختلفة وفي أوضاع مختلفة، لا سيما في النزاعات المسلحة[388] [تم بحثه في الجزء الثاني]. فالحكومات يجب أن تقوم بمسؤولياتها على مستويات مركزية ودون الوطنية، بما في ذلك على مستوى السلطات البلدية، وأن ترتكز هذه المسؤوليات على التشريعات الوطنية بشأن التأهب للحالات الطارئة.[389] وحيث ليس هناك أي وجود لنظم الاستجابة للكوارث الوطنية أو تكون ضعيفة، ينبغي بالحكومات أن تنشئ منصات يمكن التنبؤ بها للتعاون مع أصحاب المصالح المختلفين الذين يساهمون بتقديم الخبرة، بما في ذلك الشبكات المجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني، والشباب، والمنظمات النسائية، والقطاع الخاص، والقطاع العسكري وخدمات الاستجابة للحالات الطارئة[390] [تم بحثه في الفصل 5].

> أفصحت المجتمعات المحلية في فاناتو عن أهمية حلقات التغذية المرتدة كونها شعرت بأن المنظمات الإنسانية استشارتها بشكل مفرط بعد وقوع الإعصار المداري بام، لكن لم يتثبت لها أن عملية اتخاذ القرار استنارت بالتوصيات.

وعندما تستحوذ الحالات الطارئة على قدرات الاستجابة المحلية والوطنية ويكون ثمة حاجة للدعم الخارجي، ينبغي تمويل هذا الدعم وتنفيذه من أجل تعزيز آليات التنسيق بدلاً من تقويضها، وذلك على مستوى المجتمعات المحلية أو المستوى البلدي أو الوطني وفقاً للسياق. وعندما يكون ثمة حاجة لتدخل الهياكل الدولية، ينبغي أن تكون هذه الأخيرة شاملة أكثر للجهات الفاعلة المحلية من حيث اللغة والموقع والعملية، ما يشكل تغييراً يجب أن يكون مدعوماً بقيادة على أعلى المستويات. ويجدر بالتحليلات وتخطيط القدرات أن تنير الاستجابات الدولية من حيث المقياس، وتحدد الفجوات التي تتطلب استثماراً من أجل تعزيز القدرات الوطنية والمحلية. وكما عبر عن ذلك أحد المشاركين في المشاورات الإقليمية، "ينبغي بالعمل الإنساني أن يكون محلياً قدر الإمكان ودولياً وفق المقتضى."[391]

> المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني
> تحليل أصحاب المصلحة

وأساساً، تعتمد النظم والآليات الأكثر ملاءمة وفعالية لتلبية حاجات الأشخاص المتضررين ومساعدتهم على استعادة قدرتهم على الاعتماد على الذات، على السياق المحدد حيث يجري العمل الإنساني. وقد أشارت المشاورات[392] وعدة دراسات ومبادرات رئيسية[393] إلى الحاجة لأن يكيّف النظام الإنساني الدولي استجابته مع سياقات مختلفة كنقطة محورية لعمل إنساني يكون أكثر فعالية.

> إنه طريق ذو اتجاهين. يتعلق الأمر لنقل، بالجهة المانحة والمجتمع الدولي الذين عليهم أن يستسلموا لسلطة ما ويتفادوا الخطر قليلاً، لكن الأمر يتعلق ايضاً بالحكومات الوطنية والمجتمع المدني الوطني في إثبات استعدادهم للتشارك في العمل ، وإلى حد ما، أن يرتبوا أمورهم أحياناً.

> مشارك في المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني الذي انعقد في نيويورك

كما أن التحليل السياقي المحسن هو ذات أهمية لتحديد القياس والنطاق الصحيحين للمساعدة الإنسانية والحماية الوطنيتين والدوليتين للمجتمعات المحلية المتضررة. وبخاصة، ينبغي أن يحرص هذا التحليل على أن تصبح الجهات الفاعلة الدولية في المجال الإنساني ملجأ أخيراً وتتدخل فقط عندما يتم الاستحواذ على كافة القدرات والهياكل والنظم القائمة[394]، وتدعم الجهات الفاعلة المحلية بدلاً من إضعافها أو ترحيلها. وبالمقابل، سوف يساعد التحليل أيضاً في تحديد الحالات حيث تحتاج الجهات الدولية الفاعلة في المجال الإنساني إلى رفع مستوى استجاباتها أو تبني نهج مختلفة.[395]

وعليه، أشارت المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا إلى أن هياكل التعاون الدولية والإقليمية والوطنية عملت جيداً عندما استجابت للكوارث الطبيعية، لكنها كانت أقل جهوزية لحالة طارئة معقدة. كما شجع بعض أصحاب المصالح على إجراء تحليل سياسي، سواء أكان في حالات الكوارث الطبيعية أو النزاعات أو الأزمات الإنسانية الطويلة الأجل.[396]

مقترحات مستقاة من المشاورات

" ينبغي بالجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما فيها المنظمات الإقليمية والدولية، أن تعمل مع الحكومات من أجل أن تضع موضع التنفيذ أطر تنسيق وتخطيط واستجابة تكون شاملة على المستوى الوطني. كما ينبغي أن تكون آليات التعاون الدولي (مثلاً، مجموعات) تابعة للآليات الحكومية الوطنية ودون الوطنية." – المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

" ينبغي إصلاح هياكل الإدارة لجعل النظام الإنساني أكثر فعالية وفاعلية في الممارسة. كما ينبغي أن يكون اتخاذ القرار والقيادة والتمثيل في هذه الهياكل منصفاً لكافة الدول ويعكسوا الملكية الوطنية." – المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

" ينبغي أن يكون هناك تدخل دولي أقل بنسبة كبيرة في الاستجابة الإنسانية. ولتحقيق ذلك، ستحتاج الدول المتضررة والجهات المانحة والوكالات الوطنية والدولية لأن تجري تغييرات رئيسية." – المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني

" ينبغي إصلاح البنية الإنسانية العالمية لضمان المشاركة المتزايدة للجهات الفاعلة المحلية وتشارك جميع أصحاب المصالح في ما يتعلق بسياسات وشروط الاستجابة الإنسانية، وأن يتم بذل الجهود للتعافي من الأزمات ولمواجهتها بالشراكة مع السلطات المحلية والحكومات الوطنية والمجتمع المدني المحلي." – طلب شبكة المنظمات غير الحكومية الجنوبية، نظام إنساني أكثر وقوراً وإنصافاً

" ندعو إلى قيام نظام إنساني عالمي يكون أكثر لامركزية... مؤلف من منظمات محلية ووطنية ودولية كثيرة التنوع، وتعمل جميعها وفق مبدأ تفريع السلطة وبمعنى آخر، اتخاذ القرارات والقيام بالأعمال على مستويات ملائمة مع الأشخاص المتضررين أنفسهم والأقرب إليهم. ويتطلب تفريع السلطة تغييرات عديدة ورئيسية في طرق عمل النظام الإنساني، والأكثر أهمية هو إعادة التوازن كي يكون المزيد من القدرات والقيادة كامناً على المستوى المحلي؛ وزيادة في تمويل المنظمات على المستوى المحلي؛ وقدرات دولية متخصصة جديدة؛ وتحول حقيقي للسلطة إلى السكان المتضررين من الأزمات." – شبكة ستارت (Start Network)، تحويل النظام: طلب شبكة ستارت المقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني

" ينبغي بالأفرقة الإنسانية القطرية أن تجري تحليلاً متشدداً للسياق قبل تحريك المجموعات. وينبغي أن يتم الطلب من المنسقين في المجال الإنساني أن يضمنوا تحليل السياق في رسالة التنفيذ المرسلة إلى منسق أعمال الإغاثة في الحالات الطارئة مسلطة الضوء على قدرة التنسيق الحالية، والفجوات المحددة في بنية التنسيق، وخطط إشراك الحكومة للحرص على أن تؤدي مسؤولياتها في التنسيق، وحوافز محتملة لوقف التنفيذ." فريق المجموعة العالمية للتنسيق، تعزيز التعاون التنفيذي لتحسين فعالية العمل الإنساني

هذه فرصة سانحة لنا كي نكون إبداعيين ونعيد التفكير بنموذج العمل الإنساني الحالي. ينبغي بالنظام الإنساني أن يعبّر عن المجتمعات المحلية معترفاً أن ثمة حاجات وطموحات مختلفة."

صاحب مصلحة من جنوب أفريقيا في المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصالح

تكمن أفضل طريقة لمعالجة السياق في استحداث أدوات وممارسات تكون متطورة أكثر تساعد العاملين في المجال الإنساني في فهم الأزمات ووضع خطط مصممة لكل أزمة على حدة."

المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني، نتائج وتحليلات

7.2.2 خلق ثقافة أقوى مرتكزة على الأدلة والنتائج

أكدت المشاورات بشدة أن الاستجابة الإنسانية الأكثر فعالية والخاصة بالسياق تعتمد على الاستعمال المحسن للبيانات والمعلومات والأدوات التحليلية من أجل تقييم النتائج وآثارها على الأشخاص المتضررين. وينبغي أن تكون هذه المعلومات متوفرة لجميع الأشخاص المتضررين، وعلى الجهات الفاعلة المحلية أن تقود أعمال التقييم وتصمم المعونة وتقدمها، وتقيّم الآثار.[397]

يشكل ورود "البيانات الضخمة" إمكانية ضخمة لكن غير مستغلة في غالبية الأحيان. ووفقاً للتقديرات، قد يكون ربع كافة البيانات في المجال الرقمي مفيداً. لكن، يتم تحليل نسبة 0,5 في المئة فقط من هذه البيانات المحتمل أن تكون مفيدة.[398]

> "تقارب العديد من الحكومات والمنظمات أعمال التقييم من منظور خارجي وليس من منظور ضمني. فيتحدث بعض الأشخاص عن المنهجية وكيفية إشراك الأشخاص المتضررين بدلاً من التحدث عن كيفية تقديم النتائج."
>
> عامل في المجال الإنساني تمت استشارته في فيجي في المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصالح

ابتكارات في تجميع البيانات، نظام المعلومات الجغرافية (GIS) ورسم الخرائط[399]

"يعترف المجتمع الإنساني على نطاق واسع بأن تبادل البيانات ينقذ الأرواح. فالبيانات تبيّن للعاملين في مجالي الإغاثة والمعونة كيفية تقديم المعونة التي يحتاج إليها الأشخاص المعرضين للخطر عند احتياجهم لها. لكن ومباشرة بعد وقوع كارثة ما، يتم تسريع إرسال البيانات وتجميعها بنسق مختلفة. ففي الماضي، ساعد ذلك في تصنيف البيانات من أجل رسم صورة أكبر عن العمل الصعب والمستهلك للوقت في أزمة ما. وعلى نحو مماثل، يمكن لحل رموز تدفق البيانات الواردة أن يكون معيقاً للاستجابة الإنسانية بقدر الإعاقة الناتجة عن عدم وجود معلومات. أما حالياً، فيمكن تجميع البيانات الميدانية باستعمال تطبيقات لوح آيباد (iPad) والهاتف الذكي (Smartphone) ومن ثم تحميلها مباشرة في مخزن السحاب حيث تكون جاهزة لتحليلها بعيداً عن الميدان. وهذه التكنولوجيا لا تختصر الوقت اللازم لمعالجتها (والأخطاء) فحسب، بل تعني أيضاً أنه يمكن استحداث خرائط للأزمة بسرعة أكثر، ما يعبئ المعونة السريعة والدقيقة بعد وقوع الكوارث.

ووضع خرائط الأزمات ليس جديداً بوجود منصات شأن أوشاهيدي (Ushahidi) العاملة منذ عام 2008 وجامعة تقارير شهود عيان لأعمال العنف التالية للانتخابات ومستعينة بمجموعة كبيرة من المعلومات من مصادر خارجية حول النشاط الاجتماعي. لكن رسم الخرائط بواسطة نظام المعلومات الجغرافية (GIS) هو أكثر من ذلك. فهو أيضاً إدارة تحليلية للبيانات وأداة مشاهدة. وكمثل على ذلك، رسم الخرائط بواسطة نظام المعلومات الجغرافية مفيد في مكافحة الأمراض المعدية مثل الإيبولا، ورسم خرائط لأمكنة تفشي الأمراض والإصابات والوفيات ومشاهدتها رقمياً على أمل منع انتشارها. وكذلك يتم استخدام رسم الخرائط بواسطة نظام المعلومات الجغرافية لرسم خرائط المناطق المعرضة لخطر كوارث الفياضانات، والتكيف مع تغير المناخ والموارد الطبيعية، ومنح الشفافية للمنظمات غير الحكومية مبيناً للجهات المانحة بالتحديد كيف تنفق المعونات والمجالات حيث تحقق تبرعاتهم فرقاً."

> تكمن أفضل طريقة في معالجة السياق من خلال أدوات وممارسات تكون متطورة أكثر وتساعد العاملين في المجال الإنساني في فهم الأزمات ووضع خطط مصممة لكل أزمة على حدة."
>
> المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني، نتائج وتحليلات

إضافة لذلك، تؤدي الشواغل بشأن الافتقار إلى الموضوعية التي يتم تقييم الحاجات بواسطتها والعتبات المطبقة في الاستجابة، إلى الارتياب داخل وخارج النظام الإنساني. ويتزايد الاهتمام بوضع آلية تقييم مستقلة لتوفير تقييم موضوعي للحاجات الانسانية الفعلية والتحقق منها، ووضع إطار للنتائج وتعقبها. ويمكن للمؤشرات أن تتضمن تدابير أخرى تتعلق بالفاعلية التي تم تسليط الضوء عليها من خلال المشاورات، شأن مدى إسهام المعونة في قدرات الأشخاص على مساعدة أنفسهم، وتنشيط الأسواق المحلية، وتعزيز القيادة المحلية لا سيما قيادة المرأة، والامتثال بمبادئ الإنسانية. كما أن الآلية يمكن أن تشكل قناة للشكاوى،[400] ما قد يكون له دور هاماً في تقييم مدى وصول الاستجابة الإنسانية المشتركة إلى جميع الأشخاص المحتاجين، بما في ذلك الجماعات التي "يصعب الوصول إليها" جغرافياً والفئات المهمشة والضعيفة من السكان.

البيانات في الوقت الحقيقي لتحليل آلي للكوارث[401]

يبرز نظام التحليل الآلي للكوارث ورسم الخرائط (ADAM) 'لوحة متابعة افتراضية' ما أن تقع كارثة ما مبيّنة تفاصيل الحالة الطارئة ومقياسها، وعدد الأشخاص المتضررين، وظروف الطقس، وموارد برنامج الأغذية العالمي(WFP) المتوفرة في المنطقة. ومن ثم يتم إرسال هذه البيانات إلى موظفي منظمات أخرى وعاملين فيها عبر اشتراك في البريد الإلكتروني وتغذية تويتر (Twitter). وهكذا، خفض نظام التحليل الآلي للكوارث ورسم الخرائط إلى حد كبير فترة الوقت التي تستغرق في تجميع المعلومات وإصدار تفاصيل، كما حسن كثيراً أيضاً وقت استجابة برنامج الأغذية العالمي في أعقاب الحالة الطارئة.

فقد شددت المشاورات الإقليمية، لا سيما المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى والمشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا على الحاجة لوضع إطار عمل مشترك لقياس الفعالية. فسوف يضمن الفهم المشترك للفعالية أنه يتم استهداف واستخدام الموارد والوقت والمهارات بأفضل طريقة ممكنة، ما يساعد الأشخاص المتضررين من الأزمات في معالجة حاجاتهم الخاصة. كما أنه سيحسن المساءلة ويعزز الفرص للتعلم من النجاح والفشل، محولاً التركيز من أداء الجهات الفاعلة الفردية إلى النتائج للأشخاص المتضررين.

ويكمن العامل الآخر لتحسين الجودة والأداء من خلال استخدام آليات تصديق واعتماد مهني، كالالتزام المتجدد بمعايير إنسانية أساسية، وذلك من أجل ضمان التماثل بالمعايير المهنية والإنسانية. فقد كان يحق للأشخاص المتضررين معرفة أن المنظمات توصلت إلى معايير معينة.[402] وفشل التنظيم الذاتي على نطاق واسع. لذا، حان الوقت للاخذ بالاعتبار نهج تكون أكثر متانة وتأتي بمستوى من التدقيق الخارجي لأداء وفعالية الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وإخضاعها للمساءلة.

كما صدرت دعوة لعرض واضح لكيفية استخدام الجهات الفاعلة في العمل الإنساني للدروس المستفادة فعلياً، مثلاً من خلال تبيان ذلك في مقترحات للتمويل وتوفير أدلة تثبت سبب فعالية العمل المقترح، وبوسع الجهات الفاعلة أن تحقق هذا المطلب.

منصة مشتركة عبر الإنترنت لصورة تشغيل مشتركة[403]

تعطي تجربة المملكة المتحدة في تطوير منصة "ريزيليانس دايركت™" (Resilience Direct™) التي تشكل جزءاً من النظام الوطني المشترك للتشغيل، مثلاً جيداً عن استعمال التكنولوجيا في تحقيق مستوى جديد من التعاون والرؤية المشتركة. فريزيليانس دايركت هي منصة إلكترونية استحدثتها المملكة المتحدة وهي آمنة ويستطيع الجميع استعمالها وتمكن الوكالات من تبادل المعلومات بأمان في الوقت الحقيقي في أعمال الاستجابة للحالات الطارئة والتخطيط لها. فقد تم إطلاق هذه المنصة الآمنة للشراكات المتعددة الوكالات في نيسان/أبريل 2014 وبدأت فعلياً تحويل طريقة العمل المشترك للوكالات المحلية ذات القدرة على مواجهة الأزمات، موفرة الوقت ومانحة إمكانية الوصول إلى المعلومات نفسها كي تتمكن من إجراء أعمال تقييم كاملة واتخاذ قرارات بسرعة أكثر.

مقترحات مستقاة من المشاورات

- "الاستثمار في ايجاد الأدلة لتنوير الاستجابة الإنسانية الملائمة، بما في ذلك ضمان تركيز أكبر على استحداث بيانات مصنفة على أساس مراع للاعتبارات الجنسية واستعمالها." – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- "وضع آلية لقياس تأثير أعمال التأهب والاستجابة والحرص على أنها تغذي التعلم المؤسسي." – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- "نوصي بأن تشجع القمة العالمية للعمل الإنساني الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على الاستثمار في إجراء البحوث وتجميع البيانات، وتوضيحها وتأمين جودتها ولتكييف نظم لاستخدام وتقييم الأدلة." – الأدلة الإنسانية: تخطي النوايا الحسنة في إعادة تشكيل المعونة، طلب قدمته ثماني منظمات للقمة العالمية للعمل الإنساني[404]
- "الإفادة من أفضل الأدلة المتوفرة، بما في ذلك قاعدة البحوث العلمية. كذلك، تحديد الطرق التي يمكن دمج القرارات القائمة على الأدلة بواسطتها في العمل الإنساني في المستقبل، وكيفية تعزيز الروابط بين القطاع الإنساني والأوساط العلمية الدولية." – طلب الجمعية الملكية المقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني
- "ينبغي إجراء تحليل متعدد أصحاب المصالح ومتعدد المخاطر بانتظام على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وتحديثه باستمرار ، ويكون متأصلاً في العلوم (العلوم الفيزيائية والطبيعية والاجتماعية)، وتأمين المعرفة المحلية وتبادلها بطريقة شفافة ومنفتحة." - المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني
- "تسهيل الإدارة الملائمة للبيانات الضخمة الموجودة واستخدامها وذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية لتبادل البيانات، ومن خلال وضع نماذج وعقد شراكات من أجل التمكين من نشر سريع للبيانات الخاصة بالأزمات." – البيانات الضخمة من أجل القدرة على مواجهة الأزمات[405]، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني
- "ينبغي على جميع أصحاب المصالح أن يرسلوا على وجود طرق جديدة للوصول إلى الاتصالات الرقمية، وتكنولوجيات تحصيل البيانات وإدارتها التي تتمتع بالقدرة على تعزيز النتائج في نقل المعلومات الخاصة بالحاجات، وتخصيص الموارد وتحسين تقييم تأثير المعونة المقدمة في الأزمات، ما يؤدي إلى تعزيز تمويل القدرات على مواجهة الأزمات. – المشاورة الإقليمية للمحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

> "في البلدان المتوسطة الدخل... حيث يشكل تعافي النظام القائم أولوية كبرى....يشكل عقد شراكات فعالة وإدارتها بين الشراكات والوكالات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني القائمة فعلياً [أمراً حاسماً]. والطريقة الوحيدة لعقد هذه الشراكات هي تصاعدية، بدءاً من مستوى الحي."
>
> العمل الإنساني بين بلدان الجنوب، تقرير المؤتمر

7.2.3 استعراض البنية الدولية للنظام الإنساني

من أجل تمكين المجتمعات المحلية المتضررة وجهات فاعلة محلية أخرى كونها المحرك الأساسي للاستجابة الإنسانية وضمان عمل إنساني خاص بالسياق، سوف يكون ثمة حاجة لعمل متضافر من أجل استعراض تدابير التعاون الدولي، لا سيما بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والحكومات المانحة. فقد ركزت الإصلاحات عام 2005 و2010 على تحسين أدوات الاستجابة الدولية وأعطت نتائج ايجابية في الفعالية والفاعلية. لكنها لم تأخذ بالاعتبار بشكل دقيق الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، ما عزز المسافة بين الجهات المانحة والجهات المستقبلة.[406]

وفي محاولة لمعالجة إهمال الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، تبنت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وأعضاء في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عام 2007 "مبادئ الشراكة".[407] لكن لم ينجم

عنها تقدم ملموس. ومؤخراً عام 2015، أطلقت مجموعة من المنظمات غير الحكومية الدولية "الميثاق للتغيير" ملزمة ذاتها بتغيير طرق عملها التنظيمية كي تتمكن الجهات الفاعلة في الجنوب من تأدية دور يكون بارزاً أكثر في الاستجابة الإنسانية. ويتضمن الميثاق ثمانية التزامات ليتم العمل بها عام 2018.

الإطار 22: الميثاق للتغيير[408]

1. زيادة التمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية في الجنوب من أجل العمل الإنساني.
2. إعادة التأكيد على مبادئ الشراكة
3. زيادة الشفافية حول تحويلات الموارد للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية في الجنوب
4. الكف عن إضعاف القدرات المحلية
5. التأكيد على أهمية الجهات الفاعلة الوطنية
6. معالجة التعاقد من الباطن
7. تمتين الدعم التنظيمي وتعزيز القدرات
8. نقل المعلومات المتعلقة بالشركاء إلى وسائل الإعلام وعامة الناس

ودعت المشاورات بشكل مدوي لأن تكون هياكل القرار الإنساني ووضع السياسات شاملة أكثر لجهات فاعلة متنوعة. فهناك إحباط نتيجة تكوين ودور اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات كهيئة مركزية مؤلفة من الأمم المتحدة ومنظمات دولية والذي يعيق اتباع النهج اللامركزية لتحسين العمل الإنساني، وينجم عنه إسداء المشورة في مجال السياسات التي قد تكون بعيدة عن الواقع المعيّن الذي يتم اختباره في سياقات مختلفة في الخطوط الأمامية للاستجابات الإنسانية. لذا، أوصى عدد من المشاورات الإقليمية والطلبات بأن يعاد بناء هيكل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتضم أعضاء أكثر تنوعاً من الحكومات، والجهات المانحة، والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص، ولتحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات على المستوى الإقليمي كي تعكس بشكل أفضل تنوع الجهات الفاعلة والتحديات التي يتم مواجهتها في إطار مناطق محددة.[409] فقد يعزز هذا الإصلاح الثقة بين أصحاب المصالح ويخدم كمنصة لتبادل المعرفة.[410] كما ثمة حاجة أيضاً لتحسين تمثيل القوى الناشئة في إطار آليات إدارة الجهات المانحة الداخلية، ولضمان التمويل المنسق وفي الوقت الملائم. وبالاختصار، ثمة دعوة لوضع آليات لامركزية وشاملة للجنة شبيهة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

الإطار 23: المجموعة العالمية: منح الأولوية للابتكارات[411]

يقع على عاتق المجموعات ووكالات المجموعة العالمية الريادية بشكل خاص، مسؤولية تعزيز الاستجابة في الميدان من خلال تطوير أفضل الممارسات وتبادل الدروس المستفادة ما يشكل عاملاً حاسماً في مجال الابتكار. فإطلاع الذين يديرون مجال الابتكار بما تم تعلمه والممارسات يمكنه أن يساعد في استهداف مسائل لتحقيق المزيد من التحسين، ورفع مستوى الوعي بشأن ما كان ناجحاً منها وتفادي ازدواجية الجهود. ويجدر بمنصات الابتكار أن تستمر في استكشاف المسائل العامة والقطاعات الناشئة، فيما تجد في الوقت نفسه طرقاً لربطها بنظم العمليات الإنسانية وتكون متاحة لها. وكخطوة أولى نحو تصنيف الاتجاهات وتحديد موقع حدوث العمليات الابتكارية في إطار المجموعات العالمية، تم تحديد أولويات مجال الابتكار. ويجدر تحديد الأولويات المترابطة في المجموعات، ما قد يساعد بدوره في التنوير بشأن أولويات مكملة أو ذات صلة ضمن منصات

> جهاز الاستجابة الإنسانية الدولي الحالي... لم يكن مصمماً لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين العصري. فالنظام الإنساني القائم هو مركزي جداً وتنازلي ومركز على الأمم المتحدة... وليس فعالاً بشكل كاف، لا سيما في أمكنة الصراعات... ثمة حاجة لإحداث تغيير في العمق... والابتعاد عن الاستجابة الإنسانية القصيرة الأجل في كافة الأزمات باستثناء الحادة منها، وحيث يكون تخفيض أو إعادة تركيز دور الأمم المتحدة ملائماً... فالنظام الدولي المركز على الأمم المتحدة يتفادى الخطر أصلاً... ولا يجدر أن تكون بنية الأمم المتحدة الآلية المرجعية للاستجابة للأزمات... وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة لبذل المزيد من الجهود لتنسيق عمل المنظمات غير الحكومية عندما تكون الأمم المتحدة عاجزة عن تأدية هذا الدور... ولا ينبغي اعتبار الأمم المتحدة ضرورية في أماكن حيث تكون عاجزة عن العمل أو غير ملائمة للقيام به."
>
> طلب فيلق الرحمة الذي تقدم به للقمة العالمية للعمل الإنساني: تعزيز الاستجابة للحالات الطارئة والقدرة على مواجهتها في الأزمات المعقدة

الابتكار. وتتضمن الأمثلة عن أولويات الابتكار بين المجوعات: التعاون من أجل تحسين طريقة استشارة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتعقيبات والحصول عليها من السكان المتضررين واستخدام التكنولوجيات المتطورة، شأن استعمال المركبات الطيارة غير المأهولة أو منهجيات تحليل البيانات الثانوية وذلك من أجل أعمال تقييم الحاجات بين المجموعات.

> "لن يتذمر البعض منا إذا حصلنا على القليل من كل من يمر هنا، لكن نعتقد أننا سنستفيد أكثر إذا كانت هذه الجهود منسقة."
>
> أعضاء مجتمع محلي متضرر في تركانا، في المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا، تحليل أصحاب المصالح

وأشارت المشاورات والطلبات[412] إلى أن بنية الأمم المتحدة الحالية يمكنها أيضاً أن تكون مصدر متاعب، شأن وضوح ترتيبات التنسيق بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في الحالات حيث يتطلب اللاجئون والمجتمعات المحلية المضيفة المعونة والحماية. يضاف إلى ذلك، الدور الثلاثي للوكالات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة كمستلمة للأموال وموفرة لها في آن واحد، ومنسقة وأحياناً منفذة، والذي يستمر في التسبب بتضاربات في المصالح، لا سيما في ما يتعلق بالمساءلة في أعمال تكون ملتبسة أحياناً.[413] وهذه المسائل لا تقتصر على الأمم المتحدة، فقد أثار العديد من المشاورات الشعور بالقلق بشأن المنافسة المتزايدة للحصول على الموارد من مصادر مالية محددة يوفرها عدد محدود من الممولين والتي غالباً ما تضر بالشراكات والعمل الجماعي.[414]

الشكل 21: مشاركة المنظمات المحلية للمجتمع المدني في تنسيق العمل الإنساني

هل الأفرقة القطرية للعمل الإنساني وأفرقة إدارة الكوارث والمجموعات منفتحة على مشاركة المنظمات المحلية للمجتمع المدني؟

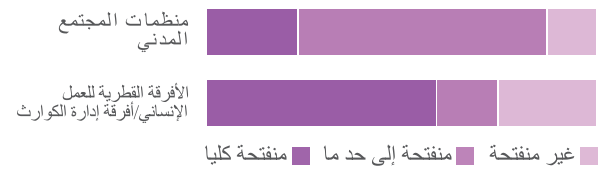

(المصدر: المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصالح (2014)

> "في هياكل التنسيق الحالية، تتضمن التحديات الرئيسية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في التشارك في أعمال التنسيق واجتماعات المجموعة، اللغة، والخبرة التقنية، والموارد البشرية، ومتطلبات السفر، والتكاليف والافتقار للمعلومات بشأن جداول الاجتماعات.
>
> المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا، تحليل أصحاب المصالح

وجواباً على التحدي الكامن في التنسيق والمنافسة غير المساعدة، أوصت المشاورات بالابتعاد عن استجابة تحركها الولاية. فقد دعت وكالات اللجان الدائمة المشتركة بين الوكالات في منطقة شمال وجنوب شرق آسيا الوكالات للتركيز على تحسين الاستجابة التضامنية بدلاً من العمل الفردي لكل وكالة.[415] كما أشارت أيضاً المائدة المستديرة التي نظمتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمشاركة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بأنه ينبغي بالمجتمع الإنساني أن يتخطى الولايات الفردية من أجل التوصل إلى مفهوم مشترك للمسائل.[416]

كما أن هناك طلباً واضحاً وفرصة سانحة لإجراء تقييم للتغيرات التي يجب أن ينبغي على الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة أن تجريها. يجدر بذلك أن يتم في ضوء التحولات في إدارة المخاطر الناشئة عن أطر العمل الجديدة بشأن الحد من مخاطر الكوارث، والتنمية المستدامة، وتغير المناخ والحضرنة، من بين عمليات عالمية أخرى ستتم عام 2015 وعام 2016، ويجدر بها ايضاً أن تأخذ بالاعتبار التنوع المتزايد للجهات الفاعلة في العمل الإنساني، والنهج المختلفة للاستجابة، والتهديدات والتحديات الجديدة، ومشاركة تكون أكثر تنوعاً في مؤسسات الحوكمة العالمية.

كذلك، شدد عدد من المشاورات على الحاجة إلى توزيع للمسؤوليات يكون أكثر فعالية من أجل تفادي الازدواجية والالتباس في حالة طارئة ما. واقترحت التوصية الحائزة على أعلى نسبة تصويت التي تقدم بها المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني، استعراض ولاية وكالات الأمم المتحدة، وهي دعوة تردد صداها أيضاً في طلبات تقدمت بها "ستارت نتوورك" ومنظمات غير حكومية.[417]

وتمت مناقشة مقترح آخر في كلا المشاورات المواضيعية في لوزان وبرلين، وهو إمكانية إنشاء مجلس عالمي رفيع المستوى ومتعدد أصحاب المصالح يكون معنياً بالشؤون الإنسانية بهدف الإشراف على البرنامج المتجدد للعمل الإنساني الذي يمنح إنصافاً ومساءلة أكبر ويحقق المساواة بين الجنسين.

الإطار 24: تدابير مقترحة لتعزيز مساءلة كبار القادة بهدف تحقيق النتائج الخاصة بالحماية[418]

تجدر الإشارة في ما يلي إلى التقارير المنتظمة التي قدمها المنسقون المقيمين/ منسقو الشؤون الإنسانية إلى منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن تحليلات الحماية على المستوى القطري، لافتة الانتباه إلى المشاغل الرئيسية ومحددة التدابير الملائمة المتخذة في الاستجابة على المستوى القطري، إلى جانب التدابير المشار إليها على المستوى السياسي.

مواءمة مع أفضل الممارسات التي تنص عليها مبادرة "حقوق الإنسان أولاً":

- ✔ تحديث توصيف الوظيفة بهدف عكس المسؤوليات المرتبطة بالحماية؛
- ✔ استعراض اللمحات الموجزة ومعايير الاختيار من أجل التوظيف واختيار المنسقين المقيمين/ منسقي الشؤون الإنسانية، وذلك كي تكون شاملة الخبرة في مجال الحماية؛
- ✔ البناء على تحقيق النتائج في مجال الحماية في أعمال تقييم الأداء.

مقترحات مستقاة من المشاورات

" ينبغي وجود نظام يكون أكثر تعاوناً وتكملة مع القليل من تجاوزات الوكالات والازدواجية والفجوات. لذا، ينبغي بالأمين العام للأمم المتحدة أن يدعو إلى إجراء إصلاح في ولايات وأدوار وكالات الأمم المتحدة كي تلبي الحاجات الإنسانية الأساسية للأشخاص المشردين." – المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني

" ينغي باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أن تجعل من عملية اتخاذ القرار غير مركزية وصولاً إلى أدنى مستوى ممكن." – المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني

" تحتاج منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لأن تعيد التدقيق بأدوارها في المشهد الإنساني المتغير، معترفة بالأدوار الريادية التي ينبغي على الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية أن تؤديها في العمل الإنساني – المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

" ينبغي استعراض الهياكل الإجرائية والتنظيمية/الولايات بهدف تعزيز استخدام أطر عمل التخطيط المتكامل عاكسة أن عمليات التأهب والاستجابة والتعافي الباكر ليست خطية أو متعاقبة." – المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

" بالتالي، ندعو [الأمين العام] إلى إنشاء لجنة رفيعة المستوى كي تراجع أدوار وولايات وميزات مقارنة مختلف الوكالات الإنسانية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة المعنية بالشؤون الإنسانية." – تحويل النظام، البيان الكتابي لستارت نتوورك المقدم إلى القمة العالمية للعمل الإنساني

7.3 جعل الحماية أولوية

دعت المشاورات إلى منح الأولوية لسلامة الأشخاص المتضررين وصون كرامتهم في الاستجابة الإنسانية، وإلى منح الأولوية أيضاً لمسؤولية كافة الجهات الفاعلة في العمل الإنساني في تحقيق ذلك وفق ما تم بحثه في الفصل الأول من هذا التقرير. فقد اتخذ النظام الإنساني الدولي موقفاً قوياً بشأن الحماية ووافق الأعضاء الأساسيون في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على مركزيتها.[419] لكن ورغم التقدم الهام المحرز من خلال مبادرات إصلاح النظام الإنساني، اعتبرت المشاورات بالإجماع أن ثمة حاجة للقيام بالمزيد.[420]

فقد سلطت المراجعة المستقلة لكامل النظام الضوء على فجوات في قدرة النظام على الاستجابة بفعالية وتماسك لحاجات الحماية، لا سيما في حالات النزاع المسلح.[421] وتتضمن الأسباب المؤدية إلى ذلك، الافتقار إلى إرادة سياسية، والافتقار إلى القيادة والمساءلة على مستوى رفيع، وميل إلى تحويل كامل عمل تأمين الحماية إلى جهات فاعلة في تأمين "الحماية" على مستوى برنامجي، وفجوات في الإدارة في مجال الحماية، وفجوات في خبرة وقدرات موظفي تأمين الحماية في الحرص على تحديث تحليلات الحماية بانتظام وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحماية. ونتيجة لذلك، يتم تنفيذ أنشطة الحماية في غالبية الأحيان بطريقة مخصصة في غياب استراتيجية جامعة.[422]

> لم تجد الحماية حتى الآن موقعها في النظام الإنساني."

دراسة مستقلة في موضوع تمويل الحماية في الحالات الإنسانية الطارئة والمعقدة التي طالبت بإجرائها المجموعة العالمية للحماية

ولجعل الحماية فعلاً أولوية، ثمة ضرورة لإخضاع القادة في المجال الإنساني لمساءلة أكبر، بما فيهم المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية، والأفرقة القطرية في المجال الإنساني ورؤساء المنظمات، بشأن منح الأولوية لنتائج الحماية وتنفيذها. لذا، ينبغي تسريع تنفيذ مبادرة "حقوق الإنسان أولاً"[423] وتشجيع المسؤولين في الأمم المتحدة على "توفير معلومات صريحة للدول الأعضاء في ما يتعلق بالأشخاص المعرضين للخطر، أو الذين هم في حالة خطر، أو بشأن انتهاكات حقوق الإنسان أو القانون الدولي." فهذه مسؤولية مشتركة بين كافة أجزاء نظام الأمم المتحدة.

كذلك، تستطيع مجموعات الحماية الوطنية المتحدة في ظل رؤية مشتركة بشأن الحماية أن تؤدي دوراً رئيسياً في الدعوة وإسداء المشورة للقادة في المجال الإنساني بشأن الاستراتيجيات الضرورية ذات الصلة بأخطار الحماية العاجلة وتخفيفها. كما تحتاج لأن تكون أكثر استباقية وقادرة على التنبؤ وذات مصداقية في إجراء تحليلات منتظمة بشأن مخاطر الحماية، وذلك من خلال أعمال تقييم تشاركية وفي الوقت المناسب؛ وتحتاج أيضاً إلى تغذية إعداد وتحديث أولويات الحماية واستراتيجياتها باستخدام الأدوات الملائمة ورفع مستوى الخبرة والمعرفة لشبكة موسعة من الشركاء في مجال تحقيق نتائج الحماية في سياقات مختلفة. ويتطلب ذلك بدوره استثمارات أكبر وأكثر ثباتاً في إدارة معلومات مجموعة بشأن الحماية وتحليلها، ما يمكنه أن يسهل أكثر الترابط بالعمل المبكر من خلال التشارك في الاستعراضات الفصلية "لحقوق الإنسان أولاً"، وذلك بهدف رفع مستوى الاهتمام وتعبئة العمل على مسائل خاصة بالحماية.

يضاف إلى ذلك أن الآليات لرصد الانتهاكات المتبادلة بين الوكالات وشركائها تحتاج لأن توضع موضع التنفيذ، ولربطها بثبات أكثر بالعمل المبكر والدعوة.[424] ينبغي القيام بذلك على نحو يضمن أن يتم التعامل مع البيانات المتعلقة بالأشخاص المتضررين بطرق تحترم الإطار القانوني الوطني ولا تعرض الأشخاص للمزيد من الخطر. ولتحقيق ذلك، ينبغي تعزيز دور وقدرات الجهات الفاعلة في مجال الحماية، بما فيها مجموعات الحماية، كي تتمكن من أن توفر للقادة في المجال الإنساني تحليلات أفضل لنماذج سوء المعاملة والاستراتيجيات لمعالجتها. وحيثما تكون مجموعات الحماية تفتقر لموارد كافية أو تؤدي عملها بشكل ضعيف، تحتاج الموارد شأن "مشروع تطوير قدرة الحماية الاحتياطية" و"قائمة تطوير قدرة الحماية الجنسانية" لأن تكون مطلوبة أكثر بانتظام ومدعومة على مستوى رفيع لسد الثغرة.

وينبغي توفير الحماية على أساس الحاجات المحددة للأشخاص بدلاً من أن تكون على أساس الوضع الفردي أو ولاية وكالة. ولتمكين ذلك، أكدت المشاورات على ضرورة دمج مشاغل الحماية بانتظام في كافة أعمال التقييم التي تجريها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وذلك منذ بداية الأزمة وليس بعد

فوات الأوان،[425] كما أكدت على أهمية البيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر لتنوير أعمال التخطيط والبرمجة.[426] ويشكل ما تم ذكره شرطاً مسبقاً لتلبية الحاجات الخاصة للأشخاص المتضررين مع توازن ملائم لأنشطة المعونة والحماية والخدمات المطلوبة في حالة ما.

وينبغي بالجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تعترف أكثر بإسهامات الشركاء المحليين والوطنيين في الحماية،[427] والاستثمار أكثر في قدراتها على الاستجابة.[428]

كذلك، ثمة حاجة أيضاً "لبسط الحماية"[429] والتوصل إلى تفاهم مشترك حول معنى الحماية في الشروط العملياتية.[430] كما أن القيادة تشكل عاملاً حاسماً في تأمين استثمار جدي ومنتظم في مجال تطوير القدرات المهنية لجميع موظفي الشؤون الإنسانية، وذلك من خلال التدريب والإرشاد كي يتمكن المدراء والاختصاصيون من معالجة المسائل المتعلقة بالسلامة والكرامة في إطار مسؤولياتهم.[431] وينبغي بالموظفين المعنيين بالحماية بشكل خاص أن يتمتعوا بالمعرفة ذات الصلة بأطر العمل القانونية.

كما ينبغي تكييف الأدوات والنهج لتأمين الحماية مع البيئات الحضرية. ونظراً للتزايد الضخم في أعداد اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً الساعين للحصول على الأمان في البلدات والمدن في الآونة الأخيرة، ينبغي بالمنظمات الإنسانية أن تحسن مفهومها للضعف بين المشردين الحضريين، وأن تكون قادرة بشكل أفضل على تحديد التدخلات لتأمين الحماية واستهدافها للسكان المشتتين والمتنقلين وغير المرئيين ولمستضيفيهم أيضاً.

ورغم أن الأشخاص المتضررين يعتبرون الحماية إحدى مشاغلهم الأولية، تشكل الحماية نسبة 6 في المئة فقط من التمويل الإنساني الإجمالي مقارنة بنسبة 82 في المئة من التمويل المخصص للمعونة الغذائية ومواد مساعدة الإغاثة مجموعة معاً.[432] لذا، ينبغي مراجعة تخصيصات التمويل والحرص على أن هناك تمويلاً كافياً لتنفيذ استراتيجيات الحماية، وأن يكون تمويل أنشطة الحماية محدداً وفقاً للنتائج الملموسة للحماية، ويتيح التمويل تنمية قدرات موظفي الحماية. وقد يكون ثمة جدارة في فهم مقدار التمويل الإنساني بشكل أفضل والذي يذهب لحماية الأشخاص المتضررين، وتنفيذ الدعوات لوضع مؤشر حماية يكون شبيهاً بمؤشر الجنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وذلك لتمكين النظام الإنساني من تعقب وتحليل النتائج والتمويل المدمجين في مسار الحماية والخاصين بها.

استعمال التصوير[433]

الكاميرات المحمولة. تستطيع الكاميرات المحمولة المنخفضة التكلفة (أقل من 50 دولاراً) ذات الترميز الجغرافي والختم الزمني على صون بيانات 'الإنقاذ'، مثلاً عبر الساتل. كما أن التكلفة المتراجعة للكاميرات الرقمية، لا سيما المدمجة في الهواتف المحمولة زادت بشكل كبير إمكانية استقاء المعلومات من الأشخاص المتضررين في ما يتعلق بحاجاتهم، إلى جانب التهديدات التي يواجهونها. لكن، تجدر الإشارة إلى أن هذه التكنولوجيات سوف تتسبب بمشاغل حول الخصوصيات المشروعة.

التصوير المنخفض التكلفة. يتم استعمال الساتل بشكل متزايد في الأعوام الأخيرة من أجل توثيق دمار الموئل الواسع النطاق كالقرى والغابات، إلى جانب تحديد المناطق حيث يتجمع الأشخاص المشردين داخلياً. لذا، يتم تطوير ساتل منخفض التكلفة (أقل من 100,000 دولار) الذي بوسعه أن يوفر صوراً فورية للجهات الفاعلة في المجال الإنساني ويغير طريقة تقييمها للحاجات ومعالجتها في الزمن شبه الحقيقي. وينبغي أن يقترن ذلك باعتبارات أخلاقية وتحليلات تتعلق بتجميع صور تنقلات السكان وتحليلاتها وأن يضمن هذا التصوير الفوري عدم تعرض الأشخاص المتضررين للأذى.

مقترحات مستقاة من المشاورات

- "اقترح المشاركون أن هناك ضرورة لدمج مشاغل الحماية في العمل الإنساني بانتظام ، ولتصنيف البيانات التي تدعم معالجة حاجات حماية مختلف فئات الأشخاص المتضررين بشكل أفضل، بما فيها النساء والرجال والفتيات والصبيان، إلى جانب المسنين والأقل قدرة." – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

- "إجراء حوار مع كافة الجهات الفاعلة، بما فيها الدولة والأطراف من غير الدول في صراع ما، وتسليط الضوء على مسؤوليتهم في تنفيذ سلسلة أطر العمل المعيارية والصكوك، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات مجلس الأمن وصكوك أخرى." – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى، التقرير النهائي

- "مطلوب رصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني منذ بداية أزمة ما. ويجدر بمعالجة شواغل الحماية أن تشكل جزءاً أساسياً من تقييم الحاجات الإنسانية، بما في ذلك معالجة حاجات الحماية لفئات معينة، كالنساء والأطفال والأشخاص المشردين، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة. كما تتطلب تنسيقاً فعالاً بين القطاعات المختلفة. وينبغي بالمنظمات الإنسانية أن تعزز قدراتها في الحماية من خلال تدريب موظفيها وإرشادهم." – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

- "صدرت دعوات لاستكشاف أوجه التآزر بين أطر عمل وممارسات قائمة في تقاليد دينية وتقاليد ومعايير أخرى من المنطقة، والأطر القانونية الدولية للحماية بهدف تطوير الممارسات والتدخلات الخاصة بالسياق التي يمكنها أن تحمي المدنيين على الأرض بشكل أفضل. وتم التأكيد على دور الزعماء الدينيين في توفير الحماية وتيسير المعونة." – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

- "دعا مشاركون من عدة مجموعات الأمم المتحدة إلى إعادة تجديد مبادرة حقوق الإنسان أولاً، وترجمتها في أعمال ملموسة. وحثت الأمم المتحدة على الاستمرار في التركيز على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بصرف النظر عن الولايات التنظيمية أو الضغوط السياسية." – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

- "ينبغي مقاربة تخطيط البرامج بطريقة شاملة، بما في ذلك تقديم الخدمات الأساسية والحماية لتلبية حاجات الأشخاص المتضررين من النزاع، لا سيما الحاجات الخاصة بمجموعات مختلفة من الأشخاص المتضررين." – المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

- "تقدم كافة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني دعماً نفسياً اجتماعياً ملائماً ثقافياً للأشخاص المشردين." – المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

7.4 ضمان سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المعونة

تظهر إحصائيات عام 2014 في موضوع أمن العاملين في مجال تقديم المعونة مستويات عالية من العنف الممارس ضد المدنيين العاملين في مجال تقديم المعونة، ويشكل الموظفون الوطنيون الأغلبية الساحقة من الذين تعرضوا للهجمات والقتل.[434] وأدانت المشاورات هذه الاعتداءات بشدة ودعت لاتخاذ تدابير لتعزيز سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني.[435] وبشكل خاص، ينبغي بالجهات الدولية الفاعلة في المجال الإنساني أن تقيّم المخاطر المحوّلة إلى المنظمات المحلية الشريكة وتتحمل مسؤولية أكبر حيال أمنهم.[436] كذلك، ذكرت المشاورات بشكل خاص الهجمات ضد موظفي الرعاية الصحية، والأبعاد الجنسانية لهذه الهجمات.

الشكل 22: الهجمات ضد العاملين في مجال المعونة عام 2014[437]

- **190** هجمة كبيرة ضدعمليات تقديم المعونة
- **329** عاملاً في مجال تقديم المعونة تضرروا في 27 بلداً
- **120** عاملاً في مجال تقديم العونة قتلوا
- **88** أصيبوا بجروح خطيرة
- **121** اختطفوا

"غالباً ما تكون المنظمات الإنسانية عاجزة عن حماية نفسها، وبالتالي عاجزة عن حمايتنا."

امرأة فلسطينية من غزة في المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصالح

انبثق من المشاورات عدد من المقترحات التي تهدف إلى تعزيز سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المعونة وهي: تعزيز الثقة مع الجماعات المسلحة، والقادة التقليديين، والحكومة، وأصحاب مصالح آخرين؛ ووضع وتنفيذ استراتيجيات اتصال فعالة بشأن العمل الإنساني وسلامة وأمن العاملين بموجب القانون الدولي؛ والامتثال بمبادئ الإنسانية؛[438] والحرص على أن تكون نظم إدارة الأمن بحسب المستوى المحلي للتهديد موضوعة وقابلة للتكييف مع التغيير؛[439] والحرص على أن يكون الموظفون مدربين في إدارة الأمن ومطلعين بممارسات الإدارة الجيدة للمخاطر والأمن.[440] كما دعت الطلبات إلى إدماج منهجي لشروط محددة تعزز المساءلة إزاء حماية العاملين في المجال الإنساني في الخطط الإنسانية للجهات المانحة لكافة البلدان، ورصد للهجمات ضد العاملين في مجال المعونة يكون أكثر متانة وانتظاماً، وتحليلات محددة للهجمات ضد العاملين في الرعاية الصحية.[441]

الشكل 23: الهجمات ضد العاملين في الرعاية الصحية[442]

- **1561** عاملاً في الرعاية الصحية تضرروا نتيجة هجمات في 32 بلداً
- **603** عمال في الرعاية الصحية قتلوا
- **958** عاملاً أصيبوا

وأشارت المشاورات إلى أن الدعم الفعلي للمجتمعات المحلية المحتاجة يتطلب عاملين في مجال الرعاية يتمتعون بالصحة والكفاءة. وتظهر الدراسات أن العاملين الدوليين في المجال الإنساني يعانون من مستويات عالية من الجزع، وعوارض كرب تال للرضح، والاكتئاب والإنهاك.[443] كما أشير أيضاً إلى زيادة ضعف العاملين الوطنيين في المجال الإنساني.[444] ووفق ما أورده معهد هدينغتون (Headington Institute)، أنه في حين تختلف الدراسات على نطاق واسع، فإن معدلات اضطراب الكرب التالي للرضح (PTSD) بين العاملين في مجال تقديم المعونة تتراوح بين 8 و43 في المئة، والاكتئاب الشديد بين 8 و20 في المئة والجزع بين 8 و29 في المئة.[445] مثلاً، أظهرت دراسة حديثة أجرتها مؤسسة أنتارس (Antares Foundation) أن نسبة 30 في المئة من العاملين في مجال تقديم المعونة يعودون من الانتشار مصابين بعوارض اضطراب الكرب التالي للرضح.[446]

وبالرغم من وجود بحوث متفرقة، يظل دعم الموظفين غير مستند على تلك البحوث أو محسن من خلال تجميع منهجي للبيانات ذات الصلة بهذه المسألة أو تحليلها. فقد أكدت المشاورات على ضرورة أن تستثمر المنظمات الإنسانية بانتظام في الحرص على الرفاه البدني والعقلي والنفسي لموظفيها. لذا، دعت إلى وضع سياسات وإجراءات تنظيمية تتعلق بالمعايير الإنسانية الأساسية (CHS) بشأن الجودة والمساءلة، ما يدعو لأن يكون الموظفون مدعومين للقيام بعملهم بفعالية، ومعاملين بعدل وإنصاف. وينبغي بهذه الجهود أن تتضمن مستويات ملائمة من الدعم قبل العمليات الإنسانية وخلالها وبعد انتهائها، شأن أعمال التقييم النفسية الاجتماعية، والتشارك الاستباقي وخدمات الحفاظ على الصحة للموظفين العاملين في مراكز عمل شاق، ورعاية مزيلة للوصم النفسي الاجتماعي وإسداء المشورة، وإجراءات تشغيل معززة المعايير للأعمال الفورية للمعرضين لهجمة ما، بما في ذلك إجراءات خاصة بالإجازات، وإمكانية الوصول الفورية والمستمرة إلى مستشارين مدربين في إدارة الإجهاد وأقران، وإمكانية مستمرة في الوصول إلى الرعاية النفسية الاجتماعية بعد التشغيل عندما تظهر عوارض الكرب التالي للرضح في غالبية الأحيان، إلى جانب سياسات موارد بشرية طويلة الأجل وتناوب الموظفين للموظفين الدوليين الذين خدموا في مراكز عمل شاق. ورغم أن هذه التدخلات تتطلب تمويلاً من الجهات المانحة، تكمن الخطوة الأولى في الاعتراف بالمشكلة وإجراء حوار بشأنها، إلى جانب مبادرات تهدف إلى تجميع وتحليل أفضل للمعلومات وتربط النتائج بخدمات الدعم.

وأكدت المشاورات على دور الجهات المانحة في تحريك التغيير، داعية إلى تخصيص نسبة مئوية من صناديقها لمجموعة دعم رفاه الموظفين،[448] ولأن يكون التمويل مشروطاً بالالتزام بالمعايير الإنسانية الأساسية. كذلك، دعا المشاركون إلى رقابة عالمية أكبر ومساءلة إزاء رفاه الموظفين، مثلاً، من خلال إنشاء رابطة إنسانية عالمية لدعم حقوق العاملين في مجال تقديم المعونة وأسرهم، ووضع آليات لمتابعة رفاه العاملين في مجال تقديم المعونة الحاليين والسابقين، بما في ذلك المتعاقدين والمتطوعين والموظفين الوطنيين،[449] وتحسين الخبرات التقنية المتعلقة برفاه الموظفين.[450]

مقترحات مستقاة من المشاورات

- "دعا المشاركون كافة الجهات الفاعلة، بما فيها المجتمعات المحلية، إلى حماية العاملين في مجالي العمل الإنساني والإنمائي وممتلكاتهم." – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

- "دعوة كافة أطراف صراع ما إلى ضمان سلامة وأمن الموظفين في مجال العمل الإنساني، وذلك من خلال تدريب منتظم على المبادئ الإنسانية وإخضاع مرتكبي الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني للمحاكمة." – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

- "ينبغي على المجتمع الدولي أن يخضع الدول والجهات الفاعلة من غير الدول للمساءلة ولتحمل المسؤولية المالية إذا هاجمت بتعمد العاملين في المجال الإنساني أو تسببت للقطاع الإنساني بخسائر مالية ، مثل إلحاق الضرر بالمرافق الطبية والتعليمية على سبيل المثال." – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

- "دعت منظمات المجتمع المدني التي شاركت في الاجتماع الإقليمي في المغرب إلى إنشاء رابطة دولية تقدم دورات تدريب وتنمية لقدرات العاملين في المجال الإنساني وأسرهم وإلى الدفاع عن سلامتهم وأمنهم." – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصالح

7.5 عقد شراكات جديدة

تقدم الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية والمحلية مناظير وقدرات جديدة تتحدى النموذج الحالي للمساعدة الإنسانية. تتضمن هذه المناظير العمل على أن تكون الاستجابة الإنسانية شاملة أكثر، رافعة مستوى المهارات والموارد المتوفرة من المستوى المحلي إلى مستوى تعدد الأطراف، ومن المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، ومن مستوى القطاع العام إلى مستوى القطاع الخاص.

بالتالي، ينبغي ربط الجهات الفاعلة المختلفة والنظم والشبكات في ما بينها لتسخير ميزة مقارنتها ومبدأ تكاملها.[451] وبدءاً من حاجات الأشخاص التي تتطور مع الوقت كتحوّلها من حادة إلى حيوية ومن دعم أسباب المعيشة إلى الانتعاش، تستطيع الجهات الفاعلة المتنوعة أن تؤدي دورها في مراحل مختلفة مع الوقت، ويعني ذلك وضع تدابير استجابة يمكن التنبؤ بها ومرنة تكون قائمة على ميزة المقارنة ودعم قائم على الحاجات بدلاً من أن يكون قائماً على العرض.

7.5.1 سد الفجوة: إطار تعاون جديد لإدارة تضامنية للأزمات

رغم الفوارق في النهج القائم على تعذر معالجة كل أزمة وقدرات الحكومات على الاستجابة، هناك أيضاً روابط مشتركة. وثمة رابط رئيسي ألا وهو أنه ينبغي عدم اعتبار الأزمات اهتماماً إنسانياً محضاً بل اهتماماً تضامنياً. كذلك، العلاقة بين المجتمع الإنساني والمجتمع الإنمائي، والحاجة إلى "إلغاء الحدود الاصطناعية بينهما"[452] هي ذات أهمية خاصة. لذا، تكررت الدعوة لتحقيق ذلك مراراً في المشاورات، لكنها تتضمن أيضاً إحداث روابط أقوى مع الجماعات المعنية بتغير المناخ وبناء السلام.

> يشكل الأشخاص الذين يعيشون في مجتمعات محلية معرضة للكوارث الرابط الأساسي بين العمل في التنمية والاستجابة للكوارث."
>
> أعضاء في فريق العمل الإنساني لمنطقة المحيط الهادئ في المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصالح

وأظهرت المشاورات الإقليمية الثمانية للقمة العالمية للعمل الإنساني أن البلدان والمجتمعات المحلية تستفيد أكثر إذا أجريت تحليلات المخاطر وإدارتها بالتضامن. فالأزمات الإنسانية تدل على تحديات هيكلية طويلة الأجل. والأشخاص الأكثر تعرضاً للبقاء دون مساعدة هم الأكثر تأثراً بالأزمات المتكررة وبآثار النزاعات الممتدة. ووفقاً لما أورده البنك الدولي، يمكن للبلدان التي تعاني من أزمات ممتدة أن تتراجع أكثر من عشرين نقطة مئوية في قدرتها على تجاوز الفقر،[453] ما يشكل تحدياً للالتزام العالمي بأهداف التنمية المستدامة. كما يؤثر ذلك أيضاً على عملية بناء السلام والاستقرار. وبالتالي، ثمة مسؤولية مشتركة ومصلحة ذاتية متبادلة لدى كافة هذه الجماعات في العمل معاً بفعالية أكبر.

وعليه، لن تعالج أي مجموعة نهج هذه المشاكل بمفردها، بل ثمة حاجة لاستخدام مجموعة من الصكوك المختلفة لضمان تلبية كلا الحاجات الفورية والطويلة الأجل للفئات الأكثر ضعفاً. وفي حالة الجماعات المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، والتنمية، وتغير المناخ، وبناء السلام، يكمن المطلب الأساسي في دورها في الحد من كلا الضعف والحاجات الإنسانية الناجمة عنه. ويتطلب تحقيق ذلك وضع إطار تعاون جديد بين الجماعات المعنية بالعمل الإنساني، والتنمية، وتغير المناخ، وبناء السلام، وذلك كي تتضامن في العمل لإدارة هذه الأزمات بشكل أفضل وايجاد حلول لها.

وتتضمن العناصر الرئيسية لتحقيق ذلك نتائج مشتركة، وبخاصة البناء على أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب تبادل تحليلات المخاطر ونقاط الضعف والقدرات، وإيجاد رؤية ونهج مشتركين، ما يؤمن الاستفادة من تنوع المهارات والموارد ويعترف بها.

ويكمن أساس إدارة المخاطر والأزمات تضامنياً في كافة السياقات في وجود تقييم مشترك للمخاطر ومكامن الضعف يكون قائماً على السياقات. وحيثما أمكن، ينبغي أن تقود الحكومات عمليات التقييم

هذه مشركة جهات فاعلة أخرى من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وأن يتم إجراء عمليات التقييم قبل وقوع الأزمات. فهذا مجال ينبغي على الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي أن تكون بارزة فيه أكثر ولديها برمجة إعلام بالمخاطر التي تشكل طريقة عملها الجديدة، وتزيد الاستثمار في معالجة الأسباب الكامنة للحاجات الإنسانية، بما في ذلك السلام والأمن والحوكمة الرشيدة وتنمية طويلة الأجل.

وحالياً، غالباً ما يتم إجراء تحليلات المخاطر شيئاً فشيئاً بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وفي المجال الإنمائي، إذ أن العديد من أعمال التقييم المختلفة تنظر إلى مخاطر معينة أو مكامن ضعف أو مواقع معزولة. ويحجب هذا الأمر التعقيد المتزايد في المخاطر وتفاعلها، لا سيما حيث تتراكم، كما يحدث في المناطق الحضرية. أيضاً، يؤثر ذلك على القدرة في تحديد أولوية الأعمال التي ينبغي القيام بها. ويضاف إليه الافتقار إلى الخبرة في السياسة وعلم الإنسان، وقدرات الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي في إجراء تحليلات سياقية.

أيضاً، دعت المشاورات في العالم، شأن المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا، والمشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى، والمشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ إلى إجراء تخطيط مشترك طويل الأجل وبرمجة متوائمة قائمة على أعمال تحليلات متبادلة والتي تحدد النتائج المتوقعة على المدى القصير والمتوسط والبعيد. فهذه الخطط لا تشمل الحكومات والجهات الفاعلة الدولية فحسب، بل ينبغي أن تتضمن أيضاً المنظمات المجتمعية المحلية، والقطاع الخاص، والسلطات البلدية.[454] كذلك، دعت المشاورة الحضرية إلى وضع أطر مشتركة للتعافي.

إضافة إلى الأسس القائمة على تحليلات مشتركة للمخاطر والتخطيط المركز على النتائج والبرمجة المتوائمة، هناك مجموعة من الاستراتيجيات المختلفة التي يمكن استكشافها في كل سياق بهدف التحوّل من النهج القصير الأجل والمتجزئ الذي كان سائداً، إلى نهج لإدارة الأزمات يكون تضامنياً أكثر.[455] وهذه الأمور ليست تقادمية إذ تحتاج لتصميمها وفقاً لكل سياق محدد سواء أكانت أزمة ممتدة أو متكررة، وسواء أكانت في المناطق الحضرية أو الريفية، وتعتمد على صعوبة الأزمة وقدرات واستعداد الحكومة. وقد بحثت الفصول السابقة من هذا التقرير هذه الاستراتيجيات الخاصة بالسياق تفصيلياً.

مقترحات مستقاة من المشاورات

- "وضع اتفاقية بين الجماعات الإنسانية والإنمائية لتمكين قيام تعاون يكون أكثر فعالية في الأزمات المتكررة والممتدة." – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

- "تعزيز أعمال تقييم وتخطيط وتمويل مشتركة للمخاطر بين الجماعات المعنية بالعمل الإنساني والتنمية وتغير المناخ، وذلك من خلال ربطها بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 وعمليات الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وإطار عمل هيوغو الثاني، ومؤتمر الموئل الثالث، والمؤتمر المعني بتغير المناخ." – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

- "الالتزام بتحليلات المخاطر المتعددة الأخطار والمشتركة بين جميع الجهات الفاعلة من أجل دعم منح الأولوية للعمل ووضع استراتيجيات تنمية طويلة الأجل،" و"إحداث روابط أقوى مع الأوساط العلمية" و"إجراء تحليل عالمي للمخاطر بين الجماعات المعنية بالعمل الإنساني والتنمية وتغير المناخ (مثلاً،مرتان سنوياً)." – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

" ينبغي التشجيع على إجراء تحليلات للمخاطر المتعددة الأخطار، وذلك من خلال روابط أقوى بين الأوساط الأكاديمية وأوساط الباحثين والمعنيين بالتنمية والقطاع الخاص من أجل إتاحة المزيد من أنشطة الإنذارات المبكرة المطلعة والعمل المبكر لكلا الأزمات المتصلة بالكوارث الطبيعية والصراعات." – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

" الاستفادة من معارف السكان الأصليين المحليين في ما يتعلق بالطبيعة المتغيرة للمخاطر." – المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

" إلغاء الحدود الاصطناعية بين المجالين الإنساني والإنمائي، سواء أكانت حكومية أو مشتركة بين الحكومات أو غير حكومية، من أجل التركيز في المساعي المشتركة على الأشخاص والمجتمعات الذين يعيشون فيها، بدلاً من التركيز على المؤسسات الإنسانية والإنمائية." – المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

7.5.2 المضي قدماً نحو تأدية أدوار أكبر للمناطق

هياكل التنسيق الإقليمية مؤهلة لمنح المعرفة والقدرات، ولتوفير تنسيق تشغيلي ومبادئ توجيهية لعمليات الاستجابة ونظم المعلومات والقدرات القابلة للانتشار وذلك في عمليات التأهب والاستجابة. لكن الطبيعة المركزية للنظام الإنساني الدولي من خلال اتخاذ القرارات الهامة على مستوى المقر الرئيسي، لا تسمح بتشارك مجدي مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية.

فالمنظمات الإقليمية تطور قدرات إدارة أخطار الكوارث وتسعى لأن تؤدي دوراً متنامياً. وتعزز طبيعة المخاطر العابرة للحدود الحاجة لتعاون إقليمي. مثلاً، دعا المشاركون في المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا إلى منح الأولوية لاستراتيجيات إدارة أخطار الكوارث وتبنيها في المنطقة. وقد وضعت المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي آليات تأهب للكوارث والاستجابة لها ويمكنها أن تؤدي دوراً هاماً في تكديس الاستثمار الوطني في إدارة الأزمات والمخاطر.[456] ويواجه العديد من المناطق تهديداً يتغير في طبيعته وحجمه ويتطلب تعاوناً قوياً بين الحكومات والجماعات ومنظمات البحوث المستقلة وشركات تحليل المخاطر.[457]

تستطيع الكيانات الإقليمية المتمتعة بثقافات ولغات مشتركة أن تعد منتدى لبناء الثقة والمعرفة والذي يستحيل القيام به على النطاق العالمي.[458]

كذلك، سلطت المشاورات الضوء على أن الجهات المانحة والمؤسسات الإقليمية والمنظمات الإنسانية الجديدة، لا سيما منظمة التركيز على جنوب الكرة الأرضية، هي مؤهلة لتقديم الابتكارات للعمل الإنساني. ويحتاج هذا النوع من المبادرات الإقليمية لأن يتم دعمه أكثر، مثلاً من خلال إنشاء شبكات أو منصات إقليمية لتبادل المعرفة وعقد الشراكات[459]؛ ووضع سجل إقليمي خاص بالابتكارات؛ وإنشاء صندوق للابتكارات.[460]

" كان النظام الإنساني الحالي... غير ملائم في مواجهة المشهد الإنساني المتغير في المنطقة. وصدرت نداءات متكررة للقيام بإصلاح حقيقي؛ وتغييريتشارك بشكل أفضل في الجهود التي يبذلها العديد من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والوطنية وينهض بها."

المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصالح

مقترحات مستقاة من المشاورات

" وضع سياسات واستراتيجيات ومجموعة أدوات إقليمية بشأن التأهب والاستجابة للأزمات، وبخاصة في ما يتعلق بحماية المشردين داخلياً وحقوق اللاجئين. وينبغي أن تضع الأفرقة الإقليمية، بما فيها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، ترتيبات دعم للمكاتب الوطنية لإدارة الكوارث" - المشاورة الإقليمية للمحيط الهادئ، موجز الرئيسين

" وضع إجراءات تشغيل معيارية تكون سهلة الاستخدام، ونظم معلومات فعالة، وقواعد بيانات مفتوحة للجميع، وذلك كنتيجة لأعمال تدريب ومحاكاة مشتركة تشكل طرقاً ملموسة لدعم وضوح الأدوار والمسؤوليات ومستويات السلطة. كذلك، وضع برامج تدريب مهني." – المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

" تعزيز دور المنظمات والآليات الإقليمية (من أجل) النهوض بإدارة أخطار الكوارث على المستوى الوطني، وذلك من خلال تبني أطر مساءلة بشأن قياس التقدم المحرز في تحقيق الحد الأدنى من الأهداف." – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

" وضع خريطة لمراكز التميز الإقليمية للمساعدة الإنسانية التي تمنح الطابع المهني لعملية وضع أفضل الممارسات وإنشاء جماعات ممارسين للقطاعات الرئيسية." – المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

" إنشاء منصات أو وضع معايير للتعاون بين الجهات الفاعلة المشاركة في الاستجابة الإنسانية (مثلاً، القطاع الخاص، وفئة الشتات، والسلطات المعنية بالحماية المدنية، والقطاع العسكري، والجهات المانحة، والحكومات الوطنية، والمنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية) من أجل رفع مستوى قدرات وموارد وخبرة كل جهة فاعلة وذلك من أجل الجهود العامة المبذولة في أعمال الاستجابة الإنسانية."

7.5.3 تعزيز التعاون الثنائي في التأهب للكوارث والاستجابة لها

التعاون الثنائي في التأهب للكوارث والاستجابة لها على شكل توفير الأصول القابلة للنشر ليس جديداً. فعلى سبيل المثال، أنشئ الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ (INSARAG) عام 1991 وفريق الأمم المتحدة الجاهز لتقييم الكوارث والتنسيق (UNDAC) عام 1993، ويشكل كلاهما مثلين ناجحين عن الآليات التي تجمع البلدان والمنظمات الإنسانية للعمل معاً. والدور العسكري في الإغاثة في حالات الكوارث يتقدم على النظام الإنساني الدولي الحالي، كما كان دوره في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن، بلغ حجم التعاون الثنائي في الاستجابة للكوارث مستوى لم يسبق له مثيل في الكوارث الأخيرة ويتحوّل لأن يصبح "المعيار الجديد"، لا سيما على مستوى متبادل بين المناطق. ففي الاستجابة لإعصار هايان، وفرت 21 دولة عضواً معدات عسكرية. وفي الاستجابة لإيبولا، تم نشر 58 فريقاً طبياً أجنبياً، وفي نيبال، كان هناك 75 فريق بحث وإنقاذ وطبياً أجنبياً وبحضور قوي للبلدان المجاورة. كما أن التعاون العسكري ينمو أيضاً بسرعة في الاستجابة للكوارث الطبيعية.[461] ، لا سيما في البلدان المتوسطة

ينبغي بالقوى العسكرية أن يقتصر تدخلها على حالات الحاجة الحرجة في المرحلة التي تعقب انتهاء الكوارث مباشرة، ما يمنح المنظمات المدنية الوقت الذي تحتاجه كي تتجهز وتحل مكانها [...]. وحتى بالنسبة لهذا التدخل المحدد النطاق، سوف تحتاج القوى العسكرية لإنشاء مراكز وشبكات معلومات استباقية مع المنظمات المدنية، وذلك إذا ارادت أن تكون فعالة في استجاباتها الفورية، إلى جانب كونها محولة للعمليات إلى المنظمات المدنية."

الد. نغ إنغ هي، وزير الدفاع في سنغافورة في منتدى التعاون المدني العسكري الإنساني العالمي للقمة العالمية للعمل الإنساني الذي انعقد في سنغافورة

الدخل. فإذا تم الاستناد إلى المعايير العالمية الموضوعة نتيجة الخبرة في العمل الإنساني، سوف يشكل الدعم العسكري للاستجابة للكوارث جزءاً من الجهد المبذول لخدمة الأشخاص المتضررين والذي يمكن التنبؤ به ويكون متسقاً ومسؤولاً أكثر. وثمة حاجة لتضمين انتشاره في اتفاقيات تعاون يتم عقدها في وقت سابق للأزمات [أنظر الفصل 5].

الإطار 25: تشكل الأفرقة الطبية الأجنبية نموذجاً ناجحاً للشراكات[462]

تشكل مبادرة الأفرقة الطبية الأجنبية نموذجاً ناجحاً للشراكة التي تهدف إلى رفع مستوى القدرات الوطنية الأولية من أجل التدخل دولياً في حالات الطوارئ على نحو يمكن التنبؤ به. فقد تم استخدام الأفرقة الطبية الأجنبية بنجاح كبير في الفليبين ونيبال، وفي الاستجابة لمرض فيروس ايبولا. ووفرت المبادرة نموذجاً يمكن التنبؤ به لانتشار كامل وسريع للأفرقة الطبية في مسرح حالات الطوارئ وتعبئة الفجوات التي تحددها السلطات الوطنية بفعالية ولفترة محدودة. ودعمت المبادرة أيضاً رفع مستوى القدرات الوطنية ودعمت الشبكات الإقليمية للتعاون الطبي من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ.

أخيراً، ثقافة الثقة والانفتاح أساسية بالنسبة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني والعناصر العسكرية من أجل العمل معاً، ويمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تشكل عاملاً ممكناً. فقد أكد المنتدى العالمي للتنسيق المدني العسكري في المجال الإنساني أن التعاون الفعال بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والعناصر العسكرية يتطلب وعياً مشتركاً للحالات والذي يمكن تحقيقه بوجود منصات تعاون قابلة للتعديل ويمكن التنبؤ بها. وعلى نحو مماثل، خلصت حلقة عمل بشأن التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بالحماية المدنية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، إلى انه ينبغي التشديد أكثر على "نظم معلومات محسنة وموحدة، وإقامة منتديات عامة، وإجراء تدريبات وتمارين مشتركة، إلى جانب وضع مبادئ توجيهية عملياتية عند الاقتضاء، تهدف جميعها إلى بناء ثقافة مشتركة من التعاون."[463]

مقترحات مستقاة من المشاورات

- "يلائم الشركاء الدوليون نهجهم مع السياق وحجم الكوارث. فهم يعملون معاً قبل وقوع أزمة ما للحرص على أن تكون المعونة منسقة ومقدمة بتقييد ملائم وبدعم آليات تنسيق وطنية ومحلية ولا يضيفون على عبئها خلال الأزمة." – المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

- "تنفذ الحكومة وشركاؤها خطة استعداد وتنسيق ملائمة ويجرون تمارين مشتركة منتظمة مع الشركاء العسكريين من أجل تقديم دعم ملائم وقائم على المبادئ في الاستجابة لكارثة ما." – المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

- "ينبغي أن تعيد الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى مراجعة أدوارها في المشهد الإنساني المتغير، معترفة بالأدوار الوطنية والمحلية الريادية للجهات الفاعلة المحلية التي تؤديها في العمل الإنساني." – المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

- "إنشاء منصة مخصصة للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة عند حدوثها، حيث تستطيع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والعناصر العسكرية أن تتفاعل من أجل إحداث إلمام مشترك بالحالة وزيادة فعالية العمل الإنساني." – المنتدى العالمي للتنسيق المدني العسكري الإنساني للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

" مناصرة الدول الأعضاء على مستوى رفيع كي تعيد التزامها بالاستخدام الصحيح والمتساوق للمعدات المدنية والعسكرية الأجنبية في العمل الإنساني والتنسيق الفعال بينهما." – المنتدى العالمي للتنسيق المدني العسكري الإنساني للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

" وضع معايير عالمية للعاملين في المجال الإنساني والعناصر العسكرية بشأن دخول واستخدام وتخفيض المعدات المدنية والعسكرية الأجنبية في حالات الكوارث الطبيعية." – المنتدى العالمي للتنسيق المدني العسكري الإنساني، للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

أشار المشاركون إلى أن تقبل الأطر المعيارية العالمية يتقلص... وبدلاً من التركيز على إطار معياري عالمي واحد، لربما ما نحتاجه هو نهجاً استقرائياً يحركه الطلب ويكون تصاعدياً، وسياقياً، وقائماً على الأدلة وعملي المنحى. وفيما قد يعني هذا تنوعاً في الاستجابات والبرامج الإنسانية، فالتنوع هو أفضل طريقة لمعالجة تعقيد حاجات نظام."

العمل الإنساني فيما بين بلدان الجنوب، تقرير المؤتمر

7.5.4 تعبئة القطاع الخاص

ثمة حاجة لعقد شراكات جديدة نتيجة اختبار حجم الحاجات لقدرات الجماعات الإنسانية بشدة. فغالباً ما يتأثر القطاع الخاص فوراً وكثيراً بالأزمات ويكون بين أول المستجيبين. وللقطاع الخاص دور حاسم يؤديه في ترميم الأسواق والتشغيل في المرحلة التي تعقب انتهاء صدمة ما مباشرة. فلطالما ساهمت الشركات الخاصة بتمويل المنظمات الإنسانية، وأهلتها قيمة خبراتها ومهاراتها ومواردها في حالات الطوارئ الأخيرة لأن تكون صاحب مصلحة رئيسياً في كافة مراحل العمل الإنساني.

وقد سلطت المشاورات الضوء على أن التعاون مع القطاع الخاص بوسعه أن يساعد في تحسين نظم الإنذار المبكر، وتجميع البيانات وتحليلها، واستخدام تكنولوجيات الاتصالات شأن الهواتف المحمولة، والإنترنت، ووسائط التواصل الاجتماعي، واللوجستيات، وتقديم المعونة، وتقييم المخاطر والحاجات، ونهج الابتكار.

الشكل 24: مشاركة الشركات التجارية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاستجابة للكوارث

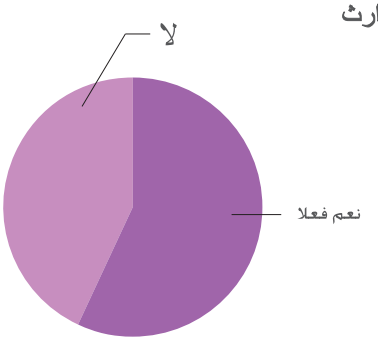

المصدر: المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، تقرير مشاورة الشركات التجارية

الشكل 25: ثلاثة أشد حواجز في جميع المناطق[464] تعترض دعم القطاع الخاص للتأهب لحالات الطوارئ الإنسانية والاستجابة لها[465]

- التحديات اللوجستية / إمكانية الوصول إلى الأشخاص المتضررين
- شواغل بشأن القدرة على ضمان سلامة الموظفين وأمنهم
- شواغل بشأن المسؤولية القانونية

أظهر القطاع الخاص رغبة شديدة في التشارك مع الأمم المتحدة والجماعات الإنسانية لتعزيز أعمال التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. ونظراً للدور القوي الذي تؤديه الشركات التجارية في الاستجابة للكوارث، إلى جانب دورها الحاسم في التعافي الطويل الأجل، ثمة مصلحة كبيرة لكلا الشركات المحلية والمتعددة الجنسيات في رفع مستوى كفاءاتها وخبراتها الرئيسية من أجل تعزيز أعمال التأهب والاستجابة.

وأظهرت المشاورات العديد من الشبكات المحلية والإقليمية المتضمنة شركات التزمت بمجموعة مبادئ مشتركة ووافقت على استجابة منسقة خلال أزمة ما. وبوسع استنساخ بعض هذه الشبكات ورفع مستواها على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي أن يساهم في تعزيز نظام التأهب لحالة طارئة والاستجابة لها.

وتجدر الإشارة إلى وجود بعض العوائق الرئيسية التي يجب التغلب عليها من أجل الاستفادة حقاً من إمكانية التشارك مع القطاع الخاص.

الإطار 26: العوائق أمام تشارك القطاع الخاص في العمل الإنساني[466]

أولاً، ينجم عن تدفق المعلومات على نحو غير كاف وغير منسق الافتقار لوضوح الحاجات الإنسانية وكيفية مطابقتها مع الكفاءات الأساسية للشركات، ما يعيق بالتالي عقد شراكات. لذا، ثمة حاجة لتبادل منسق للمعلومات من خلال منصات تسهل التطابق وتشرك شبكات شركات وطنية أو غرف التجارة أو غيرها.

ثانياً، تميل الشركات لأن تكون مخصصة وذات أعمال يتم مطالبتها بها في الأزمات فقط. فقد صدرت دعوة لاستخدام إضافي "لاتفاقيات مسبقة" بما فيها اتفاقيات معقودة مع رواد في الأعمال التجارية (مثلاً، توفر شركة دي، أتش، أل DHL للبريد السريع دعماً لوجستياً)، وعلى صعيد الصناعة (مثلاً، يؤمن ميثاق الهواتف المحمولة خدمات اتصالات متوقعة) كجزء من أعمال التأهب المحلية والوطنية في حالات الطوارئ. وينبغي تحديد الفجوات وتبادلها مع مراكز مجال الابتكار قبل حدوث الحالات الطارئة.

ثالثاً، تم إقناع القطاع الخاص بالعدول عن التعاون مع الأمم المتحدة بسبب لوائحها المعقدة والمشتريات الثقيلة وإجراءات العناية الواجبة. وللعمل بفعالية مع القطاع الخاص، ينبغي بالأمم المتحدة أن تعيد النظر في عملياتها.

رابعاً، يستمر البعض في الجماعات الإنسانية في عدم ثقته في أهداف الشركات. وفي الوقت نفسه، تعتبر الشركات أن العاملين في المجال الإنساني يسعون للحصول على مساهمات مالية بدلاً من شراكات حقيقية، وغالباً ما تكون مستبعدة عن أعمال التخطيط للتأهب وتقييم الحالة بعد انتهاء الحالة الطارئة. كما أن هناك حاجة لتخطي حواجز الرطانة وكلام الأعمال الذي غالباً ما يؤدي إلى سوء تواصل.

خامساً، تصعب التشريعات في بعض البلدان عمل الشركات مع الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية. وتواجه بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عوائق في المشاركة في العمل الإنساني نتيجة صعوبات في الحصول على التمويل، وينبغي بالحكومات أن تخلق بيئة ممكنة.

مقترحات مستقاة من المشاورات

- شمل القطاع الخاص في أعمال التخطيط للتأهب من خلال وضع اتفاقيات مسبقة بين الشركات والحكومات والجهات الفاعلة في العمل الإنساني، والاستفادة من آليات تنسيق (من جانب كلا الأمم المتحدة والشركات، شأن غرف التجارة)، وذلك من أجل تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة.
- إدماج الشركات في أعمال تخطيط على مستوى المجموعات (كما يتم القيام بذلك في مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ).
- إنشاء منصة يمكنها أن تعمل كنقطة خدمات موحدة للشركات المهتمة في المشاركة في العمل الإنساني. وتنظم المنصة الحوار بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص وبالتالي تعالج كافة الحواجز الناجمة عن التدفق غير الكافي للمعلومات.
- وضع برمجة تأمين ضد المخاطر و/أو برمجة تأمين نقد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل الحد من تأثير الأزمات على الأعمال التجارية المحلية ودعم جهود التعافي الذاتي كي تتعافى المؤسسات بسرعة.

7.6 استحداث بيئة مستدامة للابتكارات ذات التأثير الكبير[467]

طالبت العملية الاستشارية بشدة بابتكارات لمواجهة التحديات والفرص النائشة. فالابتكار هو أكثر من مجرد استخدام تقنيات جديدة. وخلال المشاورات، وافق المشاركون على أنه يجب أن توجه حاجات ومطالب الأشخاص المتضررين أعمال الابتكار، وأنه يجدر اعتبار الابتكار عملية، وبوجود أفكار جيدة يتم تطويرها واختبارها قبل توسيع نطاقها عند الاقتضاء. ومن أجل تعزيز أفكار وتكنولوجيات ونهج جديدة، ينبغي بالجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تنظر إلى العلوم والتكنولوجيا والقطاع الخاص فيما تعزز الشراكات مع جهات فاعلة أخرى، مثلاً الجماعات المتضررة من الأزمات، وجهات الاتصال في المجال الأمني والعسكري، والمصارف، وشركات التحويل المالي، وشركات الاتصالات والساتل، وأخيراً وليس آخراً الحكومات والمجتمعات المضيفة.[468] فلا يجدر بالعمل الابتكاري التركيز فقط على استعمال التكنولوجيا، بل ينبغي أن يشمل العمليات والنظم والثقافة وتغير السلوك التي تتخطى النهج المنفصلة والفردية.[469]

> يجب ألا ننسى أن الأشخاص الذين نخدمهم يجب أن يشكلوا دائماً نقطة تركيز جل ما نقوم به. فالابتكار هو أحد الوسائل التي يمكننا من خلالها أن نحقق تأثيراً أكبر في هذه المهمة."
>
> الأمين العام للأمم المتحدة بان – كي - مون

وعليه، صدرت دعوة شديدة عن المشاورات لاعتبار الابتكار نشاطاً أساسياً لزيادة أعمال الاستجابة وفعالية الخدمات الإنسانية،[470] وذلك من خلال التفكير المنتظم وإشراك الأشخاص المتضررين في كافة المراحل، وتعزيز الشراكات والتمويل والإدارة من أجل الابتكار.

7.6.1 تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني

تصف مؤسسة الولايات المتحدة للعلوم الوطنية النظام البيئي للابتكار على أنه "الشعب والمؤسسات والشرطة والموارد التي تعزز ترجمة أفكار جديدة إلى منتجات وعمليات وخدمات".

ويعترف معظم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالحاجة للابتكار، لكنها تواجه حواجز مثل الافتقار إلى الاستثمار المنتظم لاختبار نهج واعدة[471] ونشر النهج التي يثبت أنها ستنجح.[472] ويضاف إلى هذه القيود ضغوط زمنية في الاستجابة للأزمات،[473] لا سيما عندما تتحدى الابتكارات التعقل المقبول أو الاتجاهات الاستراتيجية الموافق عليها.[474] وبالتالي، ينبغي بالوكالات الإنسانية أن تغير طريقة عملها من أجل بناء روح تعاون أقوى وثقة وانفتاح على مجال الابتكار.[475]

وتشير المشاورات وكذلك دراسات أجريت حديثاً،[476] إلى طرق لتعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني وهي:

- ✔ تحديد أفضل للمشاكل وتحديد الأولويات في مسائل ذات صلة كبيرة بالمجال الإنساني وتأثير محتمل، 477 وفق تحديد الأشخاص المتضررين من الأزمات؛[478]
- ✔ تشارك أفضل مع المبتكرين خارج وداخل القطاع الإنساني؛[479]
- ✔ استثمارات مستدامة في الجهود الابتكارية؛[480]
- ✔ عمليات إدارة ابتكار معززة،[481] بما في ذلك استخدام أفضل للأدلة، وأعمال التقييم، وإدارة المعلومات، وأفضل عمليات متوفرة، والمهارات، والخبرات.[482]

7.6.2 الاستجابة في مجال الابتكار لأولويات المستخدم

ينبغي أن تكون الابتكارات الإنسانية ملائمة محلياً وتعالج حاجات الأشخاص المتضررين.[483] لذا، شددت المشاورات على الحاجة لأن تمنح عملية الابتكار الأولوية للمسائل التي يعتبر الأشخاص المتضررون أنها ستكون ذات أهمية وتأثير كبيرين.[484] وصدرت دعوة للمزيد من التشارك مع الجماعات المتضررة والتشديد على التصميم المراعي لحاجات المستخدم، ولابتكار تصاعدي أو محلي، ونهج تشاركية. كما أن المساءلة الأقوى وحلقات التغذية الارتجاعية بين المستعملين النهائيين، وموظفي الخطوط الأمامية، والباحثين، والوكالات والجهات المانحة سيشجعون أيضاً عمليات الابتكار المراعية لحاجات المستخدم والتغيير.

> "أحدث تعدد الأزمات في المنطقة" بيئة ملائمة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمنظمات الإنسانية لتطبيق وتكييف تكنولوجيات جديدة، وعقد شراكات مع جهات فاعلة مختلفة، ووضع نهج جديدة، ووضع آليات فضلى للتعلم المشترك لأفكار ابتكارية وتبادلها."
>
> المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

الشكل 26: دمج الفئات الضعيفة في أنشطة الابتكار

- ✔ كان رأي نسبة 15 في المئة فقط من المجيبين في استقصاء رأي جماعات أفريقيا الجنوبية أن الفئات الضعيفة كانت مشمولة فعلياً في أنشطة الابتكار، وفق ما تمت الإشارة إليه في تحليل أصحاب المصالح في عملية تحليل أصحاب المصالح في المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني.

وتجدر الإشارة إلى أن الأشخاص المتضررون من الأزمات يبتكرون كل يوم على نحو خلاق من أجل ايجاد حل للتحديات التي يواجهونها. فاللاجئون والأشخاص المشردين في أرجاء العالم يتمتعون بمهارات ومواهب وطموحات يستخدمونها لتكييف التكنولوجيات الملائمة والشروع في ريادة الأعمال لمساعدة أنفسهم ومجتمعاتهم المحلية.[485] وبالتالي، تستطيع المنظمات الإنسانية أن تسهل عمليات الابتكار التي تقوم بها الجماعات المتضررة من خلال استحداث بيئات ممكنة توفر إمكانية الوصول إلى الموصولية، والبنى التحتية، وتدريب المهارات التجارية، والائتمانات البالغة الصغر.[486] كما هناك حاجة لبناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية والجماعات المتضررة للتشارك في أعمال الابتكار ، ما يضمن المساءلة والاستدامة.[487]

تحسين التواصل بين وكالات المعونة الإنسانية والأشخاص المتضررين من الأزمات[488]

"نظراً لأهمية اعتبار كيفية استجابة وكالات المعونة بفعالية للأزمات من خلال استخدام وسائط البث الإذاعي وتكنولوجيات جديدة للتواصل مع السكان المتضررين من الأزمات، من المهم أيضاً السؤال عن كيفية استعمال السكان المتضررين من الأزمات هذه التكنولوجيات ذاتها لمساعدة أنفسهم، وما قد تكون آثار ذلك على المساعدة الإنسانية التقليدية ونموذجها التام. فمن خلال تسخير هذه التكنولوجيات، يغيّر مستلمو المعونة الديناميات التقليدية للمعونة. والوصول المتزايد إلى الهواتف المحمولة ومواقع التواصل الاجتماعي يتيح للسكان المتضررين من الأزمات أن يتصلوا بالمنظمات الإنسانية مباشرة لطرح أسئلة أو تقديم شكاوى أو المساهمة في

مناقشات تتعلق بمستقبلهم. ففي الفليبين وإندونيسيا،استخدمت الجماعات تويتر (Twitter) لإدارة استجاباتها لإعصار ميجي (Megi) وثوران بركان جبل ميرابي (Merapi). وعقب الزلزال الذي ضرب هايتي ونيوزيلاندا عام 2010، استخدم الناجون فايسبوك (Facebook) ونظام خرائط غوغل (Google Maps) في إعادة شمل أسر وتبادل معلومات حيوية متجاوزين منظمات المعونة."

7.6.3 عقد شراكات شاملة من أجل الابتكار

سيتطلب أيضاً نظام بيئي شامل للابتكار حوافز لقطاعات أخرى كي تعالج المشاكل الإنسانية.[489] فالتعاون الحالي تحده منافسة التمويل بين الجهات الفاعلة القائمة، ووجود حواجز أمام جهات فاعلة جديدة، بما فيها القطاع الخاص.[490] وثمة طريقة لتشجيع نهج يكون شبكياً أكثر وهي تكمن في ربط ممارسات تحديد الأولويات بإنشاء ائتلافات، وذلك من خلال جوائز التحدي أو آليات سمسرة الشراكات، وتكون مثالية من خلال منصة قائمة للتعاون والتنسيق.[491] وسوف يتطلب هذا النهج تشاركاً أكبر مع خبراء في مجال الابتكار في قطاعات أخرى، وإتاحة التدقيق والمشورة الخارجيين في العمليات الإنسانية، وتعلم كيفية تطبيق أفضل طرق وعمليات وأدوات ابتكار متوفرة في الأماكن البعيدة.

> يساهم الميل المتنامي في العالم الإنساني لرؤية تقدير الأعمال وتجميع البيانات كطريقة فعالة في تعزيز المساءلة، في تركيز اختزالي في التخطيط والابتكار الإنسانيين، ما يضعف الإبداع والابتكار لذاته."
>
> المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

لذا، دعت المشاورات إلى إنشاء منصات أو شبكات أقليمية تدعم التعاون بين الجماعات والحكومات ومؤسسات البحوث ومنظمات الإغاثة والقطاع الخاص، ولإجراء تحليل للميزات النسبية لكل منها.[492] وثمة حاجة لوضع هياكل ونظم يمكنها أن تبني الإرادة السياسية للابتكار وتحافظ عليها، واستحداث وتشكيل تمويل جديد، والإرشاد في مجالات التحدي، والتفويض بالقيام بعمل المسح والاستبصار.[493] واقترح مشاركون في إحدى المشاورات إنشاء فريق استشاري، يكون ائتلافاً إنسانياً عالمياً للابتكار،[494] مؤلفاً من جهات فاعلة من قطاع العام والخاص وغير الحكومي يمكنهم تأييد برنامج عمل عالمي للابتكار[495] لمعالجة تهديدات وأزمات جديدة. وقد يجمع صندوق هبات[496] عالمي للابتكار تمويلاً من القطاعين العام والخاص للاستثمار في أعمال الابتكار الإنساني.

الشراكات بوسائل مبتكرة: استخدام المركبات الطيارة غير المأهولة في الاستجابة الإنسانية[497]

تشكل المركبات الطيارة غير المأهولة (UAVs) تكنولوجيا جديدة نسبياً يزيد استخدامها في الاستجابات الإنسانية. فاستخدام مركبات طيارة غير مأهولة صغيرة وخفيفة الوزن وغير مسلحة في الاستجابات الإنسانية يتيح تجميع البيانات والصور، إلى جانب إلمام بالحالة وتقييم للحاجات. تستطيع المركبة الطيارة غير المأهولة أن تحمل آلات تصوير وأجهزة استشعار أخرى لاستحداث خرائط جوية عالية الجودة وعالية الاستبانة للمناطق المتضررة من الكوارث؛ كما يمكنها أن تبث ملقمات فيديو وصوراً عالية الاستبانة مباشرة إلى حاسوب أو لوح أو هواتف ذكية مخصصة لذلك. ففي عام 2013، شكل مشروع تجريبي لمركبة طيارة غير مأهولة جزءاً من الاستجابة الإنسانية للإعصار المداري هايان. وكان المشروع تعاوناً بين عدة شركات من القطاع الخاص و"نتهوب" (NetHope)، وهو اتحاد المنظمات غير الحكومية. فما أن تم الحصول على اللوائح الضرورية لاستخدام المركبات الطيارة غير المأهولة من محافظ تاكلوبان، تم استخدام هذه المركبات لتحديد الموقع حيث ينبغي إنشاء قاعدة العمليات، إلى جانب رصد الأضرار التي لحقت بالطرق والساحل. وفي هايتي خلال هبوب إعصار ساندي عام 2012، وضعت المنظمة الدولية للهجرة وبالتعاون مع "درون أدفنتشرز" (Drone Adventures) والمنظمة الإنسانية "أوبن ستريت ماب تيم" (OpenStreetMap Team) برنامجاً محلياً لمركبة طيارة غير مأهولة. ونتيجة لذلك، تم تحليل الأضرار الذي تسبب بها الإعصار خلال 48 ساعة.

7.6.4 الاستثمار في بيئة ابتكارية

دعت المشاورات إلى زيادة التمويل الذي يمكن التنبؤ به[498] للابتكار من أجل استهداف تحديات مستقرة محددة، وتطوير حلول ورفع مستوى الابتكارات المُجربة.[499] وقد تتطلب استراتيجية الاستثمار هذه المزيد من الحد المسموح به للاختبار ولخطر الفشل،[500] من خلال رؤية طويلة الأجل وبناء حافظة متنوعة. كما قد تتطلب المزيد من الاستثمارات الاستراتيجية، مثلاً تخصيص نسبة مئوية من ميزانيات المساعدة الإنسانية للبحوث والتنمية (R&D) وبناء البحوث والتنمية على منح خاصة بالبرامج.[501] فقد وضعت دراسة أجرتها "ديلويت" (Deloitte) للقمة العالمية للإنسانية معايير للاستثمارات في مجال الابتكار في قطاعات أخرى، ما نجم عنه هدف مقترح من واحد في المئة من التمويل الإنساني.[502]

7.6.5 تحسين إدارة العمل الابتكاري

سوف يتطلب تحسين تأثير الابتكارات وفعالية تكلفتها قاعدة أدلة أقوى،[503] إلى جانب ممارسات مثل اختبار وتقييم الحلول القابلة للمقارنة.[504] ورغم أن قرارات الاستثمار ينبغي أن تحركها بيانات وأدلة تتعلق بما ينجح من الحلول،[505] سلطت المشاورات الضوء على عجز كبير في هذا المجال.[506] وحتى الأدلة الحاسمة على أن العمل الإبتكاري ناجح، فهي نادراً ما تكون كافية لتحريك الحجم والتبني[507] وفي غياب استراتيجية متناسقة.[508] والنزعات العميقة لتفادي الخطر في القطاع الإنساني، المقرونة بأفق استثمار طويل يكون مطلوباً في غالبية الأحيان للقيام بالأعمال الابتكارية على نطاق واسع، فهي تجعل التقدم صعباً.

> لا ينبغي بالابتكار أن يشكل هدفاً بحد ذاته (ما يبدو أنه الاتجاه). لكن الابتكار وبقدر ما تدعو الفطرة السليمة لأن يكون، هو في خدمة رؤى أكبر للتغيير والتحسين."
>
> الفريق القطري للأمم المتحدة في ليسوتو في المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، تحليل أصحاب المصالح

وبدلاً من انتظار حلول تنازلية، ينبغي بالمنظمات الإنسانية أن تطلق مبادرات تغيير وترصدها وذلك لمعالجة العوائق. بالتالي، يجدر بها أن تتخلى عن الاستراتيجيات التي لا تعمل وتسرع الدعم للاستراتيجية الناجحة. ولأن العديد من الابتكارات الفعالة غير معروفة خارج البلد أو المنظمة التي طورتها،[509] ينبغي بالمنظمات الإنسانية أن تعلن عن الأعمال الناجحة والفاشلة بهدف تشجيع الاستنساخ في النظام.

وإدارة الأعمال الابتكارية جديدة نسبياً في القطاع الذي يفتقر للمهارات والمبادئ التوجيهية الضرورية.[510] وبوسع التدريب، والإرشاد، والأدوات، والمبادئ التوجيهية، وبرامج الزمالات العالمية والانتداب أن تساعد جميعها في تسهيل هذا التعلم العملي.[511] وأشارت المشاورات بثبات ايضاً إلى الحاجة إلى وضع مبادئ أخلاقية وعملية للابتكار الإنساني، لا سيما عندما يعمل مباشرة مع الجماعات المتضررة في سياقات حالات الطوارئ.[512] ويجدر بهذه الصكوك أن تتواءم مع المبادئ الإنسانية،[513] وتحرص على أن يكون الاستثمار مصمماً لتحسين النتائج للأشخاص المتضررين، وأن تكون التدابير الاحترازية موضوعة موضع التنفيذ لضمان الخصوصية، والمشاركة المجتمعية، والمساءلة، ومعالجة خطر معالجة الاستغلال أو آثار سلبية أخرى غير مقصودة.[514]

مقترحات مستقاة من المشاورات

- "تحديد مغيّري اللعبة المحتملين (مثلاً، القوى الناشئة، والقطاع الخاص، والمبتكرون في التكنولوجيا والاتصالات) وميزاتهم النسبية وشروط الالتزام، بما في ذلك البناء على الميزات النسبية للجهات الفاعلة الوطنية والمحلية؛ وتحديد نطاق العمل في كل حالة." – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي
- "الاستثمار في مجال الابتكار الإنساني، وأخذ الموارد من مصادر متعددة، بما في ذلك الجماعات البحثية والعلمية، والقطاع الخاص وآخرين. ويحتاج هذا الاستثمار لأن يتمتع بالحد المسموح به للمخاطر الشديدة والمشاريع ذات الطاقة التأثيرية العالية." – المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

- الاعتراف بأهمية استحداث بيئة ملائمة للابتكار. ويتضمن ذلك وضع سياسات وطنية إقليمية، وإجراء تحليلات للضائقات التي تعيق أعمال الابتكار، وتعزيز الشبكات التي أتاحت للابتكارات وواضعي السياسات والمنظمات الإنسانية أن يتحدوا." – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

- دعم أعمال الابتكار مسبقاً من خلال القيام بخطوات شأن دعم البحوث في مجال الإبتكار والتنمية، وتمكين الشراكات مع جهات فاعلة ذات صلة داخل وخارج النظام الإنساني، واستحداث محفزات ذات صلة تشجع استثمار القطاع الخاص." – المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

- إنشاء قاعدة أدلة مستخلصة من دراسات حالة إفرادية يمكن تبادلها ويمكنها أيضاً أن تنير عملية وضع معايير لقياس الأداء." – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

- ينبغي على الحكومات والجماعات الإنسانية أن ترسمل على الدور الناشئ للمنظات الإقليمية في الاستجابة الإنسانية من أجل تخزين وتصنيف المعارف والخبرات المتعلقة بالابتكار." – المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العاملية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

- وضع نهج تمويل جديدة للابتكارات المحلية شأن خطط ادخار وصناديق تحركها المسؤولية الاجتماعية للشركات." – المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

- إنشاء صناديق للابتكار الإنساني على المستوى الوطني و/أو الإقليمي، مع توفير تخصيصات من الميزانيات القائمة للبحوث والتنمية ومجال الابتكار لجميع الجهات الفاعلة والمنظمات. وتم اقتراح أن تكون هذه التخصيصات بنسبة 0,25 في المئة كحد أدنى لمنظمات المجتمع المدني المحلية وبنسبة واحد في المئة كحد أدنى للمنظمات الدولية والحكومات." – المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

مقترحات ناشئة

تشير العملية الاستشارية إلى ضرورة تعزيز الشراكات بالهدف المشترك الكامن في جعل العمل الإنساني ملائماً للمستقبل، ورشيقاً إلى حد كاف وتحركه فعلاً حاجات الأشخاص المتضررين من الأزمات. ودعت المشاورات بثبات إلى وضع تدابير جديدة للاستجابة تكون موثوقة ومتنوعة وموضعية قدر ما أمكن، تؤازرها المبادئ الإنسانية ومركزية الحماية، وإيقائها ذات صلة من خلال استثمار كبير في مجال الابتكار. فانبثق عنها سبع مجالات اقتراح رئيسية وهي:

أولاً، ثمة حاجة **لأن يعيد جميع أصحاب المصالح تأكيد الصلة العالمية للمبادئ الإنسانية الرئيسية.** وينبغي تشجيع الدول على وضع برامج تعليم عام وطنية لنشر المبادئ والقيم الإنسانية المنورة بالتقاليد الثقافية والاجتماعية. كذلك، ينبغي بالجهات الفاعلة المشاركة في المسائل الإنسانية أن تحسن معارفها ومهاراتها في

تطبيق المبادئ الإنسانية، فيما يجدر بأعمال تقييم العمل الإنساني أن تتضمن تطبيق المبادئ. وينبغي تعزيز الشبكات العالمية ذات الخبرة من كافة المناطق والأديان من أجل توفير تحليل متعدد الثقافات وإرشاد رسمي بشأن المبادئ الإنسانية.

ثانياً، ينبغي تعزيز **المسؤولية المحلية والوطنية في إدارة الأزمات**، وذلك من خلال قيام المجتمع الإنساني الدولي بدور داعم حيثما أمكن. ويجدر بآليات التنسيق الوطنية أن تكون المبدأ النموذجي للكوارث ويمكنها تفهم وتقديم دعم أكبر للهياكل والقدرات المحلية. كذلك، ثمة حاجة لإعادة التفكير بتدابير التنسيق وتحديثها، بما في ذلك نظام المجموعات والأفرقة القطرية التي تقودها الأمم المتحدة وذلك من أجل إشراك جهات فاعلة متنوعة بما فيها القطاع الخاص، وعكس التحديات الناشئة كالمخاطر الحضرية، ووضع نهج جديدة كالتحويلات النقدية، وإزالة التقوقع داخل وخارج القطاع الإنساني، وتحفيز أعمال الابتكار.

وينبغي تعزيز القيادة الإقليمية في عمليات اتخاذ القرار والتنسيق، في حين أن من الناحية العالمية، ينبغي استعراض دور وعضوية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) كي تكون أكثر تمثيلاً. وصدرت دعوة لتقييم التغيرات التي يجدر بوكالات الأمم المتحدة أن تقوم بها في ضوء التحولات في إدارة المخاطر الناشئة عن عمليات ما بعد عام 2015، وتنوع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، والتهديدات والتحديات الجديدة، ومشاركة تكون أكثر تنوعاً في مؤسسات الحوكمة العالمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء مراجعة للأدوار وتدابير التعاون الحالية. كما يمكن عقد اجتماعات عالمية وإقليمية مفتوحة لجميع أصحاب المصالح من أجل تبادل الخبرات، وتعزيز الشراكات ورصد التقدم المحرز، وذلك بناءً على تجارب مشاورات القمة والمنصة العالمية للحد من مخاطر الكوارث.

ثالثاً، ثمة حاجة **لتوسيع الشراكات من أجل تنويع العمل الإنساني.** ومن الضروري وضع إطار تعاون جديد بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، والتنمية، وتغير المناخ، وبناء السلام من أجل إدارة الأزمات الممتدة وايجاد الحلول لها، والتعهد بالتزامات طويلة الأجل لمعالجة الحاجات الفورية إلى جانب الأسباب الكامنة. وينبغي أن يرتكز هذا الإطار على تحليلات متبادلة للمخاطر والقدرة على مواجهة الأزمات، وقياس مشترك للنتائج. كذلك، يمكن رفع مستوى الخبرة المدنية في حالات الطوارئ وتمهينها من أجل دعم المتطلبات المحلية والإقليمية والدولية، مع ايلاء اهتمام خاص بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ودعت مشاورات القطاع الخاص إلى وضع اتفاقيات مسبقة بين الشركات التجارية والحكومات والجهات الفاعلة في المجال الإنساني بشأن أدوارها ومن أجل وضع آليات تنسيق، شأن المجموعات وغرف التجارة، وذلك من أجل تحسين التواصل. كما هناك حاجة أيضاً لاستجابات القطاع العسكري التي يمكن التنبؤ بها أكثر من خلال وضع نظم معلومات موحدة، وإقامة منتديات مشتركة، وإجراء تدريبات وتمارين مشتركة، ووضع مبادئ توجيه تنفيذية من أجل بناء ثقافة تعاون.

رابعاً، صدرت دعوة شديدة **لبناء الثقة والمساءلة والتركيز على تقديم نتائج.** لذا، ينبغي بالجهات الفاعلة أن تجعل من البيانات المفتوحة معياراً وذلك من خلال تبادل المعلومات بشفافية ومسؤولية. ويجدر بقدرات مستقلة أو لجنة يتم إنشاءها لكل استجابة هامة أن ترصد تنفيذ السياسات القائمة كالسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين الأشخاص المتضررين، وتقيم الحاجات بشكل موضوعي أكثر. وينبغي بهذه الآليات أن تتحقق من جودة ومصداقية أعمال تقييم الحاجات وتحسينها، وذلك من خلال العمل باستقلالية واستشارة السكان المحليين، والسلطات الحكومية، والمجتمع المدني، وهيئات المعونة من أجل المساعدة على تحديد أولويات المتطلبات الإنسانية، ومتابعة التقدم المحرز والمدى الذي تلبي فيه الاستجابة الإنسانية المشتركة حاجات جميع

الأشخاص وتوفير قناة لتقديم الأشخاص المتضررين الشكاوى. وأخيراً، ثمة حاجة لتعزيز قاعدة الأدلة ولوضع إطار مشترك لفعالية العمل الإنساني، ووضع مجموعة من قياسات النتائج العالمية للمساعدة في الحرص على أن تتم عالمياً معالجة الحاجات الإنسانية الملحة بإنصاف.

خامساً، ثمة حاجة للالتزام **بإرادة سياسية أكبر وتشارك استراتيجي بشأن الحماية.** ويمكن لهذا الالتزام أن يتضمن رصداً متيناً ومنتظماً يكون مرتبطاً بالتحذير المبكر والاستجابة، ومساءلة معززة لكبار القادة كي يقدموا نتائج في الحماية، وتبادل تحليلات الحماية بين الجهات الفاعلة، ورصد منتظم لنتائج الحماية. ويتطلب هذا الجهد أيضاً إدماجاً أفضل لمهمات الحماية والنتائج في إدارة الموارد البشرية، بدءاً من التوظيف وتوصيفات الوظيفة وصولاً إلى أعمال تقييم الأداء. وفي كافة الحالات، يجب منح الأولوية للتهديدات الأكثر حدة التي يتعرض لها الأشخاص المتضررين وذلك من خلال البناء على تحليلات مستمرة.

وفي إطار نظام الأمم المتحدة، ينبغي تسريع مبادرة حقوق الإنسان أولاً ووضع آليات أخرى لضمان الترابط مع العمل الخاص بالحماية. وينبغي بالمنسقين المقيمين والمنسقين في المجال الإنساني أن يقدموا تقارير بشأن تحديات الحماية والاستجابة بانتظام إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وأن تخضع جماعات الحماية الوطنية للمساءلة وتقدم تحليلات واستراتيجيات محدثة بشأن الحماية. كما أن الجهات الفاعلة أساسية في تأمين التمويل من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحماية. ويمكن تحويل التمويل إلى مشاريع واستراتيجيات تقيس الآثار والنتائج ذات الصلة، مثلاً من خلال وضع مؤشرات حماية. وثمة ضرورة لاستثمار منتظم في قدرات موظفي الحماية تكمله جهود تبذل من أجل تعزيز الشركاء الوطنيين والمحليين. ويكون "نزع وهم" الحماية، مثلاً من خلال مذكرة توضيحية تعدها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، متوائماً مع الاستعراض الكامل للنظام.

سادساً، يشكل **تحسين تأمين سلامة وأمن العاملين في تقديم المعونة** ضرورة ملحة. فهو يتطلب بناء الثقة مع الجماعات المسلحة، والقادة التقليديين، والحكومة، وأصحاب مصالح آخرين؛ كما يتطلب وضع استراتيجيات تواصل فعالة بشأن العمل الإنساني وسلامة وأمن العاملين في ظل القانون الدولي؛ ويتطلب أيضاً الامتثال بمبادئ الإنسانية؛ ووضع نظم إدارة للأمن تتكافأ مع المستوى المحلي للتهديد؛ والحرص على أن يكون الموظفون مدربين في مجال إدارة الأمن.

أخيراً، شددت المشاورات على ضرورة **تعزيز التطبيق المتواصل للابتكارات لمعالجة التحديات الإنسانية،** توجهه حاجات السكان المتضررين. لذا، ينبغي بالحكومات، والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والسكان المتضررين أن يلتزموا بتمكين الابداع والمجازفة التي تقوم على الأخلاقيات والمبادئ الإنسانية. وينبغي التصديق على مجال الابتكار الإنساني الأخلاقي ووضع مبادئ توجيهية لإدارة العمل الابتكاري في حالات الطوارئ. كذلك، ينبغي بأعمال الابتكار أن تصبح جزءاً أساسياً من نموذج العمل الإنساني وأن تتواجد تحفيزات للمنظمات كي تحسن باستمرار الخدمات التي تقدمها للأشخاص المتضررين. وسوف يتطلب هذا النهج تشاركاً مجتمعياً أقوى؛ وتمويلاً متنوعاً ومستمراً؛ وتقبلاً متزايداً للمخاطر؛ وإشراك القطاع الخاص والمبتكرين في العلوم والتكنولوجيا وشركاء جدد آخرين.

ودعت المشاورات إلى إطلاق منصات وطنية وإقليمية وعالمية من أجل تسهيل العمل الابتكاري، شأن ائتلاف عالمي للابتكار الإنساني من أجل النهوض بالعمل الابتكاري، وعقد شراكات، وتعزيز الموارد ورفع مستوى ما ينجح منها. وهذا الائتلاف لن يسعى إلى جعل العمل الابتكاري مركزياً، بل إلى تحسين وتعزيز تنسيقه وتأثيره وذلك من خلال دعوة شبكة من الجهات الفاعلة الرئيسية إلى الاجتماع، وربط

النقاط ببعضها البعض في عمليات الابتكار الإنساني، وتمكين القطاع كي يستهدف الموارد بشكل أفضل، وتحديد وتعزيز الحلول المستحدثة، وتوليد القيمة من أفكار جديدة. تسلط هذه الأعمال المحسنة والمعززة الضوء على ضرورة الموافقة على عملية تهدف إلى تحديد الأولويات الاستراتيجية للابتكار في النظام الإنساني، وتكون مؤازرة بمشاركة الأشخاص المتضررين؛ وتنشر هذه العملية الأدلة من أجل دعم رفع مستوى الحلول ذات التأثير الكبير وتجعلها مبدئية.

وتشير البحوث التي أجريت كجزء من المشاورات إلى أنه ينبغي استثمار نسبة واحد في المئة كحد أدنى من الإنفاق على العمل الإنساني في مجالات البحوث والأدلة والابتكار. ويمكن الوصول إلى هذا الهدف من خلال وضع آليات تمويل جديدة، شأن صندوق هبات عالمي للابتكار من أجل الائتلاف المقترح، ومن خلال تعزيز أعمال تمويل واستثمار جديدة يقوم بها القطاعان العام والخاص.

الجزء الرابع
ضمان التمويل الموثوق منه

الفصل 8
توفير تمويل ملائم من أجل بناء القدرة على مواجهة الأزمات، وضمان الحياة وصون الكرامة عند وقوع الأزمات

لم يسبق لمواجهة النزاعات المسلحة والكوارث أن استلزمت تكاليف بهذا القدر. فقد شهدت سنة 2014 تخصيص أكبر مبلغ في تاريخ المساعدات الإنسانية (24.5 مليار دولار)، وأكبر نقص في النداءات التي تقودها الأمم المتحدة (7.2 مليار دولار - ما يعادل نسبة40 في المئة من إجمالي مبلغ الـ 18 مليار دولاراً المطلوب). وتبرز الحاجة الملحة إلى التمويل المناسب والذي يمكن التنبؤ به لضمان وصول مستوى أساسي من المساعدة الإنسانية للأشخاص الأكثر ضعفاً وذلك من أجل الحفاظ على الحياة وصون الكرامة عند وقوع الأزمات، وأيضاً لبناء القدرة على مواجهة الأزمات.

وفي غياب الدعم، تضطر الأسر إلى بيع الأصول، أو الاقتراض بفوائد عالية أو اللجوء إلى تدابير قاسية أخرى مثل زواج الأطفال، كي تتمكن من تغطية نفقاتها. وغالباً ما تعمق نتائج ذلك مستوى فقرهم وضعفهم وهشاشتهم. كما أن الفجوة التمويلية تؤثر أيضاً على الحكومات وعلى قدرة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على تقديم الإغاثة السريعة، وتخطيط وضع نهج طويلة الأجل في الأزمات المحمية والاستفادة من وفورات الحجم. ولمعالجة هذه الفجوة، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة لجنة رفيعة المستوى معنية بتمويل الأنشطة الإنسانية والتي ستقدم تقريرها في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. [515]

> "يبدو عمل كل اللجان الأخرى التي شاركت فيها باهتاً بالنظر إلى التحديات التي نواجهها هنا."
>
> كريستالينا جورجيفا، الرئيسة المشاركة في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتمويل الإنساني والمفوضة الأوروبية لشؤون الميزانية والموارد البشرية

وأكدت المشاورات على أن الاكتفاء بطلب المزيد من المال لن يحل المشكلة، بل يتطلب الحل الحقيقي اتخاذ مجموعة من التدابير: تعزيز مصادر التمويل المتنوعة، واستخدام الأدوات التمويلية المناسبة في كل أزمة، وزيادة كفاءة تكلفة العمليات الجارية، وتجاوز نطاق تمويل الأنشطة الإنسانية ليشمل بناء القدرة على مواجهة الأزمات المستقبلية. كما ينبغي أن يترافق كل ذلك مع حماية البرامج الإنسانية من القيود المفرطة، وأهمها تلك الناجمة عن سياسات مكافحة الإرهاب.

ودعت المشاورات إلى تعزيز العمل الجماعي لضمان التمويل الإنساني المناسب، وذلك من خلال:

- ✔ تعزيز جميع مصادر التمويل الممكنة، مع ضمان وضع الأدوات المناسبة موضع التنفيذ كي تدعم مختلف أنواع الأزمات ولتوجيه التمويل نحو الجهات الفاعلة المؤهلة على نحو أفضل لمواجهة الأزمات؛
- ✔ جعل التمويل الإنساني الدولي شبكة أمان حقيقية وملاذ أخير بحيث يستهدف الحالات التي هي في أمس الحاجة إليه، وضمان وضع التدابير الطارئة موضع التنفيذ كي تلبي ذروة الطلب؛
- ✔ زيادة كفاءة العمليات؛
- ✔ إنشاء حزمة تمويل جديدة للبلدان المضيفة للاجئين؛
- ✔ تحسين فعالية وتدفق التحويلات المالية وحماية البرامج الإنسانية من الآثار السلبية لسياسات مكافحة الإرهاب.

8.1 تعزيز مصادر التمويل المتنوعة

أكدت المشاورات أن مصادر التمويل الحالية غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة للاستجابة للأزمات الجديدة، والاستمرار في دعم ملايين الأشخاص الذين يرزحون تحت وطأة الحاجة الطويلة الأجل، إلى جانب دعم تدابير التأهب، والحد من مخاطر الكوارث، وبناء القدرة على مواجهة الأزمات[516]. وقد دعت سبع مشاورات إقليمية من أصل المشاورات الثمانية الإقليمية للقمة العالمية للعمل الإنساني، باستثناء المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى ضرورة استكشاف مصادر تمويل متنوعة.

فالاكتفاء بطلب المزيد من المال من المانحين الحاليين سيصل إلى حدوده بسرعة، إذ ساهمت الحكومات المانحة الخمسة الكبرى في لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) بثلاثة أرباع إجمالي التمويل الإنساني الحالي، بحيث ساهمت بما مجموعه 15.1 مليار دولار في عام 2013 و18.7 مليار دولار في العام التالي.[517] ولا تُتوقع في ظل المناخ الاقتصادي العالمي الحالي أي زيادة كبيرة في ميزانيات دول لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الموجهة للمساعدة الإنسانية.[518]

> ثمة ارتباط وثيق بين الفقر والهشاشة والأزمات. فالفقر يجعل الناس أكثر ضعفاً في حالة الصراع أو الكوارث الناجمة عن أخطار طبيعية، في حين تعمق هذه الصدمات والأزمات المتواصلة حالة فقرهم حيث تعرضهم للمزيد من المخاطر. وبالتالي، يعيش حوالي 93 في المئة من الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع -بأقل من 1.25 دولار في اليوم- في بلدان هشة بيئياً (30%) أو بلدان هشة سياسياً (32%) أو كليهما (31%)."
>
> تقرير المساعدة الإنسانية العالمية لعام 2015

الشكل 27: التمويل والحاجات غير الملباة، النداءات المنسقة من الأمم المتحدة، 2005-2014

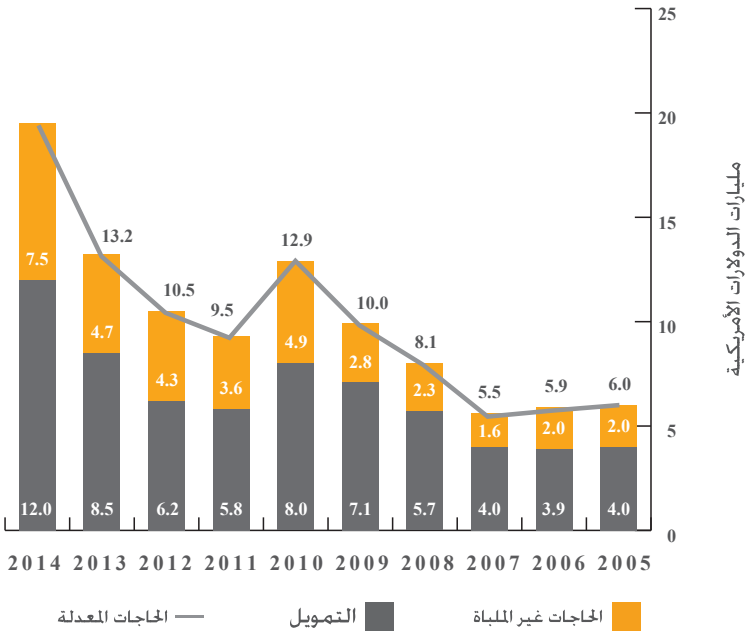

المصدر: مبادرات التنمية بناءً على بيانات دائرة التتبع المالي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وشجعت المشاورات تسخير مصادر تمويل متنوعة، بما في ذلك القطاع الخاص والجهات المانحة من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية؛ وشجعت تنمية ثقة المانحين الجدد، وخاصة الاقتصادات الناشئة؛ وتعزيز التعاون مع ممولين آخرين فعليين (لكنهم يلقون تجاهلا)؛ إلى جانب تحسين الاعتراف بمساهمة البلدان المتضررة من الأزمات أو البلدان المضيفة للاجئين. ويتعين تطوير فهم أعمق للطيف الواسع من الموارد التي يمكن نشرها في الاستجابة للأزمات. وتشمل المصادر المحتملة للتمويل الإنساني التمويل المحلي للحكومة المتضررة، والمساهمات الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل المساهمات المقدمة من الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية (IFIs) والجهات المانحة الثنائية،[519] والجماعات الدينية، وقطاع التأمين، والقطاع الخاص، والجمهور العام، والمنظمات غير الحكومية. ويمكن رفع مستوى تمويل الجماعات المعنية بمجال التنمية وتغير المناخ لمعالجة نقاط الضعف والمخاطر والآثار المزمنة للأزمات، والحد من الأعباء التي توضع على عاتق تمويل الأنشطة الإنسانية. ويتعين كذلك الإقرار بإمكانية تعزيز جميع هذه الموارد المتنوعة قبل وقوع الأزمة

وخلالها، ومواجهة العقلية التي تقول بضرورة توجيه التمويل الإنساني برمته من خلال شركاء دوليين ووضع صكوك.[520]

وينبغي أيضاً أن تكون تدفقات التمويل الشاملة أكثر شفافية، مع إرساء نظام أفضل لرصد مختلف التدفقات وتنسيقها، وفق ما أوصت به العديد من المشاورات من بينها المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا. ويمكن أن تشمل تدابير الشفافية، خلال الاستجابة وعلى نطاق أوسع: آلية لتحسين رصد البلد المتضرر من الأزمة للإنفاق الحكومي [بما في ذلك الدول المضيفة للاجئين، كما جرى بحثه في الفصل 4]؛ والتزامات المانحين باستخدام منصات الإبلاغ القائمة بشكل كامل؛ وسبل محسنة لتحصيل التمويل الخاص. كما ينبغي البناء على الخبرات، مثل مركز المعونة الخارجية والشفافية التابع لحكومة الفليبين(FAiTH) الذي أرسي في أعقاب إعصار هايان. ويمكن للقمة أن تساعد على استحداث حد أدنى من الإلتزامات الأساسية[521] التي تشكل خطوة مهمة من شأنها أن ترتب نتائج فورية. فعلى سبيل المثال، من شأن استخدام منصة وأدوات مشتركة، والالتزام بمعيار المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، بما في ذلك تمديده الإنساني القادم، أن يوفر رؤية أكثر وضوحاً لما يقوم به الجميع، وما هو مطلوب والمدة المطلوبة، وكيفية تحديد أولويات الموارد داخل الأزمات وما بينها، والتقسيم المناسب للعمل. ويتعين أيضاً تنمية فهم أفضل لحجم الفجوة التمويلية. لكن هذا الأمر لا ينحصر بفهم العرض فحسب، بل يتعين أن يترافق ذلك بفهم أفضل للثغرات التي تحتاج إلى المعالجة وتقييم أكثر موضوعية لها [انظر الفصل 7.2.2].

مقترحان مستقان من المشاورات

- " بناء شراكات مع القطاع الخاص، مثل إشراك الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من القطاعات، لتعزيز صوت الشعوب بشأن حاجاتهم ومعرفة إن تتم تلبيتها."- المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- " توفير الحوافز لإشراك القطاع الخاص، وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية مثلا." - المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

8.1.1 استكشاف التمويل المبتكر للأزمات

أبرزت المشاورات الحاجة إلى استكشاف مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل الأنشطة الإنسانية. ومن الأمثلة على ذلك التمويل الجماعي. فعند الاستجابة لزلزال نيبال عام 2015، جمعت الحملات التي نظمت على أكبر ثلاثة مواقع للتمويل الجماعي - "غو فاند مي" (GoFundMe) و"كراودرايز"(Crowdrise) و"إنديغوغو" (Indiegogo) أكثر من أربعة ملايين دولار في أقل من أسبوع. وجمع موقع فايسبوك (Facebook) أكثر من عشرة ملايين دولار في أيام قليلة عن طريق تمكين المستخدمين من التبرع من خلال منصته. وعادل ما جمعه هذان المصدران التمويليان ما يقارب مبلغ 15 مليون دولاراً الذي دفعه الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة.

كما قُدمت اقتراحات للاستفادة من القطاع الخاص من أجل إيجاد نُهج مبتكرة يمكن تكييفها مع السياقات الإنسانية. ففي كينيا، أنشأت خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول "إم-بيسا" (M-Pesa) منصة جديدة تدعى "إم-تشانغا"(M-Changa) التي تتيح للأفراد استخدام الخدمات النقدية المتنقلة لتمويل المشاريع بشكل جماعي. كما استحدث البنك الدولي مركز كينيا للابتكار في مجال المناخ، وهو برنامج توجيه للتمويل الجماعي لأصحاب الأعمال في شرق أفريقيا. وثمة اتجاه ناشئ داخل القطاع المصرفي يسعى أيضاً إلى البحث عن منصات تمويل بديلة جديدة لإتمام مجموع أنشطتها، ويتمثل في وضع تدابير الإحالة لطالبي القروض الذين رُفضت طلباتهم.[522] وقد بدأت هذه الابتكارات في حشد الأموال بشكل سريع من الجمهور، لكن هذه الأموال لا تخضع حتى الآن لقدر كاف من الرقابة والشفافية بشأن كيفية انتقالها إلى المتضررين. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كانت هذه الأساليب قد

استخدمت بنجاح في الاستجابة للكوارث الطبيعية السريعة التطور أو لبناء القدرة على مواجهة الكوارث والحد من جوانب الضعف التنظيمي، فمن غير المرجح أن تطبق على الأزمات الحادة الناجمة عن النزاعات المسلحة أو لتحويل التمويل إلى الأزمات المنسية.

التمويل المبتكر الناجم عن توقعات الظواهر الشديدة[523]

إقراراً من الصليب الأحمر الألماني ومركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمناخ بأن المجتمعات غالباً ما تؤخذ على حين غرة بالظواهر الجوية البالغة الشدة وتكافح لإيجاد الموارد اللازمة للتأهب والاستجابة، فقد وضعا عام 2012 آلية تمويل ابتكارية يمكن تشغيلها بفعل توقعات الظواهر الشديدة، كالعواصف والفيضانات والجفاف. فعندما يتجاوز أحد التوقعات عتبة معينة، يَصدر إنذار مبكر ومن ثم يُفرج عن التمويل. ويتيح التمويل للمجتمعات اتخاذ تدابير وفق خطة للتأهب متفقاً ومتمرناً عليها مسبقاً قبل وقوع الكارثة. وحسب التصميم، تدعم هذه الآلية المبتكرة عملاً إنسانياً سريعاً وذكياً استناداً إلى تنبؤات علمية. وقد أرسيت هذه الآلية في بنغلاديش وموزمبيق وبيرو وتوغو وأوغندا حيث أتاحت للصليب الأحمر والهلال الأحمر نشر الموارد لمساعدة المجتمعات على التأهب للمخاطر المرتبطة بالمناخ والحد من المعاناة والأضرار البشرية.

ويقدم التمويل الاجتماعي الإسلامي فرصة كبيرة أخرى للتنويع. فقد أشارت المشاورات الإقليمية لكل من شرق وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومشاورتان مخصصتان لهذا الموضوع انعقدتا في أكسفورد ونيويورك،[524] إلى أن ثقافة العطاء الإسلامي وتقاليده توفر مصدراً مهماً من مصادر الدعم، إذ يسود القليل من الفهم بشأن حجم الزكاة والأوقاف والصدقة وأشكال ابتكارية مثل الصكوك، وهي أدوات تمويل مشابهة لسندات الأثر الاجتماعي. ويوفر هذا المجال إمكانات كبيرة حيث يُجمع ما لا يقل عن 5.7 مليار دولار من الزكاة سنوياً في خمس دول فقط.[525] ويمكن للتمويل الاجتماعي الإسلامي، وخاصة الزكاة والأوقاف، أن يضطلع بدور مهم في المساعدة على سد فجوة التمويل الحالية، وهو ما سيجعل الأموال متاحة أيضاً للمنظمات المحلية التي تشكل الخط الأمامي في الاستجابة الإنسانية والتي غالباً ما تكون غير قادرة على الوصول مباشرة إلى التمويل. وقد خلصت المائدة المستديرة حول التمويل الاجتماعي الإسلامي التي انعقدت في نيويورك في 25 آب/أغسطس 2015 إلى أن أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي التي طُبقت فعلياً بنجاح في سياق التنمية هي الآن جاهزة للتجريب في حالات الأزمات الإنسانية الحادة والطويلة الأجل.

> "يمثل أيضاً تحسين استخدام التمويل الاجتماعي الإسلامي (الزكاة والصدقة) الذي يطبقه العديد من جماعات المجتمع المدني التركية والهلال الأحمر التركي، أحد المجالات التي ينبغي استكشافها بشكل أفضل كإحدى طرق التمويل البديلة والمعززة."
>
> مساهمة حكومة تركيا في القمة العالمية للعمل الإنساني

الإطار 27: تجربة البنك الإسلامي للتنمية في إدارة صناديق التمويل الاجتماعي الإسلامي[526]

صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، الذي أطلق عام 2007، هو شكل من أشكال الأوقاف، برأسمال أصلي مستهدف بقيمة 10 مليار دولار. وقد ركز نهج البنك الإسلامي للتنمية في المقام الأول على وضع برامج شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج تعزيز المهارات لمصلحة الفقراء الأشد فقراً، وذلك من الصندوق الاستئماني للتمويل الاجتماعي الإسلامي الذي يطبق متطلبات مختلفة من الشريعة في أمور الزكاة أو الصدقة أو الأوقاف. وأكثر المستفيدين من الصندوق الاستئماني للبنك الإسلامي للتنمية هم الأشخاص الذين يوجدون في حالة الهشاشة والنزاع. فقد صُرف مجموع ما يقارب خمسة مليارات دولار حتى هذا التاريخ (آب/أغسطس 2015) لمصلحة تسعة قطاعات، وهي التعليم، والرعاية الصحية، والتصحاح، والمرافق العامة، والأشغال العامة، والكهرباء، والبلدية، والنقل، والإسكان.

ومن أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز في التمويل الاجتماعي الإسلامي، يعمل البنك الإسلامي للتنمية على تشكيل مجالس معنية بإدارة معايير الزكاة والوقف التي يتوقع أن تنطلق في عملها في عام 2016.

الشكل 28: *الزكاة* المقدمة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي[527]

يتم توزيع ما يقارب 600 مليار دولار كحد أدنى من أموال الزكاة التي تُجمع من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنويا لأهداف العمل الإنساني (بعد خصم حاجات التخفيف من حدة الفقر محلياً).

الإطار 28: صكوك التحالف العالمي للقاحات والتحصين[528] **(GAVI)**

يستخدم مرفق التمويل الدولي للتحصين (IFFIm) تعهدات طويلة الأجل تقوم بها الحكومات المانحة حيث تتعهد ببيع 'لقاحات سندات الأثر الاجتماعي' في أسواق رأس المال حيث يتيح ذلك توفر مبالغ كبيرة من الأموال بشكل فوري لبرامج التحالف العالمي للقاحات والتحصين. وقد أصدر مرفق التمويل الدولي للتحصين صكوكه الأولى في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 حيث جمع 500 مليون دولار أمريكي لتسريع وتيرة توافر الأموال لبرامج التحصين والنظام الصحي. وقد رتب لهذه الصفقة مصرف ستاندرد تشارترد (Standard Chartered Bank) باعتباره المنسق العالمي وبنك بروة (Barwa Bank)، وبنك سي آي إم بي للاستثمار (CIMB Investment Bank)، وبنك أبوظبي الوطني، وشركة رأسمال مجازفة تابعة للبنك الأهلي التجاري (NCB Capital Company)، بالتعاون مع البنك الدولي بصفته مدير خزانة مرفق التمويل الدولي للتحصين.

مقترحان مستقان من المشاورات

" يجب تعزيز ثقافة العطاء الإسلامي وتقاليده لدعم عمل المنظمات الإنسانية الإقليمية والمحلية في المنطقة، مع اقتراح العديد من الآليات. ويتطلب ذلك حواراً جماعياً مع المؤسسات والخبراء الفعليين حول هذا الموضوع لوضع مقترحات ملموسة بشأن كيفية تحقيق ذلك." - المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

" التعرف على مصادر متنوعة للتمويل - دون الاقتصار فقط على المساعدات من المانحين. فعلى سبيل المثال، يمكن للبنوك، ومؤسسات التحويلات المالية وشركات الاتصالات أن تنظر في إمكانية الإعفاء من الرسوم في حالات الطوارئ، لفترة محددة في أعقاب وقوع إحدى الكوارث." - المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

8.2 استخدام أدوات التمويل المناسبة في كل أزمة

يتسم النهج الحالي لتمويل الأنشطة الإنسانية بعدم النضج. فالجزء الأكبر من التمويل، وخاصة من الحكومات المانحة، يتكون من مساهمات سنوية قصيرة الأجل للوكالات المتعددة الأطراف أو الدولية. ويسعى هذا النهج إلى توفير السرعة والمرونة، بناءً على افتراض أن الأزمات هي توقف قصير الأجل عن التنمية، كما هو الحال في حالات الصراع أو الكوارث السريعة الانتشار. لكن في الواقع، تصبح معظم هذه التمويلات القصيرة الأجل مقيدة في الأزمات وحالات التشرد الطويلة الأجل والممتدة.[529]

لذا، ينبغي إحداث تغيير في النهج المتبع بحيث "تُبنى قرارات التمويل على أساس الميزة النسبية للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية".[530] كما ينبغي توسيع نطاق صندوق التمويل للأشخاص والبلدان المتضررين

من الأزمات وتحويل مركز الثقل بعيداً عن المساعدات الإنسانية الدولية[531] إذ ينبغي إحداث أربعة تغييرات كبرى للتأكد من تحرر التمويل الإنساني الدولي حتى يستهدف الحالات الأكثر احتياجاً إليه:

- ✔ زيادة الاستثمار في إدارة المخاطر: الإدارة المالية لما قبل الأزمة وتعزيز قدرات الاستجابة للأزمات.
- ✔ توفير التمويل المباشر للمستجيبين الأوائل المحليين: وضع السياسات والآليات لزيادة حصة التمويل التي توجه مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية.
- ✔ التحول إلى التمويل الطويل الأجل بالنسبة للأزمات الممتدة: الانتقال إلى التزامات التمويل المتعددة السنوات في مقابل تعهدات التمويل السنوية
- ✔ الالتزام بحزمة تمويل عالمية للدول المضيفة للاجئين: الدعم التمويلي الطويل الأمد والذي يمكن التنبؤ به بالنسبة للبلدان التي تستضيف اللاجئين مباشرة

وقد دار نقاش حول كيفية ضمان مستوى أساسي من المعونة إذ ينبغي توفير ذلك من خلال آليات الحماية الاجتماعية الموسعة التي تقودها الحكومات، حيثما كان ذلك ممكناً، [انظر الفصل 5.3]. أما في الحالات التي تنعدم فيها هذه الإمكانية، فتصبح المساعدة الإنسانية ضرورية. وخلال المشاورات، دار النقاش ولو لم يحصل أي توافق في الآراء، حول ما إذا كان من الممكن تحقيق ذلك من خلال 'بطاقات' أو حسابات فردية تحظى بالاعتراف بها في أي مكان يذهب إليه الناس.

> إن المسألة ليست بشكل كبير نقصاً في التمويل في حد ذاته، بل تنطوي على الحاجة إلى استخدام أفضل للموارد المتاحة، بما في ذلك الأموال المتوفرة من أجل التنمية."
>
> المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن القمة العالمية للعمل الإنساني: وجهات نظر من منطقة الخليج

8.2.1 زيادة استثمار الحكومات وشركاء التنمية في إدارة المخاطر والأزمات

ينبغي أن تشكل الموارد المحلية خط التمويل الرئيسي للتأهب للأزمات والاستجابة لها، مع إسنادها بتمويلات أخرى عامة وخاصة، وذلك حيث تكون قدرات الحكومة قوية. ويفضل أن تكون هذه الاستثمارات استباقية. ولتحقيق ذلك، يمكن للتنبؤ بالأزمات والنمذجة الأكثر تطوراً أن يساعدا في تحديد حجم التمويل الطارئ اللازم لتلبية ذروة الطلب[532]، وتحسين تمويل المخاطر للحد من الحاجة إلى صناديق الطوارئ.

> نعترف بأهمية 'نهج تمويلي متعدد المصادر' حيث تستثمر صناديق المشاريع العامة والخاصة في مجموعات متنوعة من المشاريع من أجل تنويع المخاطر."
>
> برنامج عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

ويمكن للتمويل الاستباقي أن يكون مفيداً في بناء القدرة على التكيف والحد من الأثر الإنساني والاقتصادي للكوارث[533]. فقد اقترحت المشاورتان الإقليميتين لغرب ووسط أفريقيا ولشرق وجنوب أفريقيا تحديد هدف للإنفاق الحكومي على شكل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل التوسيع السريع لنطاق الحماية الاجتماعية.[534] كما اقترح أصحاب مصلحة آخرون أدوات تمويل وطنية وإقليمية بآليات تفعيل مرنة بحيث تتيح للحكومات الاستجابة لحالات الطوارئ الصغيرة والمتوسطة الحجم قبل إطلاق نداء دولي.

ويمكن لآليات تمويل المخاطر كالتأمين[535] أن تعزز التوافر السريع للأموال وخطوط الائتمان من أجل توسيع نطاق العمل في حالات الطوارئ عند وقوع الكوارث، لاسيما في البلدان الأقل نمواً وبلدان أخرى معرضة للخطر. وينبغي لهذه الآليات أن تعتمد على الدروس المستفادة من آليات التأمين على المخاطر الحالية، مثل البرنامج التجريبي للتأمين على مخاطر الكوارث في منطقة المحيط الهادئ.[536] فخلال رئاسة ألمانيا لمجموعة البلدان السبعة في عام 2015، حُدّد هدف لزيادة تغطية التأمين على المخاطر المناخية بشكل مباشر أو غير مباشر لتشمل 400 مليون شخص بحلول عام 2020. فمن شأن مثل هذه التدابير أن تساعد المناطق المعرضة للكوارث في معالجة فجوة ظاهرة ومتنامية في الحماية التأمينية[537]. كما سيشكل تمويل المخاطر أيضاً عنصراً حاسماً في عقود التأهب بين الحكومات والشركاء [انظر الفصل 4.2.2].

الإطار 29: الحد من مخاطر الكوارث والخسائر الناجمة عنها في تركيا[538]

تركز الاستراتيجية الوطنية لإدارة الكوارث في تركيا على مرحلتي الوقاية والتخفيف من الآثار من أجل الحد من المخاطر والخسائر المحتملة في المستقبل، بهدف بناء مجتمع قادر على مواجهة الكوارث. وتسعى الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل الوطنية للزلازل (منظمة الأعمال المتضافرة (UD) أيلول/سبتمبر 2003) من خلال اتباع نفس النهج إلى التقليل من الأضرار والخسائر الجسدية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة في حال وقوع زلزال، وإحداث مناطق صالحة للعيش بحيث تكون مقاومة للزلازل ومستعدة لمواجهتها.

مقترح مستق من المشاورات

" دراسة الفرص لتوجيهها بشكل أكبر نحو صناعة التأمين، بما في ذلك استخدام أفضل الممارسات والضوابط في تمويل المخاطر." - المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

8.2.2 التمويل المباشر للاستجابة الأولى المحلية

لا تقدم نُهج التمويل الإنساني الدولية الحالية الدعم الكافي للعمل الإنساني المنجز محلياً. ففي الواقع، انخفضت عام 2014 حصة التمويل التي تذهب مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية بمقدار النصف حيث انتقلت من 0.4 في المئة في عام 2012 إلى فقط 0.2 في المئة.[539]

وقد دعت العديد من المشاورات والطلبات إلى إجراء إصلاحات في التمويل الإنساني لتحقيق زيادة في الأموال المرصودة للتأهب والاستجابة لصالح المنظمات المحلية.[540] كما أشارت المشاورات أيضاً إلى أن الحد من التعاقد من الباطن وإزالة 'الوسطاء' سيجلب المدخرات.[541] لكن سياسات مكافحة الإرهاب، والاقتطاعات الإدارية والمخاوف بشأن الفساد لا تشجع المانحين على تقديم المزيد من التمويل المباشر للجهات الفاعلة المحلية. ففي الحالات التي يستعصي فيها على الجهات الفاعلة الدولية الوصول إلى المحتاجين مباشرة، قد تكون لهذه القيود عواقب وخيمة.[542]

وهناك أيضاً إمكانية لزيادة التمويل الثنائي للبلدان المتضررة من الأزمات، مثلا من خلال دعم الميزانية. فقد تزايدت نسبة المساعدات الإنسانية الدولية الموجهة مباشرة إلى الحكومات المتضررة من المانحين في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ابتداءً من العامين السابقين، لكنها لا تزال منخفضة بنحو 3 في المئة من إجمالي المساعدات.[543] وعلى الرغم من ذلك، قدمت الجهات المانحة من غير لجنة المساعدة الإنمائية 50 في المائة من مساهماتها الإنسانية الثنائية للحكومات المتضررة خلال الفترة ما بين عام 2009 وعام 2013 حيث كانت تمثل 6.5 في المئة من إجمالي التمويل الإنساني.[544]

مقترحات مستقاة من المشاورات

" إنشاء صندوق إقليمي للتأهب والاستجابة لصالح المنظمات المحلية، مثلا من خلال إنشاء شبكة من المنظمات غير الحكومية في بلدان الجنوب." - المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

" تحديد نسبة متفق عليها من التمويل الدولي الإنساني بحيث تخصص لتعزيز قدرات الاستجابة المحلية." - المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

" لا حاجة لأن تكون الاستجابة للكوارث في البلدان النامية تحت رحمة المانحين واهتمام وسائل الإعلام وحسن الحظ لجمع الأموال في وقت قصير. فالأدوات موجودة فعلياً لدى الحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية لوضع الحلول المالية موضع التنفيذ قبل وقوع مخاطر الكوارث التي يواجهونها."

مجموعة إعادة التأمين سويس ري، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني

" إن الصعوبات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية الوطنية الصغيرة للوصول إلى الأموال مباشرة واعتمادها على تمويل المشاريع يتطلب منها جهداً مضاعفاً للحفاظ على بقائها."

كامل مهنا في تقرير المساءلة الإنسانية لعام 2015

- "تعزيز ثقافة العطاء الإسلامي وتقاليده لدعم عمل المنظمات الإنسانية الإقليمية والمحلية." – المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- "إنشاء صندوق مجمع إقليمي للعمل الإنساني مخصص للقطاع الخاص بحيث يمكن تشجيع شركات القطاع الخاص على المساهمة بنسبة من أرباحها لصالح العمل الإنساني." - المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، مشاورة الأعمال التجارية
- "تعزيز آليات لزيادة قدرة المانحين على تحمل المخاطر في البيئات العالية المخاطر، بما في ذلك فرص تمويل مباشر للجهات الفاعلة المحلية." - تسخير التمويل لصالح الأشخاص المتضررين من الأزمات، طلب حول مبادرات التنمية مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني.
- "تعديل الصناديق المجمعة وتوسيع نطاقها لجعلها في متناول المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية." - تسخير التمويل لصالح لأشخاص المتضررين من الأزمات، طلب حول مبادرات التنمية مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني.
- "إصلاح تدابير التمويل الدولي من أجل الاعتراف بالدور الريادي الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية والوطنية ودعمه في مجال التأهب والاستجابة. ويمكن تحديد أهداف محتملة." - المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني

8.2.3 الانتقال إلى تمويل طويل الأجل ويمكن التنبؤ به في الأزمات الطويلة الأجل المرتبطة بالنزاعات

وُضعت الأزمات الممتدة المرتبطة بالنزاعات بفعل طابعها الطويل الأمد في المنطقة الرمادية من التمويل الإنساني والإنمائي. ففي الوقت الحالي، ينفق ما يقارب 90 في المئة من الصناديق الإنسانية على الأزمات المتوسطة والطويلة الأجل.[545] ولمعالجة ذلك، يتنامى الإجماع حول ضرورة الانتقال إلى الاستثمار الطويل الأجل وتعزيز مواءمة التمويل الموجه للأنشطة الإنسانية والإنمائية وبناء السلام وفق تحليل المخاطر المشتركة وأطر النتائج. كما سيتيح هذا الانتقال قدراً كبيراً من الفعالية:[546] فعلى الرغم من أن بعض الجهات المانحة توفر تمويلا لمدة تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات[547]، توجد حالياً فرصة من أجل "القيام بقدر كبير من الاستثمارات المتعددة السنوات والقادرة على تحمل المخاطر".[548] وينبغي أن يكون التمويل مرناً بشكل كاف بحيث يراعي السنوات الجيدة التي يمكن أن تنفذ فيها الأنشطة الموجهة بشكل أكبر نحو التنمية، والسنوات العجاف التي تكون فيها الاستجابة الإنسانية ضرورية.[549] ويبحث عدد من المانحين إمكانية استخدام تدابير تمويل مرنة، أو"معدلات للأزمات"، التي تتيح المراجحة بين المزيد من العمل على التنمية وبين التشارك في العمل الإنساني، وذلك حسب حاجات السكان وضعفهم.

مقترحات مستقاة من المشاورات

- "الحد من التقسيم بين التمويل الإنساني والتمويل الإنمائي لضمان اتباع نهج أكثر اتساقاً لإدارة المخاطر ومكامن الضعف." - المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- "تتطلب معالجة فجوة التمويل أيضاً المزيد من التدخلات المستدامة التي تركز على بناء المرونة والأهداف الإنمائية بالإضافة إلى تلبية حاجات الأفراد الفورية. وسيستلزم ذلك تمويلا إنسانياً أكثر قابلية للتنبؤ به وطويل الأجل أكثر وكذلك تحسين تعزيز التمويل الإنمائي." - المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

" بخصوص الحد من الضعف، أشير إلى الافتقار إلى التمويل المتعدد السنوات والمتنبأ به باعتباره التحدي الرئيسي للحد من مخاطر الكوارث: إذ ثمة حاجة لضمان المزيد من التماسك ضمن استراتيجيات المانحين وفيما بينها والمزيد من التمويل، لاسيما للحد من مخاطر الكوارث." - المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي

" إستحداث تدفقات تمويل متعدد السنوات ومتعدد الأقطاب تتروح مدتها ما بين ثلاث وخمس سنوات فضلا عن المرونة في استخدام الموارد؛ ويجب أن توفر آليات التمويل اتساقاً أكبر بين التمويل الإنساني والتمويل الإنمائي، وإطاراً زمنياً على الأمد الطويل بالنسبة للأزمات الطويلة الأجل بشكل خاص." - المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني

8.2.4 الالتزام بحزمة تمويل عالمية بالنسبة للبلدان المضيفة للاجئين

من شأن حزمة تمويل عالمية أن تشكل عنصراً أساسياً لـ "صفقة جديدة" بالنسبة للبلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين [انظر الفصل 4]. وينبغي توجيه اهتمام خاص لتخفيف شروط التمويل الإنمائي، وخاصة بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل. فقد شجعت المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المؤسسات المالية الدولية على تقديم المنح والقروض بشروط مواتية لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل على تحمل عبء استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين بشكل سريع ومستدام.

ثمة حاجة لبعض البلدان كالأردن لأن تتلقى التمويل الإنمائي على الرغم من أنها تصنف ضمن البلدان المتوسطة الدخل ، وذلك نظراً لكونها توفر خط الدفاع الأول للأمن الجماعي للمجتمع الدولي. وتشكل حالات الطوارئ هذه مسؤولية دولية جماعية، وينبغي ألا يقتصر تحملها على حفنة من الدول دون غيرها."

أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

8.3 الاستثمار الأمثل للمال

يتعين استخدام الموارد المتاحة بشكل ذكي عندما تكون الميزانيات مقيدة. فإحداث القيمة مقابل المال في العمليات الإنسانية يتطلب فهماً واضحاً وشفافاً للأدوات المالية الأكثر فعالية وكفاءة في سياقات مختلفة. كما يتعين فهم تأثير الفساد على الأنشطة الإنسانية ومعالجته بشكل أفضل.

8.3.1 العمل بفعالية أكبر، وبناء قاعدة الأدلة، والتصدي للفساد

يحول الافتقار إلى البيانات الشفافة دون مقارنة تكاليف تقديم المعونة في برامج وسياقات مختلفة، أو تقييم كيفية تغير التكاليف بمرور الوقت. فثمة حاجة ملحة لزيادة الشفافية في تكلفة العمليات، بما في ذلك تلك الممولة من خلال نداءات الأمم المتحدة، وذلك للتمكين من إجراء عمليات التقييم المستندة إلى الأدلة التي توفر الأنشطة الإنسانية والاستثمارات بشأنها قيمة مقابل المال. وثمة أدلة واضحة تفيد بأن هذا الأمر ممكن التحقق وأنه يمكن تحقيق الفعالية من حيث التكاليف بمرور الوقت. كما ينبغي أيضاً إرساء شفافية في انتقال الأموال من المانحين من خلال كل وكالة لاحقة للتعاقد من الباطن إلى المستفيدين، فضلا عن التكاليف المتكبدة في كل عملية. فقد حثت المائدة المستديرة الرفيعة المستوى للقمة العالمية للعمل الإنساني: وجهات نظر من منطقة الخليج والتي عقدت في الكويت[550] قبل المشاورة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأمم المتحدة على "أن تصبح أكثر شفافية ومصداقية في استخدامها وصرفها للأموال."

ويشير عدد من الدراسات إلى أشكال الفعالية التي يمكن تحقيقها من خلال القيام بالأعمال بشكل مختلف، بما في ذلك: الاستثمار في التأهب؛ والقيام بالاستجابة المبكرة استجابة للإنذار المبكر؛ وتحسين القدرة على التنبؤ بالتمويل من أجل القيام بالمشتريات المبكرة؛ وتبادل الخدمات، مثل الاتصالات واللوجستيات؛ ومواءمة المتطلبات الإدارية ورفع مستوى طرق التنفيذ الفعالة كالتحويلات النقدية. لكن، يتعين قطع بعض الأشواط قبل أن تصبح هذه الأساليب قاعدة معيارية.

إن "القيمة مقابل المال" المرتبطة باستجابة متأخرة ذات استهداف سيء وغير فعالة هي بكل تأكيد تقترب من الصفر."

منظمة أطباء بلا حدود، "أين الجميع؟"

ففي حالة التحويلات النقدية، تتنامى الأدلة التي تفيد بأنها غالباً ما تكلف قدراً من المال أقل من المساعدات العينية إذ من بين ما توفره بشكل فوري إزالة تكاليف التخزين والنقل. وقد كشفت إحدى الدراسات التي شملت أربعة بلدان وقارنت بين التحويلات النقدية المعونة الغذائية أنه يمكن مساعدة عدد إضافي من الناس بنسبة 18 في المئة دون أي تكلفة إضافية إذا تلقى الجميع المال نقداً بدلا من المواد الغذائية.[551] ففي الصومال، ذهبت نسبة 35 في المئة من ميزانيات المعونات الغذائية إلى المستفيدين مقارنة بنسبة 85 في المئة من ميزانيات التحويلات النقدية.[552] فبما أن حجم النقد ينمو ويصبح أكثر فعالية، فسيصبح أقل كلفة

الإطار 30: الدراسات الحديثة حول الوفورات في التكاليف

- ✔ أظهرت 75 في المئة من الاستثمارات في مجال التأهب تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف وتسريع زمن الاستجابة للكوارث بأسبوع واحد في المعدل.[553]
- ✔ ورد في أحد البرامج التجريبية لبرنامج الأغذية العالمي في إثيوبيا أن تكلفة النقد تقل عن تكلفة المساعدات الغذائية العينية بنسبة تتراوح ما بين 25 و30 في المئة.[554]
- ✔ تفوق فوائد الاستثمار في تدابير القدرة على مواجهة الأزمات التكاليف باستمرار حيث تتراوح الفوائد المحصلة ما بين 2.3 دولار و13.2 دولار عن كل دولار يُستثمر. وعلى مدى عشرين عاماً، مكنت الاستجابة المبكرة، بناءً على نموذج واحد، من توفير ما بين 10.7 مليار دولار و13.5 مليار دولار، واستطاعت إجراءات القدرة على مواجهة الأزمات توفير ما بين 15.6 مليار دولار و34.3 مليار دولار على مدى فترة 20 عاماً.[555]

وثمة عامل رئيسي آخر يعيق كفاءة المعونات الإنسانية ونوعيتها، وهو الفساد.[556] فمن الممكن أن تقلل فوضى الإغاثة الإنسانية الأولية والضرورة الملحة لإرساء استجابة إنسانية ناجحة، من الالتزام بسياسات مكافحة الفساد، بل يتنامى التحدي في حالات النزاعات المسلحة حيث يشكل الفساد في كثير من الأحيان معضلة كبيرة. فالبلدان العشرة الأوائل في النداء الإنساني المنسق من الأمم المتحدة لعام 2015 هي من بين البلدان التي تحتل مراتب متدنية من حيث الفساد.[557] كما أشار السكان المتضررون إلى الفساد في أحدث تقرير عن حالة النظام الإنساني في عام 2015[558]، بأنه يشكل عقبة رئيسية أمام تلقي المعونة.

> كان هناك قدر كبير من الفساد والمحسوبية في توزيع المعونة."
>
> أحد الأشخاص المتضررين من الأزمة في لبنان في المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني

ويمكن للفساد أن يتخذ أشكالا كثيرة، مثلاً طلب مسؤولين حكوميين أو ميليشيا محلية رشاوى للإفراج عن تدفق المعونة أو طلب العاملين في المجال الإنساني خدمات جنسية مقابل مواد الإغاثة.[559] ففي المشاورات الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أثار أفراد في المجتمعات المتضررة مخاوف بشأن المعاملة التفضيلية لقادة المجتمع، على سبيل المثال. كما دعا أشخاص متضررين إلى اتخاذ تدابير أكثر صرامة من حيث المساءلة والشفافية على المستوى المحلي لضمان الاستهداف المناسب.[560]

الإطار 31: الفساد والعمل الإنساني[561]

- ✔ يحد الفساد من وصول القدر الزهيد من المعونة إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها؛
- ✔ يقوض الفساد تدابير الحد من المخاطر والتأهب، بالتالي يزيد من مكامن الضعف؛
- ✔ الفساد هو أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون وصول تمويل أفضل ومباشر إلى الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في البلدان النامية؛
- ✔ يضعف مفهوم الفساد الدعم للمعونة في البلدان المانحة.[562]

ورغم إجراء بحوث حول طبيعة الفساد، فإن كل سياق إنساني يختلف عن الآخر، ويظل حجم التحدي

المطروح غير مفهوم بشكل جيد؛ بل إن الفساد يظل موضوعاً محرماً بين المنظمات الإنسانية، في حين تتباين تعريفاته حيث غالباً ما تنحصر بشكل غير صحيح في سوء الإدارة المالية والاحتيال. ويتعين تحسين فهم النطاق الكامل للفساد وطرق التصدي له، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية المنهجية والعمل النوعي مع السكان المتضررين من الكوارث، والرصد المستقل للعمل الإنساني على نطاق النظام، والحد من سوء استخدام السلطة في عمليات الانتقاء والتسجيل، ومقارنة خطر الفساد بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني[563]. لكن الإفراط في الاحتراز واتباع نهج متجنب للمخاطر إزاء الفساد قد لا يتناسب مع التمويل السلس الذي يصل إلى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية مباشرة.

مقترحان مستقان من المشاورات

- "لتشجيع المزيد من الثقة والتعاون بين المنظمات المحلية والدولية، يتعين على هذه الأخيرة أن تظهر قدراً أكبر من الشفافية في عملياتها ومعاييرها لاختيار الشركاء." - المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين
- "العمل على تحديد معايير دنيا مشتركة للمانحين بشأن طلب المنح ومتطلبات المحاسبة بحلول عام 2020. والاستثمار في البيانات الشفافة والشاملة والمفتوحة بشأن تدفقات التمويل من جميع الجهات الفاعلة." - المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

8.3.2 زيادة تدفق التحويلات وكفاءتها

أثيرت الأهمية المتزايدة للتحويلات المالية في الأزمات في العديد من المشاورات الإقليمية، بما في ذلك المشاورات الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا، ولجنوب ووسط آسيا ولمنطقة المحيط الهادئ. فقد أظهرت الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة قدرة التحويلات المالية على التكيف وأهمية حجمها حيث أشار أحد التقديرات الأخيرة إلى تحويل ما مقداره 414 مليار دولاراً إلى البلدان النامية في عام 2013.

الإطار 32: التحويلات المالية

مورس دفع نحو خفض متوسط التكلفة العالمية للتحويلات المالية. ففي عام 2008، وافقت مجموعة البلدان الثمانية على تحديد هدف خفض التكاليف بنسبة 5 في المئة في ظرف خمس سنوات ("5x5"). وقد عُهد إلى البنك الدولي بمراقبة ذلك. كما نُظر أيضاً في تعزيز سياسة طوارئ 'بدون تكلفة' في حالة الأزمات الإنسانية لفترة محددة ومحدودة من الوقت واستناداً إلى بعض الأحداث المحفزة. وترتبط بذلك مسألة أخرى وهي ضرورة تعافي المرافق المصرفية وغيرها من مرافق التمويل بشكل سريع مباشرة بعد الأزمة إلى جانب مرفق الاتصالات.

وفي ضوء دور التحويلات المالية في تخفيف الإجهاد الإنساني، أوصت المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى بضرورة "خفض تكاليف عمليات التحويلات المالية أو تعليقها خلال الفترة التي تلي مباشرة وقوع الأزمة ". وحثت المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المؤسسات المالية الدولية، وقطاعي المال والاتصالات، والشركاء في المجال الإنساني على ضمان تدفق التحويلات المالية بسرعة مثلى وبحجم أمثل ومع حد أدنى من تكاليف المعاملات. وقد وُضعت هذه المسألة أيضاً على جدول أعمال مجموعة البلدان السبعة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب النظر في تأثير غسل الأموال واللوائح المالية لمكافحة الإرهاب على التحويلات المالية، كما هي الحال في الصومال. فمن شأن تعطيل التدفقات النقدية أن تفضي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية[564] وتقويض بناء السلام.

الإطار 33: التحويلات المالية في الصومال[565]

التحويلات المالية هي شريان الحياة للعديد من الصوماليين إذ تشير التقديرات إلى أن إجمالي التحويلات المالية يصل إلى 1.3 مليار دولار سنوياً، وهو ما يمثل 45 في المئة من حجم الاقتصاد، وأكثر من حجم المساعدات الإنسانية والإنمائية والاستثمارات الأجنبية مجتمعة. كما تشير التقديرات الأخيرة إلى أن أكثر من 40 في المئة من سكان الصومال لا زالوا يعتمدون على التحويلات المالية لتلبية الحاجات الأساسية. وفي الوقت الذي تجد فيه شركات تحويل الأموال الصومالية طرقاً بديلة للعمل تبتعد عن الشكل الرسمي وتكون أقل شفّافية، يعاني الصوماليون الضعفاء، بما في ذلك الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى، وطأة ما تتسم به الأنظمة المصرفية من أحكام تنظيمية أكثر تعقيداً.

مقترحان مستقان من المشاورات

" ينبغي علينا وضع صورة أكثر دقة للتمويل الإنساني والمساعدات الإنسانية بما في ذلك التحويلات المالية وموارد أخرى ترد من خلال شبكات الشتات." - المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

" خفض تكاليف عمليات التحويلات المالية أو تعليقها خلال الفترة التي تلي مباشرة وقوع الأزمة." - المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين

8.4 حماية البرامج الإنسانية من الآثار السلبية لسياسات مكافحة الإرهاب

لاحظت أربع مشاورات إقليمية[566] أن لتدابير مكافحة الإرهاب عواقب غير مقصودة على قدرة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على تقديم 'المعونة وتوفير الحماية. فهذه التدابير تقيد الوصول إلى التمويل والخدمات المالية، وتؤثر على الحوار مع أطراف النزاع. فقد تم تحديدها في المنتدى العالمي لتحسين العمل الإنساني بأنها إحدى العقبات الثلاثة الرئيسية أمام الاستجابة للأزمات[567] . أما أكثر الآثار حدة فيكمن في الحصول على التمويل، والحصول على الخدمات المالية، وخاصة التحويلات من المناطق الشديدة الخطورة وإليها، والتسبب 'بأثر تبريدي' حيث يمارس العاملون في المجال الإنساني الرقابة الذاتية على الأنشطة أو يحدون منها بشكل وقائي بسبب التصورات المرتبطة بالتجريم. ويمكن أن تشمل الحلول إجراء حوار دولي بشأن ضمان تحويل الأموال لأغراض إنسانية، إلى جانب إدراج إعفاءات في التشريعات الوطنية، على غرار قرار مجلس الأمن الدولي 1916، الذي ينص على الإعفاء عن "دفع الأموال أو عن الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى اللازمة لضمان إيصال المعونة الإنسانية الملحة في الوقت المناسب".

> ينبغي على الحكومات في المقام الأول ضمان بيئة سليمة وآمنة للعمل الإنساني. كما ينبغي بها إرساء إطار قانوني وسياسي ملائم لتسهيل إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية [بما في ذلك] تمكين العمل الإنساني القائم على المبادئ في سياق تدابير مكافحة الإرهاب."
>
> المفوضية الأوروبية، تحضيراً للقمة العالمية للعمل الإنساني: شراكة عالمية من أجل العمل الإنساني القائم على المبادئ والفعال

مقترح مستق من المشاورات

" في حين تم الإقرار بأهمية مكافحة الإرهاب في المنطقة، غير أنه ينبغي التخفيف من التأثير السلبي للقوانين والإجراءات ذات الصلة على أعمال التفاوض الإنساني، والتحويلات المالية وإمكانية الوصول، حيث يدعو العديد من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى ضرورة تعزيز توضيح آثار هذه القوانين وتوفير الحماية القانونية لهذه الجهات من أجل حماية قدرتهم على العمل." - المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسي

مقترحات ناشئة

ينبغي تأمين الالتزام بشأن التمويل الكافي حتى يُكفل للأشخاص الأكثر ضعفاً مستوى أساسي من المساعدات الإنسانية الكفيلة بالحفاظ على حياة الأشخاص الأكثر ضعفاً وصون كرامتهم عند وقوع الأزمات، إضافة إلى بناء القدرة على مواجهة الأزمات الطويلة الأجل. وقد أظهرت عملية المشاورات أن المسألة لا تقتصر على مجرد طلب المزيد من المال، وبرزت خمسة مقترحات رئيسية لمعالجة الفجوة المالية المتنامية:

أولا، ثمة حاجة **لتجميع مصادر الأموال المتنوعة ورفع مستواها** والتي يمكن أن تضطلع بدور في التخفيف من الإجهاد الإنساني، بما في ذلك التمويل المحلي من الحكومات، والمساهمات الثنائية والمتعددة الأطراف، والتحويلات المالية، والتأمين، والقطاع الخاص والمساهمات من الجمهور عامة. وثمة حاجة لإرساء المزيد من الشفافية وتتبع هذه الأموال في الوقت الحقيقي، وتعزيز قدرة الوسطاء وتنسيق هذه المصادر المتنوعة. وتكمن إحدى مجالات الاهتمام في تعزيز الرابط بين التمويل الاجتماعي الإسلامي والعمل الإنساني وذلك من خلال تطوير أدوات ابتكارية.

ثانياً، ثمة ضرورة **لاستخدام التوليفة المناسبة لأدوات التمويل في كل أزمة.** فالتمويل الدولي الإنساني الموسع يحتاج لنشره في الأماكن ذات الحاجة الماسة إليه، لا أن يتم استخدامه كبديل في الأماكن حيث يكون التمويل الإنمائي أو مصادر أخرى للتمويل أكثر ملاءمة. كما يتعين على الحكومات المتضررة والشركاء في مجال التنمية وتغير المناخ وصناديق التمويل تعزيز الاستثمار من أجل الحد من المخاطر ورفع مستوى الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية. وينبغي أيضاً توجيه المزيد من التمويل المباشر إلى المستجيبين الأوائل ومنظمات محلية أخرى. وفضلا عن ذلك، ينبغي أيضاً زيادة التمويل المباشر للحكومات المتضررة، سواء أكان ذلك بشكل دعم للميزانية أو بشكل تمويل ضد المخاطر. ويجب كذلك التحوّل إلى التمويل الطويل الأجل والذي يمكن التنبؤ به لمواجهة الأزمات الممتدة المرتبطة بالنزاعات، كما هو الحال بالنسبة للحزمة العالمية للتمويل المستدام والقابل للتنبؤ به لصالح البلدان المستضيفة للاجئين. ومن الضروري أيضاً الحرص على وجود تمويل كاف للطوارئ لتلبية ذروة الطلب، ومحفزات لتوليد الاستجابة التي يمكن التنبؤ بها.

ثالثاً، يجب على جميع الأطراف الفاعلة **استثمار المال بشكل** أمثل وذلك من خلال: تحسين الشفافية في ما يتعلق بتكلفة العمليات ذلك لإنشاء قاعدة متينة من الأدلة على القيمة مقابل المال؛ ورفع مستوى الممارسات التي تظهر قدراً كبيراً من الفعالية، مثل التحويلات النقدية، وتمويل العمل المبكر والتأهب؛ والتصدي للفساد. ويمكن لاعتماد قدر أكبر من الموضوعية في تحديد الحاجة والشفافية والقيمة مقابل المال عن طريق الوكالات التنفيذية أن يقابله التقليل من التخصيص، وتبسيط تقديم التقارير، وتحول المانحين إلى التمويل الممتد على عدة سنوات.

رابعاً، من الضروري إزالة **العقبات التي تعيق تدفق التمويل**، وضمان تدفق سريع وفعال للتحويلات المالية مباشرة بعد حدوث الصدمات. ويتطلب هذا التحول الاستئناف السريع للنشاط المصرفي والاتصالات، وخفض تكاليف المعاملات وذلك مباشرة بعد حدوث الأزمة. كما يجب أيضاً حماية التحويلات المالية والتمويل الإنساني من الآثار السلبية لسياسات مكافحة الإرهاب.

وأخيراً، لدعم كل ما سبق، ينبغي تعزيز **قدرات مستقلة** تتكون من الخبرات التمويلية والاقتصادية والاكتوارية الرائدة بهدف تتبع تدفقات التمويل وتحليلها، وتقييم الفعالية من حيث التكلفة وفعالية مختلف خيارات الاستجابة في سياقات مختلفة، وتقديم المشورة بشأن خيارات سد ثغرات الموارد وبشأن المتطلبات المتغيرة للتمويل لحالات الطوارئ. ويمكن إرساء هذه القدرات على المستوى الإقليمي والعالمي بحيث تقدم التقارير على المستوى الأخير إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

الخاتمة

رؤية من أجل التغيير

سعت عملية المشاورات للقمة العالمية للعمل الإنساني إلى الاستماع إلى جميع أصحاب المصلحة الذين يرغبون في بناء عالم يستعاد فيه طابعه الإنساني الأساسي والتعلم منهم. فقد تمكنت المشاورات الواسعة والشاملة من بناء أسس الثقة والشفافية فعلياً بين مختلف أصحاب المصلحة الذين نادراً ما يجلسون جنباً إلى جنب لتبادل المشاكل وإيجاد الحلول. فقد أتاحت فرصة طال انتظارها للنساء والرجال والفتيات والصبيان الذين عايشوا الأزمات للتحدث بشكل مباشر عن تجاربهم وحاجاتهم وقدراتهم وإطلاق دعوة قوية لتحسين العمل الإنساني.

فقد ردد الناس في جميع أنحاء العالم دعوة الأمين العام للأمم المتحدة العاجلة من أجل العمل والتغيير التحولي. وأوضحوا أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر. فالمتضررون من النساء والرجال والجهات الفاعلة في المجال الإنساني والشركاء على حد سواء يريدون تغيير الطريقة التي يمنع بها العالم حدوث الأزمات الإنسانية ويتأهب ويستجيب لها.

لذا، يجب أن يتجاوز هذا التغيير الأبعاد التقنية والوظيفية للعمل الإنساني إذ أن الحاجة الضرورية تكمن في تجديد تأكيد التزام عالمي بالإنسانية. وينبع هذا الالتزام من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتعهد بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ويؤكد من جديد ايمانه بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقدره وبالحقوق المتساوية للرجل والمرأة.[568]

وقد تردد صدى الالتزام نفسه في الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة التي تعهدت الدول الأعضاء من خلالها بعدم ترك أحد دون مساعدة والعمل معاً لتحقيق "عالم خال من الفقر والجوع والمرض والعوز، وحيث يمكن أن تنتعش فيه جميع أشكال الحياة"، و"عالم خال من الخوف ومن العنف"، و"عالم قوامه العدل والإنصاف والتسامح والانفتاح والشامل اجتماعياً الجميع وحيث تكون حاجات أشد الفئات ضعفاً ملباة"[569]. ويتردد صدى هذه الأفكار في كل ثقافة ودين ومجتمع، وتحقيقها هو من مسؤولية الجميع. فهي تدعم المبادئ الأربعة الأساسية للعمل الإنساني وهي: الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية.

والأفكار التي قُدمت خلال عملية المشاورات للقمة العالمية للعمل الإنساني هي من أجل عالم حيث "يمكن لكل امرأة ورجل وطفل الحصول على المعونة والحماية من آثار الكوارث أو الصراعات أو التشرد أو الجوع أو المرض".[570] عالم حيث يتولى الأشخاص المتضررون من الأزمات أمر انتعاشهم وتعافيهم بأنفسهم، وحيث يتم تمكين النساء والفتيات، وحيث يحظى الشباب بالاعتراف بهم كشركاء، وحيث يشارك الأشخاص من جميع الأعمار في عمليات اتخاذ القرار؛ عالم يوضع فيه الأشخاص والمبادئ في بؤرة العمل الإنساني؛ عالم يتضامن فيه المجتمع العالمي مع الأشخاص الذين يعانون من الأزمات ويعمل لمصلحتهم؛ عالم لا يموت فيه أي شخص وقد كان من الممكن إنقاذه، ولا يجوع فيه أحد، ولا يقع فيه أي شخص ضحية لصراع أو يتم تركه دون مساعدة أو في حالة يأس لأننا كنا نفتقر إلى الإرادة السياسية أو إلى الموارد المالية لدعمهم. عالم أكثر أمناً وإنسانية للجميع.

العمل الجماعي لتلبية الحاجات الإنسانية للمستقبل

مطلوب من جميع الحكومات والجماعات والأفراد والمنظمات العاملة في مجال العمل الإنساني العمل من أجل إحداث التغييرات الرئيسية المطلوبة؛ وعقد شراكات جديدة ووضع طرق جديدة للعمل؛ وتجاوز حدود مواقفهم وممارساتهم؛ والالتفاف حول الحاجة العاجلة لاستعادة حس المسؤولية الجماعية من أجل دعم الإنسانية للجميع وصون كرامتهم.

ولدعم هذا الجهد، حدد الأمين العام للأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2015 أربعة مجالات عمل أساسية من أجل التصدي للتحديات الإنسانية المستقبلية وهي: حماية الأشخاص في حالات النزاعات وضمان اتخاذ إجراءات صارمة عند حدوث انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان؛ وإيجاد طرق جديدة للمجتمع الإنساني من أجل العمل مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية وغيرها حتى يصبح الناس أكثر قدرة على مواجهة الصدمات؛ وتعزيز الفعالية التشغيلية؛ وسد الفجوة بين الحاجات الإنسانية المتنامية والموارد المتاحة لتلبيتها. وتتطابق هذه المجالات الأساسية مع المسائل المهيمنة الناشئة عن عملية المشاورات. لكن ينبغي إضافة مسألة أخرى وهي: الدعوة المتكررة لوضع الأشخاص المتضررين من الأزمات في بؤرة العمل الإنساني، وتمكينهم من التكيّف والتعافي بكرامة.

ويتضمن كل مجال من مجالات العمل الرئيسية الخمسة طموحاً بشأن مستقبل العمل الإنساني:

1. **الكرامة:** تمكين الناس من التكيّف والتعافي بكرامة من خلال العمل الإنساني الذي يضع الأشخاص في بؤرة اهتماماته، ويقدم المعونة للنساء والفتيات على قدم المساواة ، ويصل إلى الجميع، ويستثمر في الشباب والأطفال، ويحمي الأشخاص ويمكّنهم على أساس أنهم العناصر الأساسية لاستجابتهم الذاتية.

2. **السلامة:** إبقاء الناس في مأمن من الأذى عن طريق وضع الحماية في بؤرة العمل الإنساني، وتعزيز العمل السياسي لمنع وقوع الصراعات وإنهائها، ومنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني ووضع حد لها، وضمان عدم تسييس العمل الإنساني.

3. **المرونة:** بناء الأمل وإيجاد الحلول للأشخاص في حالات الأزمات الجديدة أو الطويلة الأجل، وذلك من خلال العمل الجماعي للشركاء في مجال العمل الإنساني واالتنمية وغيرهم، وبناء قدرة الناس على مواجهة الأزمات، من خلال الاستثمار في مجال التأهب، وإدارة المخاطر، والحد من مكامن الضعف، وإيجاد حلول دائمة للتشرد الطويل الأجل، والتكيف مع التهديدات الجديدة.

4. **الشراكات:** عقد شراكات متنوعة وشاملة تؤكد المبادئ الإنسانية الأساسية، وتدعم العمل الإنساني الفعال والموجّه إلى الأشخاص، وتمكّن المستجيبين الأوائل من القيام بدور القيادة، وتعزز قوة الابتكار.

5. **التمويل:** ضمان استخدام كاف وأكثر فعالية للموارد من أجل الحفاظ على الحياة وصون الكرامة والصمود في مواجهة الأزمات، وذلك من خلال مصادر تمويل جديدة ومتنوعة ونطاق دعم موسّع ليشمل المنظمات المحلية.

ويمكن أن تكون للمقترحات التي تدعم هذه المجالات الخمسة إذا أخذت كلها بعين الاعتبار، القدرة على تفعيل التغييرات المطلوبة لإحداث شبكة الإجراءات والأمان اللازمة لحماية الملايين من الأشخاص الذين يجدون أنفسهم واقعين في أزمات. ولن يحدث هذا التغيير، في حال الموافقة عليه، بين عشية وضحاها، بل يتطلب تجديد رؤية مشتركة بشأن التضامن العالمي مع الأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية. فقد أشارت المشاورات بقوة عن آمالها في أن تضطلع القمة العالمية للعمل الإنساني بهذا الأمر من خلال جمع أصحاب المصلحة الرئيسيين معاً لحفز التزام من المجتمع برمته[571] بطريقة جديدة للعمل؛ وهي دعوة لتعبئة عمل اجتماعي وسياسي دائم لدعم الأشخاص الأكثر ضعفاً في العالم.

الطريق إلى اسطنبول

ستوضع مجالات العمل الناشئة والمقترحات الرئيسية المقدمة للمضي بها قدماً موضع المناقشة والتكييف خلال المشاورة العالمية التي ستنعقد في جنيف في 14-16 تشرين الأول/أكتوبر 2015. وستكون هذه المناسبة نقطة محورية للحكومات وممثلي المجتمعات المتضررة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المتعددة الأطراف وشركاء آخرين، بما في ذلك القطاع الخاص، للدعوة إلى تفعيل

التغييرات الحاسمة التي تتيح القمة لنا جميعاً فرصة تحقيقها والشروع في العمل لضمان المضي قدماً بهذه التطلعات إلى اسطنبول وما بعدها.

ففي أوائل عام 2016، سيقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره إلى القمة العالمية للعمل الإنساني الذي سيستند إلى العملية الاستشارية الموسعة، بما في ذلك المشاورة العالمية، إلى جانب النتائج التي تمخضت عن الاستعراضات العالمية الكبرى الأخرى وعمليات إطار العمل العالمي في عام 2015. وسينقل التقرير رؤية الأمين العام للقمة وما بعدها. فالقمة العالمية للعمل الإنساني ستشكل نقطة انطلاق لبدء هذه التغييرات حيث ستكون متابعة الالتزامات التي تم التعهد بها في اسطنبول مسألة حاسمة بنفس الدرجة التي وضعت بها.

وفي هذه القمة نفسها، سينضم إلى الأمين العام رؤساء دول وحكومات وقادة عالميين من منظمات إقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات المتضررة من الأزمات ومنظمات متعددة الأطراف ومن أوساط أكاديمية وجميع الجهات المعنية الأخرى، في الشروع في تنفيذ برنامج التغيير. سوف يشير ذلك إلى إرادة سياسية وعالمية متجددة ومشتركة لإعادة شحن قدرتنا على تقديم أفضل الأعمال الإنسانية.

التعليقات الختامية

تم تنظيم ثمانية مشاورات إقليمية تحضيراً لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني خلال الفترة ما بين حزيران/يونيو 2014 وتموز/يوليو 2015. ويمكن الاطلاع على الوثائق الرئيسية لكل منها من خلال العناوين الإلكترونية المذكورة أدناه. كما يمكن الاطلاع على تقارير إضافية عن مؤتمر القمة العالمية للعمل الإنساني، بما في ذلك التقارير الموجزة للاجتماعات الموضوعية والمشاورات المتخصصة من خلال العنوان التالي: whsummit.org/whs_consultation_reports.

أوروبا وبلدان أخرى
التقرير النهائي: whsummit.org/whs_eog/finalreport
موجز الرئيسين: whsummit.org/whs_eog/cochairssummary
تحليل أصحاب المصلحة: whsummit.org/whs_eog/stakeholderconsultationreport
تقرير المشاورة الإلكترونية: whsummit.org/whs_eog/onlineconsultationreport

شرق وجنوب أفريقيا
التقرير النهائي: whsummit.org/whs_esa/finalreport
موجز الرئيسين: whsummit.org/whs_esa/cochairssummary
تحليل أصحاب المصلحة: whsummit.org/whs_esa/stakeholderconsultationreport
تقرير المشاورة الإلكترونية: whsummit.org/whs_esa/onlineconsultationreport

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
التقرير النهائي: whsummit.org/whs_lac/finalreport
موجز الرئيسين: whsummit.org/whs_lac/cochairssummary
تحليل أصحاب المصلحة: whsummit.org/whs_lac/stakeholderconsultationreport
تقرير المشاورة الإلكترونية: whsummit.org/whs_lac/onlineconsultationreport

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التقرير النهائي: www.whsummit.org/whs_mena/finalreport
موجز الرئيسين: whsummit.org/whs_mena/cochairssummary
تحليل أصحاب المصلحة: whsummit.org/whs_mena/stakeholderconsultationreport
تقرير المشاورة الإلكترونية: whsummit.org/whs_mena/onlineconsultationreport

شمال وجنوب شرق آسيا
التقرير النهائي: whsummit.org/whs_nsea/finalreport
موجز الرئيسين: whsummit.org/whs_nsea/cochairssummary
تحليل أصحاب المصلحة: whsummit.org/whs_nsea/stakeholderconsultationreport
تقرير المشاورة الإلكترونية: whsummit.org/whs_nsea/onlineconsultationreport

المحيط الهادئ
التقرير النهائي: whsummit.org/whs_pacific/finalreport
موجز الرئيسين: whsummit.org/whs_pacific/cochairssummary
تحليل أصحاب المصلحة: whsummit.org/whs_pacific/stakeholderconsultationreport
تقرير المشاورة الإلكترونية: whsummit.org/whs_pacific/onlineconsultationreport

جنوب ووسط آسيا
التقرير النهائي: whsummit.org/whs_sca/finalreport
موجز الرئيس: whsummit.org/whs_sca/chairssummary
تحليل أصحاب المصلحة: whsummit.org/whs_sca/stakeholderconsultationreport
تقرير المشاورة الإلكترونية: whsummit.org/whs_sca/onlineconsultationreport

غرب ووسط أفريقيا
التقرير النهائي: whsummit.org/whs_wca/finalreport
موجز الرئيسين: whsummit.org/whs_wca/cochairssummary
تحليل أصحاب المصلحة: whsummit.org/whs_wca/stakeholderconsultationreport
تقرير المشاورة الإلكترونية: whsummit.org/whs_wca/onlineconsultationreport

1 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، *إنقاذ الأرواح اليوم وغداً: إدارة مخاطر الأزمات الإنسانية* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2014).

2 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، *الاتجاهات العالمية: التشرّد القسري في عام 2014* (جنيف، الأمم المتحدة، 2015).

3 مبادرات التنمية، *التقرير العالمي للمساعدة الإنسانية لعام 2015* (بريستول، مبادرات التنمية، 2015)

4 خدمة التتبع المالي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية(OCHA) ، اعتباراً من 25 أيلول/سبتمبر 2015.

5 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، *الاتجاهات العالمية: التشرد القسري في عام 2014* (جنيف، الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015).

6 المرجع نفسه.

7 مركز رصد التشرد الداخلي (IDMC)، *استعراض عام عالمي لعام 2014: الأشخاص المشردون داخلياً بسبب النزاعات والعنف* (جنيف، مركز رصد التشرد الداخلي، 2014).

8 مبادرات التنمية، *التقرير العالمي للمساعدة الإنسانية لعام 2015* (بريستول، مبادرات التنمية، 2015).

9 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، *البيانات والاتجاهات الإنسانية في العالم لعام 2015* (نيويورك، الأمم المتحدة، يصدر قريباً).

10 مبادرات التنمية، *التقرير العالمي للمساعدة الإنسانية لعام 2015* (بريستول، مبادرات التنمية، 2015).

11 نتائج العمل الإنساني، قاعدة بيانات أمن العاملين في مجال تقديم المعونة، "الهجمات الكبرى على العاملين في مجال تقديم المعونة: موجز الإحصاءات (2004-2014)"، متوفر على الرابط الآتي: aidworkersecurity. org/incidents/report/summary.

12 بيان المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، الدكتورة مارغريت تشان، في 19 آب/أغسطس 2015، متوفر على الرابط الآتي: who.int/mediacentre/news/statements/2015/world-humanitarian-day/en/

13 استعراض الاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ ، *استعراض الاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ* (لندن، استعراض الاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ ، 2011).

14 بوفكالنت (PovcalNet): الأداة الإلكترونية لقياس الفقر وضعتها مجموعة بحوث التنمية التابعة للبنك الدولي، متوفرة على الرابط الآتي: iresearch.world-bank.org/PovcalNet.

15 إيما لوفل وفيرجيني لو ماسون، *الإنصاف والإدماج في الحد من مخاطر الكوارث: بناء القدرة على مواجهة الأزمات للجميع* (لندن، معهد التنمية الخارجية (ODI)، 2014.

16 شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (UNDESA)، *التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام 2015* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015).

17 لوتا ثمنر وبيتر والنستين، "النزاعات المسلحة، 1946-2013" في *مجلة بحوث السلام* 51:4 (2014).

18 المنتدى الاقتصادي العالمي، *المخاطر العالمية لعام 2015، الطبعة العاشرة* (جنيف، المنتدى الاقتصادي العالمي، 2015).

19 البنك الدولي، "يتوقف إنهاء الفقر المدقع على إحراز تقدم في الحالات الهشة والمتأثرة بالصراع"، 30 نيسان/أبريل 2013.

20 معهد الاقتصاد والسلام، *مؤشر السلام العالمي لعام 2015* (نيويورك ومكسيكو سيتي وسيدني، معهد الاقتصاد والسلام، 2015).

21 *تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، تقرير الأمين العام* (A / 69/80-E / 2014/68).

22 المرجع نفسه.

23 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، *البيانات والاتجاهات الإنسانية في العالم لعام 2015* (نيويورك، الأمم المتحدة، يصدر قريباً).

24 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، *الاتجاهات العالمية: التشرّد القسري في عام 2014*(جنيف، الأمم المتحدة، 2015).

25 المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ، *منظور المنظمة الدولية للهجرة بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ* (جنيف، المنظمة الدولية للهجرة، 2014).

26 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ، *التوقعات البيئية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حتى عام 2050: عواقب التبطل* (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2012).

27 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، *تغير المناخ لعام 2014: التأثيرات والتكيف وسرعة التأثر. ملخص لواضعي السياسات. مساهمة الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ* (كامبريدج، مطبوعات جامعة كامبريدج، 2014).

28 الجمعية الملكية، *القدرة على مقاومة الظواهر المناخية الشديدة* (لندن، الجمعية الملكية، 2014).

29 أورفاشي أنيجا، *العمل الإنساني بين بلدان الجنوب، 26-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2014: تقرير المؤتمر* (نيودلهي، مدرسة جيندال للشؤون الدولية(2014 ، (JSIA)؛ كايتي بيترز وجناني فيفيكاناندا، دليل الموضوع: الصراعات والمناخ والبيئة (لندن، معهد التنمية الخارجية (ODI) ومنظمة الإشعار الدولية، 2014).

30 بن رامالينجام، "عولمة الضعف" *في المعونة على حافة الفوضى*، 11 كانون الثاني/يناير 2011.

31 منظمة الصحة العالمية (WHO)، "الجوائح والأمراض الوبائية"، متوفر على الرابط الآتي: www./who.int/csr/disease/en

32 جان بارك، "أزمة الهجرة في أوروبا: ورقات معلومات أساسية لمجلس العلاقات الخارجية"، 23 نيسان/أبريل 2015. متوفر على الرابط الآتي: www.cfr.org/migration/europes-migration-crisis/p32874.

33 مركز الكونغرس للبحوث، "زلزال وتسونامي اليابان لسنة 2011: الآثار الاقتصادية وانعكاساتها على الولايات المتحدة"، أعد لأعضاء الكونغرس ولجانه (2011).

34 ثمة العديد من التعاريف للنظام الإنساني الدولي. ويحدد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2013 بشأن تعزيز تنسيق المعونة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ هذا النظام بكونه شبكة من الجهات الفاعلة الدولية في المجال الإنساني التي ترتبط وظيفياً من خلال إطار التنسيق الذي وضع بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 182/46 والقرارات اللاحقة - التي تضم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وآليات التخطيط والتمويل – ويوجهها الالتزام بالمبادئ التوجيهية والمبادئ الإنسانية والقانون الدولي.

35 نتائج العمل الإنساني، *حالة النظام الإنساني لعام 2015* (لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني (ALNAP)، يصدر قريباً).

36 مبادرات التنمية، *التقرير العالمي للمساعدة الإنسانية لعام 2015* (بريستول، مبادرات التنمية، 2015).

37 المرجع نفسه.

38 مؤسسة دارا (DARA) والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي(AECID) ، *فرصة أخيرة: جعل المعونة الإنسانية فعالة أكثر* (مدريد، مؤسسة دارا والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، 2014).

39 منظمة أطباء بلا حدود، *أين الجميع؟ الاستجابة لحالات الطوارئ في الأماكن الأكثر صعوبة* (لندن، منظمة أطباء بلا حدود، 2014).

40 هانا برايس، "مخاطر تسييس المعونة"، 16 أيلول/سبتمبر 2014، متوفر على الرابط االآتي: www.chathamhouse.org/expert/comment/15761.

41 مؤسسة دارا (DARA) والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي(AECID) ، *فرصة أخيرة: جعل المعونة الإنسانية فعالة أكثر* (مدريد، مؤسسة دارا والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، 2014).

42 إدراج نتائج العمل الإنساني، *حالة النظام الإنساني لعام 2015* (لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني (ALNAP)، يصدر قريباً).

43 منظمة أطباء بلا حدود، *أين الجميع؟ الاستجابة لحالات الطوارئ في الأماكن الأكثر صعوبة* (لندن، منظمة أطباء بلا حدود، 2014).

44 بيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD-DAC) معدلة مع التضخم.

45 انظر على سبيل المثال المعيار الأساسي الأول لمشروع اسفير (Sphere) بشأن مشروع الاستجابة الإنسانية التي تراعي قدرات السكان والاستماع.

46 منظمة أوكسفام الدولية (Oxfam) ، *من أجل كرامة الإنسان* (أكسفورد، منظمة أوكسفام الدولية، 2015).

47 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014).

48 جون كوسغرايف، *التقرير التجميعي لتحالف تقييم تسونامي* (لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني (ALNAP) وتحالف تقييم تسونامي(TEC)، 2007.

49 انظر على سبيل المثال بن راماليغان، *فرص ضائعة: حالة تعزيز الاستجابات الإنسانية الوطنية والمحلية القائمة على الشراكة* (لندن، منظمة المعونة الدولية، والوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية (CAFOD) ، ورابطة المعونة المسيحية، ومنظمة أوكسفام الدولية بريطانيا العظمى (OxfamGB)، وصندوق تيرفاند(Tearfund) ، 2013)؛ أندي فيذرستون، *فرصة ضائعة أخرى: فسح المجال للشراكة في الاستجابة لإعصار هايان* (لندن، منظمة المعونة الدولية، والوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية، ورابطة المعونة المسيحية، ومنظمة أوكسفام الدولية بريطانيا العظمى، وصندوق تيرفاند، 2014).

50 قدمت العديد من الجماعات الدينية وثائق للعملية الاستشارية للقمة العالمية للعمل الإنساني. انظر على سبيل المثال التحالف الإنجيلي العالمي، "دعوة إلى الالتزام والشراكة: موجز التحالف الإنجيلي العالمي عن الجماعة الإنجيلية والتنمية الإنسانية" (2015)؛ الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية (CAFOD)، ورابطة المعونة المسيحية، والإغاثة الإسلامية عبر العالم، وصندوق تيرفاند (Tearfund) ، "الحفاظ على الإيمان: دور القادة الدينيين في الاستجابة لإيبولا" (2015)؛ مؤسسة كاريتاس الدولية، "منظور قائم على الدين للقمة العالمية للعمل الإنساني" (2015)؛ ومنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة "الديانات معاً من أجل العمل الإنساني: الوصول إلى ضحايا النزاعات المسلحة: الدور الخاص للجهات الفاعلة الدينية" (2015). وقد أجرى المنتدى الإنساني والإغاثة الإسلامية العديد من المشاورات التحضيرية مع الجهات الفاعلة المحلية، سواء الدينية أو العلمانية، قبل انعقاد المشاورات الإقليمية. وضُمِّنت النتائج الرئيسية في مختلف تحليلات أصحاب المصالح، وخاصة تلك المتعلقة بالمشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا والمشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، والطلبات المقدمة للقمة العالمية للعمل الإنساني، بما في ذلك المنتدى الإنساني، ومشاورات القمة العالمية للعمل الإنساني التي عقدت خلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2014 وتموز/يوليو 2015 (لندن، 2015).

51 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2014).

52 المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

53 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

54 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

55 المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

56 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "اليمن/سورية: الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تدين مقتل أربعة عاملين إضافيين من الهلال الأحمر"، بيان عام، 3 نيسان/أبريل 2015.

57 إيفا سفوبودا، *تعزيز الوصول والقرب لتلبية حاجات الأشخاص في حالات الصراع* (لندن، فريق السياسات الإنسانية/معهد التنمية الخارجية (HPG/ODI)، 2015.

58 مختبرات كاتماندو الحية "مشروع مختبرات كاتماندو الحية"، متوفر على الرابط الآتي: www./kathmandulivinglabs.org/project.

59 المنتدى الإنساني، *المشاورات الإقليمية للقمة العالمية للعمل الإنساني التي عقدها المنتدى الإنساني خلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2014 وتموز/يوليو 2015* (لندن، المنتدى الإنساني، 2015).

60 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015).

61 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

62 انظر على سبيل المثال المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015).

63 نتائج العمل الإنساني، *حالة النظام الإنساني 2015* (لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني (ALNAP)، يصدر قريباً).

64 بول نوكس كلارك وأليس أوبريخت، *العمل الإنساني الجيد يستجيب للأولويات ويحترم كرامة الأشخاص المتضررين من الأزمات* (لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني/معهد التنمية الخارجية (ALNAP/ODI)، 2015.

65 سارة بينغر، ميشال لينتش وأبي ويفر "نهج الصليب الأحمر والهلال الأحمر المبني على المبادئ بشأن الابتكار: طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني، تموز/يوليو 2015.

66 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015). ووردت إشارة إليها أيضاً في *تقرير الأمين العام بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2010).

67 برنامج الحلول القائمة على الحقائق الأرضية (Ground Truth Solutions)، "طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت من أجل القمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

68 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2014).

69 المرجع نفسه.

70 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ ناثانيال ريمون وبريتاني كارد، "تطبيق المبادئ الإنسانية في الاستخدامات الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فجوات في المبدأ وتحديات في الممارسة، مبادرة هارفارد الإنسانية"، ورقة أعدت من أجل القمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

71 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014).

72 شبكة الاتصال بالمجتمعات المتضررة من الكوارث (CDAC Network)، "طلب مقدم من شبكة الاتصال بالمجتمعات المتضررة من الكوارث للمشاورة العالمية للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

73 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ والمشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمةالعالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

74 شبكة الاتصال بالمجتمعات المتضررة من الكوارث (CDAC Network)، "طلب مقدم من شبكة الاتصال بالمجتمعات المتضررة من الكوارث للمشاورة العالمية للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

75 المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

76 ناثانيال ريمون وبريتاني كارد، *تطبيق المبادئ الإنسانية في الاستخدامات الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فجوات في المبدأ وتحديات في الممارسة*، مبادرة هارفارد الإنسانية (كامبريدج، مبادرة هارفارد الإنسانية، 2015).

77 برنامج الحلول القائمة على الحقائق الأرضية (Ground Truth Solutions)، "طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

78 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

79 كريستيان لهمان ودانيال ماسترسون، *اقتصاديات الطوارئ: أثر المساعدات النقدية في لبنان* (بيروت، لجنة الإنقاذ الدولية، 2014).

80 المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

81 حكومة تركيا، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

82 كلارا سيتياوان وفانسان تروسو، *حالة النقد: وجهة نظر السكان المتضررين من الأزمات والكوارث* (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، شراكة التعلم للتبادلات النقدي (CaLP)، 2015.

83 معهد التنمية الخارجية (ODI) ومركز التنمية العالمية، *ممارسة النقد بشكل مغاير - كيف يمكن للتحويلات النقدية أن تحول الاستجابة الإنسانية. تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتحويلات النقدية الإنسانية* (لندن، معهد التنمية الخارجية (ODI) ومركز التنمية العالمية، 2015).

84 المرجع نفسه.

85 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، ورقة تحديد النطاق (2015)؛ وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ فاليري آموس، ملاحظات للمشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا من أجل القمة العالمية للعمل الإنساني التي انعقدت في بريتوريا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

86 معهد التنمية الخارجية (ODI) ومركز التنمية العالمية، *ممارسة النقد بشكل مغاير - كيف يمكن للتحويلات النقدية أن تحول الاستجابة الإنسانية. تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتحويلات النقدية الإنسانية* (لندن، معهد التنمية الخارجية (ODI)، 2015.

87 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، موجز الرئيسين (2015)؛ جون بيسنات، *البرمجة القائمة على النقد في قطاع المساعدات الغذائية، وتعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015).

88 برنامج الأغذية العالمي (WFP)، *ورقة موقف برنامج الأغذية العالمي للقمة العالمية للعمل الإنساني*، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

89 دانيا براون "المساءلة: مسؤولية الجميع" *في تقرير المساءلة الإنسانية لعام 2015* (جنيف، تحالف المعايير الإنسانية الأساسية (CHS Alliance)، 2015).

90 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي*

(2015)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015)؛ والمشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ نورا نيلاند وآخرون، *الاستعراض الكامل المستقل لنظام الحماية في سياق العمل الإنساني* (المجلس النرويجي للاّجئين/اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات/المجموعة العالمية للحماية، 2015).

91 شبكة ستارت (START Network)، "تحويل النظام: بيان شبكة ستارت للقمة العالمية للعمل الإنساني "، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني، 2015.

92 أليس أوبريخت وآخرون، "الورقة 5 بشأن مسألة التنسيق المواضيعي للفعالية للقمة العالمية للعمل الإنساني: المساءلة"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

93 المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيس* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014).

94 متوفر على الرابط الآتي: www.aidtransparency.net

95 متوفر على الرابط الآتي: www.publishwhatyoufund.org

96 متوفر على الرابط الآتي: www.gov.ph/faith

97 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

98 "منظمة المعونة الدولية (ActionAid)، "رسائل المساءلة للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

99 مجلس اللاجئين الدانمركي، *نظم المساءلة التجريبية للمساعدات الإنسانية في الصومال* (كوبنهاغن، مجلس اللاجئين الدانمركي (DRC)، 2015.

100 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، *البحث عن الاستقرار: التصورات حول الأمن والعدالة والأسلحة النارية في ليبيا* (جنيف، الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، 2014).

101 منظمة إنقاذ الطفولة، "تقرير عن التعليم في حالات الطوارئ: حاجة للمجتمع وحق للطفل"، ورقة أعدت للمشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

102 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

103 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)، موجز الرئيسين؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

104 المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛

المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

105 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمةالعالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

106 المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمةالعالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ مشاورة شيلي بشأن المساواة بين الجنسين للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015)؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، "وضع الحماية في بؤرة العمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

107 مشاورة شيلي بشأن المساواة بين الجنسين للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015).

108 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

109 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، "وضع الحماية في بؤرة العمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

110 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015).

111 سوزان جاسبارس وسورتشا أوكالاغان، *خيارات متحدية: الحماية وسبل العيش في حالات الصراع: دراسات حالة من دارفور والشيشان وسريلانكا والأراضي الفلسطينية المحتلة* (لندن، فريق السياسات الإنسانية/معهد التنمية الخارجية (HPG/ODI)، 2010.

112 سوزان جاسبارس وسورتشا أوكالاهان، أوكالاغان، *خيارات متحدية: الحماية وسبل العيش في حالات الصراع: دراسات حالة إفرادية من دارفور والشيشان وسريلانكا والأراضي الفلسطينية المحتلة* (لندن، فريق السياسات الإنسانية/معهد التنمية الخارجية (HPG/ODI)، 2010.

113 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيس* (2015). ومن بين الطلبات المقدمة من الحكومات: حكومة فرنسا، "ورقة غير رسمية حول العمل الإنساني للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ حكومة إسبانيا، "الموقف الإسباني بشأن المسائل الناشئة عن المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني لعام 2016، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ حكومة تركيا، "*ورقة موقف تركيا مقدمة للقمة العالمية للعمل الإنساني*"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015). ومن بين الطلبات المقدمة من الجهات الفاعلة غير الحكومية: المجلس النرويجي للاجئين، *ورقة موقف مقدمة للقمة العالمية للعمل الإنساني* (جنيف، 2015)؛ مهنيون في مجال الحماية والمساعدة الإنسانية (PHAP) والمنظمة الدولية للهجرة(IOM) ومؤسسة كاريتاس الدولية، حلقة دراسية شبكية دعماً للقمة العالمية للعمل الإنساني: *الاتجار بالأشخاص في أوقات الأزمات*. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، "وضع الحماية في بؤرة العمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ القمة العالمية للعمل الإنساني، البعثة الدائمة للاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى في جنيف والبعثة الدائمة للكسمبورغ لدى الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى في جنيف، والحوار المواضيعي غير الرسمي "وضع الحماية في بؤرة العمل الإنساني"، جنيف، 8 تموز/يوليو 2015.

114 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ برنامج الأغذية العالمي (WFP)، *سياسة الحماية الإنسانية* (روما، برنامج الأغذية العالمي، 2012).

115 انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، *المعايير المهنية الخاصة بأنشطة الحماية التي تضطلع بها الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والجهات الفاعلة في مجال حماية حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى* (جنيف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2013).

116 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

117 وفقاً لبيان سياسات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2008بشأن المساواة بين الجنسين "برمجة المساواة بين الجنسين هو مصطلح جامع يشمل جميع الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ومن بين الأمثلة الهامة على ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتحليل الجنساني، والوقاية من العنف القائم على نوع الجنس والاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي له، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتمكين النساء والفتيات، والتوازن بين الجنسين في مكان العمل ".

118 منظمة الصحة العالمية (WHO)، *الجنس وتغير المناخ والصحة* (جنيف، الأمم المتحدة، 2011).

119 منظمة الصحة العالمية (WHO)، *الاتجاهات في وفيات الأمهات: من عام 1990- حتى عام 2008* (جنيف، الأمم المتحدة، 2010).

120 المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، *التقرير العالمي بشأن الفجوة بين الجنسين لعام 2014* (جنيف، المنتدى الاقتصادي العالمي، 2014)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، *مؤشر عدم المساواة بين الجنسين* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2014)؛ نائلة كبير، "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: تحليل نقدي للأهداف الإنمائية للألفية الثالثة" في *النوع الاجتماعي والتنمية* 13:1 (2005).

121 ماري أندرسون ودانيا براون وإيزابيلا جان، *وقت للإصغاء: الاستماع إلى الأشخاص على الطرف المتلقي للمعونة الدولية* (ماساتشوستس، مشاريع التعلم الجماعي للجهات الفاعلة في ميدان تنمية التجمعات (CDA)، 2012)؛ معهد دراسات التنمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، *أثر برمجة المساواة بين الجنسين على النتائج الإنسانية* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015)؛ نائلة كبير، "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: تحليل نقدي للأهداف الإنمائية للألفية الثالثة" في *نوع الجنس والتنمية* 13:1 (2005).

122 مؤشرات المساواة بين الجنسين، مثل مؤشر اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) للمساواة بين الجنسين، هي أدوات لقياس المدى الذي صُمم به مشروع من المشاريع لضمان استفادة النساء والفتيات والرجال والصبيان على قدم المساواة. وتُمنح درجات عالية للمشاريع التي صممت لتلبية حاجات النساء والفتيات على قدم المساواة مع الرجال والصبيان أو التي صمّمت خصيصاً لإنصاف حالة من حالات عدم المساواة بين الجنسين، مثلا تعزيز تمكين الفتيات من الوصول إلى الدراسة لجعلها على قدم المساواة مع فرص تعليم الصبيان.

123 معهد دراسات التنمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، *أثر برمجة المساواة بين الجنسين على النتائج الإنسانية* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015)؛ ديان مازورانا وآخرون، *مسألة الجنس والعمر: تحسين الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ* (ماساتشوستس، مركز فاينستاين الدولي بجامعة تافتس، 2011)؛ المجلس النرويجي للاجئين (NRC)، *ورقة موقف مقدمة للقمة العالمية للعمل الإنساني* (المجلس النرويجي للاجئين، أوسلو، 2015).

124 حلقةعمل لجنة وضع المرأة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية بالمساواة بين الجنسين للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير تنفيذي* (2015)؛ منظمة "الخطة الدولية"، *"لأنني فتاة: وضع الفتيات في العالم لعام 2013. في خطر مزدوج: المراهقات والكوارث"* (لندن، منظمة الخطة الدولية، 2013).

125 ماري أندرسون ودانيا براون وإيزابيلا جان، *وقت للإصغاء: الاستماع إلى الأشخاص على الطرف المتلقي للمعونة الدولية* (ماساتشوستس، منظمة مشاريع التعلم الجماعي للجهات الفاعلة في ميدان تنمية التجمعات (CDA)، 2012)؛ معهد دراسات التنمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، *أثر برمجة المساواة بين الجنسين على النتائج الإنسانية* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015)؛ منظمة "الخطة الدولية"، *لأنني فتاة: "وضع الفتيات في العالم 2013. في خطر مزدوج: المراهقات والكوارث* (لندن، منظمة الخطة الدولية، 2013).

126 حلقة عمل لجنة وضع المرأة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015)؛ المسح الإلكتروني حول المساواة بين الجنسين للقمة العالمية للعمل الإسلامي، *تقرير تحليل المسح* (2015)؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA): *إشراك الرجال والصبيان: ملخص موجز للتجارب والدروس المستفادة لصندوق الأمم المتحدة للسكان* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2013).

127 حلقة عمل لجنة وضع المرأة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية بالمساواة بين الجنسين للقمة العالمية للعمل الإنساني ، *تقرير تنفيذي* (2015)؛ الدراسة العالمية حول قرار مجلس الأمن 1325 (يصدر قريباً)؛ ماري أندرسون ودايانا براون وإيزابيلا جان، *وقت للإصغاء: الاستماع إلى الأشخاص على الطرف المتلقي للمعونة الدولية* (ماساتشوستس، منظمة مشاريع التعلم الجماعي للجهات الفاعلة في ميدان تنمية التجمعات (CDA)، 2012.

128 انظر أيضاً حكومة اليابان، "مدخلات أولية لحكومة اليابان للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني(2015)؛ حكومة سويسرا، "رسالة موقف بشأن القمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

129 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ حلقة عمل لجنة وضع المرأة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015)؛ تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن 2014 (S/2014/693)؛ تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات 2013 (S/2015/2013)؛ بيان مجلس الأمن مقدم من رئيسة مجلس الأمن (S/PRST/2014/21).

130 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ ورشة عمل لجنة وضع المرأة المعنية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015).

131 تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن 2013 (S/2013/525)؛ الفريق العامل المشترك بين الوكالات (IAWG) المعني بالصحة الإنجابية، *تقرير عن الحالة الميدانية* (نيويورك، الفريق العامل المشترك بين الوكالات، 2015)؛ مركز العدالة العالمية، "طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني حول تلبية حاجات الأشخاص في حالات النزاع من خلال ضمان الحقوق الخاصة بالنزاع"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

132 معهد دراسات التنمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة(UN Women) ، *أثر برمجة المساواة بين الجنسين على النتائج الإنسانية* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015)؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، *حوارات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع النساء اللاجئات، تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات* (جنيف، الأمم المتحدة، 2013)؛ ، مفوضية اللاجئين النسائية (WRC)، *سبل العيش: سيف ذو حدين* (نيويورك، مفوضية اللاجئين النسائية، 2014)؛ منظمة أوكسفام الدولية، "من أجل كرامة الإنسان. القمة العالمية للعمل الإنساني: تحدي العمل"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ المسح الإلكتروني بشأن المساواة بين الجنسين للقمة العالمية للعمل الإسلامي، *تقرير* (آذار/مارس 2015)؛ حلقة عمل لجنة وضع المرأة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

133 المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني حول المساواة بين الجنسين، *تقرير تنفيذي* (2015)؛ الشراكة العالمية للأزمات الحضرية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *توصيات* (2015)؛ مشاورة الصليب الأحمر الأمريكي وجامعة جورج واشنطن بشأن الحدود الإنسانية الناشئة للقمة العالمية للعمل الإنساني، *ورقة بيضاء. ليست مجرد صدفة:العمل ضمن الاستجابة الإنسانية الدولية وتخطيها* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

134 منظمة الصحة العالمية (WHO)، كلية لندن للصحة والطب الاستوائي ومجلس البحوث الطبية في جنوب أفريقيا، *التقديرات العالمية والإقليمية للعنف ضد المرأة: انتشار عنف العشير والعنف الجنسي من غير الشريك وآثارهما الصحية* (منظمة الصحة العالمية، جنيف، 2013).

135 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015).

136 وُضع الميثاق بدعم فني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)

137 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لوسط وجنوب آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ حلقة عمل لجنة وضع المرأة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

للقمةالعالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية بالمساواة بين الجنسين للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير تنفيذي* (2015)؛ المشاورة الإلكترونية بشأن العنف الجنساني للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الأيرلندية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *توصيات منبثقة عن العملية الاستشارية الإنسانية الإيرلندية* (2015).

138 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمةالعالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب شرق أفريقيا للقمةالعالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا بلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ حلقة عمل لجنة وضع المرأة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية بالمساواة بين الجنسين للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير تنفيذي* (2015)؛ مؤسسة الصحفيين والكتاب(JRF)، *الإعلان الختامي لقمة اسطنبول 2015: النساء كمستفيدات من العمل الإنساني* (مؤسسة الصحفيين والكتاب، اسطنبول، 2015)؛ الرابطة الدولية للاجئين، *جنوب السودان: يثبت التحقيق في العنف الجنسي في حالات النزاع على أنه ينطوي على تحديات* (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، المنظمة الدولية للاجئين، 2013)؛ المنظمة الدولية للاجئين، *جمهورية الكونغو الديمقراطية: لا تزال الاستجابة الطارئة للعنف الجنسي أساسية* (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، المنظمة الدولية للاجئين، 2013)؛ منظمة المعونة الدولية، *توصيات* (منظمة المعونة الدولية، جنوب أفريقيا، 2015)؛ مركز العدالة العالمية، "طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني بشأن تلبية حاجات الأشخاص في حالات الصراع من خلال ضمان الحقوق الخاصة بالصراع"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

139 المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لوسط وجنوب آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيس* (2015)؛ المشاورة الأيرلندية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *توصيات من العملية الاستشارية الإنسانية الإيرلندية* (2015)؛ *منظمة المعونة الدولية "المرأة والمدينة 2: مكافحة العنف ضد النساء والفتيات في الأماكن الحضرية العامة- دور الخدمات العامة"* (جوهانسبرغ، منظمة المعونة الدولية، 2013).

140 الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، *تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، توحيد قوانا من أجل السلام: السياسة والشراكة والأشخاص* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015).

141 حلقة عمل لجنة وضع المرأة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015)؛ المشاورة الإلكترونية بشأن العنف الجنساني للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ الشراكة العالمية للأزمات الحضرية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *توصيات* (2015)؛ طلبات بما في ذلك طلب مفوضية اللاجئين النسائية (WRC) ومنظمة المعونة الدولية بعنوان*"المرأة والمدينة 2: مكافحة العنف ضد النساء والفتيات في الأماكن الحضرية العامة- دور الخدمات العامة"* (جنوب أفريقيا، منظمة المعونة الدولية، 2013)؛ منظمة المعونة الدولية*"مدن آمنة للنساء: من الواقع إلى الحقوق* (جوهانسبرغ، منظمة المعونة الدولية، 2015).

142 مايا هتون ولوريل ولدون، "الأصول المدنية لتغيير السياسات التقدمية: مكافحة العنف ضد المرأة في المنظور العالمي، 1975-2005" في *مجلة العلوم السياسية الأمريكية* 106:3 (2012).

143 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمةالعالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ حلقة عمل لجنة وضع المرأة (CSW) المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقمةالعالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية بالمساواة بين الجنسين للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير تنفيذي* (2015)؛ المشاورة الأيرلندية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *توصيات من العملية الاستشارية الإنسانية الإيرلندية* (2015)؛ التقارير السنوية للأمين العام عن العنف الجنسي في حالات الصراع والمرأة والسلام والأمن؛ تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، مايو 2012)؛ ملحق رسالة من الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة موجهة إلى الأمين العام، 16 كانون الثاني/يناير 2015. مذكرة مفاهيمية: *مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة: تحديات الحماية والحاجات التي تواجهها النساء والفتيات في النزاعات المسلحة في أوضاع ما بعد الصراع* (S/2015/32) .

144 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع(UNOPS) واليونيسيف(UNICEF) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة(UN Women) وبرنامج الأغذية العالمي(WFP)، *الابتكار في الأمم المتحدة: تقرير الاجتماع المشترك لدورة الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015).

145 ليندا واغنر، *العنف الجنساني والجماعة الإنسانية* (معهد هيدينغتون، 2011)؛ ساره مارتن، "تحدي لستة عشر يوماً: حفظ سلامة العمال الدوليين: منع العنف الجنساني والتصدي له" (وكالة الولايات المتحدة التنمية الدولية (USAID)، 2014)؛ ميغان نوبرت، "العنف الجنسي ضد المجتمع الإنساني وداخله"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ ميغان نوبرت، "الاعتداء الجنسي ضد العاملين في مجال تقديم المعونة: حان الوقت لاتخاذ موقف" في *صحيفة الغارديان* (المملكة المتحدة)، 19 آب/أغسطس 2015. إيموجين وول، "الاعتداءات الجنسية ضد العاملين في مجال تقديم المعونة: ما مدى خطورة الوضع؟" في *صحيفة الغارديان* (المملكة المتحدة)، 6 آب/أغسطس 2015.

146 ميغان نوبرت، "العنف الجنسي ضد المجتمع الإنساني وداخله"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ ميغان نوبرت، "الاعتداء الجنسي ضد العاملين في مجال تقديم المعونة: حان الوقت لاتخاذ موقف" في *صحيفة الغارديان* (المملكة المتحدة)، 2015

147 المرجع نفسه.

148 ميغان نوبرت، "العنف الجنسي ضد المجتمع الإنساني وداخله"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ ميغان نوبرت، "الاعتداء الجنسي ضد العاملين في مجال تقديم المعونة: حان الوقت لاتخاذ موقف" في *صحيفة الغارديان* (المملكة المتحدة)، 19 آب/أغسطس 2015. إيموجين وول، "الاعتداءات الجنسية ضد العاملين في مجال تقديم المعونة: ما مدى خطورة الوضع؟" في *صحيفة الغارديان* (المملكة المتحدة)، 6 آب/أغسطس 2015.

149 ميغان نوبرت، "العنف الجنسي ضد المجتمع الإنساني وداخله"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ ميغان نوبرت، "الاعتداء الجنسي ضد العاملين في مجال تقديم المعونة: حان الوقت لاتخاذ موقف" في *صحيفة الغارديان* (المملكة المتحدة)، 19 آب/أغسطس 2015.

150 حكومة تركيا، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

151 مفوضية اللاجئين النسائية (WRC) وحكومة أستراليا، نشاط جانبي بشأن النساء اللاجئات والنساء ذوات الإعاقة، *الوثيقة الختامية* (2015)؛ مفوضية اللاجئين النسائية (WRC)، *تفريغ النوع الاجتماعي: الاستجابة الإنسانية لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن* (نيويورك، مفوضية اللاجئين النسائية).

152 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، *حوارات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع النساء اللاجئات، تقرير مرحلي لمفوضية اللاجئين النسائية (WRC) عن تنفيذ التوصيات* (جنيف، الأمم المتحدة، 2013)؛ روكسان ولبر، *تعزيز قيادة النساء المجتمعية: نموذج توعية في أوساط اللاجئين في المناطق الحضرية* (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، معهد الأمن الشامل، 2011).

153 حلقة عمل لجنة وضع المرأة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل القمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015).

154 المشاورة الأيرلندية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *توصيات من العملية الاستشارية الإنسانية الإيرلندية* (2015)؛ مشاورة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية (WILPF) لعام 2015 بشأن المرأة والسلام والأمن، *توصيات رفيعة المستوى* (2015)؛ الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن، *الاستعراض العالمي لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSCR) رقم 1325 ورقة موقف* (نيويورك، الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن، 2015).

155 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ حلقة عمل لجنة وضع المرأة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني بشأن المساواة بين الجنسين، *تقرير تنفيذي* (2015)؛ *تحدي الحفاظ على السلم: تقرير فريق الخبراء الاستشاري لاستعراض عام 2015 لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام* (2015)؛ الدراسة العالمية لقرار مجلس الأمن رقم 1325 (تصدر قريباً).

156 انظر أيضاً المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ منظمة أوكسفام الدولية، *من أجل كرامة الإنسان. القمة العالمية للعمل الإنساني: تحدي العمل"* ، (أكسفورد، منظمة أوكسفام الدولية، 2015).

157 انظر أيضاً حكومة تركيا، *ورقة موقف تركيا للقمة العالمية للعمل الإنساني 2016* (2015).

158 حلقة عمل لجنة وضع المرأة المعنية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية المساواة بين الجنسين للقمة العالمية للعمل الإنساني ، *تقرير تنفيذي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المساعدة الإنسانية العالمية، لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD DAC)، *تمويل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325: المعونة لدعم المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في السياقات الهشة* (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، 2015).

159 حلقة عمل لجنة وضع المرأة حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية بالمساواة بين الجنسين للقمة العالمية للعمل الإنساني ، *تقرير تنفيذي* (2015).

160 المساعدة الإنسانية العالمية (GHA)، *تمويل النوع الجنساني في حالات الطوارئ: ما هي الاتجاهات؟* (المساعدة الإنسانية العالمية، 2014)؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، *تمويل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325: المعونة لدعم المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في السياقات الهشة* (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، 2015).

161 المساعدة الإنسانية العالمية(GHA)، *تمويل النوع الجنساني في حالات الطوارئ: ما هي الاتجاهات؟* (المساعدة الإنسانية العالمية، 2014)؛ مبادرات التنمية، *التقرير العالمي للمساعدة الإنسانية لعام 2015* (بريستول، مبادرات التنمية، 2015).

162 سارة تشاينويث، "النهوض بالصحة الإنجابية في برنامج العمل الإنساني: الاستعراض العالمي 2012-2014" في *الصراع والصحة* 9:1 (2015).

163 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(OECD)، *شبكة لجنة المساعدة الإنمائية المعنية بالمساواة بين الجنسين، تمويل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325: المعونة لدعم المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في السياقات الهشة* (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، 2015).

164 ورشة عمل لجنة وضع المرأة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية بالمساواة بين الجنسين للقمة العالمية للعمل الإنساني ، *تقرير تنفيذي* (2015)؛ مؤسسة الصحفيين والكتاب (JRF)، *الإعلان الختامي لقمة اسطنبول 2015: النساء كمستفيدات من العمل الإنساني* (مؤسسة الصحافيين والكتاب، اسطنبول، 2015).

165 حلقة عمل لجنة وضع المرأة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015)؛ شبكة النوع الجنساني والتنمية، شبكة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني وبناء السلام (GAPS UK) في المملكة المتحدة والتفاعل، *موقف بشأن القمة العالمية للعمل الإنساني*، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الاجتماعي (2015)؛ وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة "ذي إيكونوميست": *مؤشر قدرة نساء جنوب آسيا على مواجهة الأزمات* (لندن، مجلة "ذي إيكونوميست"، 2014).

166 انظر أيضاً مؤسسة الصحافيين والكتاب (JRF)، *الإعلان الختامي لقمة اسطنبول 2015: النساء كمستفيدات من العمل الإنساني والفاعلات فيه* (مؤسسة الصحافيين والكتاب، اسطنبول، 2015).

167 كاميلا فوزي الصلح، "استعراض اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) لعام 2008 لبيان السياسات المعنية بالمساواة بين الجنسين في العمل الإنساني"، ورقة أعدت من أجل الفريق المرجعي المعني بالجنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2015).

168 انظر أيضاً المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

169 انظر أيضاً المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

170 *اتفاقية حقوق الطفل*، CRC/CG/2003/4 01/07/2003.

171 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الحماية وبناء القدرة على مواجهة الأزمات"، متوفر على الرابط الآتي: ww.unhcr.org/pages/49c3646c1e8.html.

172 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *عالم في حرب: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاتجاهات العالمية في التشرد القسري لعام 2014* (جنيف، الأمم المتحدة، 2015).

173 المجموعة العالمية للحماية والمجموعة العالمية للتعليم، "حماية الأطفال وتعليمهم في حالات الطوارئ"، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

174 المنظمة الدولية للرؤية العالمية، *قف إلى جانبي - مستقبلنا المجهول* (المنظمة الدولية للرؤية العالمية 2014)، ورد ذكره في المجموعة الاستشارية للقمة العالمية للعمل الإنساني بشأن الأطفال، *وضع الأطفال في بؤرة القمة العالمية للعمل الإنساني* (تحالف صندوق الأطفال، ومنظمة "الخطة الدولية"، ومنظمة إنقاذ الطفولة، ومنظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة" واليونيسيف ومنظمة أطفال الحرب في هولندا ومنظمة أطفال الحرب في المملكة المتحدة، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية، 2015).

175 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع(UNOPS) واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة(UN Women) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، *الابتكار في الأمم المتحدة: تقرير الاجتماع المشترك لدورة الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015).

176 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(OECD)، *دول الهشاشة* (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2015).

177 المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب التابعة للأمم المتحدة (UNMGCY)، "ورقة موقف الشباب إندونيسيا"، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب، "التشاور في محور إنساني- باكستان"، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

178 المسح الإلكتروني للشباب للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

179 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع(UNOPS) واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة(UN Women) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، *الابتكار في الأمم المتحدة: تقرير الاجتماع المشترك لدورة الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015).

180 شبكة الممارسات الإنسانية، "ميزة خاصة: أزمة إيبولا في غرب أفريقيا" في *مجلة التبادل الإنساني*، العدد 64 (لندن، شبكة الممارسات الإنسانية، 2015).

181 إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية(UNDESA)، *التوقعات السكانية العالمية* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2012)، ورد ذكره في المنظمة الدولية لمساعدة المسنين(HelpAge)، *لماذا يجب أن تكون الشيخوخة مصدر قلق للقمة العالمية للعمل الإنساني، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني* (2015).

182 المنظمة الدولية لمساعدة المسنين(HelpAge)، *لماذا يجب أن تكون الشيخوخة مصدر قلق للقمة العالمية للعمل الإنساني*، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

183 المرجع نفسه.

184 مشاورة إلكترونية للقمة العالمية للعمل الإنساني، "ما هي الحاجات الخاصة للأشخاص في النزاعات المسلحة؟"، متوفرة على الرابط الآتي: www.worldhumanitariansummit.org/node/449263.

185 المنظمة الدولية لمساعدة المسنين(HelpAge)، لماذا يجب أن تكون الشيخوخة مصدر قلق للقمة العالمية للعمل الإنساني، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

186 إطار عمل الإعاقة لإدارة التنمية الدولية، *عدم ترك أحد دون مساعدة* (لندن، إدارة التنمية الدولية، 2014).

187 مشاورة إلكترونية للقمة العالمية للعمل الإنساني، "ما التغييرات التي يتعين إحداثها في آليات التمويل الحالية لتعزيز التأهب وإدارة المخاطر؟"، متوفرة على الرابط الآتي: www.worldhumanitariansummit.org/node/449453.

188 المنظمة الدولية لمساعدة المسنين(HelpAge)، *لماذا يجب أن تكون الشيخوخة مصدر قلق للقمة العالمية للعمل الإنساني*، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

189 مشاورة إلكترونية للقمة العالمية للعمل الإنساني، "ما السبيل إلى دمج المعارف التقليدية واستراتيجيات التكيّف في العمل الإنساني"، متوفرة على الرابط الآتي: www.worldhumanitariansummit.org/node/490711؛ فاتا سوسو وآخرون، "ربط المعارف التقليدية بالتوقعات الموسمية في ساموا: الدروس المستفادة من كبارنا"، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

190 مشاورة إلكترونية للقمة العالمية للعمل الإنساني، "ما هي المتطلبات الأكثر حرجاً لضمان تلبية العمل الإنساني للحاجات الإنسانية؟"، متوفرة على الرابط الآتي: www.worldhumanitariansummit.org/node/436362/

191 منظمة الصحة العالمية(WHO)، *التقرير العالمي عن الإعاقة* (جنيف، منظمة الصحة العالمية، 2011). حسب التعريف الذي أوردته اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 1: "يشمل مصطلح 'الأشخاص ذوي الإعاقة' كل من يعانون من ضعف جسدي أو عقلي أو ذهني أو حسي طويل الأجل قد يعيقهم عند التفاعل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين."

192 اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، "بيان بشأن دمج الإعاقة أعد للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

193 *اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*، المادة 11.

194 المنظمة الدولية للمعوقين، *الإعاقة في السياق الإنساني: وجهات نظر من الأشخاص المتضررين والمنظمات الميدانية* (ليون، المنظمة الدولية للمعوقين، 2015).

195 مفوضية اللاجئين النسائية (WRC)، *دمج الإعاقة: ترجمة السياسات إلى ممارسات في مجال العمل الإنساني* (نيويورك، مفوضية اللاجئين النسائية، 2014)؛ اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، "بيان بشأن دمج الإعاقة أعد للقمة العالمية للعمل الإنساني"، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

196 المنظمة الدولية للمعوقين، *الإعاقة في السياق الإنساني: وجهات نظر من الأشخاص المتضررين والمنظمات الميدانية* (ليون، المنظمة الدولية للمعوقين، 2015).

197 المرجع نفسه.

198 مفوضية اللاجئين النسائية (WRC)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الممارسات الإيجابية في مجال دمج الإعاقة. لدينا دور: المساهمات القيمة للأشخاص ذوي الإعاقة في التواصل مع المجتمع "، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني(2015)؛ مفوضية اللاجئين النسائية (WRC)، ولجنة الإنقاذ الدولية ،"قصص التغيير: إشراك النساء ذوات الإعاقة كقادة مجتمع محلي"، متوفرة على الرابط الآتي: www.womensrefugeecommission.org/component/zdocs/document?id=1110:disabilities-stories-of-change

199 انظر إطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث (2015)؛ مشروع اسفير (2011)؛ المعايير الدنيا لحماية الأطفال في العمل الإنساني (2012)؛ المعايير الدنيا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (2010)؛ مذكرة توجيهية بشأن الإعاقة وإدارة المخاطر في حالات الطوارئ من أجل الصحة (2013)؛ المعايير الدنيا لبرنامج بناء قدرات المنظمات الإنسانية من أجل تقديم الاستجابة الشاملة في حالات الطوارئ للمسنين وذوي الإعاقة (ADCAP) لدمج العمر والإعاقة في العمل الإنساني: نسخة تجريبية (2015)؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، التوجيهات العملية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في االتشرد القسري (يصدر قريباً)؛ مفوضية اللاجئين النسائية (WRC)، ، *دمج الإعاقة: ترجمة السياسات إلى ممارسات في مجال العمل الإنساني* (نيويورك، مفوضية اللاجئين النسائية، ، 2014).

200 *قرار مجلس الأمن الدولي 2016/Res/S2016* (2013).

201 المنظمة الدولية للمعوقين، *الإعاقة في السياق الإنساني: وجهات نظر من الأشخاص المتضررين والمنظمات الميدانية* (ليون، المنظمة الدولية للمعوقين، 2015).

202 مركز بحوث الأوبئة الناجمة عن الكوارث، *الأشخاص المتضررين من النزاع 2013، الحاجات الإنسانية في أرقام* (بروكسل، مركز بحوث الأوبئة الناجمة عن الكوارث، 2014).

203 مشروع لدراسة القرن الحادي والعشرين، "عدد القتلى في الحروب الأكثر دموية لعام 2014 يشهد تصاعداً حاداً مقارنة مع العام السابق"، متوفر على الرابط الآتي: www.projects21.com/2015/03/17/death-toll-in-2014s-bloodiest-wars-sharply-up-on-previous-year.

204 فرانتشيسكو تشيتشي و و. كورتلاند روبنسون، *الوفيات في أوساط سكان جنوب ووسط الصومال المتضررين من انعدام الأمن الغذائي الحاد والمجاعة خلال عامي 2010-2012* (روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) وواشنطن، شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة، FEWS)، 2013).

205 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

206 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ الأمم المتحدة، *تحدي إدامة السلام: تقرير فريق الخبراء الاستشاري في استعراض عام 2015 لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015).

207 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لقمة العالمية للعمل الإنساني، *والمائدة المستديرة الرفيعة المستوى للقمة العالمية للعمل الإنساني: مذكرة موجزة لوجهات نظر من منطقة الخليج* (2014).

208 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن القمة العالمية للعمل الإنساني: مذكرة موجزة لوجهات نظر من منطقة الخليج (2014)*؛ برنامج الأغذية العالمي (WFP)، "ورقة موقف برنامج الأغذية العالمي"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

209 بيتر مورر، *الدبلوماسية الإنسانية والعمل الإنساني القائم على المبادئ*، كلمة ألقيت يوم 2 تشرين الأول/أكتوبر 2014. متوفرة على الرابط الآتي: www.icrc.org/en/download/file/1392/iheid-humanitarian-diplomacy-and-principled-humanitari-an-action-peter-maurer_final-2-october-2014.pdf

210 المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015).

211 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014).

212 المرجع نفسه.

213 المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)، المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيس* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

214 معهد بحوث الاقتصاد السياسي، جامعة ماساتشوستس في أمهرست، "جدول النزاعات الحديثة"، متوفر على الرابط الآتي: www.peri.umass.edu/404/

215 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيس* (2015).

216 *تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، تقرير الأمين العام* (A/69/80-E/2014/68)، مرفق.

217 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمةالعالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمةالعالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمةالعالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015). انظر أيضاً A/RES/69/120 *وضع البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف لعام 1949 والمتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة*.

218 أثبتت المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، في *موجز الرئيسين* (2015)، وجود ارتباط واضح بين احترام القانون الدولي الإنساني (IHL) والحماية وإمكانية الوصول.

219 حكومة فرنسا، *ورقة غير رسمية باللغة الفرنسية بشأن القمة العالمية للعمل الإنساني*، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

220 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمةالعالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

221 اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، *الحفاظ على توفير الرعاية الصحية: الممارسات العملية والقانون الدولي الإنساني ذو الصلة والمتعلق بالجماعات المسلحة* (جنيف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2015).

222 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن القمة العالمية للعمل الإنساني: مذكرة موجزة لوجهات نظر من منطقة الخليج* (2014).

223 سارة بينغر وآخرون، *"نهج الصليب الأحمر والهلال الأحمر القائم على المبادئ للابتكار"* (جنيف، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، 2015).

224 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

225 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

226 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

227 المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

228 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

229 بقيادة النرويج مع الأرجنتين، والنمسا، وإندونيسيا، وأوغندا.

230 بمشاركة الأرجنتين، وأستراليا، وكوستاريكا، والدنمرك، وسويسرا، وتنزانيا.

231 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

232 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

233 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015).

234 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، المائدة المستديرة الرفيعة المستوى حول القمة العالمية للعمل الإنساني: *مذكرة موجزة* لوجهات نظر من منطقة الخليج، (2014).

235 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2014).

236 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

237 شبكة النوع الاجتماعي والتنمية، شبكة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني وبناء السلام (GAPS UK) في المملكة المتحدة والتفاعل، "موقف بشأن القمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015). ورقة وقعها كل من لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، تعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان، منظمة "كير"(CARE) ، منظمة الرؤية العالمية، الهيئة الطبية الدولية(IMC) ، منظمة الخطة الدولية(Plan) ، ومفوضية اللاجئين النسائية (WRC)، ومنظمة ازدهار المرأة الدولية، ومنظمة أوكسفام، واللجنة البريطانية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ، والرابطة الدولية لأخوات المحبة، ومنظمة العمل الدولية في مجال السكان (PAI)، والمنظمة الدولية للنساء المتآزرات، ومنظمة الأرامل من أجل السلام.

238 كريستين أورموغ، *الوفيات الناجمة عن النزاعات المسلحة، مصنفة حسب الجنس* (أوسلو، المعهد الدولي لبحوث السلام (PRIO)، 2009.

239 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2014).

240 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2014)؛ مجلس اللاجئين النرويجي (NRC)، "القمة العالمية للعمل الإنساني 2016: ورقة موقف مجلس اللاجئين النرويجي "، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ منظمة إنقاذ الطفولة، " التعليم في حالات الطوارئ: حاجة للمجتمع وحق للطفل"، ورقة أعدت للمشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني (2014).

241 المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

242 الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، *تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام : توحيد قوانا من أجل السلام في مجال السياسة والشراكة والأشخاص* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015).

243 تشمل الأمثلة على هذه المبادرات عمل المنظمة غير الحكومية المدعوة قوة السلام بدون عنف (NVPF) في جنوب السودان والفلبين والوجود الدولي المؤقت في الخليل بموجب قرار مجلس الأمن رقم 904. وتستخدم منظمة قوة السلام بدون عنف (NVPF) النهج الآتية: التشارك المحايد والاستباقي مع المقاتلين، ورصد ديناميات النزاعات المحلية، وبناء العلاقات في المجتمعات المحلية وتنمية قدراتها.

244 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014).

245 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

246 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015).

247 غرهارد ماك هيوغ ومانويل بسلر، *المفاوضات مع المجموعات المسلحة: دليل للممارسين* (نيويورك، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، 2006).

248 أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان (ADH)، *قواعد العمل: حماية المدنيين من خلال الحوار مع الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول* (جنيف، أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، 2011).

249 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

250 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيس* (2015).

251 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014).

252 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2014)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

253 منظمة ديناميات الصراع الدولية (CDI)، *إمكانية وصول المساعدة الإنسانية في حالات النزاعات المسلحة: دليل الممارسين* (كامبريدج، منظمة ديناميات الصراع الدولية، 2014).

254 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ فريق السياسات الإنسانية، "تعزيز إمكانية الوصول والوجود القريب"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

255 فريق السياسات الإنسانية، "تعزيز إمكانية الوصول والوجود القريب"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

256 اتحاد الوكالات الإنسانية، " الإنسانية في سري لانكا: الوصول إلى مستويات وأهداف جديدة"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

257 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

258 منظمة أطباء بلا حدود (MSF)، *أين الجميع؟ الاستجابة لحالات الطوارئ في الأماكن الأكثر صعوبة* (لندن، منظمة أطباء بلا حدود، 2014).

259 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

260 انظر على سبيل المثال اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، *اليمن/سورية: الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تدين مقتل أربعة عاملين إضافيين من الهلال الأحمر*، 3 نيسان/أبريل 2015.

261 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

262 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015).

263 *تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، تقرير الأمين العام* (A/69/80-E/2014/68).

264 الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، بحث طلبت إجراءه أمانة القمة العالمية للقمة الإنسانية بشأن الحاجات الملموسة للأشخاص في حالات الصراع (يصدر قريباً)؛ البنك الدولي، *تقرير عن التنمية في العالم 2011* (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، البنك الدولي، 2011).

265 إعداد بيانات البارومتر الأفريقي، 2015

266 برنامج الأغذية العالمي (WFP)، "ورقة موقف برنامج الأغذية العالمي"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

267 المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

268 منظمة الإشعار الدولية، "استكشاف العلاقة بين بناء السلام والعمل الإنساني"، مناقشة مائدة مستديرة نُظمت في لندن دعماً للقمة العالمية للعمل الإنساني،3 حزيران/يونيو 2015. أمجد محمد سليم وجوليان إيغان وريبيكا ريدبرغ (منظمة الإشعار الدولية)، "تلبية حاجات الأشخاص في حالات الصراع: تعزيز السلام خلال إنقاذ الأرواح"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني، تموز/يوليو 2015.

269 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

270 منظمة الإشعار الدولية، "استكشاف العلاقة بين بناء السلام والعمل الإنساني"، مناقشة مائدة مستديرة نظمت في لندن دعماً للقمة العالمية للعمل الإنساني،3 حزيران/يونيو 2015؛ المعهد الدولي للسلام، المائدة المستديرة غير الرسمية لشبكة نيويورك لبناء السلام في نيويورك، 22 أيار/مايو 2015؛ منتدى جنيف لبناء السلام، "تبادل آراء غير رسمي حول العلاقة بين بناء السلام والعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ أمجد محمد سليم وجوليان إيغان وريبيكا ردبرغ، "تلبية حاجات الأشخاص في حالات الصراع: تعزيز السلام خلال إنقاذ الأرواح"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني(2015)؛ برنامج الأغذية العالمي (WFP)، *دور برنامج الأغذية العالمي في بناء السلام في الحالات الانتقالية* (روما، برنامج الأغذية العالمي، 2013)؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، *بناء السلام والروابط مع العمل الإنساني: الاتجاهات والتحديات الرئيسية الناشئة* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2011).

271 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

272 والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID) ومؤسسة دارا (DARA)، *فرصة أخيرة: جعل المساعدات الإنسانية أكثر فعالية* (مدريد، مؤسسة دارا، 2014).

273 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

274 والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID) ومؤسسة دارا (DARA)، ، *فرصة أخيرة : جعل المساعدات الإنسانية أكثر فعالية* (مدريد، مؤسسة دارا، 2014).

275 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، *الاتجاهات العالمية للتشرد القسري في عام 2014* (جنيف، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015).

276 الوكالة التركية للتعاون والتنسيق، *تقرير المساعدة الإنمائية التركية لعام 2013* (أنقرة، الوكالة التركية للتعاون والتنسيق، 2013).

277 مبادرات التنمية، *التقرير العالمي للمساعدة الإنسانية لعام 2015* (بريستول، مبادرات التنمية، 2015).

278 ايموجين ماذرز، "إعادة تصميم مأوى اللاجئين" في *شبكة العلوم والتنمية* (18 آب/أغسطس 2015، SciDevNet).

279 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015).

280 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، "ايجاد حل للتشرد الطويل الأجل: مساهمة مقدمة للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

281 اليونيسيف، *تحت الحصار: التأثير المدمر للنزاع في سورية على الأطفال البالغين ثلاث سنوات* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2013).

282 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، *استعراض استراتيجي إقليمي. الخطة الإقليمية للاجئين ولتعزيز قدرتهم على مواجهة الأزمات 2015-2016: استجابة لأزمة سورية* (الأمم المتحدة، 2014).

283 ميلان توماس ونيكولاس بورنت، *"الإقصاء عن التعليم: الكلفة الاقتصادية للأطفال غير الملتحقين بالمدارس في عشرين بلداً: النتائج من أجل التنمية"* (تعليم طفل ونتائج التنمية، 2013).

284 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

285 اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، *استراتيجيات الحل* (جنيف، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015).

286 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ، "ايجاد حل للتشرد الطويل الأجل: مساهمة مقدمة للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

287 ألكزندر بتس ولويز بلوم ونينا ويفر، *الابتكار في مجال اللاجئين: الابتكار الإنساني الذي يبدأ مع المجتمعات المحلية* (أكسفورد، مشروع الابتكار الإنساني، 2015).

288 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، *التكلفة البشرية للحرب - الاتجاهات العالمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2013* (جنيف، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2014).

289 المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالهجرة، "المهاجرون في حالات الأزمات: ورقة مناقشة للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

290 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

291 المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ، "إدارة الحدود الإنسانية: توصيات للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

292 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ، *التكلفة البشرية للحرب - الاتجاهات العالمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2013* (جنيف، الأمم المتحدة، 2014).

293 مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث (CRED)، *الأشخاص المتضررين من الصراع 2013، الحاجات الإنسانية في أرقام* (بروكسل، مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث، 2014).

294 *إطار للتعاون والتضامن الإقليمي من أجل تعزيز الحماية الدولية للاجئين والمشردين والأشخاص العديمي الجنسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في قرطاجنة30+ وإعلان وخطة العمل البرازيل* (2014).

295 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، *المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي* (نيويورك، الأمم المتحدة، 1998).

296 المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ *قانون الوقاية والحماية والمساعدة المقدمة للأشخاص المشردين داخلياً والمجتمعات المتضررة* (2012).

297 *قانون كولومبيا بشأن الضحايا واستعادة الأرض* 1448.

298 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014).

299 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

300 *قانون كولومبيا بشأن الضحايا واستعادة الأرض* 1448.

301 إيزاك بايكر وبريتاني كارد وناثانيال ريمون، *دليل تفسير الصور الساتلية؛ مخيمات السكان المشردين* (كامبردج، مبادرة هارفارد الإنسانية، 2015)؛ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، *تتبع التنقل والتشرد البشري، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني* (2015).

302 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، *البيانات والاتجاهات الإنسانية في العالم لعام 2014* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2014).

303 مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث (CRED)، *التكلفة البشرية للكوارث الطبيعية 2015 - منظور عالمي* (بروكسيل، مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث، 2015).

304 الملاحظات الافتتاحية لوزارة الزراعة الإثيوبية في المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني في بريتوريا.

305 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014).

306 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

307 استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR)، *إطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، الديباجة، الفقرة 6* (جنيف، الأمم المتحدة، 2015).

308 المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

309 معهد التنمية الخارجية (ODI) والمرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش(GFDRR) ، *إطلاق "العوائد الثلاثية" للمرونة: لمَ الاستثمار في إدارة مخاطر الكوارث يؤتي ثماره* (لندن، الإنعاش ومعهد التنمية الخارجية و المرفق العالمي للحد من الكوارث ، 2015).

310 استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR)، *إطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030* (جنيف، الأمم المتحدة، 2015).

311 أماندا باركوك، "الحلول التي تنقذ الأرواح في *الاستجابة الإنسانية" في المنتدى الدولي للمعونة والتنمية*، 8 أيار/مايو 2015.

312 استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR)، *إطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030* (جنيف، الأمم المتحدة، 2015).

313 المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

314 المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

315 المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

316 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

317 ستيفن دركون، *الكوارث الثقيلة: ماذا تعلمنا العلوم السياسية والاقتصادية والمالية والعلوم السلوكية بشأن كيفية إدارة الكوارث الطبيعية بشكل أفضل في العالم النامي* (يصدر قريباً).

318 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) والبنك الدولي، *إنجاح الروابط: كيف يمكن للمجتمع الإنساني والإنمائي المساعدة في ضمان عدم ترك أحد دون مساعدة. نتائج مناقشة فريق الخبراء لاجتماع رؤساء الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)* (جنيف، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي، 2014).

319 أماني البنا، " تسخير المنصات التكنولوجية للحاجات الإنسانية"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ ناثانيال ريمون وبريتاني كارد، *تطبيق المبادئ الإنسانية في الاستخدامات الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فجوات في مبادئ وتحديات الممارسة* (كامبريدج، ماساتشوستس، مبادرة هارفارد الإنسانية، 2015).

320 أصول الدفاع العسكري والمدني (MCDA) الخاصة بالفريق العامل المعني باللوجستيات التابع للفريق الاستشاري المعني بالتنسيق المدني والعسكري الإنساني، "أداة تحليل أوجه التوافق والاختلاف".

321 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، "التخطيط المتكامل للاستجابة الإقليمية المدنية-العسكرية لتقديم الإغاثة الدولية الواسعة النطاق في حالات الكوارث: تقرير حلقة العمل" (الأمم المتحدة، 2014).

322 جوسيا كابلان وإيفان إيستون- كالابريا، "الابتكار الطبي العسكري ومواجهة الإيبولا: مجال فريد للتشارك المدني والعسكري الإنساني" في *مجلة التبادل الإنساني* 64 (2015).

323 إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)، *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015).

324 "لماذا تتقدم كينيا على مستوى العالم في مجال الخدمات النقدية المتنقلة ؟" في *مجلة "ذي إيكونوميست"* ، 27 أيار/مايو 2013.

325 كايتي هاريس ودايفد كين وطوم ميتشل، *عندما تتصادم الكوارث والنزاعات: تحسين الروابط بين القدرة على مواجهة الكوارث ومنع النزاعات* (لندن، معهد التنمية الخارجية (ODI)، 2013.

326 ماركوس كوستنر ورينا ميوتيا، "الاستجابة للكوارث الطبيعية في البيئات الهشة والصراعات" في *المؤتمر العالمي لإعادة التعمير* (جنيف، البنك الدولي، 2011).

327 المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

328 فرانسوا غرونوالد، *الحرب في المدن: الدروس المستفادة للقرن الجديد من الكوارث في المناطق الحضرية* (لافونتين دي ماران، المجموعة المعنية بحالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية (URD)، 2013).

329 تقرير مركز رصد التشرد الداخلي(IDM) والمجلس النرويجي للاجئين (NRC)، *التقديرات العالمية لعام 2014: الأشخاص المشردين بسبب الكوارث* (جنيف، مركز رصد التشرد الداخلي (IDMC) والمجلس النرويجي للاجئين (NRC)، 2014.

330 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat)، *تخطيط مدن مستدامة* (نيروبي، الأمم المتحدة، 2009).

331 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم* (روما، الأمم المتحدة، 2008).

332 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، *الاتجاهات العالمية لعام 2013: التكلفة البشرية للحرب* (جنيف، الأمم المتحدة، 2014).

333 منظمة أطباء بلا حدود (MSF)، *أين الجميع؟ الاستجابة لحالات الطوارئ في الأماكن الأكثر صعوبة* (لندن، منظمة أطباء بلا حدود، 2014).

334 لجنة الإنقاذ الدولية، "العمل الإنساني في عالم حضري جديد. القمة العالمية للعمل الإنساني: المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

335 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

336 المرجع نفسه.

337 المرجع نفسه.

338 المرجع نفسه.

339 روجر زتر وروجر ديكون، *"استراتيجية جديدة لمواجهة التحديات الإنسانية في المناطق الحضرية"* في استعراض الهجرة القسرية 38 (2011).

340 المشاورة الحضرية العالمية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (يصدر قريباً 2015)؛ مشاورة فريق الخبراء المعني بالمناطق الحضرية للقمة العالمية للعمل الإنساني، "التوصيات"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ مشاورة فريق الخبراء المعني بالمناطق الحضرية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *الميثاق*، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ مشاورة فريق الخبراء المعني بالمناطق الحضرية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التحالف*، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

341 حلقة عمل لجنة وضع المرأة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير* (2015)؛ المشاورة الحضرية العالمية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (يصدر قريباً)؛ منظمة المعونة الدولية *"المرأة والمدينة 2: مكافحة العنف ضد النساء والفتيات في الأماكن الحضرية العامة- دور الخدمات العامة"* (منظمة المعونة الدولية، 2013)؛ منظمة المعونة الدولية *"مدن آمنة للنساء: من الواقع إلى الحقوق؛ المرأة والمدينة 3: ملخص البيانات الأساسية لتجارب* العنف لدى النساء في سبع مدن (منظمة المعونة الدولية، 2014).

342 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

343 المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

344 الفريق العامل المعني بتقييم شمال سورية، *التقييم المتكامل لحاجات سورية* (SINA)(الفريق العامل المعني بتقييم الاحتياجات المتكامل لسورية (SINA)، 2013)؛ برنامج الأغذية العالمي (WFP) ، *تقييم أولي سريع متعدد لجمهورية أفريقيا الوسطى* (روما، الأمم المتحدة، 2014).

345 صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ، *الاستراتيجية العالمية: كل امرأة وكل طفل وكل مراهق في كل مكان* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015).

346 اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) ، *الرعاية الصحية في خطر: تقديم البراهين* (جنيف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2011).

347 منظمة أوكسفام الدولية، *168 ورقة إحاطة: استيعاب الدروس؟ تقييم الاستجابة لأزمة الغذاء لعام 2012 في منطقة الساحل لبناء القدرة على مواجهة الأزمات المستقبل* (أكسفورد، أوكسفام، 2013).

348 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)، *المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للصحة العقلية والدعم النفسي - الاجتماعي في حالات الطوارئ* (جنيف، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2007).

349 وندي ماسياس كونستانتوبولوس وآخرون، "تحليل مقارن دولي للصحة العامة بشأن الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي في ثماني مدن: تحقيق استجابة أكثر فعالية في القطاع الصحي" في *مجلة الصحة الحضرية* 90:6 (2013).

350 أماندا باركوك، "الحلول التي تنقذ الأرواح في الاستجابة الإنسانية" في *المنتدى المعني بالمعونة والتنمية*، 8 أيار/مايو 2015.

351 إيموجين ماذرز، "بوسع الطباعة الثلاثية الأبعاد أن تحدث ثورة في الرعاية الصحية في حالات الطوارئ"، في *شبكة العلوم والتنمية* (17 SciDevNet)، آب/أغسطس 2015.

352 كايت جونز وآخرون، "الاتجاهات العالمية في الأمراض المعدية" في *Nature.com*، 21 شباط/فبراير 2008.

353 منظمة الصحة العالمية (WHO)، *تقرير فريق التقييم المؤقت لإيبولا* (جنيف، الأمم المتحدة، 2015).

354 المرجع نفسه.

355 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع(UNOPS) واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة(UN Women) وبرنامج الأغذية العالمي(WFP) ، *الابتكار في الأمم المتحدة: تقرير الإجتماع المشترك لدورة الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015).

356 منظمة الصحة العالمية (WHO)، *تقرير فريق التقييم المؤقت لإيبولا* (جنيف، الأمم المتحدة، 2015).

357 بن رامالنغان، *الابتكارات في التصدي للأمراض في حالات الطوارئ، تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015).

358 فريق تعبئة القطاع الخاص بشأن إيبولا، "مذكرة إحاطة"، 11 كانون الأول/ديسمبر 2014.

359 مركز رصد التشرد الداخلي (IDMC)، *التقديرات العالمية لعام 2015: الأشخاص المشردين بسبب الكوارث* (جنيف، مركز رصد التشرد الداخلي، 2015).

360 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، *تغير المناخ لعام 2014: التأثيرات والتكيف وقابلية التأثر* (كامبريدج ونيويورك، مطبعة جامعة كامبريدج، 2014)، ورد ذكر ذلك في شبكة المعارف المعنية بالمناخ والتنمية، *تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ: بمَ ستستفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية؟* (لندن، معهد التنمية الخارجية (ODI) وشبكة المعارف المتعلقة بالمناخ والتنمية (CDKN)، 2014.

361 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، *تغير المناخ 2014: التأثيرات والتكيف وقابلية التأثر* (كامبريدج ونيويورك، مطبعة جامعة كامبريدج، 2014).

362 المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

363 المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

364 المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015).

365 المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيس* (2015).

366 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

367 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 182/46 في عام 1991 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 114/58 في عام 2004.

368 البيان المشترك بشأن المبادئ الإنسانية التي أقرتها إحدى وخمسون منظمة إنسانية غير حكومية كمساهمة مشتركة في المشاورات للقمة العالمية للعمل الإنساني، 12 أيار/مايو 2015. متوفر على الرابط الآتي: www.actioncontrelafaim.org/sites/default/files/articles/fichier/ joint-statement_humanitarian_principles-12th_ may-.pdf

369 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

370 المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

371 المشاورة الأيرلندية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *طلب من المجتمع الإنساني الأيرلندي مقدم إلى القمة العالمية للعمل الإنساني* (2015).

372 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014).

373 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، *ما هي المبادئ الإنسانية؟* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2012).

374 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015).

375 مهنيون في مجال المساعدة الإنسانية و الحماية (PHAP)، *مناقشة إلكترونية خاصة للقمة العالمية للعمل الإنساني بشأن مبدأ الحياد: تقرير النشاط* (جنيف، مهنيون في مجال المساعدة الإنسانية والحماية ، 2015).

376 بول نوكس كلارك وأليس أوبرخت، *المنتدى العالمي لتحسين نتائج العمل الإنساني وتحليلها. أوراق إحاطة عن المنتدى العالمي* (لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني (ALNAP)/معهد التنمية الخارجية (ODI)، 2015).

377 مهنيون في مجال المساعدة الإنسانية و الحماية (PHAP)، ، *مناقشة إلكترونية خاصة للقمة العالمية للعمل الإنساني حول مبدأ الحياد: تقرير النشاط* (جنيف، مهنيون في مجال المساعدة الإنسانية و الحماية ، 2015).

378 مبادرة الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية (GHD) ، متوفرة على الرابط الآتي: www./ghdinitiative.org.

379 منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة (SMOM)، *ندوة: الأديان معاً من أجل العمل الإنساني، التقرير النهائي* (2015).

380 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

381 بول نوكس كلارك وأليس أوبرخت، *المنتدى العالمي لتحسين نتائج العمل الإنساني وتحليلها. أوراق إحاطة عن المنتدى العالمي* (لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني (ALNAP)/معهد التنمية الخارجية (ODI)، 2015).

382 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ نورا نيلاند وآخرون، *استعراض متكامل ومستقل للنظام المعني بالحماية في سياق العمل الإنساني*، بتكليف من المجلس النرويجي للاجئين (NRC) نيابة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) ومجموعة الحماية العالمية (GPC) (أوسلو، المجلس النرويجي للاجئين، 2015).

383 شبكة ستارت (START Network)، "تحويل النظام: بيان شبكة ستارت مقدمة للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

384 أليس أوبرخت وآخرون، *"الورقة 5 بشأن مسألة التنسيق المواضيعي للفعالية للقمة العالمية للعمل الإنساني: المساءلة"* ، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

385 مايكل بارنيت وبيتر ووكر، "تغير النظام في العمل الإنساني" في *الشؤون الخارجية* (2015)؛ شون لوري، "تحويل القوة في النظام"، في مدونة القمة العالمية للعمل الإنساني، 2 تموز/يوليو 2015؛ شبكة الاتصال بالمجتمعات المتضررة من الكوارث (CDAC Network)، "طلب مقدم من شبكة الاتصال بالمجتمعات المتضررة من الكوارث للمشاورة العالمية للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

386 المنظمة الأفريقية للحلول الإنمائية (Adeso)، " نظام إنساني أكثر كرامة وعدالة"، ورقة أعدتها المنظمة الأفريقية للحلول الإنمائية نيابة عن أعضاء شبكة المنظمات غير الحكومية الجنوبية (2015).

387 أكاديمية القيادة الإنسانية، متوفر على الرابط الآتي: www.humanitarianlead-ershipacademy.org.

388 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

389 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

390 المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

391 مايك بنروز، المدير التنفيذي لمنظمة العمل لمكافحة الجوع (ACF)، متحدثاً في المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني في شباط/فبراير 2015.

392 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

393 بول نوكس كلارك وأليس أوبرخت، *العمل الإنساني الجيد تقوده الدولة ويعتمد على قدرات الاستجابة المحلية حيثما أمكن. أوراق إحاطة عن المنتدى العالمي* (لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني (ALNAP)/معهد التنمية الخارجية (ODI)،2015؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، "دراسة حول الفعالية الإنسانية" (نيويورك، الأمم المتحدة، يصدر قريباً).

394 الحوار بشأن الاستجابة للكوارث، *المؤتمر العالمي للحوار بشأن الاستجابة للكوارث في مانيلا -13 15 تشرين الأول/أكتوبر 2014:* تقرير المؤتمر (جنيف، تحديد مركز اللاجئ (DSR)، 2015).

395 منظمة أطباء بلا حدود(MSF) ، *أين الجميع؟ الاستجابة لحالات الطوارئ في الأماكن الأكثر صعوبة* (لندن، منظمة أطباء بلا حدود، 2014).

396 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2014).

397 بول نوكس كلارك وأليس أوبرخت، *المنتدى العالمي لتحسين نتائج العمل الإنساني وتحليلها. أوراق إحاطة عن المنتدى العالمي* (لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني (ALNAP)/معهد التنمية الخارجية (ODI)، 2015).

398 إيما سمّان، *عشرة أشياء يتعين معرفتها بشأن التنمية وثورة البيانات* (لندن، معهد التنمية الخارجية، 2015).

399 أماندا باركوك، "الحلول التي تنقذ الأرواح في الاستجابة الإنسانية" في *منتدى المعونة والتنمية الدولية*(ODI)، 8 أيار/مايو 2015، متوفر على الرابط الآتي: www.aidforum.org/disaster-relief/top-solutions-that-are-saving-lives-in-humanitarian-response.

400 الاجتماع الثاني للأفرقة المواضيعية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير موجز* (2015).

401 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع(UNOPS) واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة(UN Women) وبرنامج الأغذية العالمي(WFP) ، *الابتكار في الأمم المتحدة: تقرير الإجتماع المشترك لدورة الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015).

402 تارا غينغريتش ومارك ج، كوهين، *قلب النظام رأساً على عقب* (أكسفورد، منظمة أوكسفام الدولية، 2015).

403 أماني البنّا، "تسخير المنصات التكنولوجية للحاجات الإنسانية، طلب كلية رويال هولواي(Royal Holloway) المقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

404 أوكسفام، ومركز فاينستاين (Feinstein) الدولي، وجامعة تافتس (Tufts)، والمبادرة الدولية لتقييم الأثر، ومنظمة ايفيدانس آيد (Evidence Aid)، ومركز الاستدامة الحضرية والقدرة على التأقلم(USAR) التابع لكلية لندن الجامعية (UCL)، ومنظمة بريطانيا العظمى لموئل امن أجل البشرية ، ولجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، "الأدلة الإنسانية: تجاوز النوايا الحسنة في إعادة تشكيل المساعدات"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنسانية (2015).

405 طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني استناداً إلى "بيانات ضخمة من أجل القدرة على مواجهة الأزمات: تحقيق الاستحقاقات للبلدان النامية، 31 تموز/يوليو 2015.

406 مايكل بارنت وبيتر ووكر، "تغيير النظام من أجل العمل الإنساني" في *الشؤون الخارجية* (2015).

407 "مبادئ الشراكة: وثيقة التزام"، أقرها المنهاج الإنساني العالمي، 12 تموز/يوليو 2007.

408 *الميثاق من أجل التغيير: توطين المعونة الإنسانية*، متوفر على الرابط الآتي: www. reliefweb. int/sites/reliefweb.int/files/resources/Charter%20for%20 Change%20%20 July%202015.pdf.

409 بما في ذلك المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

410 المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيس* (2015).

411 فريق المجموعة العالمية للتنسيق، "مذكرة الفريق المواضيعي حول التحول من خلال الابتكار: تنسيق الابتكار"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

412 منظمة أطباء بلا حدود (MSF)، *أين الجميع؟ الاستجابة لحالات الطوارئ في الأماكن الأكثر صعوبة* (لندن، منظمة أطباء بلا حدود، 2014)؛ فيلق الرحمة، "فك الشفرة: تعزيز الاستجابة في حالات الطوارئ والقدرة على مواجهة الأزمات المعقدة"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ حكومة فرنسا، "ورقة غير رسمية بشأن العمل الإنساني للقمةالعالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015).

413 منظمة أطباء بلا حدود (MSF)، *أين الجميع؟ الاستجابة لحالات الطوارئ في الأماكن الأكثر صعوبة* (لندن، منظمة أطباء بلا حدود، 2014).

414 الاجتماعات التشاورية مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والتشاور مع منظمات المجتمع المدني اللبنانية، في المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015).

415 اجتماع تشاوري مع الشبكة الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)، في المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2014).

416 اجتماع تشاوري مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، في المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015).

417 شبكة ستارت (START Network)، "تحويل النظام: بيان شبكة ستارت للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

418 الاجتماع الثاني للأفرقة المواضيعية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير موجز* (2015)؛ نورا نيلاند وريكاردو بولاسترو وأنطونيو دونيني وأمرا لي، *استعراض متكامل ومستقل للنظام المعني بالحماية في سياق العمل الإنساني* (المجلس النرويجي للاجئين (NRC) واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات(IASC) والمجموعة العالمية للحماية، 2015).

419 رؤساء الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مركزية الحماية في العمل الإنساني"، 2013، متوفر على الرابط الآتي: www.humanitarianresponse.info/ system/ files/documents/files/IASC%20Principals%20Statement%20on%20 the%20 Centrality%20of%20Protection.pdf.

420 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ نورا نيلاند وريكاردو بولاسترو وأنطونيو دونيني وأمرا لي، ، *استعراض متكامل ومستقل للنظام المعني بالحماية في سياق العمل الإنساني* (المجلس النرويجي للاّجئين (NRC) واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) والمجموعة العالمية للحماية، 2015).

421 نورا نيلاند وآخرون، *استعراض متكامل ومستقل للنظام المعني بالحماية* (المجلس النرويجي للاّجئين (NRC) واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) والمجموعة العالمية للحماية،(2015).

422 المرجع نفسه.

423 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

424 المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ نوقشت في الاجتماع الثاني للأفرقة المواضيعية للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

425 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا ودول أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

426 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني حول المساواة بين الجنسين، *تقرير* (2015).

427 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

428 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

429 نورا نيلاند وآخرون، *استعراض متكامل ومستقل للنظام المعني بالحماية* ((المجلس النرويجي للاّجئين (NRC) واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) والمجموعة العالمية للحماية، 2015).

430 الاجتماع الثاني للأفرقة المواضيعية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير موجز* (2015)؛ نورا نيلاند وآخرون، ، *استعراض متكامل ومستقل للنظام المعني بالحماية* ((المجلس النرويجي للاّجئين (NRC) واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) والمجموعة العالمية للحماية، 2015)؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "وضع الحماية في بؤرة العمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

431 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

432 مبادرات التنمية، *التقرير العالمي للمساعدة الإنسانية لعام 2015* (بريستول، مبادرات التنمية، 2015).

433 شاشي بولوسوار وآخرون، *50 تقدماً سريعاً: التقدم العلمي والتكنولوجي الضروري لتحقيق التنمية العالمية المستدامة* (بيركلي، معهد التكنولوجيات التحويلية العالمية، مختبر لورنس بيركلي الوطني، 2014)؛ ناثانيال ريمون وبريتاني كارد، *"تطبيق المبادئ الإنسانية في الاستخدامات الحالية*

لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فجوات في المبادئ وتحديات في الممارسة" ، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

434 قاعدة بيانات أمن العاملين في مجال تقديم المعونة، متوفرة على الرابط الآتي: www. aidworkersecurity.org

435 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

436 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا من أجل القمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2014)؛ بول نوكس كلارك وأليس أوبريشت، *المنتدى العالمي لتحسين نتائج العمل الإنساني وتحليلها. ورق إحاطة عن المنتدى العالمي* (لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني/معهد التنمية الخارجية، 2015)؛ حكومة ألمانيا، "طلب للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني(2015)؛ ستيفن زيك وحنا كريبس، *توطين النزعة الإنسانية: تحسين الفعالية من خلال عمل يشمل الجميع* (لندن، فريق السياسات الإنسانية/معهد التنمية الخارجية، 2015).

437 قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة، متاحة على الرابط التالي: www.aidworkersecurity.org

438 بول نوكس كلارك وأليس أوبرخت، *المنتدى العالمي لتحسين نتائج العمل الإنساني وتحليلها. أوراق إحاطة عن المنتدى العالمي* (لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني (ALNAP)/معهد التنمية الخارجية(ODI)،2015)؛ المنظمة الدولية للهجرة، "ورقة موقف للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015)؛ المعايير الإنسانية الأساسية؛ حكومة اليابان، "المدخلات الأولية لحكومة اليابان للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني(2015).

439 ستيفن أ، زيك وهنّا كريبس، *توطين النزعة الإنسانية: تحسين الفعالية من خلال عمل شامل* (لندن، فريق السياسات الإنسانية (HPG)/معهد التنمية الخارجية(2015 ، (ODI)؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر(ICRC) ، *"إمكانية الوصول الأكثر أماناً: دليل لكل الجمعيات الوطنية"* (جنيف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2013).

440 المشاورة الأيرلندية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *توصيات من العملية الاستشارية الإنسانية الأيرلندية* (2015)؛ منظمة العمل لمكافحة الجوع، "يجب أن تعالج حلول إعادة تشكيل المعونة الحاجة الملحة لحماية العاملين في مجال تقديم المعونة"، 2 شباط/فبراير 2015، متوفرة على الرابط الآتي: www. actioncontrelafaim.org/en/content/solutions-reshape-aid-must-address-urgent-need-protect-aid-workers

441 منظمة العمل لمكافحة الجوع، "يجب أن تعالج حلول إعادة تشكيل المعونة الحاجة الملحة لحماية العاملين في مجال تقديم المعونة "، 2 شباط/فبراير 2015؛ المشاورة الأيرلندية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *توصيات من العملية الاستشارية الإنسانية الأيرلندية* (2015)؛ كايسي برونل، "إدارة المخاطر: دراسة وتحليل تجميعي بشأن العنف ضد الموظفين في قطاع الرعاية الصحية في سياقات غير مستقرة"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

442 بيان المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، الدكتورة مارغريت تشان، في 19 آب/غسطس 2015، متوفر على الرابط الآتي: who.int/mediacentre/news/statements/2015/world-humanitarian-day/en/

443 مؤسسة أنتاريس (Antares)، *إدارة الإجهاد لدى العاملين في المجال الإنساني: المبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة* (أمستردام، مؤسسة أنتاريس، 2012)؛ بريندان ماكدونالد، "عالجوا رفاه العاملين في مجال تقديم المعونة في القمة العالمية للعمل الإنساني لوسم إعادة تشكيل المعونة (على تويتر)"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني نيابة عن موقّعي عريضة إلكترونية، 31 تموز/يوليو 2015.

444 بريندان ماكدونالد، "عالجوا رفاه العاملين في مجال تقديم المعونة في القمة العالمية للعمل الإنساني تعليقاً على وسم إعادة تشكيل المعونة (على تويتر) "، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني نيابة عن موقّعي عريضة إلكترونية، 31 تموز/يوليو 2015.

445 دونالد بوش وليزا مكاي، *رعاية العاملين في المجال الإنساني في حالات الإصابة بالصدمات والحوادث الخطيرة* (باسادينا، معهد هيدينغتون، 2013)؛ مؤسسة أنتاريس (Antares)، *إدارة الإجهاد لدى العاملين في المجال الإنساني: المبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة* (أمستردام، مؤسسة أنتاريس، 2012).

446 مؤسسة أنتاريس (Antares)، *إدارة الإجهاد لدى العاملين في المجال الإنساني: المبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة* (أمستردام، مؤسسة أنتاريس، 2012).

447 بريندان ماكدونالد، "عالجوا رفاه العاملين في مجال تقديم المعونة في القمة العالمية للعمل الإنساني تعليقاً على وسم إعادة تشكيل المعونة (على تويتر) "، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني نيابة عن موقّعي عريضة إلكترونية، 31 تموز/يوليو 2015.

448 تحالف المعايير الإنسانية الأساسية (CHS)، "رعاية شؤون الموظفين"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

449 بريندان ماكدونالد، "عالجوا رفاه العاملين في مجال تقديم المعونة في القمة العالمية للعمل الإنساني تعليقاً على وسم إعادة تشكيل المعونة (على تويتر) "، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني نيابة عن موقّعي عريضة إلكترونية، 31 تموز/يوليو 2015.

450 مهنيون في مجال الحماية والمساعدة الإنسانية (PHAP)، *مشاورة إلكترونية مباشرة: تحسين الحفاظ على صحة الموظفين من أجل الفعالية الإنسانية* (جنيف، مهنيون في مجال الحماية والمساعدة الإنسانية، 2015).

451 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، *التشغيل المتبادل: العمل الإنساني في مجال مشترك* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015).

452 المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيس* (2015).

453 البنك الدولي، *تقرير عن التنمية في العالم لعام 2011* (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، البنك الدولي، 2011).

454 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

455 انظر على سبيل المثال مخرجات فريق العمل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) المعني بالتأهب والمرونة.

456 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

457 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

458 مؤسسة دارا (DARA) و"هير جنيف" (HERE-Geneva)، "معالجة المشاكل الدائمة للاستجابة للكوارث"، دراسة أساسية أعدت للمؤتمر العالمي للحوار بشأن الاستجابة للكوارث، مانيلا، الفلبين، تشرين الأول/أكتوبر 2015.

459 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014).

460 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

461 المنتدى العالمي حول التنسيق المدني والعسكري الإنساني للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

462 منظمة الصحة العالمية (WHO)، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

463 دوقية لكسمبرغ الكبرى، "التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بالحماية المدنية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني في أعقاب الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية"، ورقة غير رسمية أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

464 شرق وجنوب أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمحيط الهادئ، وغرب أفريقيا.

465 مشاورات الأعمال التجارية للقمة العالمية للعمل الإنساني، التقرير النهائي (يصدر قريباً).

466 المرجع نفسه.

467 المرجع نفسه.

468 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ بن رامالنغام وآخرون، *تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015).

469 بن رامالنغام وآخرون، *تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015).

470 الاجتماع الثاني للأفرقة المواضيعية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير موجز* (2015).

471 ديلويت (Deloitte)، *تعزيز التبادل في مجال الابتكار الإنساني* (ديلويت، 2015)؛ بن رامالنغام وآخرون، *تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015)؛ هوارد راش ونك مارشال، *الابتكار في المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية* (برايتون، جامعة برايتون، 2015).

472 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيس* (2015).

473 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

474 بول نوكس كلارك وأليس أوبرخت، *المنتدى العالمي لتحسين نتائج العمل الإنساني وتحليلها. أوراق إحاطة عن المنتدى العالمي* (لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني(ALNAP) /معهد التنمية الخارجية (ODI)، 2015).

475 المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ بن رامالنغام وآخرون، *تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015).

476 بن رامالنغام وآخرون، *تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015)؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، *الابتكار الإنساني: من أحدث طراز* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2014)؛ ألكزندر بتس ولويز بلوم، *عالما الابتكار الإنساني* (أكسفورد، مركز دراسات اللاجئين 2013)؛ ديلويت (Deloitte)، *ضرورة البحث والتطوير في المجال الإنساني: كيف تغلبت قطاعات أخرى على معوقات الابتكار* (نيويورك، ديلويت، 2015)؛ ديلويت، *تعزيز التبادل في مجال الابتكار الإنساني* (نيويرك، ديلويت، 2015)؛ دان مكلور وأيان غراي، "استكمال الوسط المفقود في الابتكار: طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

477 بن رامالنغام وآخرون، *تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015).

478 المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

479 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيس* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز*

الرئيسين (2015)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

480 المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ بن رامالنغام وآخرون، *تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015)؛ أيان غراي وكورت هوفمان، دراسة حالة إفرادية مالية، *تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015).

481 بن رامالنغام وآخرون، *تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015).

482 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيس* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية شمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

483 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

484 المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

485 ألكسندر بتس ولويز بلوم ونينا ويفر، *الابتكار في مجال اللاجئين: الابتكار الإنساني يبدأ مع المجتمعات المحلية، مشروع الابتكار الإنساني* (أكسفورد، مشروع الابتكار الإنساني، 2015).

486 المرجع نفسه.

487 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

488 شبكة الممارسات الإنسانية، *تحسين التواصل بين الوكالات المقدمة للمعونة والأشخاص المتضررين من الأزمات: الدروس المستفادة من مشروع "إنفوأسيد" (infoasaid)*، ورقة الشبكة 74 (2013).

489 بن رامالنغام وآخرون، *تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015)؛ ديلويت (Deloitte)، تعزيز التبادل في مجال الابتكار الإنساني (ديلويت، 2015).

490 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

491 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ بن رامالنغام وآخرون، تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني (برايتون، جامعة برايتون، 2015).

492 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيس* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنسان، *التقرير النهائي* (2014).

493 أيان غراي وكورت هوفمان، *دراسة حالة إفرادية مالية، تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015)؛ ديلويت (Deloitte)، *القمة العالمية للعمل الإنساني، ضرورة البحث والتطوير في المجال الإنساني: كيف تغلبت القطاعات الأخرى على معوقات الابتكار* (نيويورك، ديلويت، 2015).

494 الاجتماع الثاني للأفرقة المواضيعية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير موجز* (2015).

495 بن رامالنغام وآخرون، *تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015).

496 الاجتماع الثاني للأفرقة المواضيعية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير موجز* (2015).

497 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، *مركبات طيارة غير مأهولة في الاستجابة الإنسانية* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2014)؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، *الإنسانية في عصر الشبكات* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2013)؛ باتريك ماير، *مركبات طيارة غير مأهولة كتكنولوجيا ناشئة في المجال الإنساني: استعراض التكنولوجيا، الاستخدام-الحالات وعمليات الابتكار التي يجري تطويرها لتنوير الاستخدام المسؤول للمركبات الطيارة غير المأهولة* ، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنساني، تموز/يوليو 2015.

498 أيان غراي وكورت هوفمان، *دراسة حالة إفرادية مالية، تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015).

499 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

500 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

501 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

502 ديلويت (Deloitte)، *القمة العالمية للعمل الإنساني، ضرورة البحث والتطوير في المجال الإنساني: كيف تغلبت قطاعات أخرى على معوقات الابتكار* (نيويورك، ديلويت، 2015).

503 بن رامالنغام وآخرون، *تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015)؛ ديلويت (Deloitte)، *القمة العالمية للعمل الإنساني، تعزيز التبادل في مجال الابتكار الإنساني* (ديلويت، 2015)؛ أوكسفام، ومركز فاينستاين الدولي (Feinstein)، وجامعة تافتس(Tufts)، والمبادرة الدولية لتقييم الأثر، ومنظمة "ايفيدنس آيد"(Evidence Aid)) ، ومركز الاستدامة الحضرية والقدرة على التأقلم (USAR) التابع لكلية لندن الجامعية(UCL) ، ومنظمة بريطانيا العظمى لموئل امن أجل البشرية ، ولجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، "الأدلة الإنسانية: تجاوز النوايا الحسنة في إعادة تشكيل المساعدات"، ورقة أعدت للقمة العالمية للعمل الإنسانية (2015)؛ ديلويت(Deloitte) ، *القمة العالمية للعمل الإنساني، ضرورة البحث والتطوير في المجال الإنساني: كيف تغلبت قطاعات أخرى على معوقات الابتكار* (نيويورك، ديلويت، 2015).

504 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى من أجل القمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ بول نوكس كلارك وأليس أوبرخت، *المنتدى العالمي لتحسين نتائج العمل الإنساني وتحليلها. أوراق إحاطة عن المنتدى العالمي* (لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني(ALNAP) /معهد التنمية الخارجية(ODI)، 2015؛ ديلويت(Deloitte) ، *القمة العالمية للعمل الإنساني، ضرورة البحث والتطوير في المجال الإنساني: كيف تغلبت قطاعات أخرى على معوقات الابتكار* (نيويورك، ديلويت، 2015).

505 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ أولريخ مانس، جوس برنس وجيديون شيمشون، *النظام البيئي الجديد للبيانات الإنسانية؛ التحديات والفرص لتعزيز الثقة والأثر* (ليدن، جامعة ليدن، 2015).

506 ديلويت (Deloitte)، *القمة العالمية للعمل الإنساني، ضرورة البحث والتطوير في المجال الإنساني: كيف تغلبت القطاعات الأخرى على معوقات الابتكار* (نيويورك، ديلويت، 2015).

507 بن رامالنغام وآخرون، *تعزيز النظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015)؛ ديلويت (Deloitte)، ، *القمة العالمية للعمل الإنساني، ضرورة البحث والتطوير في المجال الإنساني: كيف تغلبت القطاعات الأخرى على معوقات الابتكار* (نيويورك، ديلويت، 2015).

508 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

509 بول نوكس كلارك وأليس أوبرخت، *المنتدى العالمي لتحسين نتائج العمل الإنساني وتحليلها. أوراق إحاطة عن المنتدى العالمي* (لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني(ALNAP) /معهد التنمية الخارجية (ODI)، 2015).

510 ديلويت(Deloitte) ، ، *القمة العالمية للعمل الإنساني، ضرورة البحث والتطوير في المجال الإنساني: كيف تغلبت القطاعات الأخرى على معوقات الابتكار* (نيويورك، ديلويت، 2015)؛ بن رامالنغام وآخرون، تعزيز نظام البيئي للابتكار الإنساني؛ ديلويت(Deloitte) ، *القمة العالمية للعمل الإنساني، ضرورة البحث والتطوير في المجال الإنساني: كيف تغلبت القطاعات الأخرى على معوقات الابتكار* (نيويورك، ديلويت، 2015)؛ ديلويت، *القمة العالمية للعمل الإنساني، ضرورة البحث والتطوير في المجال الإنساني: كيف تغلبت القطاعات الأخرى على معوقات الابتكار* (نيويورك، ديلويت، 2015).

511 ديلويت(Deloitte) ، *القمة العالمية للعمل الإنساني، ضرورة البحث والتطوير في المجال الإنساني: كيف تغلبت القطاعات الأخرى على معوقات الابتكار* (نيويورك، ديلويت، 2015)؛ بن رامالنغام وآخرون، *تعزيز نظام البيئي للابتكار الإنساني* (برايتون، جامعة برايتون، 2015).

512 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ ساره بينغر، ميشيل لينش وأبي ويفر *"نهج الصليب الأحمر والهلال الأحمر القائم على المبادئ للابتكار* (جنيف، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر(IFRC)، 2015)؛ ناثانيال ريمون وبريتاني كارد، *"تطبيق المبادئ الإنسانية في الاستخدامات الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فجوات في المبادئ وتحديات في الممارسة* (كامبريدج، مبادرة هارفارد الإنسانية، 2015).

513 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

514 المشاورة الإقليمية لشمال وجنوب شرق آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

515 هذه مسألة مركزية تدرسها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالاستجابة العالمية للأزمات الصحية.

516 كل المشاورات الإقليمية للقمة العالمية للعمل الإنساني.

517 مبادرات التنمية، *التقرير العالمي للمساعدة الإنسانية لعام 2014* (بريستول، مبادرات التنمية، 2014).

518 رايتشل سكوت، *هل التمويل في أزمة؟ ملاءمة التمويل الإنساني للمستقبل. ورقة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي*(OECD) 22، (باريس، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2015).

519 أمانة القمة العالمية للعمل الإنساني، "مذكرة عن الحوار المواضيعي غير الرسمي للدول الأعضاء حول التوصيات الناشئة بشأن التمويل الإنساني، ولاسيما التمويل الإنساني الثنائي (بين حكومة وأخرى)"، 29 حزيران/يونيو 2015.

520 الاجتماع الثاني للأفرقة المواضيعية للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تقرير موجز* (2015).

521 شارلوت لاتيمر، *تسخير التمويل لصالح الأشخاص المتضررين من الأزمات: ورقة موقف للقمة العالمية للعمل الإنساني* (بريستول، مبادرات التنمية، 2015).

522 سنت حكومة المملكة المتحدة، على سبيل المثال، في الفترة الأخيرة تشريعاً يقضي بضرورة توجيه جميع البنوك الكبيرة كل طلبات القروض المرفوضة نحو مقرضين بدلاء. وسيُشرع في تنفيذ ذلك في عام 2016.

523 سارة بينغر وميشيل لينش وأبي ويفر، "نهج الصليب الأحمر والهلال الأحمر القائم على المبادئ للابتكار: طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني"، ورقة أعدت من أجل القمة العالمية للعمل الإنساني (2015).

524 مائدة أكسفورد المستديرة حول التمويل الاجتماعي الإسلامي، *تقرير عن النتائج* (2015)؛ مائدة مدينة نيويورك المستديرة حول التمويل الاجتماعي الإسلامي، *تقرير عن النتائج* (2015).

525 إندونيسيا وماليزيا وقطر والمملكة العربية السعودية واليمن، في ورقة كلويه ستيرك، *فعل ايمان*، ورقة إحاطة بشأن المساعدة الإنسانية العالمية (GHA) (2015).

526 البنك الإسلامي للتنمية، *تقرير التمويل الاجتماعي الإسلامي لعام 2014* (2013).

527 الدكتور عزمي عمر، المدير العام للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، في حلقة حوار في نيويورك في آب/أغسطس 2015.

528 حازت "الصكوك الأولى للمرفق الدولي لتمويل التحصين (IFFIm) على جائزة 'صفقة التأثير الاجتماعي لعام 2014'"، واشنطن، 13 كانون الثاني/يناير 2015.

529 مبادرات التنمية، *التقرير العالمي للمساعدة الإنسانية لعام 2015* (بريستول، مبادرات التنمية، 2015).

530 المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015).

531 شارلوت لاتيمر، *تسخير التمويل لصالح الأشخاص المتضررين من الأزمات: ورقة موقف من أجل القمة العالمية للعمل الإنساني* (بريستول، مبادرات التنمية، 2015).

532 مبادرة التمويل الإنساني المستقبلي، *ما وراء الأزمة* (مبادرة التمويل الإنساني المستقبلي، 2015).

533 شارلوت لاتيمر، *تسخير التمويل لصالح الأشخاص المتضررين من الأزمات: ورقة موقف للقمة العالمية للعمل الإنساني* (بريستول، مبادرات التنمية، 2015).

534 المشاورة الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2014).

535 على سبيل المثال، مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، ومبادرة تقييم مخاطر الكوارث في منطقة المحيط الهادئ وتمويلها، وآلية البنك الدولي لخيار السحب المؤجل.

536 المشاورة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015).

537 "ضيق الأفق: التأمين في آسيا"، في *مجلة ذي إيكونوميست* (the Economist)، 13-19 حزيران/يونيو 2015.

538 حكومة تركيا، طلب مقدم للقمة العلمية للعمل الإنساني (2015).

539 مبادرات التنمية، *التقرير العالمي للمساعدة الإنسانية لعام 2015* (بريستول، مبادرات التنمية، 2015).

540 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014).

541 المنظمة الأفريقية للحلول الإنمائية (Adeso)، "من أجل نظام إنساني أكثر كرامة وعدالة"، ورقة أعدتها المنظمة الأفريقية للحلول الإنمائية نيابة عن أعضاء شبكة المنظمات الجنوبية غير الحكومية (2015).

542 المرجع نفسه.

543 مبادرات التنمية، *التقرير العالمي للمساعدة الإنسانية لعام 2015* (بريستول، مبادرات التنمية، 2015).

544 المرجع نفسه.

545 مبادرات التنمية، *التقرير العالمي للمساعدة الإنسانية لعام 2015* (بريستول، مبادرات التنمية، 2015).

546 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، *فهم الحاجة الإنسانية من منظور تمويلي- مسببات التكلفة* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015).

547 رايتشل سكوت، *هل التمويل في أزمة؟ ملاءمة التمويل الإنساني للمستقبل* (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، 2015).

548 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014).

549 بول نوكس كلارك وأليس أوبرخت، *المنتدى العالمي لتحسين نتائج العمل الإنساني وتحليلها. أوراق إحاطة عن المنتدى العالمي* (لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني(ALNAP) /معهد التنمية الخارجية (ODI)، 2015).

550 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *المائدة المستديرة الرفيعة المستوى بشأن القمة العالمية للعمل الإنساني: وجهات نظر من منطقة الخليج، مذكرة موجزة* (2014).

551 آيمي مارغوليس وجون هودينوت، "تقدير تكاليف طرق التحويل البديلة" في مجلة*فعالية التنمية* 7:1 (2015).

552 اليونيسيف والنتائج الإنسانية، *التقييم النهائي للاستجابة عن طريق النقد غير المشروط والقسائم بشأن أزمة 2011-2012 في جنوب ووسط الصومال* (نيروبي، الأمم المتحدة، 2013).

553 مجموعة بوسطن الاستشارية، *دراسة اليونيسيف/برنامج الأغذية العالمي (WFP) حول العائد على الاستثمار من أجل التأهب لحالات الطوارئ* (الأمم المتحدة، 2015).

554 كورتناي كابوت فينتون، *القيمة مقابل المال في التحويلات النقدية في حالات الطوارئ: دراسة حالة إثيوبيا* (لندن، إدارة التنمية الدولية (DFID)، 2014).

555 إدارة التنمية الدولية (DFID)، *سلسلة اقتصاد الاستجابة المبكرة والمرونة: موجز* (إدارة التنمية الدولية، 2013).

556 بول هارفي، *الفساد والمساعدات الإنسانية، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني* (النتائج الإنسانية، 2015).

557 منظمة الشفافية الدولية، *هل يمكننا الحد من الفساد في العمليات الإنسانية؟* (منظمة الشفافية الدولية، 2015).

558 النتائج الإنسانية، *حالة النظام الإنساني لعام2015* (لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني (ALNAP)، يصدر قريباً).

559 منظمة الشفافية الدولية، *منع الفساد في العمليات الإنسانية* (منظمة الشفافية الدولية، 2010).

560 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *تحليل أصحاب المصلحة* (2015).

561 بول هارفي، *الفساد والمساعدات الإنسانية، طلب مقدم للقمة العالمية للعمل الإنساني* (النتائج الإنسانية، 2015).

562 المرجع نفسه.

563 معهد التنمية الخارجية (ODI)، *الاتجاهات والمسارات الإنسانية في أفق عام 2030: مجموعة أوروبا وبلدان أخرى، ورقة أعدها معهد التنمية الخارجية للمشاورة الإقليمية للقمة العالمية للعمل الإنساني* (لندن، معهد التنمية الخارجية، 2015).

564 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، *البيان الصادر عن المائدة المستديرة الوزارية الرفيعة المستوى للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية حول التحويلات المالية*، أديس أبابا، 13 تموز/يوليو 2015.

565 المنظمة الأفريقية للحلول الإنمائية (Adeso) وأوكسفام والمركز العالمي للأمن التعاوني، "التعلق بخيط رفيع: التهديد المستمر للتحويلات المالية شريان الحياة في الصومال"، 19 شباط/فبراير 2015.

566 المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2014)؛ المشاورة الإقليمية لأوروبا وبلدان أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيسين* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *موجز الرئيس* (2015).

567 بول نوكس كلارك وأليس أوبرخت، *المنتدى العالمي لتحسين نتائج العمل الإنساني وتحليلها. أوراق إحاطة عن المنتدى العالمي* (لندن، شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني (ALNAP)/معهد التنمية الخارجية (ODI)، 2015).

568 *ميثاق الأمم المتحدة*، الديباجة.

569 إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)، *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2015).

570 ملاحظات الأمين العام للجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) والإطلاق العالمي لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015، 6 حزيران/يوليو 2015.

571 المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)؛ المشاورة الإقليمية لجنوب ووسط آسيا للقمة العالمية للعمل الإنساني، *التقرير النهائي* (2015)

القمة العالمية للعمل الإنساني

تصميم وحدة التصميم البياني في إدارة شؤون الإعلام، الأمم المتحدة